

# مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

## مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

ISSN- 1858-7119



تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة دنقلا

University of Dongola – Faculty of Economics & Administrative Sciences

العدد الثاني – السنة الثانية - سبتمبر 2015م

العدد الثاني - سبتمبر 2015م  
مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية  
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة  
تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة دنقلا

رئيس هيئة التحرير

المشرف العام

أ. د سعد الدين إبراهيم محمد عز الدين

رئيس التحرير

د. رندا عبد الرحيم أبوبكر محمد علي

نائب رئيس التحرير

د. أكرم بابكر الشريف حمد

هيئة التحرير

د. أسامة معاوية بخيت

د. إشراقة محمد صالح

د. عبد الله محمد محمد صالح

أ. سعدية إبراهيم عبد الله

د. عصام عبد المطلب عثمان

سكرتارية التحرير

هنادي محمد فضل

مصعب عبد الله أحمد محمود

مستشارو التحرير

أ.د حسن على الساعوري

أ.د حسن محمد صالح

أ.د أبو القاسم أبو النور

أ.د عبد الماجد عبد الله حسن

أ.د بكري الطيب موسي

أ.د محمد حسين ابو صالح

أ.د عمر محمد علي

أ.د على عبد الله على خيري

د. أمير محمد دياب

د. تاج الختم محمد علي

## كلمة العدد:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد  
 بعون الله وتوفيقه نضع بين أيديكم العدد الثاني من مجلة الدراسات  
 الاقتصادية والاجتماعية والذي يشمل العديد من البحوث في مجالات الاقتصاد  
 والاجتماع، والتي قام بإعدادها نفرٌ كريم من المختصين من داخل وخارج السودان وقد  
 قام بتحكييمها ومراجعتها صفوة من العلماء في مجالات الاقتصاد والاجتماع، آملين أن  
 تكون إضافة للعلم والمعرفة ودعمًا للباحثين والمهتمين.

وهيئة التحرير تعبر عن فخرها وسعادتها لما وجدته من تقييم وثناء على العدد  
 الأول وهذا يمثل الدعم الحقيقي للاستمرار والتجويد في الأعداد القادمة.

تشكر هيئة التحرير كل الذين شاركوا ببحوثهم وآرائهم، كذلك يمتد  
 الشكر لكل من ساهم في تحكيم أو تقييم الأبحاث المنشورة في هذا العدد.

كما ترحب هيئة التحرير بأراء وملاحظات القراء ومقترحاتهم عبر عنوان  
 المجلة وذلك للارتقاء والتطوير المستمر.

والله من وراء القصد وبه السداد والتوفيق، ، ،

هيئة التحرير

**العدد الثاني – سبتمبر 2015م**

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – جامعة دنقلا

دنقلا – السودان

**مقدمة :**

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية (مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة) تصدر عن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بجامعة دنقلا. تقبل المجلة البحوث والأوراق العلمية المبتكرة التي تتوازر فيها الموضوعية والأمانة العلمية والمنهجية وذلك باللغتين العربية أو الإنجليزية، وترحب المجلة بالباحثين من داخل وخارج الجامعة لنشر إنتاجهم العلمي شريطة التقيد بأساسيات البحث العلمي الرصين وألاً تكون الإسهامات قد نُشرت من قبل أو تحت إجراءات النشر في أي مجلة علمية.

**قواعد النشر:**

- الموضوعية والمستوى العلمي والدقة.
- يقدم المقال أو الدراسة مطبوعاً على ورق A4، ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7000) كلمة (20 صفحة) بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل سواء باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية. ويرفق ملخص للبحث لا يزيد عن (100) كلمة بإحدى اللغات المستخدمة في المجلة خلافاً للغة البحث.
- تعرض المقالات والبحوث على محكمين متخصصين في مجالات المجلة لإجازتها وتقوم المجلة بإخطار أصحاب المقال بقرار المحكمين، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنشورة في حالة الموافقة بنشرها.
- عدم نشر المواد التي سبق نشرها أو المرسلة للنشر بأي مجلة أو دورية أخرى.

- تخضع المساهمات لتحكيم الهيئة الاستشارية للمجلة ولا تعاد المواد التي لم تنشر لصاحبها.
- تحتفظ المجلة بحقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.
- تُمنح الأولوية للدراسات والبحوث التي لا يتعدى عمر مصادرها ومراجعتها خمس سنوات.
- تتبع الطريقة الأمريكية في توثيق المصادر.
- يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث، أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.
- بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).
- تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.
- الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كاتبها وليست بالضرورة تبنيها من قبل المجلة.
- تمنح المجلة كاتب المقال ثلاث نسخ من العدد الذي يحتوي على مقاله.
- أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أم لم تنشر.
- تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.
- رسوم النشر للورقة (100 جنيه) داخل السودان، و (50 دولار) خارج السودان.
- ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة دنقلا - ص ب 47

تلفون 0120342869

البريد الإلكتروني [ecoandsoc.dog@gmail.com](mailto:ecoandsoc.dog@gmail.com)موقع المجلة على الانترنت: <http://Journals.uofd.edu.sd>

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

مجلة الدراسات الاقتصادية والاجتماعية

الفهرس

رقم الصفحة	المحتويات	م
9	دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان (دراسة تطبيقية على شركة السودان للخدمات المالية المحدودة "1998 – 2010م") د. مصطفى أحمد محمد منصور ، د. أزهرى الطيب الفكي أحمد سليمان	1
35	العلاقة بين القدرة التنافسية للقطاعات السياحية في منطقة الشرق الأوسط د. أحمد عارف عساف	2
65	تقويم أداء الإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام (دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات القطاع العام السوداني) د. أيمن عبد الله محمد أبوبكر	3
91	دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية د. زرزار العياش	4
121	دور المؤسسات التعليمية في إبداع وابتكار الموارد البشرية – الولاية الشمالية د. مدثر حسن سالم	5
151	الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في خفض معدلات البطالة في السودان خلال الفترة (1999 م – 2013م). د. خالد حسن البيلي و اعتدال مصطفى عبد الحميد دياب	6
177	المخصصات وأثرها على قياس وتحديد وعاء زكاة عروض التجارة بالتطبيق على ديوان الزكاة أمانة الشركات د. تاج الختم محمد علي نوري و أ. ناصر سيد أحمد الشريف	7

217	أثر العوامل الديموغرافية على القابلية التدريبية في المجال المصرفي (دراسة تطبيقية على المدراء في مصرف أبو ظبي الإسلامي) بمدينة العين د. إبراهيم علي عبد الله القاضي ود. أيمن مصطفى العرموطي	8
239	دور التعدين الأهلى التقليدى والحديث للذهب في دعم الموارد الذاتية للولاية الشمالية (دراسة تحليلية خلال الفترة من 2011م - 2014م) د. عبد الرؤوف محمد حسين	9
259	الأمن النفسي وعلاقته بتقدير الذات والاتجاهات التعصبية "دراسة مسحية على طلاب جامعة دنقلا - كليتي التربية (مروي) والآداب (كريمة)" د. مجذوب محمد أحمد	10
291	أحكام الهمزات (همزتي الوصل والقطع) د. عبد الله محمد محمد صالح	11
313	بلاغة المتكلم وأثرها في نفس السامع د. الأمين الطيب الطاهر	12

**دور الصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان****((دراسة تطبيقية على شركة السودان للخدمات المالية المحدودة 1998-2010م))**

د. مصطفى أحمد حمد منصور

جامعة سلمان بن عبد العزيز

و.د. أزهرى الطيب الفكي أحمد سليمان

مساعد محافظ بنك السودان

**Abstract**

This study addresses the Islamic Sukuk and Financing of Economic and Social Development in Sudan as applied to Sudan Financial Services Limited Company. The study covers the period extending from the time that company was established in 1998 until the end of 2010. The objective of this study is to highlight the entire government Sukuk that were issued by the company starting from the first Islamic Sukuk known as (CMC's) Central Bank Musharaka Certificates and the subsequent issues of the Government Musharaka Certificates (GMC's) in 1999, aimed at liquidity management and financing of budget deficit. Various products were then added including Government Investment Sukuk issued in 2003 with the purpose of financing Economic & Social Development Projects. Those Sukuk issues have significantly contributed towards the achievement of many of the Economic & Social Projects through the execution of basic infrastructure projects such as Education,

Health, Roads, Bridges as well as Productive Sector such as projects in Agricultural Sector.

The study was concluded with a number of findings and recommendations that emphasize the importance and urgency for issuance of Sukuk for the purpose of financing budget deficit, economic & social development projects, in addition to diversification of Islamic Products to manage and control the Fiscal Policy with the Islamic Economic Model adopted by the State.

### مستخلص

يتعلق هذا البحث بدراسة موضوع الصكوك الإسلامية وتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في السودان كدراسة تطبيقية على شركة السودان للخدمات المالية المحدودة في الفترة من عام 1998م وحتى 2010م والتي بدأت بإصدار أول صك إسلامي تحت اسم شهادة مشاركة البنك المركزي (شمم) في 1998م وتوالت الإصدارات بإصدار شهادة مشاركة الحكومة (شهامه) وذلك بغرض إدارة السيولة وتغطية عجز الموازنة ، ومن ثم تنوعت الإصدارات وظهرت صكوك الاستثمار الحكومية بدءاً من عام 2003م بإصدار صكوك صرح ثم صكوك سهامه، التي تهدف للإسهام في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية دون اللجوء للاقتراض من الجهاز المصرفي . يتكون البحث من مقدمة وخاتمة بينهما ثلاثة فصول يحتوى كل منها على ثلاثة مباحث يشمل كل مبحث طائفة من الموضوعات حسب مقتضيات الدراسة والتحليل . يركز الفصل الأول على تقديم خلفية عن ماهية الصكوك الإسلامية وخصائصها التي تميزها عن مثيلتها التقليدية وأهميتها الاقتصادية وطرق استخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أما الفصل

الثاني فقد حُصص للدراسة التطبيقية عن شركة السودان للخدمات المالية المحدودة ابتداءً من النشأة والتأسيس والمهام مع توضيح الإصدارات التي تمت خلال فترة البحث ومجالات استخدامها، مع مناقشة الفرضيات المتعلقة بالشركة بالاستعانة بالجداول الإحصائية والرسوم البيانية الضرورية. أما الفصل الثالث فيوضح مع التحليل تفاصيل حجم الإصدارات من الصكوك لفترة الدراسة ، مع بيان المشروعات التي تم تمويلها و تحديد الآثار الاجتماعية والاقتصادية لها وذلك بهدف تقييم التجربة من خلال تحليل المعلومات والبيانات المتوفرة للفترة من عام 1998م وحتى 2010م . وخلص البحث إلى عدة نتائج أهمها صلاحية الصكوك الإسلامية لاستخدامها كبديل شرعي لأدوات الدين العام التقليدية في مجال سد العجز في الموازنة العامة أو لأغراض السياسة النقدية، كما أن الصكوك مازالت تتمتع بثقة عالية بين الجمهور بالرغم من انخفاض معدل الأرباح ، ولذا فقد أسهمت في توفير تمويل مقدر لبعض مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أما توصيات البحث فقد تركزت حول تهيئة المناخ العام للاستثمار في الصكوك وتشجيع البحث العلمي ونشر الوعي بأهمية الصكوك، وضرورتها الاقتصادية والاجتماعية مع الالتزام بالضوابط والإرشادات التي وضعت لاستغلال حصيلة مواردها ، والاهتمام بإصدار صكوك التبرع والصكوك الوقفية مع استصدار صكوك قومية بالعملة الصعبة تستند على تصكيك موارد قابلة للتصدير كالذهب والمعادن النفيسة الأخرى ، و صكوك لتمويل مشروعات أساسية كإنتاج القطن و الصمغ وتصدير الثروة الحيوانية وغيرها.

الكلمات المفتاحية: الصكوك ، الإصدار والاكتتاب ، التداول

## الإطار العام للبحث

## مقدمة :

يعتبر السودان من الدول الرائدة فى تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامى باعتباره الدولة الوحيدة فى العالم التى اتخذته منهجاً فى كافة الأنشطة الاقتصادية وتفردت بالبنك المركزي الوحيد فى العالم الذى يطبق المنهج الإسلامى فى كل السياسات النقدية والتمويلية وبكل مؤسسات النظام المصرفى السودانى ، و الشركة الحكومية الوحيدة على المستوى العالمى التى تعمل كشركة منشأة لغرض خاص وهو إصدار الصكوك الإسلامىة . شهدت الفترة من أواخر القرن الماضى حتى تأريخه نشاطاً كبيراً فى السودان لإصدار الصكوك بغرض إدارة السيولة فى الاقتصاد الوطنى عن طريق أدوات مالية إسلامية بجانب تمويل عجز الموازنة وتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الاقتراض من الجمهور بدلاً عن الاقتراض من الخارج أو من الجهاز المصرفى والذي تعترضه الكثير من العقبات وتلازمه العديد من المشاكل. هذه الملامح المنفردة لتطبيق الصكوك الإسلامىة بالسودان خلال الفترة من 1998م وحتى 2010م تعتبر جديرة بالبحث والدراسة التى شملت مقدمة ومستخلص وخاتمة بجانب المصادر والمراجع الخاصة بالموضوع الذى تم تناوله من خلال أربعة محاور أساسية ، المحور الأول يختص بالتعريف بالصكوك الإسلامىة وضرورتها وأهميتها الاقتصادية ، والثانى لتلخيص الإطار العام للصكوك الإسلامىة فى تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، أما المحوران الثالث والرابع فيركزان على تحليل مكونات الصكوك المصدرة فى شركة السودان للخدمات المالية، وتحليل دور هذه الصكوك فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى السودان.

## تعريف الصكوك الإسلامىة وضرورتها وأهميتها الاقتصادية

أ / مفهوم الصكوك لغة :

الصكوك فى اللغة كلمة مفردها صك ، وتجمع أيضاً على أصك وصكاك ، وجاء

فى القرآن الكريم قوله ﴿ فَأَقْبَلَتْ أَمْرَانَهُ، فِي صَرْقٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَفِيمٌ ﴾ (١٩)

(الذاريات: 29) ، وصكه تعنى ضربه، ومنها صك العملة المعدنية ، أي صناعتها وضربها . والصك ، كلمة فارسية معربة تعنى كتاب، و أصلها حك . ومن معانيه ، أنه وثيقة اعتراف بالمال المقبوض ، أو وثيقة حق في ملك ونحوه . وكانت الأرزاق تسمى صكاً لأنها تخرج مكتوبة وتسمى ورقة أو كتابا، فالصك هو الورقة ، والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره (الرازي، مختار الصحاح، ص 367). وقد اصطلح على الكتاب الذي يكتب فيه المعاملات، و الأقارير ووقائع الدعوى.(المصباح المنير، 2000) هذه التعريفات تؤيد ما ذهب إليه فؤاد محيسن (محيسن، الصكوك الإسلامية) في قوله : أن الفقه الإسلامي قد سبق الاقتصاد التقليدي إلى الصكوك كوثيقة لإثبات حق، حيث ورد عن الإمام النووي المتوفى سنة 676هـ، الموافق 1277م، ما نصه: "الصكاك جمع صك وهو الورقة المكتوبة بدين ويجمع أيضا على صكوك والمراد هنا الورقة التي تخرج من ولي الأمر بالرزق لمستحقه بأن يكتب فيها للإنسان كذا وكذا من طعام أو غيره فيبيع صاحبها ذلك لإنسان قبل أن يقبضه. وفي جواز البيع قبل القبض قضية خلافية. ويفهم من كلام النووي أن الصكوك تطلق على أحد نوعين من الوثائق . الأول هو الوثائق التي تثبت الدين، ويستخدم لضبط الدين. ولا علاقة بين صك الدين في كلام النووي وصك التوريق. فالنوي يقصد صك إثبات الدين لا بيعه، لأن هذا مما هو محرم شرعا على أرجح الأقوال لمكان الربا الصريح فيه ، و الثاني هو تلك الوثائق التي تثبت حقا في طعام أو غيره، وهو الأشبه بالصكوك خصوصا عند إيراده خلاف الفقهاء في جواز بيعه وهو التداول. وروى (خليفة، عبد الله، 1982م) الرحالة المؤرخ و الجغرافي المشهور، ابن حوقل البغدادي، أنه رأى صكاً باثنين وأربعين ألف دينار لتاجر . وأكد سامي حمود (حمود، 1982م، ص 148) أنه شاع استعمال الصكوك للأغراض التجارية في مدينة البصرة، وصار لها قواعد وأصول معروفة من حيث طريقة الختم والشهود، حتى أنه في حوالي عام 400هـ / 1010م أصبح وجود الصراف ليس عنه غنى في سوق البصرة .

نخلص من هذا الاستعراض إلى أن استخدام كلمة صك كان دائماً يشير إلى وثيقة إثبات حق مالي، والصكوك الاستثمارية الإسلامية ما هي في حقيقتها إلا وثيقة تثبت حقاً مالياً، والفارق بين المفهومين هو أن الصكوك الحديثة تصدر وتتداول لأغراض الاستثمار بخلاف الصكوك المعروفة في كتب الفقه التي تصدر لإثبات حق وحسب، وقد يطرأ عليها بيع وشراء. فالتصكيك ليس تقليداً للتسديد الربوي كما قد يظن البعض ويؤكد هذا ما نقل (داؤود، يوسف، 1999م، ص 84) عن المستشرق أبراهام بودفتش في قوله: (أنه من الثابت انتشار أنواع بالغة التعقيد من الائتمان والصيرفة في العالم الإسلامي قبل حدوث التطور الائتماني الأوروبي نحو ثلاثة قرون على الأقل).

### ب/ مفهوم الصكوك الإسلامية اصطلاحاً :

أطلقت المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة، 2007، ص288).

على الصكوك الإسلامية اسم (صكوك الاستثمار) تمييزاً لها عن الأسهم وسندات القرض. وعرفتها بأنها : وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله. وعرفها مجمع الفقه الإسلامي الدولي (مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، 1988م، ص2140).

بأنها : أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، وذلك بإصدار صكوك مالية برأس المال على أساس وحدات متساوية القيمة، ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصاً شائعة في رأس المال وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم فيه.

أما قانون صكوك التمويل السوداني لسنة 1995م فقد تغاضى عن إيراد تعريف محدد للصك نفسه واقتصر على الإشارة إلى أن صكوك التمويل تشمل

صكوك الاستثمار و صكوك القرض والصكوك الخيرية. وكان قد عرف صكوك الاستثمار بأنها " يقصد بها الصكوك التي تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامي وتستخدم فى أغراض استثمارية" ونلاحظ إلى أن المشرع أستخدم كلمة "وثيقه" فى نصوص وشروح هذا القانون حيث أوضح أن :-

" الصك الخيري " يقصد به الوثيقة التي يتم بموجبها دفع مبلغ من المال بواسطة المكتتب تبرعاً.

" صك القرض " يقصد به الوثيقة التي يدفع بموجبها المكتتب المال متبرعاً بمنفعته لأجل مضروب على أن يسترد مثل أصله عدداً ونوعاً وصفة.

" صك المضاربة " يقصد به الوثيقة محددة القيمة التي تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها بقصد تنفيذ مشروع استثماري ويكون قابلاً للتداول وفق أحكام هذا القانون.

أما بالنسبة لبنك السودان المركزي فيعتمد تعريفاً أورده محافظ البنك آنذاك د.صابر محمد حسن فى ورقته المقدمة لندوة البركة الحادية والثلاثين (بحوث ندوة البركة الحادية والثلاثون للاقتصاد الإسلامى، 2010م ) بقوله أن : "الصكوك هي أدوات مالية إسلامية فى شكل وثائق أو شهادات اسمية أو لحاملها ، وتصدر بموجب عقود شرعية وضوابط تفصل مالكيها ومصدرها ويحدد العقد شروط وإدارتها وتداولها وتصدر الصكوك مستندة إلى أصول حقيقية أو منافع أو خدمات وتعطي لصاحبها ملكية جزئية فى هذه الأصول والخدمات والمنافع (ملكية على الشيوخ) وهى قابلة للتداول. ويستمر صابر قائلاً: أما تعريفها من وجهة نظر السلطات الرقابية فهي بالإضافة إلى ما ذكر فإنها أداة من أدوات السياسة النقدية التى تستخدمها البنوك المركزية الإسلامية فى إدارة السياسة النقدية والسيولة فى الاقتصاد.

وتختلف الصكوك عن الأسهم فى الامتيازات التى تمنحها لحاملها، فبينما حامل السهم له حقوق مباشرة على إدارة الشركة المعنية مثل التصويت لاختيار مجلس إدارة الشركة و إجازة الحسابات الختامية وغيرها من الحقوق التى تتوفر لحامل السهم

، أما الصك فيمثل ملكية شائعة لصاحبه في موجودات متنوعة وليست له حقوق إدارية ، كما أن الصكوك تختلف عن السندات التقليدية (أذونات الخزنة) في أن السند عبارة عن دين ربوي والصك حق في موجودات مستمرة مستثمرة. ونلاحظ أن هذا المفهوم يضيف بعداً آخرًا للتفرقة بين الصكوك والسندات (أذونات الخزنة) سكت عنه القانون ، وكان من الضروري أن يتعرض له ليفرق بين الصك الإسلامي والسند التقليدي. ومع هذا فإن التعريف الذي يجد إجماعاً في معظم المراجع والدوريات المختصة، هو الذي يمكن أن يستمد منه تعريف الصكوك الإسلامية بأنها : عبارة عن وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستثمر حصيلة البيع سواء بنفسها، أو بدفعه إلى غيرها للاستثمار نيابة عنها، وتعمل على ضمان تداوله، ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتائج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار . وهذا التعريف يتوافق مع الصكوك المصدرة بالسودان بواسطة شركة السودان للخدمات المالية التي تصدر الصكوك نيابة عن بنك السودان المركزي ووزارة المالية والاقتصاد الوطني .

### أنواع الصكوك الإسلامية وخصائصها :

أهم ما يميز الصكوك الإسلامية هو أنها تثبت حق تملك نسبي على الشيوع في أصول أو منافع محددة وليس تملك بضمان الجهة مصدرة الصك فقط ، كما يحدث في النظام الربوي التقليدي وبالتالي يخضع لقاعدة الغنم بالغرم ، فيكون المستثمر مشاركاً في الربح والخسارة. ومن هذا المنطلق فهي لا تمثل ديناً في ذمة مصدرها لمصلحة مالك الصك وإنما تثبت حقه على الشيوع في الأصول والمنافع الصادرة مقابلها وفقاً للصيغة التعاقدية المضبوطة بالضوابط الشرعية وحسبما تفصح عنه نشرة الإصدار من معلومات وبيانات. ومن هنا يتضح لنا أن الفرق بين الأسهم والصكوك يتمثل أساساً في أن الصكوك أداة استثمارية تستند على صيغة شرعية الغرض منها تمويل مشروع أو نشاط معين قد لا يكون لمالك الصك منفعة مباشرة معينة فيه وإنما يكون له نصيب في العائد المتوقع أن تحقق، وإلا فسيكون مشاركاً في الخسارة التي

قد تتحقق بقدر ملكيته من الصكوك ، كما أن هناك الاحتمال الثالث بعدم تحقق أية خسارة أو أرباح فيعود برأس ماله فقط. ومن هذا الفهم يتضح أن الصكوك الإسلامية معرضة لما تتعرض له معظم صيغ الاستثمار و التمويل الإسلامية من مخاطر أعمالاً لمبدأ الغنم بالغرم وهذا ما يميزها عن السندات التقليدية إذ لا تشارك في الخسارة أو حتى الربح أن تحقق أي منهما. أما الأسهم فهي عبارة عن تملك حصة في رأس المال، وكل سهم يمثل جزءاً من رأس المال ويمثل وثيقة لإثبات حق مالكه في رأس المال ويعطي مملّكه الحق في حضور الجمعية العمومية والتصويت والانتخاب وهذه الحقوق لا تسري على مالك الصك، و وجه الشبه بين الأسهم و الصكوك الإسلامية يتمثل في أن كليهما له قيمة اسمية متساوية مثبتة في وثيقة قابلة للتداول لأنها تؤكد ملكية حق إلا أنها لا تمثل مالاً متقوماً في حد ذاتها ، كما أن صاحبها معرض للربح والخسارة.

تختلف أنواع الصكوك من حيث آجالها، فمنها قصيرة الأجل التي لا تتجاوز عاما (مثل صكوك شموخ)، ومنها المتوسطة حتى ثلاثة أعوام وتمثل أغلب الصكوك المصدرة بالسودان، ومنها طويلة الأجل التي يمتد أجلها إلى أكثر من ثلاثة أعوام (مثل شهاب بأجل عشر سنوات، وشهامة التي يبلغ أجلها سبع سنوات). أما الاختلاف في الصيغ (مضاربة ، مشاركة ، إجارة ، سلم ، استصناع وغيرها ) فهي ميزة هامة وضرورية للصكوك ، فتعدد الصيغ يمكن من تعدد وسائل تمويل الأنشطة المختلفة التي تتوافق مع الضوابط الشرعية التي يحددها النظام الاقتصادي الإسلامي وهذا يسهل عملية تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب مرونة في وسائل وصيغ التمويل لتعدد الأنشطة الاقتصادية من مشروعات الأسر المنتجة والتمويل الصغير والأصغر إلى مشروعات البنيات الأساسية الكبيرة. و على هذا الأساس الفقهي فقد صنفها هيئة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى أربعة عشر نوعاً (المرجع السابق، ص 288) و التي منها يمكن توليف صيغ جديدة أخرى بما لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ، من خلال إدخال نوعين أو أكثر معاً في صيغة شرعية واحدة ،

توسع فيها عدد من الكتاب بتصنيفها من حيث الفترة الزمنية أو من حيث استخدام الحصيلة إلى عدة أصناف ، إلا أنه من المؤكد أن كل المسميات لا تخرج من الإطار الشرعي للأربعة عشر نوعا والتي تعتبر صكوك الجارة أكثرها شيوعا بجانب صكوك المشاركة والمضاربة والمرابحة والسلم والاستصناع كما أن هناك صكوك المزارعة والمساقاة والمغارسة كما وضعت تصنيفات لصكوك ملكية المنافع والخدمات.

### ضروريات التصكيك ودوافعه الاقتصادية :

نسبة للتوسع الكبير في الاقتصاد العالمي و تعدد الأنشطة والمجالات الاستثمارية برزت الحاجة الماسة إلى رؤوس الأموال الضخمة، مما حدا بالدول والمؤسسات الكبيرة البحث عن التمويل بكثافة لتمكن من تنفيذ خططها وتمويل مشروعاتها ولذلك اتجهت إلى ابتكار أساليب ووسائل لاستقطاب التمويل ، ابتداء من أساليب الشراء المقسط للسلع والبيع النقدي الحاضر لتوفير السيولة سواء كان ذلك لأغراض الاستهلاك الضروري أو الاستثمار وانتهاء بالسندات والصكوك السيادية.

يعتبر التصكيك بشكله التقليدي أداة من أهم أدوات تطوير أسواق المال ، إذ أن الهدف الأساس منه هو ربط الديون الأصلية بالأوراق المالية مباشرة من خلال تجميع الديون في شكل محفظة ثم إصدار أوراق مالية مقابل تلك المحفظة مضمونة بضماناتها. (بدوي، 2007م) إن الدوافع التي تشجع المؤسسات المالية إلى إصدار الصكوك الاستثمارية تقليدية كانت أو إسلامية، عديدة تناولها العديد من المختصين الذين يرى بعضهم أن السبب الرئيس الذي يدفع المصارف والمؤسسات المالية لعمليات التصكيك يتمثل في التحرر من قيود الميزانية العمومية حيث تقضي القواعد المحاسبية والمالية مراعاة مبدأ كفاية رأس المال، وتديبر مخصصات لمقابلة الديون المشكوك فيها، وقد تطرقت ماجدة شلبي للأهداف التي تدفع العديد من الجهات لعمليات التصكيك، (شلبي، 2007م) وبينت أن من أهمها إعادة تدوير الأموال المستثمرة دون الحاجة للانتظار حتى يتم تحصيل الحقوق المالية على آجلها المختلفة بجانب خفض تكلفة

التمويل والمخاطر نظراً لكون الصكوك مضمونة بضمانات عينية وهي الأصول. من هنا يتضح لنا أن التصكيك يقلل من مخاطر الائتمان بتوزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة من المستثمرين، كما يسمح للمؤسسات ذات التصنيف الائتماني المتدني والقاعدة الرأسمالية المنخفضة كالمشروعات الصغيرة بالحصول على التمويل بالمعدلات التي تحصل عليها الشرائح الممتازة، هذا بالنسبة للمصدر أما بالنسبة للمستثمر فيضعف له احتمالات التعرض للأخطار المالية. كما أن التصكيك ينعش سوق رأس المال وينشط الأسواق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية من خلال توفير أدوات استثمارية وتمويلية جديدة، وتوزيع المعروض فيها من منتجات مالية، وتنشيط سوق تداول الصكوك. كما تساعد عمليات التصكيك على تحقيق الشفافية، وتحسين بنية المعلومات في السوق، لأنها تتطلب العديد من الإجراءات، ودخول العديد من المؤسسات في عملية التمويل، مما يوفر المزيد من المعلومات في السوق، وتجذب عمليات تداول الصكوك شرائح متنوعة من المستثمرين، مما يؤدي إلى توسيع حجم أسواق رأس المال وإنعاشها مع توفير العملات الصعبة للبنوك والمؤسسات المالية الدائنة في حالة التداول عبر الحدود أو داخلها بعمولات صعبة.

ورغم المميزات المذكورة للتصكيك أو التوريق إلا أنه ليس من المستبعد أن يعرض النظام المالي المحلي والعالمي لمخاطر جمة لأنه قد يؤدي إلى انخفاض جملة رأس المال الموظف في النظام المصرفي، خصوصاً إن لم تراعي فيه الشفافية التامة مع توفير كافة المعلومات والبيانات المالية حول جميع أطرافه المستفيدة منه، مع مراعاة عدم الإفراط فيه بالدخول في عمليات مشتقات مالية متعددة كما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية والتي قادت إلى بروز الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في عام 2008م، وننوه هنا إلى ما أشرنا إليه من اتفاقنا مع الجمهور حول عدم جواز التورق (وهو التصكيك الغالب في النظام التقليدي) والذي قد يؤدي إلى مثل هذه النتيجة لأنه تعامل في بيع ديون.

## الإطار العام للصكوك الإسلامية في تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

حرص الإسلام حرصاً بالغاً على الاهتمام بتنمية الإنسان و تنمية موارده الاقتصادية، ليعيش حياة حرة طيبة كريمة مليئة بالإنجاز والعمل الصالح الذي يؤتي أجره مرتين، في الحياة الدنيا وفي الآخرة. ولم يكن لفظ التنمية الاقتصادية شائعاً في الكتابات الإسلامية الأولى، إلا أن المعنى قد استخدم كثيراً بألفاظ مختلفة كالعمارة والتمكين والنماء والتمثير. وقد وردت بعض هذه الألفاظ ومرادفاتها في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية الشريفة، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء وخطبهم في مبدأ عصور الإسلام وأوسطها. وما من شك أن الصناعة المالية الإسلامية بدأت تأخذ حيزاً مرموقاً في أسواق العالم وسمعة طيبة لدى الشركات والمؤسسات الكبرى. وليس من المفاجئ أن تشهد منطقة الخليج تهافت البنوك العالمية على هذه الصناعة التي تشهد نمواً وتطوراً متواصلًا ، والولوج إليها إما عبر إدارة الصناديق الاستثمارية أو من خلال تقديم خدمات بنكية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ويعتبر التوريق أحد أشكال هذه الأدوات المالية المستحدثة، التي كان لها صدى منذ انتشارها في ثمانينات القرن الماضي، بعد استحداث الولايات المتحدة الأمريكية إصدار صكوك تستند على القروض المضمونة بالرهن العقاري في عام 1970م ، ولعل الازدهار الاقتصادي الذي تعيشه منطقة الخليج على أعقاب ارتفاع أسعار النفط وزيادة الفوائض المالية وتنفيذ مشاريع البنية التحتية ساهم في تعزيز آلية بعض الأدوات المالية، كما هي حال عمليات التوريق الإسلامية.

بدأ الاهتمام بالكتابة حول الصكوك في أوائل العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بدأ صدور الفتاوى الشرعية من هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية بجانب ظهور أطروحات لعدد من الفقهاء والكتاب مثل : محمد عارف ومحمد عبد المنان في العام 1990م وفهيم خان في العام 1991م ومنذر قحف، وأوصاف أحمد وخان وطارق وواه خان في العام 1997م. وسامي السويلم في العام 2000م و معبد علي الجارحي ومنور إقبال في العام 2001م وعمر شابرا وحبيب أحمد وكل من رفعت أحمد عبد الكريم وساييمون آرشر في العام 2002م وغيرهم من الفقهاء و الباحثين

والمؤلفين. وكانت الصكوك صيحة تمويلية جديدة تمثل آلية تمويلية تتجه نحو ما افتقدته البنوك الإسلامية من الشراكة الحقيقية بين عوامل الإنتاج في تمويل التنمية بصيغ المضاربة والمشاركة والتحول عن التمويل بالمرابحة التي واجهت العديد من الانتقادات. وما أن ظهرت حتى اشتهرت وانتشرت كأداة معاصرة يقبل عليها المسلمون وغير المسلمين في كافة أرجاء المعمورة .

### نشأة وتطور شركة السودان للخدمات المالية المحدودة؛

أنشئت شركة السودان للخدمات المالية المحدودة كشركة خاصة مملوكة بنسبة 99% لبنك السودان المركزي و 1% لوزارة المالية، وتم تسجيلها في عام 1998م لدى المسجل العام للشركات تحت قانون الشركات لعام 1925م برأس مال مصرح به قدره 10 مليون دينار ورأس مال مدفوع قدره 2 مليون دينار وذلك بهدف استحداث أدوات نقدية جديدة لإدارة السيولة في الاقتصاد، لاستخدامها في عمليات السوق المفتوح كبديل لأدوات النظام التقليدي بحيث تركز على أسس شرعية وتتميز بدرجة عالية من المرونة والواقعية و تستند على الصيغ الإسلامية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية. تمثلت أغراض الشركة الأساسية في القيام بأعمال الخدمات المالية المتعلقة بالإدارة والتصرف الإداري الكامل في الأنصبة والحصص المملوكة لبنك السودان المركزي ووزارة المالية ومساعدة بنك السودان المركزي في تنظيم السيولة العامة بهدف تحقيق أهداف السياسة النقدية العامة والدخول في اتفاقيات أو ترتيبات مع بنك السودان المركزي أو أي هيئة أو مؤسسة أو شركة أو شخص يبدو فيها ما يحقق أغراض الشركة وإنشاء وإدارة صناديق متخصصة في الخدمات المالية. باشرت الشركة أعمالها فعلياً اعتباراً من أغسطس 1998م ويبلغ رأس المال المصرح به الآن مبلغ 50 مليون جنيه سوداني مدفوع بالكامل . وحتى الآن قامت بإصدار العديد من الأوراق المالية تحت مختلف المسميات بعدد من الصيغ الإسلامية كصيغة المشاركة التي صدرت بها شهادات مشاركة البنك المركزي وشهادات مشاركة الحكومة وصيغة المضاربة التي اعتمدت عليها صكوك الاستثمار الحكومية بجانب استخدام

صيغة الايجارة فى شهادات ايجارة البنك المركزي وشهادات ايجارة مصفاة الخرطوم ، كما استخدمت صيغة السلم فى إصدار صكوك حكومية. كل الشهادات المصدرة هذه تلتزم بكافة معايير الصكوك الإسلامية وتخضع لشروط هيئة الرقابة الشرعية للشركة. وتحول حصيلة موارد شهادات المشاركة الحكومية إلى حسابات وزارة المالية لتنفقها حسبما تقتضيه الظروف ، بخلاف حصيلة الصكوك التى تحفظ بحسابات بالبنك المركزي تحت إدارة الشركة لتنفيذ مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الممولة عبر الصكوك ، بداية من توقيع العقود مع المقاولين ومتابعة سير الأداء حتى تسلم المشروع ومن ثم تسليمه لوزارة المالية.

### إصدارات الشركة من الصكوك:

#### الجيل الأول:

بعد تحول الجهاز المصرفي بالسودان من النظام التقليدي إلى النظام الإسلامى، كانت المشكلة الأساسية التى تقلق البنك المركزي هي إيجاد آليات لتنفيذ السياسة النقدية وإدارة السيولة بوسائل و آليات تتوافق مع النظام الإسلامى وبعد بحث استغرق قرابة العامين (1997م حتى منتصف عام 1998م) وبجهد مشترك بين بنك السودان المركزي والهيئة العليا للرقابة الشرعية للمصارف والمؤسسات المالية وخبير من صندوق النقد الدولي تم استحداث شهادات تتوافق مع الأسس الشرعية وتصلح كآلية لإدارة السيولة بمرونة عالية عن طريق تداولها فى عمليات أشبه بعمليات السوق المفتوحة. وكانت باكورة هذه الشهادات شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم) ثم أعقبها شهادات مشاركة الحكومة (شهامه) وتمثل الشهادات فى أساسها نوعاً من التوريد لأصول بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني. واعتبر هذا التطور نقله نوعية فى إدارة السياسات النقدية فى السودان بحيث توفرت لبنك السودان آليات غير مباشرة. مجازة شرعياً ويسهل استخدامها فى عمليات السوق المفتوح .

## 1- شهادات مشاركة المركزي (شمم) 1998م - 2004م:

شهادات مشاركة البنك المركزي التي عرفت اختصاراً باسم شمم ، هي عبارة عن شهادات تمثل أنصبه محددة في صندوق خاص يحتوى على الأصول المملوكة للبنك المركزي ووزارة المالية فى القطاع المصرفي والمالي. وهى بذلك نوع من توريق الأصول (التصكيك)، بدأ إصدار هذه الشهادات فى يونيو 1998م بقيمة اسمية قدرها عشرة آلاف جنيه للشهادة بقيمة محاسبية سوقية يتم إعلانها كل ثلاثة أشهر تعكس الأرباح الحقيقية وجزء من الزيادة الرأسمالية فى قيمة الشهادات ، وسعر للتبادل الذي يتحدد عن طريق التفاوض المباشر بين البائع والمشتري عند تبادل الشهادة أو بنظام المزاد الذي تحكمه أسس وضوابط محددة ، منها أن يحتوى الطلب على عروض لا تزيد عن خمسة عروض وبأسعار مختلفة يتم ترتيبها بطريقة تنازلية وأن لا يزيد مجموع العروض للمصرف عن 25% من جملة المزاد.

## 2- شهادات مشاركة الحكومة (شهامه) :

وهي صكوك اجلها عام واحد قابل للتجديد ، قائمة على أصول حقيقية يتم إصدارها بقيمة اسمية ثابتة (500 جنيه للشهادة) تمثل انصبه محددة فى صندوق خاص مقابل حقوق ملكية الدولة فى عدد من المؤسسات ، بدأت عملية إصدارها فى مايو 1999م بهدف توفير آليات للبنك المركزي تعينه فى إدارة السيولة بجانب غرضها الآخر كوسيلة فعالة لتمويل الميزانية العامة تستطيع من خلالها الحكومة الحصول على موارد حقيقية من الجمهور لتغطية عجز الميزانية العامة بدلاً من اللجوء للاستدانة من النظام المصرفي. وقد حققت عائدات حقيقية تمثل الأرباح التشغيلية والرأسمالية للمؤسسات المكونة للصندوق ، و تراوحت نسبة الربحية ما بين 28% - 33% فى بداياتها وذلك بسبب الأرباح العالية لبعض عناصر المكون ، مثل أسهم سوداتل التي بلغت أرباحها حوالي 64% آنذاك بجانب شركات الذهب و الاسمنت وغيرها من الشركات الحكومية الرابحة وتناقصت العائدات لتتراوح ما بين 14 - 18% فى الأعوام الأخيرة بسبب خصخصة العديد من المؤسسات والشركات الرابحة . ما يميز هذه الشهادات أنها سهلة التسييل ولها سوق

رائج وقابلية للتحويل إلى سيولة نقدية بتداولها في سوق الخرطوم للأوراق المالية. والجدول رقم ( 1 ) يوضح حجم وعدد الاصدارات السنوية خلال الفترة من 1999م وحتى نهاية عام 2010م. ويتضح أن الإصدارات في أول عامين كانت تصدر ثلاث مرات في العام ثم أصبحت تصدر اربع مرات في العام منذ عام 2001م وحتى 2010م بعد ازدياد إقبال الجمهور عليها ، علما بأن أجل الشهادة مازال عاما لم يتغير إلا أن الأرباح في عامي 2001م و2002م وزعت ربع سنوياً ومع زيادة حجم العمل بازدياد عدد المكتتبين في الشهادات التي ارتفع عددها من حوالي 3،1 مليون في عام 2002 إلى حوالي 3،2 مليون شهادة في 2003م لجأت الشركة بالتنسيق مع وزارة المالية لتوزيع الأرباح كل نصف عام ثم عدلت عنه بالرجوع للنظام الأول بالتوزيع السنوي للأرباح بعد ارتفاع عدد الشهادات المصدرة في عام 2006م إلى ستة أضعاف تلك المصدرة في 2002م ، ويلاحظ أن عدد الشهادات بلغ بنهاية عام 2010م حوالي 19 مليون شهادة بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 9452 مليون جنيهه سوداني مقارنة بحوالي 15 مليون عند أول إصدار في 1999م بالرغم من الانخفاض الملحوظ في العائد الذي تراجع من 33.2% في المتوسط لعام 1999م حتى بلغ 15% لعام 2010م ويعزى هذا لانعدام المجالات المربحة بمستوى أعلى خصوصا بالنسبة لصغار ومتوسطي المستثمرين الذين يقارنون ذلك بربحية المصارف التي تقل كثيرا عن ثلثي عائدات الشهادات (لا تتجاوز 8% إلى 10% في المتوسط) . أما بالنسبة لكبار المستثمرين فإنهم يستثمرون في الشهادات و يتحصلون على هذا العائد مع قيامهم برهن الشهادات للمصارف للحصول على تمويل في حدود هامش مرابحة (تكلفة تمويل) لا تتجاوز عادة 11% في العام.

## جدول رقم (1)

يوضح إصدارات شهادات منذ 1999م وحتى نهاية 2010م (أجل الشهادة عام واحد)

متوسط معدل التضخم	متوسط سعر الصرف للدولار	متوسط العائد السنوي	نسبة الزيادة	قيمة الشهادات بالمليون جنيه	عدد الشهادات	فترة توزيع الأرباح	عدد الإصدارات	السنة
16.16	2.51	33.2%	0	14.7	29450	سنوية	3	1999م
8.02	2.57	26.9%	422.4%	76.8	153530	سنوية	3	2000م
4.92	2.58	30.1%	470.2%	437.9	875830	ربع سنويه	4	2001م
8.3	2.63	29.1%	47.1%	644.02	1288040	ربع سنويه	4	2002م
7.7	2.61	20.1%	75.6%	1131.1	2262270	نصف سنويه	4	2003م
8.5	2.58	19.1%	48.6%	1681.1	3362197	نصف سنويه	4	2004م
8.5	2.43	20.3%	65.8%	2787.6	5575274	نصف سنويه	4	2005م
7.2	2.17	15.6%	30.7%	3644.1	7288217	سنوية	4	2006م
8.1	2.01	15.9%	15.9%	4223.1	8446201	سنوية	4	2007م
4.3	2.09	15.8%	30.5%	5511.33	11022653	سنوية	4	2008م
11.2	3.08	15.8%	34.9%	7432	14765179	سنوية	4	2009م
13.0	3.60	15%	27.2%	9452.3	18904640	سنوية	4	2010م

المصدر: قسم البحوث بشركة السودان للخدمات المالية

الجيل الثاني:

بعد النجاح الملحوظ الذي أحرزته شهادات الجيل الأول كآليات غير مباشرة للسياسة النقدية وإدارة السيولة وأنها توفر للبنك المركزي بديلاً شرعياً معقولاً للآليات

التقليدية للتدخل من خلال عمليات السوق المفتوح بدأ البنك المركزي ووزارة المالية في التفكير بجديّة للنظر في استحداث صكوك وشهادات أخرى خصوصاً بعد أن ثبت لهما أن الشهادات أسهمت في تثبيت سعر الصرف [ كما يظهر من الجدول رقم (1) ] وخفض معدل التضخم إلى 14.2% ثم إلى 8.1% خلال عامي 1999 و2000م علماً بأن المستهدف للعامين كان 12% و 10% على التوالي رغم ارتفاع حجم التمويل المقدم للقطاع الخاص من 52.600 إلى 92.500 مليون جنيه ( المستهدف 52.600 و 67.600 للعامين على التوالي )، علماً بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أيضاً ارتفع من 6.2% في عام 1999م إلى 8.3% في عام 2000م مقارنة بالمستهدف 6.2% و 6.5% على التوالي. بناء على هذه النتائج تم طرح صكوك الجيل الثاني الذي شمل إصدار شهادات صرح وشهاب وشموخ وشامة.

### 1. صكوك الاستثمار الحكومية (صرح) :

تم إصدارها في عام 2003 على صيغة المضاربة وهي عبارة عن صكوك مالية شرعية تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني وتتم إدارتها وتسويقها في السوق الأولي عبر شركة السودان للخدمات المالية، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

### 2. شهادات إجارة بنك السودان المركزي (شهاب):

تم إصدارها على صيغة الإجارة لتداول بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية منذ عام 2005م. وتهدف لخلق أدوات مالية لتمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك وعرضها للمصارف والمؤسسات المالية الكبيرة فقط حيث لم تعرض على المستثمرين الأفراد.

### 3. شهادات الاستثمار الجماعي بالعملات الأجنبية (شموخ):

وهي شهادات أجلها عام واحد (أبريل 2009م – أبريل 2010م) تمنح المستثمرين الفرصة في الاستثمار في صندوق تمويل استيراد سلع إستراتيجية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي ، وهي تهدف إلى تمكين بنك السودان المركزي من إدارة موارد البلاد من النقد الأجنبي و تحقيق عائد مجزي للمستثمرين بالعملة الأجنبية.

### 4. شهادات إجارة مصفاة الخرطوم للبتروول (شامة) 2010م):

وهي أحدث الشهادات وتقوم على تصكيك نصيب الحكومة في مصفاة تكرير البتروول المنشأة بالجيلي شمالي مدينة الخرطوم بحري بشراكة متناقصة مع شركات أجنبية. تهدف هذه الشهادات إلى توفير موارد مالية للدولة مع تمكين المستثمرين من الحصول علي عائدات سنوية تبلغ 14٪ توزع ربع سنوية كأول تجربة لتوزيع عائدات صكوك الإجارة بشكل ربع سنوي. كما أنه لأول مرة تصدر صكوك من وزارة المالية يبلغ أجلها سبعة أعوام إذ الصكوك الأخرى كلها يبلغ أجلها ثلاثة أعوام إلى ستة أعوام ، إلا صكوك شهاب الخاصة بالبنك المركزي التي يبلغ أجلها عشرة أعوام .

### الموقف الكلي للإصدارات بنهاية عام 2010م:

قامت الشركة منذ إنشائها وحتى 2010/12/31م بإصدار كافة الشهادات والصكوك الحكومية بناء على تعليمات وزارة المالية والاقتصاد الوطني أو بنك السودان المركزي الذي أصدر شهادات شمم وشهادات شهاب وشهادات شموخ ، و تمثل شهادات شمم ضربة البداية للصكوك في السودان حيث بدأت أول إصداراتها بمبلغ 4.923 مليون جنيه سوداني في عام 1998م وبلغت حوالي 40.465.3 مليون جنيه في عام 2004م وهو آخر عام لإصدارها نسبة لنجاح إصدارات صكوك صرح التي بدأت في عام 2003م مع أن هذا العام نفسه شهد أكبر حجم إصدارات لشهادات شمم بمبلغ 203 مليون جنيه. وكان إجمالي حصيلة إصدارات شمم قد بلغت عند تصفيته نهائيا في عام 2004م ما يعادل 391.302 مليون جنيه سوداني تم بيعها خلال 87 مزاداً . أما

شهادات شهاب فقد بلغت حصيلتها بنهاية ديسمبر 2010م حوالي 243.871 مليون جنية لعدد 243871 شهادة تمتلك البنوك 180371 شهادة نسبة 74% منها والباقي 63500 شهادة يمتلكها بنك السودان المركزي . بالنسبة لشهادات صندوق الاستثمار الجماعي بالعملات الأجنبية ( شموخ) فقد صدرت في عام 2009م بقيمة إصدار قدرها مائة مليون دولار أمريكي مجزأة إلى مائة ألف شهادة بفضة ألف دولار للشهادة الواحدة تركت كوديعة إلى أن حان اجل تصفيتها في نهاية أبريل من عام 2010م حيث كان قد تم الاكتتاب في 6170 شهادة صفيت بأرباح بلغت 7% ولم تجدد كما لم تكرر التجربة مرة أخرى إذ عادت أسعار الجنيه السوداني للتدهور مما جعل بنك السودان يحجم عن إصدار شهادات بالعملة الحرة قد تكلفه الكثير. وكما يتضح من جدول رقم (2) فان حصيلة إصدارات الوزارة بلغت بنهاية عام 2010م حوالي 13936.9 مليون جنية تمت من خلال 73 إصداره وكما هو معلوم فإن شهامة أكبرها دون منازع في الحجم الكلي وذلك نسبة لطول فترة الإصدار ولتراكم الإصدارات حيث عادة لا تتم التصفية نهائياً وإنما يتم التجديد بخلاف إصدارات الصكوك الأخرى إذ تتم التصفية (التتضيد) بنهاية فترة أجل الصكوك ومن الواضح أن هذه الأرصدة لا تشمل شهادات شمم التي تمت تصفيتها منذ عام 2004م بعد أن بلغ رصيدها حوالي 391.302 مليون جنية لعدد 86602 شهادة تم تداولها في 87 مزاداً.

## جدول رقم (2)

يوضح عدد الإصدارات والشهادات للصكوك الحكومية ورصيداها في نهاية عام 2010م لأقرب مليون جنيه

البيان	عدد الإصدارات	عدد الشهادات	الرصيد
شهادة	50	18904640	9452.3
صرح	19	22425828	2342.5
شامة	3	3784000	1892.0
شهاب	1	243871	243.9
شموخ	1	6170	6.2
الجملة	73	45359509	13936.9

المصدر: قسم البحوث بشركة السودان للخدمات المالية المحدودة

## تحليل نشاط التمويل التتموي من الصكوك ولائياً وقطاعياً:

بدأت تجربة إصدار صكوك الاستثمار الحكومية كما أوضحنا في عام 2003م بمبلغ ستين مليون جنيه سوداني وتطورت وتنامت إلى ما يزيد عن ضعفها قليلاً في العام التالي وتم استغلال العائدات في المشروعات القومية التي تشرف عليها وزارة المالية والاقتصاد ولم يتكرر هذا إلا في عام 2009م والذي لم تخصص فيه أي مبالغ للمشروعات الولائية حيث خصصت كل الإصدار والبالغة ثلاثمائة مليون جنية لمشروعات قومية هي مشروعات الكهرباء والسدود و وكالة السودان للأنباء ومشروعات وزارة الصحة الاتحادية (مستشفى سوبا الجامعة، مجمعات الجراحة، مركز القلب مدني، المعهد القومي للسرطان) بجانب سداد نسبة 45% من الحجم الكلي للإصدار في سداد أرباح صكوك الاستثمار الحكومية لإصدارات مختلفة.

كما ان هذا العام نفسه شهد استخداماً كبيراً لسندات التنمية لتمويل العديد من المشروعات الولايتية ، وكان اكبر نصيب حظيت به التنمية الولايتية فى عام 2007م حيث خصص لها 63.1% من حجم الإصدار وحظيت فى العام التالي بما يعادل 39.9% من حجم الإصدار بالرغم من أن عام 2005 لم يتجاوز نصيب الولايات فيه 16.2% ولم يبلغ 5% فى العام الذي يليه إلا أن العديد من الولايات بدأت تشعر بنجاح عملية التمويل بالصكوك والتي تتوفر مواردها قبل الشروع فى تنفيذ المشروع وليس كبقية الاعتمادات التى تخصص للمشروعات دون ان تكون هناك مبالغ موجودة فعلياً بحسابات الحكومة. ويلاحظ من الجدول رقم (3) ان فى عام 2010م ارتفعت النسبة إلى ما فوق 50% بقليل نسبة للضغط المتواصل من الولايات على وزارة المالية الاتحادية لتمويل مشروعاتها عن طريق الصكوك بدلاً عن سندات التنمية التى فشلت الوزارة فى الوفاء بها فى مواعيدها مما جعل المتعهدين والمقاولين لا يرغبون بالتعامل بها .

جدول رقم (3)

السنة	المبلغ (جنيه)	قومياً	النسبة	ولائياً	النسبة
2003	60,000,000	60,000,000	100%	-	
2004	128,000,000	128,000,000	100%	-	
2005	619,490,800	519,060,897	83.8%	100,429,903	16.2%
2006	583,898,700	555,558,342	95.1%	28,340,358	4.9%
2007	327,513,371	120,951,926	36.9%	206,561,445	63.1%
2008	223,677,129	134,618,167	60.1%	89,058,962	39.9%
2009	300,000,000	300,000,000	100%	-	
2010	500,000,000	247,000,000	49.4%	253,000,000	50.6%
جملة	2,742,580,000	3,321,890,652	75.3%	677,390,663	24.7%

يوضح موارد صكوك الاستثمار الحكومية (2003 - 2010م) المخصصة ولائياً وقومياً

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية

## النتائج والتوصيات

- ويمكن تلخيص أهم النتائج التي توصل إليها البحث في الآتي:
- التصكيك ليس عملية تقليد للتسنييد التقليدي ولكنه ذو أصول إسلامية راسخة وبعيدة حيث ثبت انتشار أنواع بالغة التعقيد من الائتمان والصيرفة في العالم الإسلامي قبل حدوث التطور الائتماني الغربي بنحو ثلاثة قرون .
  - للسودان تجربة متفردة في عملية التصكيك ساندها وجود بنك مركزي إسلامي وشركة منشأة بغرض إصدار الصكوك السيادية والترويج لها.
  - مازالت الصكوك والشهادات الحكومية تتمتع بثقة عالية بين الجمهور بالرغم من انخفاض معدل الأرباح من 33٪ إلى مستويات في حدود 13٪ مع تأخر السداد في بعض الأحيان، وهذا يقتضى العمل على إدخال مكونات من شركات عالية الربحية لرفع مستوى أرباح الشهادات أعلى من مستوى معدل التضخم السائد، مع الالتزام التام بسداد الالتزامات في مواعيدها المحددة .
- أما بالنسبة لتوصيات البحث فقد كان أهمها :

- مد جسور التواصل بين المؤسسات المالية الإسلامية وغير الإسلامية العاملة في مجال أسواق المال من أجل كسب المزيد من الخبرات وبناء القدرات وشحذ الهمم لاستحداث الأدوات المالية الإسلامية وابتكار الصيغ الإسلامية التي تواكب العصر دون الاعتماد على التقليد الأعمى للصيغ التقليدية ، مع ضرورة استكمال عناصر البنيات الأساسية للتداول الإلكتروني بسوق الخرطوم مع العمل على ربطه بالأسواق العالمية وتشجيع إنشاء شركات المساهمة العامة بحفز الشركات الخاصة والعائلية للتحويل إلى شركات عامة .
- تهيئة المناخ العام للاستثمار في الصكوك من خلال تحديث القوانين والتشريعات بهدف خفض نسبة العمولات والرسوم التي تتقاضاها الدولة ممثلة في سوق الخرطوم للأوراق المالية وديوان الضرائب وعدم فرض الرسوم النسبية التي قد

تؤدي إلى تآكل رأس مال المستثمر. كما يجب على الشركة ألا تزيد عن الحد المعقول في نصيبها من أجرة الوكالة في صكوك الإجارة.

- الالتزام بالضوابط والإرشادات التي وضعت لاستغلال حصيلة موارد الصكوك في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ويمكن تحديد سقفوات لتمويل عجز الموازنة بنسبة لا تزيد عن 50% من الشهادات وصكوك الاستثمار وتخصيص نسبة 25% لمشروعات تنمية أساسية والمتبقي لمشروعات تنمية إنتاجية تدر عائداً يسهم في تخفيف عبء سداد الأرباح على وزارة المالية .
- الاهتمام بإصدار صكوك التبرع والصكوك الوقفية للإسهام في مشروعات تنمية عامة مثل آبار المياه ومستشفيات الأمراض المزمنة وشراء معدات غسيل الكلى وجراحة القلب وتوفير بعض الأدوية المنقذة للحياة وغيرها .
- استصدار صكوك قومية بالعملات الصعبة تستند على تصكيك موارد قابلة للتصدير كالذهب والمعادن النفيسة الأخرى لتسهم في تمويل مشروعات صادر، مع العمل لإصدار صكوك لتمويل مشروعات استراتيجية كإصدار صكوك تمويل القطن وصكوك تمويل الصمغ وصكوك صادر الثروة الحيوانية .
- على الشركة أن تولى اهتماماً أكبر بالبحوث وتطور القسم الحالي بترفيعه إلى إدارة للبحوث والتطوير لتسهم في عملية تطوير الأداء بالشركة بجانب ابتكار واستحداث منتجات جديدة مع المشاركة الفاعلة في المؤتمرات وورش العمل الخارجية لإبراز تجربة السودان الثرة في التصكيك مع ضرورة إعادة هيكلتها وتأهيل كوادرها خصوصاً في مجال خدمة العملاء والعلاقات العامة والإعلام والإعلان ليسهل عليها خدمة عملائها وترويج خدماتها بالمستوى المطلوب.

## المراجع:

القران الكريم

- 1- الرازي، مختار الصحاح، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، بدون تاريخ نشر، ص367. ابن منظور، لسان العرب ، دار إحياء التراث العربي، بيروت،

- 1994م ج10، ص 457، جبران مسعود، الرائد، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2003م، المادة (صك)، ص551، النووي، شرح النووي على صحيح مسلم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الثانية، 1392هـ، ج10، ص171.
- 2- المصباح المنير، كشاف القناع 367/6، نهاية المحتاج 258/8، الفتاوى الهندية 160/6 وما بعده // الشيخ نظام، الفتاوى الهندية، المعروفة بالفتاوى العالمة في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، بيروت: دار الكتب العلمية، 2000
- 3- المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2007م، معيار رقم: 17، ص288.
- 4- مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، الدورة الرابعة، المجلد الثالث، 1988م، ص2140.
- 5- بحوث ندوة البركة الحادية والثلاثون للاقتصاد الإسلامي - إدارة البحوث والتطوير - مجموعة البركة المصرفية - الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م . و بحوث ندوة البركة الثانية والثلاثون للاقتصاد الإسلامي - إدارة البحوث والتطوير - مجموعة البركة المصرفية - 10 و11 رمضان 1432هـ - 10 و11 أغسطس 2011م فندق هيلتون - جدة
- 6- عبد المطلب بدوي، التوريق كأداة من أدوات تطوير البورصة المصرية، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات المنعقد في دبي، سنة 2007م
- 7- ماجدة أحمد إسماعيل شلبي، تطوير أداء سوق الأوراق المالية المصرية في ظل التحديات الدولية ومعايير حوكمة الشركات وتفعيل نشاط التوريق، بحث مقدم في مؤتمر أسواق الأوراق المالية والبورصات: آفاق وتحديات المنعقد في دبي، سنة 2007م

- 8- أختريتي عبد العزيز (دكتور) الصكوك الإسلامية (التوريق) وتطبيقاتها المعاصرة وتداولها، منظمة المؤتمر الإسلامي - مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشر إمارة الشارقة، ص13، الشارقة 30 ابريل 2009م
- 9- شوقي عزمي محمود حسنين، الاستثمار فى الأوراق المالية والتنمية الاقتصادية فى السودان - دراسة ماجستير فى الاقتصاد - جامعة الزعيم الأزهرى 2005م - غير منشورة - و حسام الدين ادم احمد محمد - إدارة السيولة فى الاقتصاد السودانى ( دراسة تجرية شهادتي شمم وشهامة - دراسة ماجستير فى الدراسات المصرفية- جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2004م.
- 10- عثمان حمد محمد خير، بعنوان تجرية السودان فى مجال إصدار الصكوك ، و ورقة بدر الدين قرشي مصطفى بعنوان إصدار وإدارة الصكوك الحكومية - التطور والتحديات - قدمت لورشة عمل الصكوك الإسلامية ، تحديات .تنمية وممارسات دوليه - الأردن 6- 7 شعبان 1431 هـ .
- 11- صابر محمد حسن ، ورقة عمل تجرية السودان فى مجال السياسة النقدية ، الاجتماع السنوي الخامس والعشرون لمجلس محافظي المصارف العربية ومؤسسات النقد العربية - أبوظبي سبتمبر 2001م
- 12- طارق دفع الله آدم - أثر شهادات المشاركة الحكومية (شهامة) على التضخم -عرض النقود -الموازنة الحكومية والودائع الاستثمارية للبنوك في الفترة من 1999م وحتى 2001. سمنار بمعهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مؤسسة فريد رش آيبرت الألمانية- يونيو 2003م
- 13- توفيق الطيب البشير - التورق بين المفهوم الفقهي والأثر الاقتصادي - ورقه منشوره على الشبكة العنكبوتية بالموقع <http://www.badlah.com/uploads/tawfek.jpg> رئيس الفريق الاستشاري - دار الدراسات الاقتصادية - الرياض.

## العلاقة بين القدرة التنافسية في قطاع السفر والسياحة والابتكار بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام 2013م

د. أحمد عارف عساف

أ. مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة الزرقاء - الأردن

### Abstract

Tourism is an important economic activity in world economy. Although the increasingly strong evidence about the importance of innovation as a competitive force to tourism industry, the empirical studies in the tourism field focusing competitiveness and innovation are scarce. Thus the present study is to assess the relationship between competitiveness and innovation (the number of carrier in civil aviation, international hotel chains, standardized gastronomy, the rent-a-car business, and leisure parks) applied to the tourism industry in Middle East and North Africa Countries. The study relied on secondary data sources, where the researcher collecting secondary data from international institutions and access to literature and references relevant to the subject of study, in addition to the official reports issued by the relevant organizations have been identified on previous studies, published and unpublished books, periodicals, theses and websites. The researcher have been analyzed the related variables data through the using of statistical software package (SPSS) Spearman correlation coefficient (Spearman's rho) to study the relationship between variables. The results showed that the most competitive countries on Competitiveness Index in the travel and tourism are not necessarily to be the most innovative. This means that innovation

indicators in tourism, which was adopted by the study (except car rental index) will not lead to an increase in the level of countries in tourism competitiveness.

**Key words:** Tourism, competitiveness, innovation, Middle East and North Africa Countries.

### مستخلص

تعتبر السياحة من أبرز الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من وجود أدلة قوية على نحو متزايد حول أهمية الابتكار كقوة تنافسية لصناعة السياحة، فإن الدراسات التجريبية في مجال السياحة مع التركيز على المنافسة والابتكار تعتبر شحيحة. وعليه فإن الغرض من هذه الدراسة يتمثل بتقييم العلاقة بين التنافسية في السياحة والسفر والابتكار في السياحة والسفر والمتمثلة في (عدد الخطوط الجوية المدنية، عدد الفنادق العالمية، جودة الطعام، أسعار تأجير السيارات السياحية، عدد أماكن الترفيه والتسلية) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الثانوية حيث قام الباحث بجمع البيانات الثانوية من المؤسسات الدولية والاطلاع على الأدبيات والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات ذات العلاقة التعرف على الدراسات السابقة المنشورة وغير المنشورة في الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت. لقد تم تحليل بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات من خلال استخدام برامج إحصائية مناسبة واستخدم برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho) لدراسة العلاقة بين المتغيرات. وأظهرت النتائج أن الدول الأكثر تنافسية على مؤشر التنافسية في السياحة والسفر هي ليست بالضرورة أن تكون الأكثر ابتكاراً. وهذا يعني أن مؤشرات الابتكار في السياحة التي اعتمدت عليها الدراسة (باستثناء مؤشر تأجير السيارات السياحية) لن تؤدي إلى زيادة مستوى تنافسية الدول قيد الدراسة سياحياً.

## مقدمة :

تعتبر السياحة من أبرز الأنشطة الاقتصادية في الاقتصاد العالمي. فوفقا للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WEF، 2013)، فإن المساهمة الإجمالية للسياحة والسفر تبلغ 9% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2012، وهو ما يمثل حوالي 6 ترليون دولار، وكذلك ساهمت في توفير أكثر من 250 مليون وظيفة، وهي واحدة من أحد عشر من الأنشطة الاقتصادية توفيراً لإجمالي الوظائف في العالم. وفي الاقتصاد الأوسع بأكمله، في عام 2012 تفوقت هذه الصناعة المتنامية بشكل أسرع من غيرها من الصناعات مثل الصناعات التحويلية والخدمات المالية والتجزئة. لذا، فإن السياحة والسفر تعتبر "القطاع الرئيسي للعديد من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة (WEF، 2013)" يعتبر الابتكار في الاقتصاد الحديث عاملاً أساسياً للقدرة التنافسية للشركات. حيث أن السياحة أحد الصناعات الواعدة في العالم، لذلك لا بد من فهم مساهمة الابتكار في القدرة التنافسية في هذا القطاع. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى معالجة سؤالين عامين هما: هل الدول السياحية الأكثر تنافسية هي الأكثر ابتكاراً؟ أي فئة من الابتكارات تساهم أكثر من غيرها في القدرة التنافسية للبلدان في قطاع السياحة؟

وعلى الرغم وجود أدلة قوية على نحو متزايد حول أهمية الابتكار كقوة تنافسية لصناعة السياحة، فإن الدراسات التجريبية في مجال السياحة مع التركيز على المنافسة والابتكار تعتبر شحيحة. ففي جانب كبير منه هو نتيجة لعدة أسباب كما تم الإشارة إليها في الدراسات السابقة منها: الفرق بين صناعة السياحة والصناعات الأخرى في الاقتصاد والمشاكل المنهجية المحددة من النماذج والقيود المفروضة على الموارد العامة على أساس قواعد البيانات الثانوية (Camison & Monfort، 2012، Lopez، وآخرون، 2009) وعليه فمن المتوقع ان تساهم هذه الدراسة في فهم أفضل للعلاقة بين التنافسية والابتكار وتطبيقها على صناعة السياحة.

**مشكلة الدراسة وأهدافها:**

إن الغرض من هذه الدراسة يتمثل بتقييم العلاقة بين التنافسية في السياحة والسفر والابتكار في السياحة والسفر

(عدد الخطوط الجوية المدنية، عدد الفنادق العالمية، جودة الطعام، أسعار تأجير السيارات السياحية، عدد أماكن الترفيه والتسلية) في دول منطقة الشرق الأوسط .

ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

- هل يوجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد الخطوط الجوية المدنية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟
- هل يوجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد الفنادق العالمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟
- هل يوجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وجودة الطعام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟
- هل يوجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وأسعار تأجير السيارات السياحية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟
- هل يوجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد أماكن الترفيه والتسلية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

**فرضيات الدراسة :**

- الفرضية الرئيسية: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر والابتكار في السياحة والسفر والمتمثلة في (عدد الخطوط الجوية المدنية، عدد الفنادق العالمية، جودة الطعام، أسعار تأجير السيارات السياحية، عدد أماكن الترفيه والتسلية) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

- الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد الخطوط الجوية المدنية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

- الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد الفنادق العالمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وجودة الطعام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وأسعار تأجير السيارات السياحية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.
- الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد أماكن الترفيه والتسلية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

### أداة الدراسة والتحليل الاحصائي :

اعتمدت الدراسة على مصادر البيانات الثانوية حيث قام الباحث بجمع البيانات الثانوية من المؤسسات الدولية والاطلاع على الأدبيات والمراجع ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى التقارير الرسمية الصادرة عن المنظمات ذات العلاقة تم التعرف على الدراسات السابقة المنشورة وغير المنشورة في الكتب والدوريات والرسائل الجامعية ومواقع الإنترنت. لقد تم تحليل بيانات الدراسة المتعلقة بالمتغيرات من خلال استخدام برامج إحصائية مناسبة واستخدم برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho) لدراسة العلاقة بين المتغيرات.

### الاطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم السياحة :

أجمعت تعريفات النشاط السياحي على أنه ذلك النشاط الذي ينتج منه مجموعة العلاقات المادية وغير المادية التي تتحقق نتيجة قيام شخص ما اختياراً بتغيير مكان إقامته بصفة مؤقتة، لانتقل عن يوم ولا تزيد على سنة، سواء من خارج حدود

الدولة أو من داخلها؛ لإشباع رغبات متعددة؛ مثل: الاستجمام، والراحة، والثقافة، والمشاهدة، والعلاج وغيرها؛ على ألا يكون ذلك لأغراض تجارية أو حرفية، وبما يؤدي إلى زيادة دخول الأفراد المقيمين في مكان الزيارة عن طريق إنفاق ذلك الشخص. وتضمن هذا التعريف مجموعة العلاقات المادية التي ينتفع بها السائح بخدمات معينة مقابل ما يدفعه من أجر في الدولة المضييفة، ومجموعة العلاقات غير المادية التي تنتج من اتصال السائح بالدولة التي يزورها ويتعرف إلى أهلها وشعبها وحضارتها وعاداتها وغيرها.

وبذلك يعتبر النشاط السياحي مزيجاً من عمليات مترابطة بعضها خدمي وبعضها سلعي. فشركات السياحة والمرشدون السياحيون عبارة عن خدمات، في حين أن الصناعة الفندقية تعد خليطاً من الخدمات والسلع؛ مثل: المبيت، وخدمات الطعام والشراب. والسلع المصنعة؛ مثل: المنتجات التقليدية، والبازارات التي تقبل التخزين، وغيرها. أما عن السائح فقد عرفته منظمة السياحة العالمية التابعة لهيئة الأمم المتحدة، بأنه الشخص الذي يقوم بزيارة منطقة معينة غير التي يقيم فيها عادة سواء بغرض الترويج عن النفس، أو لأسباب صحية، أو دينية، أو غير ذلك، لمدة تزيد على ٢٤ ساعة ولا تتجاوز عاماً، ولمسافة ثمانين كم من منزله على الأقل (Joseph, 1992).

ثانياً: الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للسياحة:

تعتبر السياحة من الأنشطة التي تؤثر في العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى فهي تحتاج إلى الخدمات التي تقدمها قطاعات النقل، والفنادق، ومؤسسات تقديم الأطعمة والمشروبات، والمؤسسات الثقافية، والترفيهية، والمصارف، ومؤسسات الدعاية والترويج السياحي وغيرها، وهو ما يجعل السياحة تلعب دوراً مهماً في التأثير في الدخل القومي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك على النحو التالي:

### 1. التأثير المباشر للنشاط السياحي

يتمثل التأثير المباشر للنشاط السياحي في حجم الدخل القومي بأن عرض المنتج السياحي في السوق يتطلب تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة، وبالتالي فالمنتج السياحي يتداخل في العناصر كافة.

وفي ذلك ترى النظرية الكينزية (John R. Hicks, 1937) أن الاستثمار هو المتغير الرئيس المؤثر في النظام الاقتصادي. ووفقاً لهذه النظرية، فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي للمنشآت السياحية والعاملين فيها على مختلف السلع والخدمات النهائية، وهو ما يعتبر محفزاً على زيادة الإنفاق الاستثماري لإنشاء المشروعات السياحية، وغيرها من المشروعات، نظراً إلى العلاقات المتشابكة بينهما (نبيل دبو، 2004).

وينظر إلى أثر الإنفاق السياحي في الدخل القومي على أنه مجموع الدخول التي تتولد خلال دورات الإنفاق السياحي، وهو ما يطلق عليه أثر المضاعف السياحي، الذي تعتمد قيمته على طبيعة العلاقة ودرجة الترابط بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى في الدولة. وتختلف قيمة المضاعف السياحي من دولة إلى أخرى طبقاً لدرجة الترابط بين القطاع السياحي و القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويعتبر المضاعف السياحي من الطرق الكثيرة الاستخدام لتقدير آثار الدخل السياحي في الاقتصاد القومي. حيث لا يقتصر دور الدخل السياحي في الدخل القومي على الزيادة الأولية في الدخل السياحي إنما يمتد إلى زيادات متتالية في المجتمع ناتجة من الدخل السياحي. (Robert Christie Mill and Morrison M. Alestair, 1987).

إلا أنه يرى أن نظرية كينز أهملت أثر المعجل، حيث إن التغيرات في حجم الدخل تؤدي إلى تغيرات في حجم الاستثمار التابع في الاتجاه نفسه؛ أي: وجود علاقة طردية بين حجم الدخل، وحجم الاستثمار (John R. Hicks, 1932) كما يرى صامويلسون (Paul A. Samuelson, 1939) في نظريته أن التفاعل بين المضاعف والمعجل يؤدي إلى سلسلة لا نهائية من التغيرات في: الدخل، والإنتاج، والاستهلاك؛ وتتوقف هذه التغيرات على الطريقة التي يتداخل فيها عمل المضاعف والمعجل. وبناءً

على هذه النظرية فإن زيادة مستوى الدخل السياحي، يؤدي إلى زيادة الاستثمار السياحي من خلال المعجل، بالإضافة إلى أن إنفاق الأجانب على شراء المنتج السياحي يعتبر في حد ذاته زيادة في الصادرات، وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة في الدخل القومي.

ووفقاً لنظرية الدورة الاقتصادية، فإن زيادة الدخل السياحي تؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار التابع للقطاع السياحي وغيره من القطاعات التي تقدم خدماتها إليه؛ حيث إن ارتفاع مستوى الدخل السياحي يعد حافز الرجال الأعمال والمستثمرين لزيادة الاستثمار في هذا القطاع (Roy F. Harrod, 1961).

## 2. التأثير غير المباشر للنشاط السياحي

يتمثل التأثير غير المباشر للنشاط السياحي في زيادة حجم الناتج القومي المتحقق، نتيجة زيادة إنفاق القطاع السياحي على السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، بجانب أثر الزيادة في الطلب من القطاعات الاقتصادية التي تتعامل مع القطاع السياحي كذلك من خلال علاقات التشابك مع القطاعات الأخرى. وأحياناً يستخدم المضاعف السياحي على مستوى جزئي محدود لقياس أثر الإنفاق السياحي في منطقة سياحية معينة داخل الدولة (John R. Hicks, 1937)، وتجدر الإشارة إلى الأثر المحفز الذي يتمثل بالزيادة في مستوى الدخل القومي نتيجة الآثار المباشرة وغير المباشرة للتغير في الإيراد السياحي؛ وهو ما يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.

كما يمكن استنتاج تأثير الإيرادات السياحية في الدخل القومي من خلال تطبيق نظرية هكشر- أولين (Heckscher-Ohlin) في التجارة الخارجية، حيث ترى النظرية أن الدول التي تمتلك عناصر الجذب السياحي، وذات الكثافة العالية لعنصر العمل، عليها أن تتخصص في إنتاج المنتج السياحي، ومبادلتها مع السلع ذات الكثافة في عنصر رأس المال. ونتيجة لقيام التجارة الخارجية بين دول العالم، فإن أهميتها تظهر من خلال تمكنها من إشباع الحاجات التي لا يمكن إشباعها إلا عن طريق التبادل التجاري الدولي وتسجل هذه المعاملات في ميزان المدفوعات، وتعتبر الإيرادات السياحية المحصلة بين البلدان من السائحين الأجانب أحد عناصر الإيرادات غير المنظورة، وأهمها:

الإيرادات السياحية الناتجة عن إنفاق السائحين الأجانب على شراء المنتج السياحي، وإيرادات خدمات النقل الدولية، فضلاً عن إيرادات السلع المباعة إلى السائحين مثلاً لهدايا التذكارية، ومتحصلات الفوائد والأرباح الناتجة من الاستثمارات السياحية والتحويلات النقدية من جانب العاملين في القطاع السياحي في الخارج، وكذلك الاستثمار الأجنبي بنوعيه المباشر وغير المباشر في مجال السياحة والفنادق داخل الدولة (Mark Casson, 1979)، ويقابل تلك البنود نفقات سياحية لأبناء الدولة على الأغراض السياحية في الخارج. فكلما زادت الإيرادات السياحية على الإنفاق السياحي زاد الأثر الإيجابي في ميزان المدفوعات؛ ومن ثم، يخضع النشاط السياحي لنظرية العرض والطلب؛ حيث يعتبر سوق السياحة مزيجاً من سوق السلع وسوق الخدمات السياحية. كما إن للسياحة تأثيراً إيجابياً في ميزان المدفوعات؛ وذلك عندما تفوق الإيرادات السياحية الإنفاق السياحي، وهو ما يدفع الدول إلى محاولة تعظيم إيراداتها السياحية، ومحاولة تقليل التسرب إلى أدنى الحدود، حتى يكون النشاط السياحي ذا أثر إيجابي في ميزان المدفوعات وفي الدخل القومي.

### ثالثاً: مفهوم الابتكار والإبداع:

في البيئة التنافسية المتغيرة فإن الابتكار يعتبر عامل أساس لبقاء الأعمال. وتشمل حقل البحث واسع النطاق الذي يحلل مختلف الجوانب. ومن المساهمات العالمية في مجال دراسة الابتكار حسب الترتيب الزمني الآتي:

- "الابتكار هي عملية معقدة تجلب الأفكار إلى السوق على شكل منتجات أو خدمات جديدة أو محسنة. وتتكون هذه العملية من جزأين، وهي ليست بالضرورة متسلسلة مع بعضها البعض، على الرغم من أنها ترتبط ارتباطاً وبمسارات بينهما في كلا الاتجاهين. أولها أنها متخصصة في الخبرة الفنية والثانية أنها مخصصة في المقام الأول إلى التطبيق كعملية، وهو منتج أو خدمة. في كلتا الحالتين، فإنها تتضمن مزايا جديدة إلى السوق" (Castro, E., & Fernandez de Lucio, I., 2001).

- "الابتكار هو الإنتاج، لاستيعاب ونجاح لاستغلال الحداثة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية" ( Comunicacion de la Comision al Consejo, al Parlamento Europeo, al Comité Economico y Social Europeo y al Comité de la Regiones, 2003 ).
  - "الابتكار هو إدخال منتج جديد أو تحسن كبير على (خدمة او سلعة)، وهي عملية، وطريقة جديدة للتسويق أو أسلوب تنظيمي جديد في الممارسات التجارية الداخلية." (Oslo Manual, OECD, 2005).
- تأتي عملية الابتكار من مصادر مختلفة، ويمكن تصنيفها وفقا لمجموعة من المعايير. ففي ابتكار المنتجات، يمكن تطبيقها على سلعة أو خدمة، وتتطوي على تغييرات في أساليب العمل أو وظائف الإنتاج. الابتكار لا يقتصر فقط على المنتج أو عملية التصنيع، لكنه ينطوي على كثير من الجوانب الأخرى التي تؤثر على اتخاذ القرارات للمنشأة.
- الجدول (1) يسعرض مفهوم متعدد الأوجه اعتمادا على اتجاه التطبيق.

### الجدول (1)

#### معايير الابتكار اعتمادا على اتجاه التطبيق

اعتمادا على الأهمية	اعتمادا على الهدف
- الراديكالي التدريجي	- المنتج - العملية
اعتمادا على الأصل / المنشأ	اعتمادا على الحقل
- البحث والتطوير - التأسيس - التقليد - الخبرة	- التكنولوجيا - التنظيمي - التسويقي

المرجع: (Ministry of Industry, Tourism and Trade, Spain. 2005)

وعليه، فإن نوع الابتكار الذي يمارس في الأعمال التجارية يكون له دلالة هامة لتطويرها في المستقبل. في الأساس، بناء على موضوعها، أهميتها، ونطاقها أو أصلها، فإن الابتكار قادر على تنظيم الموارد المالية أو البشرية، وزيادة قيمة المعرفة الجديدة أو القائمة. ونتيجة لذلك، يمكن أن نرى أن الابتكار يجلب زيادة كبيرة في النسب المالية للشركات التي تعزز الإنتاجية. منذ ذلك الحين، من المهم النظر في نتائج عملية الابتكار، ينبغي النظر على أنها عملية تغذية ديناميكية من خلال خبرات التعلم. ولذلك، ينبغي أن تكون القضايا المركزية في شركات هي إدارة الابتكار.

#### رابعاً: التنافسية والتنمية على المستوى الجزئي

نتيجة لمزيج كل من العوامل الظرفية و إطار الأعمال التجارية العالمية في الوقت الحاضر، فإن الشركات غير القادرة على المنافسة تميل إلى الاختفاء من مشهد الأعمال. وفيما يلي عرض التعاريف المتعلقة بمصطلحات التنافسية.

- "التنافسية هي قدرة الشركات والصناعات (القطاعات) والمناطق والدول أو المناطق على توليد (في ظل المنافسة الدولية) مستويات دخل مرتفعة (نسبياً) والتوظيف على أساس مستدام". (Organization for Economic Co-operation and Development, 1996)
- التنافسية هي نتاج شراكة التفاعل المعقدة والديناميكية بين الحكومة والشركات والمؤسسات الوسيطة والمجتمع القدرة التنظيمية ... القدرة التنافسية للاقتصاد تعتمد على إجراءات موجهة الهدف، وردت في أربعة مستويات نظام (كلي، الهدف، الجزئي والمتوسط) وأنه يقوم على مفهوم القيادة متعدد الأبعاد). (Esser, Hillebrand, Messner & Meyer 1995).
- بالنسبة للبعض، القدرة التنافسية هي نتيجة لبيئة الاقتصاد الكلي التي تعمل فيها الشركات والصناعات، التي تتأثر بأسعار الصرف ومستوى العجز الحكومي.

• ويرى آخرون أن يتم تحقيق القدرة التنافسية في الأساس على الوفرة النسبية للموارد وتكاليف منخفضة من توافر القوى العاملة. وهناك غيرهم ممن ربط بينها وبين الموارد الطبيعية للبلد أو نوع من السياسات الحكومية. ( Van Der Horst, 2006)

مع الأخذ بعين الاعتبار التعريفات المذكورة أعلاه، فإن التنافسية تسلط الضوء على جبهتين متوازيتين، أولاً: من المستوى الكلي (الحكومة)، التنافسية تعتمد على أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة، حيث أنها قد تحولت إلى تغذية اقتصاد البلد. أما الجبهة الموازية الثانية فيمكن تعريفها من رؤية الاقتصاد الجزئي (المؤسسة). القطاعات الإنتاجية تعمل على زيادة كفاءتها بناءً على القضايا التنظيمية التي فرضتها على نفسها بنفسها. ومع ذلك، هناك وجهات نظر مختلفة حول العوامل المحددة لوصف مستوى التنافسية في الشركة، حيث أنها قد تكون على الأرجح عوامل داخلية وخارجية. إن جدوى أي مشروع تجاري لتحقيق والحفاظ على مستويات تنافسية عالية تتطلب التركيز على: دراسة التأثيرات الداخلية والخارجية على الصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه وكذلك الدولة في المنطقة التي تقع فيها ( Cabrera & Lopez, 2011).

#### خامساً: التنافسية في السياحة والابتكار

يمكن أن ينظر إلى القدرة التنافسية من منظورين. وجهة نظر الاقتصاد الجزئي، على مستوى الشركات أو الصناعات التي يمكن تعريفها بأنها قدرة شركة واحدة أو قطاع واحد، يتطور بطريقة مستدامة بعلاقة ناجحة مع نظامها الإيكولوجي. على هذا المستوى يستند مفهوم التنافسية في قدرة الشركات على المنافسة، في النمو، وأن يكون مربح على نحو مستدام. أما وجهة نظر الاقتصاد الكلي وعلى مستوى الدول أو المناطق، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاجية.

كتعريف عام للقدرة التنافسية فان (Fagerberg، 1988) حدد القدرة التنافسية باعتبارها قدرة البلد على زيادة مستوى معيشة مواطنيها من خلال النمو

المستدام في الدخل وفرص العمل، دون التضحية بميزان المدفوعات. برنامج OECD حدد القدرة التنافسية بأنها "الدرجة التي، في ظل ظروف السوق المفتوحة، يمكن لبلد أن تنتج السلع والخدمات التي تلبى اختبار المنافسة الأجنبية مع الحفاظ في نفس الوقت على توسيع الدخل المحليز (OECD، 1992).

القدرة التنافسية هي مفهوم نسبي وديناميكي، وتتطوي على مكونات ديناميكية، والذي يجد المعنى لها عند إدراجها ضمن سياق البيئة وعندما تتعلق بفترة زمنية معينة (Pereira وآخرون 2010، 2007). في حين أن الإنتاجية في بلد ما يحدد قدرته على الحفاظ على مستوى عال من الدخل والقدرة التنافسية وهي واحدة من العوامل الرئيسية لشرح إمكانيات النمو في الاقتصاد (Sala-i-Martin وآخرون، 2011).

محددات القدرة التنافسية كثيرة ومعقدة. ولترتيب القدرة التنافسية للبلدان، فإن تقرير مؤشر التنافسية العالمي يقدم مؤشر (GCI)، الذي أعده المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) التقط هذا البعد من خلال توفير المتوسط المرجح لعناصر كثيرة مختلفة، كل منها يعكس جانباً واحداً من الواقع المعقد لما نسميه القدرة التنافسية. كل هذه المكونات صنفت في 12 ركيزة من ركائز التنافسية الاقتصادية (تقرير التنافسية العالمية 2011 - 2012).

الابتكار هو عامل أساس مهم للتنافسية. وفقاً (Denton، 1999) فإن الابتكار هو محور للتنافسية، وضروري للشركات وللدول على حد سواء.

ووفقاً ل (Pereira وآخرون 2013) فإن الاتحاد الأوروبي يسعى باستمرار لتعزيز القدرة التنافسية الدولية من خلال استخدام الأصول غير الملموسة مثل الابتكار والعلم وروح المبادرة. تطوير اقتصاد الاتحاد الأوروبي كاققتصاد قائم على المعرفة يسلط الضوء على المعرفة والابتكار كمواضيع مركزية، لأن هذه هي العوامل الرئيسية

للتتمية الاقتصادية، وجنباً إلى جنب مع المكونات الأخرى، فإنها يمكن أن تتحول إلى ميزة تنافسية قوية لأي دولة.

ووفقاً لدليل أوسلو (OECD، 2005) فإن الابتكار هو "تففيذ فكرة جديدة أو تحسن كبير في المنتج (خدمة أو منتج)، أو عملية، وهي طريقة جديدة للتسويق، أو أسلوب تنظيمي جديد في الممارسات التجارية، وتنظيم مكان العمل أو العلاقات الخارجية." ووفقاً لـ (Hall and Williams، 2008) فإنه يمكن وصف الابتكار من خلال أشكاله والتي تشير إلى نوع الابتكار، ومداه، الذي يميز آثاره على مختلف المستويات: العالم، المستوى الوطني أو الإقليمي أو القطاعي.

إن ضغوط الابتكار تعتبر محركاً للتنافسية، والتي يتم تطبيقها على شركات السياحة من أجل خلق ميزة تنافسية (Mei وآخرون، 2012)، (Williams & Shaw، 2011)، وزيادة الإنتاجية وإدخال منتجات وخدمات جديدة وتحسين جودة الخدمات (Carlisle وآخرون، 2013)، (OECD، 2012)، (Weiermair، 2006)، ومن جانب آخر فإن التنافسية للشركات السياحية العالمية تعتمد على الابتكار أيضاً.

#### سادساً: التطبيق على قطاع السياحة

يلعب الابتكار دوراً متزايداً في الخدمات (Aldebert وآخرون، 2011) (Miles، 2005)، وأهمية خاصة بالنسبة لصناعة السياحة (Hjalager، 2002)، (Aldebert وآخرون، 2011). إن تطور السياحة عبر التاريخ، وخاصة منذ منتصف الثمانينيات سلط الضوء على الابتكار باعتباره عاملاً حاسماً لوضع شركات السياحة من التنافسية الدولية (Camisñán & Monfort، 2003)، (Hjalager، 2002)، (Ritchie & Crouch، 2000).

يفيد بعض الباحثين مثل (Camisñán & Monfort، 2003)، (Miles، 2005) بأن الابتكار في صناعة الخدمات (بسبب خصائصه)، لا تتبع نفس أنماط الابتكار في الصناعة التحويلية. فوفقاً لتصنيف خدمات ميوزو (Miozzo and Soete، 2001) فإن

قطاعي السياحة من " الفنادق والمطاعم" يعتبران من مستخدمي الابتكار التكنولوجي والتي يفرضها الموردون (المورد المسيطر)، بينما قطاعي النقل وخدمات السفر فانهم يعتبران من مستخدمي الشبكات المادية كثيفة النطاق. ولكن في وجهة نظر (Pavitt، 1984) و (Laursen and Foss، 2003) فإن جميع قطاعات السياحة تعتبر ضمن " المورد المسيطر". وضمن هذه الطريقة في التفكير فان (Aldebert وآخرون، 2011) أشاروا إلى أن السياحة تعتبر واحدة من الدوافع الرئيسة لشبكة الإنترنت في الاقتصاد كمستخدم والناشر للابتكار التكنولوجي.

وعلى الرغم من أن الابتكار قد أعتبر من خلال المؤسسات الحكومية غير مهم في صناعات الخدمات غير المعرفة مثل السياحة (Kotilainen، 2005)، (Mei وآخرون، 2012)، واستنادا إلى دراسات (Bieger، 2005)، (Hall and Williams، 2008)، (Hjalager، 2010)، (Nordin and Svensson، 2010)، (Pechlaner وآخرون، 2005)، (Volo، 2005) فقد تبين وجود زيادة في التركيز على الابتكار لتحقيق ميزة تنافسية في صناعة السياحة.

من الجانب الآخر، بالنظر إلى أن القدرة التنافسية يمكن تحقيقها من خلال الابتكار؛ بالتالي يصبح من الضروري الاعتماد عليها في تنمية الدول (Hall & Williams، 2008)، (Mei، Arcodia & Ruhanen، 20012)، (Schumpeter، 1934). هذه العلاقة مهمة على المستوى المحلي والمستوى الدولي، لأن الابتكار هو "القوة الدافعة للنمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل وتكوين الثروات والرخاء (Mei وآخرون، 2012).

من أهم الابتكارات في صناعة السياحة وفقا لـ (Hajaleger، 2010) هي ابتكارات المنتج أو الخدمة، والابتكارات العملية والابتكارات الإدارية، والابتكارات المؤسسية. وفي دراستهم لاتجاه الابتكارات في الشركات الإسبانية، وجد (Camison and Monfort، 2013) أن اسبانيا هي من الدول السياحية الأكثر تنافسية في

العالم، حيث تبين لهما بأنه من خلال قطاعي السياحة والضيافة، برزت الشركات التي لديها أنشطة عملية على الابتكار والابتكارات التنظيمية .  
مؤشرات الدراسة الميدانية:

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على مؤشر التنافسية للسياحة والسفر لعام 2013 الصادر عن منتدى الاقتصاد العالمي، تقرير مؤشر تنافسية السفر والسياحية. وكذلك على مؤشرات الابتكار في قطاع السياحة والمتمثلة في (مجال الطيران المدني، وسلاسل الفنادق الدولية، وفن الطهو، وأعمال تأجير السيارات، والاماكن الترفيهية) ومن مصادر متعددة. ويمكن التعرف على هذه المؤشرات على النحو الآتي:

### 1. مؤشر التنافسية للسياحة والسفر

أن مؤشر التنافسية للسياحة و السفر يغطي 140 دولة ويستخدم مزيجاً من البيانات من مصادر متاحة للجمهور، والسفر والسياحة والمؤسسات الدولية والخبراء. كما أنه يشتمل على نتائج استطلاع الرأي التنفيذي، وهو مسح سنوي شامل يجريه المنتدى الاقتصادي العالمي وشبكته من المعاهد الشريكة (معاهد البحوث ومنظمات اقتصادية) في الدول التي يغطيها التقرير، وأن المسح يوفر بيانات عن العديد من القضايا النوعية البيئية المؤسسية والتجارية. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير مساهمات من خبراء الصناعة. ومن المهم أن نوضح أن التقرير لا يناقش أعداد السائحين لكل دولة حتى لا يفهم خطأ، لكن التقرير يناقش قدرة الدولة علي تنويع منتجها السياحي وتحسين الخدمات المقدمة للسائح مع توافر المناخ الاستثماري الذي يجذب المستثمرين، ويعمل علي تسهيل إقامة المشروعات السياحية، وتحسين التشريعات والاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية الموجودة لديها بهدف تحسين ورفاهية مواطنيها.

ويعتمد مؤشر قياس القدرة التنافسية للدولة على مجموعات من المؤشرات الرئيسية هي أولاً: الإطار التنظيمي، ويشمل السياسات واللوائح

والتشريعات وثانياً: مناخ الأعمال والبنية التحتية. وثالثاً: الموارد البشرية والطبيعية والثقافية. ويندرج تحت هذه المجموعات الثلاث 41 بنداً كل منها يتكون من عدد من المؤشرات الفرعية يصل عددها إلى 57 مؤشراً، وتشمل هذه المؤشرات معظم النواحي المؤثرة في القطاع السياحي بشكل مباشر أو غير مباشر مثل أعداد الغرف الفندقية والمحميات الطبيعية وشبكات النقل البحري والبري والجوي وقوانين البيئة، ومستوى التعليم والقوانين المنظمة للعلاقة بين صاحب العمل والعمال، والأمن والأمان والصحة والتنافسية في الأسعار والعمالة المدربة وتكنولوجيا المعلومات.

والجدول رقم (2) يبين الترتيب العالمي ومجموع النقاط لكل دولة من دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا باستثناء سوريا واليمن وذلك بسبب عدم توفر البيانات لهما.

### الجدول رقم (2)

مؤشر التنافسية للسياحة والسفر لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا

(2013)

الدولة	مجموع النقاط
الجمهورية اللبنانية	4.04
الجمهورية العراقية	4.34
المملكة الأردنية الهاشمية	4.18
الجمهورية الإيرانية	3.64
الجمهورية التركية	4.44
الكيان الاسرائيلي	4.34
المملكة العربية السعودية	4.17
الإمارات العربية المتحدة	4.68

الدولة	مجموع النقاط
مملكة البحرين	4.30
سلطنة عمان	4.29
دولة قطر	4.94
دولة الكويت	3.61
الجمهورية العربية المصرية	3.88
الجزائر	3.07
السودان	2.52
المغرب	4.03
تونس	4.20*
ليبيا	2.97*
موريتانيا	2.91

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي، تقرير مؤشر تنافسية السفر و السياحة (2013)  
 ❖ تم تقديرها من قبل الباحث

## 2. مؤشرات الابتكار

ان أفضل الأدلة التجريبية من الأهمية الاقتصادية للابتكار كانت في الولايات المتحدة. إن جزءاً هاماً من الابتكارات الرئيسية للسياحة الحديثة "وجد في الولايات المتحدة الأمريكية ( Keller, Bieger, 2005)، ومن الأمثلة البارزة على هذه الأنواع انخفاض التكاليف في مجال الطيران المدني، وسلاسل الفنادق الدولية، وفضن الطهو، وأعمال تأجير السيارات، والاماكن الترفيهية. وقد قام الباحث بالاعتماد على هذه المؤشرات لقياس القدرة الابتكارية لدول الشرق الأوسط. والجدول رقم (3) يبين مؤشرات الابتكار في قطاع السياحة.

## الجدول رقم (3)

مؤشرات الابتكار في قطاع السياحة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

عدد أماكن الترفيه والتسلية ذات المستوى العالمي 2013	أسعار تأجير السيارات السياحية (دولار) لمدة أسبوع لسيارة اقتصادية 2013	التصنيف العالمي لجودة الطعام (140) دولة) 2013	عدد الفنادق العالمية 2013	عدد الخطوط الجوية المدنية 2013	الدولة
2	117	27	8	6	الجمهورية اللبنانية
1	176	95	11	5	الجمهورية العراقية
1	123	51	33	6	المملكة الأردنية الهاشمية
2	180	81	41	12	الجمهورية الإيرانية
2	85	32	13	8	الجمهورية التركية
1	146	23	12	3	الكيان الاسرائيلي
3	175	71	4	5	المملكة

					العربية السعودية
13	114	65	27	16	الإمارات العربية المتحدة
1	120	92	5	4	مملكة البحرين
1	426	99	4	2	سلطنة عمان
1	113	77	3	2	دولة قطر
1	234	41	9	2	دولة الكويت
2	190	80	20	6	الجمهورية العربية المصرية
1	266	57	15	3	الجزائر
0	188	83	7	2	السودان
1	113	64	5	4	المغرب
1	160	52	8	5	تونس
1	315	85	3	5	ليبيا
0	170	96	1	1	موريتانيا

المصدر:

1. الخطوط الجوية: [www.icao.int](http://www.icao.int)

2. الفنادق: [www.wikipedia.com](http://www.wikipedia.com)

3. جودة الطعام: The best and worst countries in the word for eating, Buzz feed news

4. أسعار تأجير السيارات: (4-10/3/2013) Travel Supermarket  
[www.travelsupermarket.com](http://www.travelsupermarket.com)

5. أماكن التسلية والترفيه: *The Theme park Guy*,  
[www.thethemeparkguy.com](http://www.thethemeparkguy.com)

### التحليل الوصفي للبيانات:

للإجابة عن أسئلة الدراسة تم حساب معامل ارتباط سبيرمان (Spearman's rho) بين مجموع نقاط التنافسية والسياحة لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكل

من المؤشرات التي تضمنتها أسئلة الدراسة وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

– السؤال الأول: هل توجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد

الخطوط الجوية المدنية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

أظهرت قيمة معامل ارتباط سبيرمان عدم وجود علاقة بين عدد الخطوط الجوية المدنية في الدولة وبين مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في التنافسية والسفر حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $r_s=281, p=243$ ) وهي غير دالة احصائيا عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ). وعليه نقبل الفرضية الاولى والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد الخطوط الجوية المدنية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

– السؤال الثاني: هل توجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد

الفنادق العالمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

أظهرت قيمة معامل ارتباط سبيرمان عدم وجود علاقة بين عدد الفنادق العالمية في الدولة وبين مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في التنافسية والسفر حيث بلغت

قيمة معامل الارتباط ( $r_s=143, p=558$ ) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر و عدد الفنادق العالمية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

- السؤال الثالث: هل توجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وجودة

الطعام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

أظهرت قيمة معامل ارتباط سبيرمان عدم وجود علاقة بين جودة الطعام في الدولة وبين مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في التنافسية والسفر حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $r_s=-0.200, p=0.411$ ) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وجودة الطعام في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

- السؤال الرابع: هل توجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وأسعار

تأجير السيارات السياحية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

أظهرت قيمة معامل ارتباط سبيرمان وجود علاقة بين أسعار تأجير السيارات السياحية في الدولة وبين مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في التنافسية والسفر حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $r_s=-0.603, p=006$ ) وهي دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ) ، وقد كانت العلاقة بين أسعار تأجير السيارات السياحية والتنافسية والسفر علاقة عكسية فزيادة أسعار تأجير السيارات يقلل من احتمالية اختيار الدولة كوجهة للسياحة والسفر من قبل السواح. وعليه نرفض الفرضية الرابعة والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وأسعار تأجير السيارات السياحية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ونقبل الفرضية البديلة والتي تفيد بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة

والسفر وأسعار تأجير السيارات السياحية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

– السؤال الخامس: هل توجد علاقة بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد

أماكن الترفيه والتسلية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا؟

أظهرت قيمة معامل ارتباط سبيرمان عدم وجود علاقة بين عدد أماكن الترفيه والتسلية وبين مجموع النقاط التي حصلت عليها الدول في التنافسية والسفر حيث بلغت قيمة معامل الارتباط ( $r_s=375, p=113$ ) وهي غير دالة احصائياً عند مستوى الدلالة ( $\alpha=0.05$ ). وعليه نقبل الفرضية الفرعية الخامسة والتي تنص على عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر وعدد أماكن الترفيه والتسلية في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

وعليه يتضح من النتائج أعلاه عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التنافسية في السياحة والسفر والابتكار في السياحة والسفر والمتمثلة في (عدد الخطوط الجوية المدنية، عدد الفنادق العالمية، جودة الطعام، أسعار تأجير السيارات السياحية، عدد أماكن الترفيه والتسلية) في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

### Correlations

		مجموع النقاط
Spearman's rho	عدد الخطوط الجوية المدنية 2013	.281
	Correlation Coefficient	
	Sig. (2-tailed)	.243
	N	19
	عدد الفنادق العالمية 2013	.143
	Correlation Coefficient	
	Sig. (2-tailed)	.558
	N	19
	التصنيف العالمي لجودة الطعام (140 دولة) 2013	-.200
	Correlation Coefficient	

		مجموع النقاط
	Sig. (2-tailed)	.411
	N	19
أسعار تأجير السيارات السياحية	Correlation	-.603**
(دولار) لمدة أسبوع لسيارة	Coefficient	
اقتصادية 2015	Sig. (2-tailed)	.006
	N	19
عدد أماكن الترفيه والتسليه	Correlation	.375
ذات المستوى العالمي 2014	Coefficient	
	Sig. (2-tailed)	.113
	N	19

\*\* . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

### استنتاجات الدراسة والتوصيات:

هدفت الدراسة إلى معالجة سؤالين عامين هما: هل للدول السياحية الأكثر تنافسية هي الأكثر ابتكاراً؟ أي فئة من الابتكارات تساهم أكثر من غيرها في القدرة التنافسية للبلد ان في قطاع السياحة؟ وعلى الرغم وجود أدلة قوية على نحو متزايد حول أهمية الابتكار كقوة تنافسية لصناعة السياحة، فان هذه الدراسة أظهرت أن الدول الأكثر تنافسية على مؤشر التنافسية في السياحة والسفر هي ليست بالضرورة أن تكون الأكثر ابتكاراً. وهذا يعني أن مؤشرات الابتكار في السياحة التي اعتمدت عليها الدراسة (باستثناء مؤشر تأجير السيارات السياحية) لن تؤدي إلى زيادة مستوى تنافسية الدول قيد الدراسة سياحياً، وهذه النتيجة تتفق مع آراء كل من (Miles & Monfort, 2005)، (2003).

وعليه توصي الدراسة دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بالتركيز على مؤشرات أخرى غير المؤشرات التي تناولتها هذه الدراسة لزيادة قدرتها التنافسية في قطاع السياحة والسفر. كما توصي الدراسة الباحثين بتناول مؤشرات أخرى ذات

دلالة ابتكارية لمعرفة العلاقة بينها وبين تنافسية قطاع السياحة والسفر في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

## References

- Aldebert, B, Dang, R. & Longhi, C (2011), “Innovation in the tourism industry: the case of Tourism@”, *Tourism Management*, 32, pp. 1204-1213.
- Brian H. Archer and John Fletcher, (1996), «The Economic Impact of Tourism in the Seychelles», *Annals of Tourism Research*, vol. 23, no. 1.
- Cabrera, A., López, P., Ramírez, C. (2001). *La competitividad empresarial: Un marco conceptual para su estudio*. Documentos de investigación. Administración de Empresas, N.º 4. Universidad Central, Bogotá Colombia.
- Camisón, C & Monfort-Mir, V.M. (2013), “Measuring innovation in tourism from the Schumpeterian and the dynamic-capabilities perspectives”, *Tourism Management*, 33, pp.776-789.
- Carlisle, Sheena, Kunc, Martin, Jones, Eleri & Tiffin, Scott. (2013), “Supporting innovation for tourism development through multi-stakeholder approaches : experiences from Africa”. *Tourism Management*, 35 . pp. 59-69.
- Castro, E. y Fernandez de Lucio, I. 2001. “Innovación y Sistemas de Innovación”. Consultado en:
- Comunicación de la Comisión al Consejo, al Parlamento Europeo, al Comité Económico y Social Europeo y al Comité de las Regiones (2003). *Política de la innovación: actualizar el enfoque de la Unión en el context de la estrategia de Lisboa*. Bruselas (11-03-2003). Consultado en:
- [http://europa.eu.int/eurlex/es/com/cnc/2003/com2003\\_0104es01.pdf](http://europa.eu.int/eurlex/es/com/cnc/2003/com2003_0104es01.pdf)

- Denton, D. Keith, (1999) "Gaining competitiveness through innovation", European Journal of Innovation Management, Vol. 2 ( 2), pp.82 - 85
- Esser, K.; Hillebrand, W.; Messner, D. y Meyer-Stamer, J. (1995). Systemic Competitiveness: New Governance Patterns for Industrial Development. Londres: Frank Cass Ltd.
- Fagerberg, J. (1988), "International Competitiveness," The Economic Journal, Vol. 98, No. 2, pp. 355-374.
- Hall, C. M. & Williams, A. M. (2008), Tourism and Innovation, Routledge, London
- Hjalager, A. (2002), "Repairing innovation defectiveness in tourism", Tourism Management, 23(5), pp.465- 474.
- Hjalager, A. (2010), „A Review of Innovation Research in Tourism”, Tourism Management, 31, pp.1-12.
- John R. Hicks, (1937) «Mr. Keynes and the «Classics»: A Suggested Interpretation,» Econometrica, vol. 5, no. 2 (٢) (April 1937), p. 147.
- John R. Hicks, (1932, )The Theory of Wages (London: Macmillan,).
- Joseph A. Hegarty,(1992) «Towards Establishing a New Paradigm for Tourism and Hospitality Development,» (١) International Journal of Hospitality Management (New York), vol. 11, no. 4 p. 310
- Kotilainen, H. (2005),“Best practices in innovation tourism”, Technology Review, Vol 177.
- Laursen, K. and N.J. Foss (2003), 'New HRM Practices, Complement, and the Impact on Innovation Performance', Cambridge Journal of Economics, Vol 27(2), pp. 243-263.
- López-Fernández, M. C., Serrano-Bedia, A. M., & Gómez-López, R. (2009). La decisión de innovar de las empresas turísticas: un análisis empírico de la industria hostelera.

- Investigaciones Europeas de Dirección y Economía de la Empresa, 15(3), pp.173-186.
- Mark Casson, (1979), Alternatives to the Multinational Enterprise (New York: The MacMillan Press), pp. 63-64.
  - Mei, X.Y., Arcodia, C. & Ruhanen, L. (2012). “Towards tourism innovation: A critical review of public policies at the national level”, Tourism Management Perspectives, 4, pp.92-105.
  - Miles, I. (2005), “Innovation in Services”, in Fagerberg J., Mowery, D & Nelson R. (eds), The Oxford Handbook of Innovation, Oxford University Press: New York, pp. 433-458.
  - Ministerio de Industria, Turismo y Comercio. (2005). La innovación empresarial en España. Secretaría General de Industria. Dirección general de Política de la Pequeña y Mediana Empresa. Madrid, España. Pág.; 5.
  - Miozzo, M., & Soete, L. (2001). “Internationalization of services: a technological perspective”, Technological Forecasting and Social Change, 67(4), pp.159-185.
  - OECD (1992), “Technology and the Economy: The Key Relationships,” Paris: OECD.
  - OECD (2005), “The Measurement of Scientific and Technological Activities: Guidelines for Collecting and Interpreting Innovation Data: Oslo Manual, Third Edition” prepared by the Working Party of National Experts on Scientific and Technology Indicators, OECD, Paris.
  - OECD (2012), OECD Tourism Trends and Policies 2012, OECD Publishing.
  - Organización de Cooperación para el Desarrollo Económico (1996). Globalization and Competitiveness: Relevant Indicators. París: OECD.

- Organización de Cooperación para el Desarrollo Económico (2005). Oslo Manual: Guidelines for collecting and interpreting innovation. 3a ed. Paris: OECD.
  - Paul A. Samuelson, (1939), «Interaction Between the Multiplier Analysis and the Principle of Acceleration,» Review of Economics and Statistics, vol. 21, p. 66.□
  - Pavitt, K. (1984), 'Sectoral Patterns of Technical Change: Towards a Taxonomy and a Theory', Research Policy, Vol. 13, pp. 343-373.
  - Pereira, E. T., Bento, J.P.C & Priede, J. (2013), “The Contribution of Technological Change on EU Exports”, Procedia - Social and Behavioral Sciences 99, pp. 658 – 664.
  - Pereira, Elisabeth T.; Fernandes, António J. & Diz, Henrique M. M. (2010),”Competitiveness and Industrial Evolution: the Case of Ceramics Industry”, Evolutionary and Institutional Economics Review, Vol.7, N°2, 2010, pp. 333-354
  - Pereira, Elisabeth T.; Fernandes, António J. & Diz, Henrique M. M. (2007), ”Does Evolution Guide Competitiveness?”, Proceedings of the International Conference of International Association for Scientific Knowledge, IASK Global Management 2007, University of Algarve, Faro, 2-5 May, 2007, pp. 23-34.
  - Priede, Janis; Pereira, Elisabeth T.; (2013), “Innovation as a Key Factor in the International Competitiveness of the European Union”, European Integration Studies, No 7(2013), ISSN 1822–8402.
  - Ritchie,J. R, and Crouch,G.(2000), “The competitive destination: a sustainability perspective”. Tourism Management, 21(81); pp. 1-7.
- Robert Christie Mill and Morrison M. Alestair, (1987), the Tourism System: An Introduction (Upper Saddle River, (Y) NJ: Prentice Hall), p. 226

- Roy F. Harrod, (1961), *The Trade Cycle: An Essay* (New York: M. Kelley), p. 209.
- Sala-i-Martin, X., J. Blanke, M. Drzeniek Hanouz, T. Geiger, I. Mia, and F. Paua (2009), “The Global Competitiveness Index: Prioritizing the Economic Policy Agenda”, *The Global Competitiveness Report 2008–2009*. Hampshire: Palgrave Macmillan. 3–41.
- Schumpeter, J.A. (1934), *The Theory of Economic Development*, Cambridge, Mass.: Harvard University Press (originally published in German in 1911; reprinted by Transaction Publishers, New Brunswick, New Jersey in 1997).
- Van Der Horst, A. (2006). *Competitividad, Desafío Global para el Reto Local*. Casodominicano. EditoraCorripio, RepúblicaDominicana. Pág.; 19.
- WEF (World Economic Forum) (2009), “The Global Competitiveness Index”, *The Global Competitiveness Report 2013–2014*. Hampshire: Palgrave Macmillan.
- WEF (World Economic Forum) (2013), “The Global Competitiveness Index”, *The Global Competitiveness Report 2013–2014*. Hampshire: Palgrave Macmillan.
- Weiermair, K. (2006), “Product improvement or innovation: what is the key to success in tourism?”, *Innovation and growth in tourism*, OECD, Paris, 53-69.
- Williams, AM and Shaw, G (2011), “Internationalization and innovation in tourism”, *Annals of Tourism Research*, 38 (1, 27 - 51).
- WTTC (World Travel and Tourism Council). (2013). *World Economic Impact Report*. Accessed in 10/04/2014, in [http://www.wttc.org/site\\_media/uploads/downloads/world2013.pdf](http://www.wttc.org/site_media/uploads/downloads/world2013.pdf) *Travel & Tourism Competitiveness Index (TTCI) (Travel & Tourism Competitiveness Report, 2013*

- [www.imedeia.csic.es/public/cursoid/html/textos/Tema%2001%20ECIFL%20InnovacionySist.pdf](http://www.imedeia.csic.es/public/cursoid/html/textos/Tema%2001%20ECIFL%20InnovacionySist.pdf)
- نبيل دبور، (2004) «مشاكل وآفاق التنمية السياحية المستدامة في البلدان الأعضاء بمنظمة المؤتمر الإسلامي: مع إشارة خاصة إلى السياحة البيئية،» التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية، العدد 25، ص 3.

**تقويم أداء الإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام**

(دراسة تطبيقية مقارنة على عينة من مؤسسات القطاع العام السوداني)

د. أيمن عبد الله محمد أبويكر -

أستاذ مساعد

جامعة أبوظبي

العين - الإمارات العربية المتحدة

**Abstract**

The study aimed to identify the departments evaluate the performance of financial institutions of the public sector, applied study compared a sample of the public sector Sudanese institutions.

The study represented a problem in the study and analysis of the efficiency and effectiveness of the financial performance of the departments in the public sector Sudanese institutions, so the study is trying to test the following hypotheses:

- 1 / working with a competent financial departments for the conduct of the work of their departments and experience.
- 2 / no laws and clear financial and instructions financial work in the public sector control.
- 3 / are not regulatory bodies turn in the performance of employees of financial institutions of the public sector departments to assess.
- 4 / There Msahh strongly financial management in the rationalization of expenditures and the maintenance of public money.

The study many of the findings and recommendations, including:

**First results:**

1 / workers that financial departments have available scientific suitable qualifications and experience, but they need more specialized training courses to develop their abilities.

2 / absence of many of the laws and legislation with clear written financial and instructions that can be guided by the financial departments in their work.

3 / There is a good contribution to financial management in the rationalization of expenditures and the maintenance of public money.

**Second: Recommendations:**

1 / interest aspects of rehabilitation and training of human elements to raise the efficiency of the performance of employees in the financial sector, government departments.

2 / Attention control relevant performance through port performance compared with what is already planned.

3 / develop laws and legislation and clear prevent enable decision makers from manipulating Bhchaeliat government institutions according to their whims.

**مستخلص**

هدفت الدراسة إلى التعرف على تقويم أداء الإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام، دراسة تطبيقية مقارنة على عينة من مؤسسات القطاع العام السوداني. تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية أداء الإدارات المالية في مؤسسات القطاع العام السوداني، ولذلك تحاول الدراسة إختبار الفرضيات التالية:

- 1) يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل إداراتهم.
- 2) توجد قوانين وتعليمات مالية واضحة تحكم العمل المالي في مؤسسات القطاع العام.

- 3) لا تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقييم أداء العاملين بالإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام.
- 4) هنالك مساهمة بقوة للإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام. خرجت الدراسة بالعديد من النتائج والتوصيات أهمها:

### أولاً: النتائج:

- 1) أن العاملين بالإدارات المالية تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والخبرة المناسبة ولكنهم بحاجة لمزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتطوير قدراتهم.
- 2) غياب كثير من القوانين والتشريعات والتعليمات المالية الواضحة والمكتوبة التي يمكن أن تسترشد بها الإدارات المالية في عملها.
- 3) توجد مساهمة جيدة للإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام.

### ثانياً: التوصيات:

- 1) الإهتمام بجوانب التأهيل والتدريب للعناصر البشرية لرفع كفاءة أداء العاملين في الإدارات المالية بالقطاع الحكومي.
- 2) الإهتمام برقابة الأداء من خلال مقارنة الأداء المنفذ فعلياً مع ما هو مخطط له.
- 3) وضع قوانين وتشريعات واضحة تحول دون تمكين أصحاب القرار من التلاعب بهيكلية المؤسسات الحكومية وفقاً لأهوائهم.

### مقدمة الدراسة:

تعتبر عملية تقويم أداء الإدارات المالية من أهم الأدوات التي تساعد إدارة المنشأة على قياس فعالية وكفاءة أدائها المالي والكشف عن أوجه الخلل فيه مما يتضمن بقائها وإستمراريتها، كما أن عملية التقويم تظهر التطور الذي حققته المنشأة في سعيها نحو الأفضل أو الأسوأ مما يساعد على إيجاد نوع من التنافس بين الأقسام والإدارات المختلفة للمنشأة وهذا بدوره يدفع المنشأة لتحسين مستوى أدائها بشكل عام. (وليد عبداللطيف، 2011م، ص35).

إن الإهتمام بتقويم أداء الإدارات المالية في مؤسسات القطاع العام السوداني يأتي في إطار سعي إدارة هذه المنظمات للإصلاح الإداري والمالي وذلك لتعزيز الشفافية، ورفع كفاءة وفعالية وإقتصادية أداء مؤسسات القطاع العام، وإيجاد قوانين تجارية وإستثمارية واضحة، وتعزيز جهود إستقطاب الإستثمارات إلى القطاعات المنتجة الحيوية ذات الأولوية، ونقل وتوطين المعرفة التكنولوجية، وإيلاء العنصر البشري أهمية أكبر، ليعكس بذلك أهمية تقويم الأداء في هذه الإدارات، ونظراً لما تتمتع به الإدارات المالية في هذه الأجهزة من إهتمام حيث ينظر إليها على أنها من أقوى الإدارات في مؤسسات هذا القطاع، حيث نجد أن الإدارة المالية في المؤسسة الحكومية هي الإدارة المسئولة عن تسيير كافة الأعمال المالية للمؤسسة وفق المهام والإختصاصات التي حددها لها الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وإبداء الرأي والمشورة في المسائل ذات الطابع المالي التي يمكن ان تواجه مؤسسات القطاع العام.(أكرم إبراهيم حماد، 2003م، ص98).

### مشكلة الدراسة :

تحدد مشكلة الدراسة في دراسة وتحليل مدى كفاءة وفاعلية أداء الادارات المالية في مؤسسات القطاع العام، وإمكانية توفير مدخل لتحسين وتطوير الأداء المالي في هذه المؤسسات خاصة؛ والقطاع العام السوداني بصفة عامة ، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتحدد بالأسئلة التالية:

- 1) هل يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة العلمية والعملية والخبرة الكافية لعمل هذه الادارات؟
- 2) ما مدى كفاية التشريعات المالية لعمل الإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام السوداني؟
- 3) هل تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقييم أداء العاملين بالإدارات المالية في مؤسسات القطاع العام؟
- 4) ما مدى مساهمة الإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام؟

**أهداف الدراسة :**

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- 1) تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي في مؤسسات القطاع العام السوداني، ومن ثم دراسة إمكانية تحسينه وتطويره بما يخدم عمل الإدارات المالية في هذه المؤسسات.
- 2) دراسة مقومات الأداء المالي الجيد والتعرف على مدى توفرها في مؤسسات القطاع العام.
- 3) إبراز الدور الذي لعبته الجهة محل الدراسة والمتمثلة في عينة من مؤسسات القطاع العام السوداني.
- 4) تقديم التوصيات التي قد تُسهم في تحسين فاعلية وزيادة كفاءة أداء الإدارات المالية في مؤسسات القطاع العام.

**أهمية الدراسة :**

تتبع أهمية الدراسة من الاضافات المتوقع تقديمها على المستوى العلمي والمستوى العملي التطبيقي حيث يتوقع التوصل من نتائج الدراسة إلى تقديم الخلفية العلمية والعملية لهذا الموضوع، حيث أن لهذه الدراسة أهمية كبيرة بإثراء المعرفة العلمية من خلال التعرف على واقع الأداء المالي في مؤسسات القطاع العام السوداني، والمشاكل والمعوقات التي تواجه تحسينه وزيادة جودته، وإمكانية إستفادة أصحاب القرار في تحسين وتفعيل أداء الإدارات المالية بما يساهم في ترشيد الإنفاق .

**فرضيات الدراسة :**

تمثلت فرضيات الدراسة في الآتي :

- 1) يتمتع العاملون بالادارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل إداراتهم.
- 2) توجد قوانين وتعليمات مالية واضحة تحكم العمل المالي في مؤسسات القطاع العام.

3) لا تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقييم أداء العاملين بالإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام.

4) هنالك مساهمة بقوة للإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام.

### منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة المناهج العلمية التالية :

1/ المنهج التاريخي : ومن خلاله يقوم الباحث بإستعراض الجوانب التاريخية حول هذا الموضوع.

2/ المنهج الاستبطاني : وذلك لتحديد أبعاد المشكلة .

3/ المنهج الاستقرائي : وذلك لإختبار فرضيات الدراسة .

4/ المنهج الوصفي التحليلي : ومن خلاله يقوم الباحث بعرض إجراءات الدراسة التطبيقية المقارنة.

### أدوات وأساليب الدراسة :

تعتمد الدراسة في حصولها على المعلومات والبيانات من المصادر الأولية بإستخدام أداة الإستبانة والتي تم توزيعها على عينة من مؤسسات القطاع العام السوداني، إضافة للمصادر الثانوية والمتمثلة في الكتب والمراجع والدوريات.

### مجتمع وعينة الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسات القطاع العام السوداني، وقد قام الباحث بإختيار عينة عشوائية منتظمة متمثلة في ثلاث مؤسسات هي : (وزارة المالية والاقتصاد الوطني - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - صندوق المعاشات) بإعتبارهم عينة داخل مجتمع الدراسة من واقع خبرتهم الطويلة في هذا المجال.

### حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الآتي :

- 1/ الحدود المكانية : وزارة المالية والاقتصاد الوطني- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – صندوق المعاشات
- 2/ الحدود الزمانية : أغسطس 2014م.

### منحط الدراسة :

لخدمة أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها الى :

- 1/ الدراسات السابقة.
- 2/ الاطار النظرى للدراسة.
- 3/ الدراسة التطبيقية المقارنة.

### أولاً : الدراسات السابقة :

لخدمة اغراض الدراسة تم إستعراض بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة على النحو التالي:

قدم محمد صبري إبراهيم ندا (2002م) دراسة بعنوان: تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليتماشى مع موازنة البرامج والأداء، ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن النظام المحاسبي الحكومي الذي يقوم على تطبيق الأساس النقدي لايمكن من قياس نتيجة الأعمال الحقيقية الخاصة بكل فترة مالية، ولايمكن من قياس إجمالي التكاليف الحقيقية الخاصة بكل وحدة حكومية، كما لا يمكنه قياس إجمالي التكاليف لكل نشاط من أنشطة الوحدة الحكومية، وبالتالي فهو غير قادر على توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الوحدات الحكومية، وإتخاذ القرارات المناسبة لتحسين الأداء في المستقبل، كما أن المحاسبين في الوحدات الحكومية لديهم الكفاءة والخبرة والمؤهلات العلمية التي تمكنهم من تطبيق أساس الإستحقاق كبديل للأساس النقدي، وإن كانوا قد يحتاجون إلى بعض البرامج التدريبية التي تساعدهم على مواجهة المشاكل التي قد تعترضهم أثناء تطبيق أساس الاستحقاق. (محمد صبري ندا، 2002م، ص ص 3- 6).

أجرى أكرم إبراهيم حماد (2003م) دراسة بعنوان: تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي: دراسة مقارنة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ضعف كفاءة النظام المحاسبي المطبق في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وإفتقار الإدارات العليا في مؤسسات السلطة إلى الخبرة في المجال الإداري، وعدم وجودهيكليات واضحة ومعتمدة لكثير من مؤسسات السلطة، وغياب التوصيف الوظيفي للعاملين، وتمركز السلطات والصلاحيات بأيدي القائمين على الإدارة العليا، ونقص الموضوعية والشفافية في إختيار المحاسبين، إضافة إلى عدم تطبيق العقوبات التأديبية الجزائية بحق المخالفين للقانون. (أكرم إبراهيم حماد، 2003م، ص 4- 5).

يلاحظ الباحث ان الدراساتين السابقتين تناولتا مشاكل تطوير وتقويم النظام المحاسبي والرقابة المالية في الأنظمة المحاسبية في كل من مصر وفلسطين ، حيث يتفق الباحث مع الدراساتين حول المشكلة من حيث جانب التقويم ويختلف معهم في الجهة محل الدراسة حيث يأخذ الباحث عينة لبعض مؤسسات القطاع العام بالسودان.

## ثانياً: الإطار النظري للدراسة:

### مفهوم تقويم الاداء:

يحتل تقويم الأداء مكانة متميزة لما له من أهمية كبرى في تحديد كفاءة المنشأة ومدى تحقيقها لأهدافها ، وهو يمثل خطوة أساسية في العملية الرقابية حيث أن أساس عملية تقويم الاداء هي مقارنة الأداء الفعلي بمؤشرات محددة مسبقاً للوقوف على الإنحرافات ثم إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وتكون المقارنة عادة بين ما هو محقق فعلياً وبين ما هو مستهدف في نهاية فترة زمنية معينة.

تقويم الأداء هو جوهر العملية الرقابية والنتائج الطبيعية لها ، كما يشتمل تقويم الأداء على الحكم على نجاح الفرد في وظيفته الحالية ومدى نجاحه وترقيته في المستقبل.

يمكن تعريفه بأنه " قياس نتائج الأداء على ضوء المعايير الموضوعية بغرض تحديد الانحرافات عن تلك المعايير وإتخاذ القرارات التصحيحية بشأنها ". (السيد عبده ناجي، 1999م، ص112).

تم تعريفه أيضاً بأنه " إستقراء دلالات ومؤشرات المعلومات الرقابية وإتخاذ قرارات بناء على هذه المعلومات لإعادة توجيه مسارات الأنشطة. (حمزة محمد، 2000م، ص121).

كذلك تم تعريفه بأنه " الوقوف على درجات التنسيق والإئتلاف بين عوامل الإنتاج المختلفة ، لتحديد مدى كفاءة إستخدامها في الوحدة الإقتصادية وتطوير تلك الكفاءة سواء على فترات زمنية متتابعة أو في فترة زمنية واحدة ". (غسان قلعوي، 1998م، ص77).

من التعريف يستنتج الباحث أن تقويم الاداء المالي يعمل على قياس وتطوير الكفاءة بين الوحدات داخل المنشأة. ويعرف تقويم الاداء المالي بأنه " قياس الأداء الفعلي مما يؤدي إلى عمل مقارنة النتائج المحققة بالنتائج المطلوب تحقيقها أو الممكن الوصول إليها حتى تتكون صورة حية لما حدث ولما يحدث ومدى النجاح في تحقيق الأهداف وتنفيذ الخطط الموضوعية مما يكفل إتخاذ الإجراءات الملائمة لتحسين الاداء".

مما ذكر يستنتج الباحث بأن المقصود بتقويم الأداء المالي هو " تحديد الانحرافات من خلال مقارنة الأداء الفعلي والمعياري ومعرفة أسبابها ومن ثم معالجتها ووضع الحوافز لتحسين الاداء".

كما تم تعريف تقويم الأداء المالي بأنه : نظام مرن لتخطيط الربحية يتطابق مع الهياكل التنظيمية ومراكز الربحية والمسؤلية بها ويتكامل مع مختلف أجزاء التنظيم والوقوف على مدى مسئوليات الانحرافات وعن مدى مساهمة كل مركز ربحية في الخطة الشاملة وإتخاذ القرارات المصححة نحو تحقيق الأهداف مع الأخذ في الإعتبار البيئة المحيطة. (علي عباس، 1995م، ص115).

ويستنتج الباحث أن هذا المفهوم ركز على جانب الربح الذي تحققه المنشآت بإعتباره المؤشر الرئيس لعملية التقويم ، ويرى الباحث أن التقويم يجب أن يكون شاملاً لكل أداء المنشأة.

وأيضاً تم تعريف تقويم الأداء المالي بأنه : عملية اتخاذ القرارات بناءً على معلومات رقابية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمشروع بما يحقق الاهداف المحددة سلفاً. (غسان قلعواوي، 1998م، ص 80).

ويستنتج الباحث من التعريف أن تقويم الأداء المالي يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المنظمة لأغراض التخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية موضوعية فضلاً عن أهمية المعلومات للجهات الاخرى خارج المنشأة.

### أهمية تقويم الأداء:

إن تقويم الأداء يساعد في الإستخدام الأمثل للموارد الإقتصادية وذلك بوضع العلاقة التبادلية بين القطاعات الإقتصادية ويساعد على التحقق من قيام الوحدات بوظائفها بأفضل كفاءة ممكنة، حيث ترتبط أهمية تنظيم الأداء إرتباطاً وثيقاً بالتخطيط على كافة المستويات سواء على المستوى القومي أو المستوى القطاعي أو مستوى الوحدة. (علي السلمي، 1989م، ص 211).

### أهداف تقويم الأداء:

إن تقويم الأداء يهدف إلى بيان قدرة المنشأة على تحقيق أهدافها ومحاولة إكتشاف أوجه القصور وإقتراح التعديلات المناسبة للإرتقاء بمستوى الأداء، حيث تهدف عملية تقويم الأداء إلى التأكد من مدى إتفاق التنظيم العام مع إحتياج المنشأة ومدى تفويض السلطة ودرجة تأهيل شاغلي المراكز القيادية وقدرة القطاع في تنمية موارده الذاتية ومواجهة إلتزاماته ومدى توفر كفاءة اللوائح الإدارية والتي تحدد سير العمل وسهولة إجراءاته وحصر مواقع الإختناقات التي تنشأ نتيجة لتركيز السلطة أو التعقيدات الإدارية كما تهدف عملية تقويم الأداء إلى دراسة الأجهزة التي تقوم بالرقابة في المنشأة والعمل على الإستفادة من البيانات التي تتبع من عملية الرقابة وذلك بتحليلها

ودراستها وإتخاذها أساساً لرسم خطط العمل المستقبلية للمنشأة. (أكرم إبراهيم حماد، 2003م، ص33).

## تقويم الأداء في مؤسسات القطاع العام:

### 1/ مقومات الأداء الجيد:

يقصد بمقومات الأداء الجيد مجموعة الخصائص والمتطلبات التي يلزم توفرها للحكم على مدى جودة وكفاءة وفعالية الأداء ، وهذه المقومات هي : (محمد سعيد سلطان، 2003م، ص91).

أ- الإدارة الاستراتيجية: هي ذلك الأسلوب الذي من خلاله تقوم الإدارة العليا ببناء إستراتيجيات المؤسسة بتحديد التوجهات طويلة الأجل، وتحقيق الأداء من خلال التصميم الدقيق لكيفية التنفيذ المناسب، والتقييم المستمر للإستراتيجيات الموضوعية وذلك عن طريق:

- التخطيط السليم الذي يقوم على دراسة أداء الماضي وإستشراق المستقبل ، وأمل الواقع القائم، والتخطيط السليم يرتكز على :
- وضوح الأهداف وقابلية تحويلها إلى أرقام إن أمكن.
- إمكانية قياس العمل المنجز وتحديد المدخلات والمخرجات بالنسبة لكل برنامج أو مركز مسئولية.
- وجود هيكل تنظيمي سليم ومناسب للجهة : يتضمن تبويب وتوصيف سليم للوظائف ووضوح السلطات والمسئوليات وتصنيف للأنشطة والبرامج المحددة بالهيكل التنظيمي.
- وجود نظام للمتابعة وتقويم الأداء الذاتي يمكن من خلاله متابعة تنفيذ النشاط، وكشف الإنحرافات، وإتخاذ الإجراءات اللازمة للتصحيح أولاً بأول، ورصد المظاهر الإيجابية في الأداء والسعي إلى تعميمها، وترسيخ السبل التي ساهمت في إيجادها بما يحقق رقابة الكفاءة والفعالية في هذه الوحدة الإدارية .

ب- الشفافية: هي حق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات ، ومعرفة آليات إتخاذ القرار المؤسسي، وحق الشفافية مطلب ضروري لوضع معايير أخلاقية، وميثاق عمل مؤسسي لما تؤدي إليه من الثقة ، والمساعدة في إكتشاف الفساد.

ت- إقرار مبدأ المساءلة الفعالة: وممارسته فعلياً من الإدارات العليا كمبدأ مكمل لتقييم الأداء: فالموظف العام الذي يعطى مسئوليات وصلاحيات أداء وظيفة محددة يكون مسئولاً عن أداء مهام تلك الوظيفة طبقاً لما هو محدد سلفاً، فعند إستخدام المساءلة كآلية لتقويم الأداء يكون التركيز على كل من مستوى الأداء الذي تم تحقيقه ، ومدى فعالية نظام المساءلة الذي تم إتباعه في ظل توفر عناصر تطبيق المساءلة الفعالة.

ث- تطوير النظم المحاسبية: إذ أن وجود نظام محاسبي سليم ومتطور يمكن من الحصول على البيانات المالية والمحاسبية السليمة التي تعتبر إحدى مرتكزات رقابة الأداء، كما أنه يساهم في بيان مدى تقيد الأجهزة الحكومية بالقواعد التشريعية المطبقة، ويسهل عمليات التدقيق والرقابة التي تمارسها الجهات المختصة ، هذا إلى جانب إستخدام هذه النظم في إعداد الموازنات الخاصة بتلك الأجهزة لتزويد متخذي القرار بالبيانات والمعلومات اللازمة للحكم على كفاءة إستخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة لتحقيق الأهداف .

## 2- تقويم الأداء في القطاع الحكومي:

إن عملية تقويم الأداء تكتسب أهمية خاصة عند تطبيقها على القطاع الحكومي لكونها تمثل البديل عن الدافع الذاتي الذي يحفز النشاط الخاص ، ويدعم سعي الإدارة لتحقيق أهدافها.

ويرى بعض الباحثين أن تقويم الاداء يرتكز على ثلاثة مقاييس أساسية هي: (غسان

قلعاوي، 1998م)، (عبد الرحمن عليان، 2002م، ص 120) :

- الكفاءة: ويقصد بها القدرة على إستخدام الموارد المتاحة لإنجاز الأداء المطلوب كما يجب.

- الفاعلية: ويقصد بها مستوى تحقيق الإدارة للأهداف التي حددت لها.
- الإقتصاد: التأكد من إستخدام الموارد المتاحة للحصول على المخرجات المطلوبة بالجودة المناسبة وبأقل تكلفة ممكنة.

أشارت العديد من الدراسات والتقارير (تقرير نشاط ديوان المحاسبة لدولة الإمارات، 1998م)، والتي أجريت حول تقويم الأداء إلى أن هناك صعوبة في قياس أداء أية منظمة حكومية، ويرجع ذلك إلى العديد من الصعوبات التي لها علاقة بطبيعة العمل في مثل تلك المنظمات الحكومية نذكر منها: (محمد عبدالرحمن النظاري، 2000م، ص 97):

- أ- طبيعة الخدمات الحكومية: إذ أنها خدمات يصعب إخضاعها للقياس الكمي.
- ب- تعدد وتعارض الأهداف والأولويات: عادة ما يوجد للمنظمات الحكومية أهداف متعددة في الوقت الذي يوجد فيه هدف محدد لكل منشأة خاصة، وبالتالي فإن تعدد الأهداف في الوحدة الحكومية يضيف صعوبة في قياس الأداء، وذلك بعدم إمكانية تحديد الوزن الذي يعطى لكل هدف من الأهداف المتعددة.
- ج- غياب التحديد الدقيق لمهام الأجهزة الحكومية: عدم وضوح مهام كل وحدة يقود إلى خلق الكثير من الصعوبات التي تؤدي إلى التسبب في المسؤولية وغياب المساءلة نذكر منها ما يلي:

- التداخل في إختصاصات الأجهزة الحكومية.
- الازدواجية والتضارب في الإختصاصات بالأجهزة.
- غياب التنظيم السليم للأجهزة، وعدم التوصيف الدقيق لواجباتها.
- د- الروتين في الأجهزة الحكومية:
- كنتيجة طبيعية لغياب المعايير الكمية التي يمكن الإعتماد عليها في قياس الأداء في ظل غياب الأهداف القابلة للقياس الكمي نجد أن الإدارة تهتم بتطبيق الإجراءات، في حين تركز أجهزة المساءلة في المحاسبة على الإلتزام بمتابعة سير تلك الإجراءات.
- هـ- الصعوبات المرتبطة بعنصر العمل:

تتمثل الصعوبات والإختلالات المتعلقة بعنصر العمل في الآتي: (محمد مبارك حجير، 1969م):

- التضخم الوظيفي وسلبياته العديدة من ازدواجية في المسؤولية الإدارية وطول الإجراءات وخلق مستويات تنظيمية غير ضرورية.
- ازدواجية وتداخل الإختصاصات الوظيفية.
- صعوبة تحديد ما يلزم من عمالة، وذلك لعدم وجود معايير نموذجية لأداء العاملين لتستخدم كمؤشرات إرشادية في تحديد العمالة.
- خلق وظائف جديدة دون أن تصاحبها زيادة في عبء العمل الوظيفي.
- و- غياب رقابة الملكية الخاصة:

تسود في الأجهزة الحكومية حالة من عدم المبالاة أو الإهمال في قياس الأداء نتيجة عدم توفر الرقابة الفاعلة التي تمارس في القطاع الخاص.

ز- الضغوط السياسية:

عادة ما تمارس الأجهزة الحكومية إختصاصاتها في إطار من القرارات السياسية التي تسعى الحكومة من ورائها إلى تعظيم مكاسبها السياسية والاجتماعية أي المردود السياسي والاجتماعي للحكومة الذي يصعب إخضاعه للقياس الكمي.

ح- التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الحكومي والخاص:

لقد أدى التداخل في تقديم نفس الخدمة بين القطاعين الخاص والحكومي خاصة عند إشراك القطاع الخاص في أداء جزء من الخدمة للمواطن إلى صعوبة قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية.

ط- قياس الأداء المضلل:

في ظل غياب الشفافية نجد أن الإدارة تتبنى إزدواجية في القياس فهناك قياس داخلي تعتمد الإدارة فيه على الحقائق، وقياس خارجي تقدم الإدارة فيه صورة غير واقعية لتضليل القياس الخارجي المتمثل في الرأي العام أو الاستفادة من الخدمة.

ي- غياب المعيار الكمي للمخرجات:

ويتضح ذلك في عدم قابلية أهداف القطاعات الحكومية للقياس الكمي، إلى جانب عدم الأخذ بمعايير أخرى إجتماعية أو إقتصادية لقياس نتائج أداء هذه القطاعات.

إستراتيجية عمل الإدارات المالية بالوحدات الحكومية:

هنالك رؤى وإستراتيجيات عمل واضحة يجب أن تعمل الإدارات المالية

بالوحدات الحكومية على تحقيقها وهي: (عبد الرحمن عليان، 2002م، ص 140)

(1) تطوير وتنفيذ نظام الإدارة المالية العامة على مستوى الحكومة وذلك لتحقيق

الدعم والمساندة في التوزيع الإستراتيجي للموارد وكفاءة تقديم الخدمات.

(2) تأسيس وحدة السياسة المالية لتقديم خدمات إستشارية لدعم الرؤية الاقتصادية.

(3) تأسيس نظام الخزانة الموحد لتحسين إدارة الموارد المالية بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية.

(4) إستخدام أفضل التطبيقات العالمية في مجال تقنية المعلومات المتعلقة بأنظمة الإدارة المالية والتحليلية.

(5) تقوية وتطوير قدرات كفاءة العاملين عن طريق إستخدام تقنيات حديثة في إدارة الموارد البشرية بالتركيز على المواطنين.

(6) الحفاظ على الأمن وحماية المجتمع والبيئة، تحصيل الإيرادات الجمركية بطرق حديثة وميسرة، تسهيل التجارة والمساهمة في نمو الاقتصاد، إعداد ونشر إحصائيات التجارة الخارجية.

(7) تطوير وتطبيق نظام إدارة العمل المتميز على مستوى دائرة المالية .

ثالثاً: الدراسة التطبيقية المقارنة:

تم توزيع (65) إستبانة على عينة عشوائية منتظمة من المحاسبين والإداريين العاملين بمؤسسات القطاع العام المركزية بالسودان وهي : (وزارة المالية والاقتصاد الوطني - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - صندوق المعاشات) إسترد الباحث منهم (60) إستبانة بنسبة إستجابة تصل إلي (88%) وهي نسبة كافية لإجراء التحليل، حيث إستخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية (SPSS) لتحليل البيانات وإختبار فرضيات الدراسة، وجاءت إجراءات الدراسة التطبيقية المقارنة على النحو التالي:

إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل إداراتهم:

جدول رقم (1)

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
1	المؤهل العلمي للمدير المالي يتناسب مع وظيفته	16%	44%	25%	11%	4%	0.851	4.039	.000
2	يتمتع المدير المالي بالكفاءة والخبرة المناسبة لعمله	30%	50%	10%	10%	0	1.100	2.791	.000
3	يتعامل المدير المالي مع مرؤوسيه بشكل	34%	40%	16%	5%	5%	1.016	3.335	.000

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
	سلطوي (لا مجال للتجاوز).								
4	جميع العاملين بالإدارة المالية لديهم المؤهل العلمي المناسب للعمل بالإدارة المالية	44%	22%	23%	5%	6%	1.178	3.330	.000
5	يتمتع العاملون بالإدارة المالية بالخبرة والكفاءة المناسبة لعملهم	44%	30%	14%	8%	4%	0.879	3.514	.000
6	تعقد دورات منتظمة لتحسين أداء العاملين وتطوير قدراتهم (داخلية أو خارجية)	33%	45%	20%	5%	0	0.818	3.982	.000
7	يحتاج العاملون	28%	60%	10%	2%	0	0.669	4.113	.000

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
	بالإدارة المالية للمزيد من الدورات لتطوير أدائهم.								
8	الأجهزة والمعدات اللازمة للعمل المالي في الوزارة كافية.	20%	50%	20%	8%	2%	0.825	3.412	.000
9	يعتمد العمل في الإدارة المالية بشكل كامل على نظام محوسب.	36%	38%	14%	7%	5%	1.016	3.335	.000
10	تعتبر درجة إنتمائك للمؤسسة التي تعمل بها عالية.	56%	22%	11%	6%	5%	1.178	3.330	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، أغسطس 2014م

مما ذكر يستنتج الباحث ومن خلال إجابات أسئلة الفرضية الأولى والتي أظهرت جميعها مستويات معنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) قبول

الفرضية والتي تنص على أنه (يتمتع العاملون بالإدارات المالية بالكفاءة والخبرة اللازمة لتسيير عمل إداراتهم).

الفرضية الثانية: توجد قوانين وتعليمات مالية واضحة تحكم العمل المالي في مؤسسات القطاع العام:

جدول رقم (2)

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
1	توجد إجراءات عمل واضحة ومكتوبة لضبط العمل.	45%	23%	23%	4%	5%	1.180	3.350	.000
2	توجد سجلات مالية تسجل فيها كافة المعاملات المالية	48%	32%	10%	6%	4%	0.900	3.548	.000
3	يرتكز العمل المالي في الوزارة على قوانين ولوائح وتعليمات واضحة ومكتوبة	35%	45%	14%	5%	1%	0.828	3.990	.000
4	تلتزم الإدارة المالية بتطبيق تعليمات وزارة المالية	25%	55%	10%	8%	2%	0.670	4.233	.000

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
5	وزارة المالية ملتزمة بتطبيق وتنفيذ الموازنات المعتمدة للوزارة وبانتظام	22%	54%	14%	6%	4%	0.836	3.433	.000
6	وزارة المالية هي مصدر التمويل الوحيد لأنشطة وعمل الوزارة	40%	38%	10%	7%	5%	1.025	3.340	.000
7	يتم تطبيق كل القرارات الإدارية على كل العاملين بلا استثناء.	58%	22%	10%	5%	5%	1.180	3.333	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، أغسطس 2014م

مما ذكر يستنتج الباحث ومن خلال إجابات أسئلة الفرضية الثانية والتي أظهرت جميعها مستويات معنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة ( $0,05 \geq \alpha$ ) قبول الفرضية والتي تنص على أنه (توجد قوانين وتعليمات مالية واضحة تحكم العمل المالي في مؤسسات القطاع العام).  
الفرضية الثالثة: لا تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقييم أداء العاملين بالإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام:

## جدول رقم (3)

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
1	يوجد مدقق داخلي مهمته تدقيق المعاملات المالية قبل وبعد صرفها	17%	13%	41%	25%	4%	0.901	3.549	.000
2	لا يوجد مدقق داخلي في الوزارة	34%	46%	12%	7%	1%	0.829	3.991	.000
3	لا يهتم فريق رقابة وزارة المالية بتقييم أداء العاملين بالإدارة المالية	26%	54%	8%	9%	3%	0.673	4.235	.000
4	يهتم فريق رقابة وزارة المالية فقط بتدقيق المستندات والسجلات	25%	51%	12%	8%	4%	0.839	3.436	.000

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
	المالية أثناء زيارتهم للمؤسسة.								
5	كافة نفقات الوزارة لا يتم صرفها إلا بعد تدقيقها واعتمادها من المراقب المالي	32%	36%	18%	8%	6%	1.029	3.342	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الإستبانة، أغسطس 2014م

مما ذكر يستنتج الباحث ومن خلال إجابات أسئلة الفرضية الثالثة والتي أظهرت جميعها مستويات معنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) قبول الفرضية والتي تنص على أنه (لا تقوم الأجهزة الرقابية بدورها في تقييم أداء العاملين بالإدارات المالية بمؤسسات القطاع العام).

الفرضية الرابعة: هنالك مساهمة بقوة للإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام:

جدول رقم (4)

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
1	تساهم الإدارة المالية في المحافظة على المال العام وضمان حسن استغلاله	30%	44%	16%	5%	4%	0.859	4.111	.000
2	تساهم الإدارة المالية في منع الاختلاسات والسرقات	32%	48%	8%	7%	3%	1.150	2.800	.000
3	تساهم الإدارة المالية في ضبط وترشيد الإنفاق الحكومي (القضاء على مظاهر البذخ فيه)	34%	42%	14%	5%	5%	1.018	3.337	.000
4	تساعد الإدارة المالية الجهات الرقابية على القيام بمهامها	45%	25%	11%	5%	4%	1.179	3.331	.000
5	تجري الإدارة المالية دراسة مقارنة بين أرقام الميزانيات الفعلية السنوية، وأرقام الموازنات	45%	30%	13%	8%	4%	0.880	3.515	.000

م	السؤال	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	Std. Dev.	Mean	Sig
	التقديرية								
6	تساهم الإدارة المالية في عمليات التخطيط المستقبلي من خلال عرض نتائج التقارير الدورية والسنوية على الإدارة العليا	35%	45%	10%	6%	4%	0.820	3.985	.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، أغسطس 2014م

مما ذكر يستنتج الباحث ومن خلال إجابات أسئلة الفرضية الرابعة والتي أظهرت جميعها مستويات معنوية أقل من قيمة مستوى الدلالة ( $\alpha \geq 0,05$ ) قبول الفرضية والتي تنص على أنه (هنالك مساهمة بقوة للإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظه على المال العام).

### ملخص النتائج والنتائج

#### أولاً: النتائج

- 1) إن العاملين بالادارات المالية تتوفر لديهم المؤهلات العلمية والخبرة المناسبة ولكنهم بحاجة لمزيد من الدورات التدريبية المتخصصة لتطوير قدراتهم.
- 2) الحاجة الى تطوير معدات ووسائل وأساليب العمل في الادارات المالية لتواكب التطور في نظم المعلومات المحوسبة في البلدان الاخرى.
- 3) غياب كثير من القوانين والتشريعات والتعليمات المالية الواضحة والمكتوبة التي يمكن أن تسترشد بها الإدارات المالية في عملها.

- (4) الدور الذي تلعبه الأجهزة الرقابية في عملية تقييم أداء العاملين بمؤسسات القطاع العام ضعيفاً.
- (5) توجد مساهمة جيدة للإدارة المالية في ترشيد النفقات والمحافظة على المال العام.

### ثانياً: التوصيات

- (1) الإهتمام بجوانب التأهيل والتدريب للعناصر البشرية لرفع كفاءة أداء العاملين في الإدارات المالية بالقطاع الحكومي.
- (2) الإهتمام برقابة الأداء من خلال مقارنة الأداء المنفذ فعلياً مع ما هو مخطط له.
- (3) ضرورة توضيح أهداف المؤسسة وهيكلها التنظيمي لجميع العاملين بها ، وربط هذه الأهداف بالأهداف العامة للسلطة ، ليكونوا على دراية بأحوال مؤسساتهم ويتعمق إنتماءهم لها.
- (4) وضع قوانين وتشريعات واضحة تحول دون تمكين أصحاب القرار من التلاعب بهيكلية المؤسسات الحكومية وفقاً لأهوائهم.
- (5) الإهتمام بتحقيق الإنضباط الوظيفي ، والتقييم الدوري لأداء الموظفين في مختلف المؤسسات الحكومية ، وربط الحوافز المادية والمعنوية بمؤشرات نتائج التقييم بما يؤمن تطوير الأداء ، وزيادة الإنتاج.
- (6) إشراك القائمين على الإدارات المالية في وضع السياسات والإجراءات والتعليمات المالية المتعلقة بعملهم المالي.
- (7) ضرورة إهتمام وزارة المالية بصورة خاصة والإدارات العليا في وزارات السلطة بصورة عامة بتحديث وتطوير وسائل وأساليب العمل بالإدارات المالية من خلال إدخال نظم المعلومات الحاسوبية المحوسبة فيها ، وتطوير النظام المحاسبي الحكومي بشكل عام.

### المصادر والمراجع:

#### أولاً: الكتب

- السيد عبده ناجي ، الرقابة على الاداء من الناحية العلمية والعملية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 1999م.

- حمزة محمد ، التحليل المالي لتقييم الأداء والتنبؤ بالفشل ، عمان : الوراق للنشر ، 2000م.
- محمد سعيد سلطان ، إدارة الموارد البشرية ، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003 م .
- محمد مبارك حجير ، التقييم الاقتصادي والمحاسبي ، القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية ، 1969م.
- على عباس ، الرقابة الإدارية على المال والأعمال فى شركات المساهمة ، عمان : مكتبة قلاع العلي ، 1995م.
- علي السلمي ونهرت ، أساسيات استراتيجيات الادارة فى الدول النامية ، القاهرة : مكتبة غريب ، 1989 م .
- غسان قلعوي ، رقابة الأداء ، الشارقة: المسار للدراسات والاستشارات والنشر ، 1998م.

#### ثانياً: الرسائل الجامعية

- أكرم ابراهيم ، تقويم منهج الرقابة المالية في القطاع الحكومي:دراسة مقارنة،رسالة دكتوراه،جامعة الجزيرة، السودان، 2003م.
- محمد عبد الرحمن النظاري، إتخاذ القرارات لدى القادة الإداريين في الجمهورية اليمنية: مدى فاعليتها والعوامل المؤثرة فيها، رسالة دكتوراه:جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا،شعبة إدارة الأعمال، ديسمبر 2000م.

#### ثالثاً: الدوريات

- وليد عبد اللطيف هوانة، تقويم الأداء بين الذاتية والموضوعية، الرياض: مجلة الإدارة العامة، العدد5، 2011م.

#### رابعاً: المؤتمرات:

- محمد صبري ابراهيم ندا ، تطوير النظام المحاسبي الحكومي في جمهورية مصر العربية ليطمئنى مع موازنة البرامج والأداء، القاهرة: مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، اكتوبر 2002م.
- عبد الرحمن عليان، موازنة البرامج والمحاسبة عن الأداء - القواعد والتطبيق، القاهرة: مؤتمر تحديث نظم الموازنة والرقابة على الأداء، اكتوبر 2002م.

**دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية**

الدكتور: زرزار العياشي

أستاذ محاضر قسم "أ"

مدير مخبر البحث: اقتصاد، مالية وإدارة الأعمال

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة

الجزائر

**Abstract**

The study aimed to highlight the role of Arab universities in the activation of community service valuable light of its social responsibility, and despite growing interest in the last ten years on the concept of social responsibility has become a community looking forward to it to address the social problems that increased aggravation and influence in the world, but that the level of the Arab interest in social responsibility is still going slow and unclear, and therefore the study is particularly important because the criterion of the success of the university and its mission defined in the establishment of the relationship and documented so it is a call to the need to link the university community and the environment rather, the dominance of the environment at the university programs and the inevitability of their participation in various events to be the voice of the

community and with the nation's conscious and class that holds concerns.

Key words: university, community service, social responsibility, the role of Arab universities.

### مستخلص

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجامعات العربية في تفعيل خدمة المجتمع قى ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، ورغم تزايد الاهتمام في السنوات العشر الأخيرة حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، إلا أن مستوى الاهتمام العربي بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، وبالتالي للدراسة أهمية خاصة لأن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقها لذلك هي دعوة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع والبيئة وبل هيمنة البيئة على برامج الجامعة وحتمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع ومع الأمة والطبقة الواعية التي تحمل همومها.

الكلمات الدالة: الجامعة، خدمة المجتمع، المسؤولية الاجتماعية، دور الجامعات العربية.

### مقدمة

تعد الجامعات مركز إشعاع حضاري لأي مجتمع من المجتمعات، فالجامعة من أهم المؤسسات الاجتماعية التي تؤثر وتتأثر بالجو الاجتماعي المحيط بها، فهي من صنع المجتمع من ناحية، ومن ناحية أخرى هي أدواته في صنع قيادته الفنية والمهنية والسياسية والفكرية، فوجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، العلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، وأن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وللجامعة دور في خدمة المجتمع يتحدد في الوظائف التالية: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، أما عن الوظيفة الأخيرة للجامعة فهي العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتميمته حيث تزايد في السنوات العشر الأخيرة الحديث حول مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأصبح المجتمع يتطلع إليها لمواجهة المشكلات الاجتماعية التي زاد تفاقمها وتأثيرها في العالم، وبالتالي تعد خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي بما توفره من مناخ يتيح ممارسة الديمقراطية وفي المشاركة الفعالة في الرأي والعمل، كما تنمي لدى المتعلمين القدرة على المشاركة والإسهام في بناء المجتمع وحل مشكلاته، كما تنمي لديه الرغبة الجادة في البحث عن المعرفة وتحدي الواقع واستمرار المستقبل في إطار منهج علمي دقيق يراعى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع. ولقد شيد التعليم العالي في المجتمع الجزائري تطورات كبيرة خلال السنوات الأخيرة الماضية، وشملت هذه التطورات زيادات كبيرة في أعداد الطلاب والجامعات ومعاهد التعلم العالي على أنواعها، كما خصصت موارد إضافية وأطلقت برامج تطويرية، ووضعت في عدد من الجامعات تشريعات جديدة، ورغم ذلك التقدم الحاصل، فإن مسألة المسؤولية الاجتماعية للجامعات، لا تزال مطروحة اليوم بقوة، فالمجتمع يحتاج إلى نهضة وبناء حقيقي لسلوكياتنا وأفعالنا في مجتمعاتنا، ذلك أن بناء مؤسسات الدولة لوحدها لا تكفي لأن تنهض بالشعوب، ولكن المقياس الحقيقي هو النهوض بتربية الإنسان، وسلوكه الاجتماعي، وتنمية ضميره الشخصي والاجتماعي نحو نفسه ونحو وطنه وأمته.

**مشكلة الدراسة:** بالرغم من انتشار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وتزايد الاهتمام بها على المستوى الدولي والرغبة المتزايدة لتحقيقها، إلا أن مستوى الاهتمام الجزائري بالمسؤولية الاجتماعية مازال يسير بخطى بطيئة وغير واضحة المعالم، إضافة إلى عدم وجود خطة إستراتيجية منظمة وشاملة تحدد أولويات المسؤولية

المجتمعية، على الرغم من وجود أسباب عديدة تدعو المؤسسات والجامعات الجزائرية إلى زيادة الاهتمام بالعمل على تعزيز دور المسؤولية المجتمعية في الجامعات الجزائرية، وتجعل من تحقيقه وخدمته وواجباً وطنياً وعلمياً، وفي ضوء ما سبق يتبين أهمية دور الجامعات الجزائرية في خدمة المجتمع، لذلك فإن الدراسة تسعى إلى الإجابة على السؤال الرئيسي الآتي:

ما دور الجامعات العربية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية؟

**فرضية الدراسة:** من أجل فهم طبيعة الدور الذي تلعبه الجامعات في تطوير وتنمية المجتمع نرى ضرورة الارتكاز على مفاهيم أساسية تشكل محورا لفرضية بحثنا مفادها (أن تحديد الأهداف التي تقوم عليها الجامعات لا بد من ترتيب نظام متكامل مستقل للتعليم العالي يضمن الإصلاح المتجدد والمستمر، يؤدي إلى الاندماج مع المجتمع وتحقيق المسؤولية الاجتماعية)

**أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف الدراسة في:

- التعرف على دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية.
- توضيح مفهوم المسؤولية الاجتماعية للجامعات.
- التعرف على دور الجامعات في خدمة المجتمع المحلي.
- تقديم أهم المفاهيم التي تبرز مبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- إظهار المجالات التي يمكن تساعد في توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- الوقوف على المشكلات التي تعوق التكامل بين الجامعة والمجتمع.
- إبراز الرؤى المستقبلية لتمكين العلاقة بين الجامعة والمجتمع.
- الخروج بالتوصيات المناسبة للفت نظر الجامعات إلى أهمية موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعة.

### أهمية الدراسة: تبرز أهمية الدراسة في الآتي:

- تحديد دور الجامعة في خدمة المجتمع، ووضع السياسات والإجراءات لتفعيل هذا الدور في ضوء رسالة الجامعة.
- تأتي هذه الدراسة من وقت يشهد فيه المجتمع حركة تطوير وتحديث شاملة والتأكيد على أن العلم أداة خلاقة في بناء المجتمع وعلى تنمية الاتجاهات العلمية واستخدامها في معالجة قضايا المجتمع كافة وقد تساعد الدراسة القائمين على الأمر إلى الكشف عن الواقع لتغييره إذا احتاج إلى تغيير.
- للدراسة أهمية خاصة لأن معيار نجاح الجامعة ورسالتها محدد في إقامة العلاقة وتوثيقها لذلك هي دعوة إلى ضرورة ربط الجامعة بالمجتمع والبيئة وبل هيمنة البيئة على برامج الجامعة وحمية مشاركتها في مختلف المناسبات لتكون صوت أفراد المجتمع ومع الأمة والطبقة الواعية التي تحمل همومها.
- محاولة وضع مادة علمية متكاملة علميا في مجال دور الجامعات في خدمة المجتمع، مما يسهل على الباحثين اللاحقين للإلمام بالموضوع الذي قد يمثل بداية للأبحاث أخرى.

### مصطلحات الدراسة:

- الجامعة: هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه.
- المجتمع: هو جمع من الناس مختلفي الأنواع والأنماط يعيشون في بقعة واحدة ولهم ولاءات ورغبات ومشكلات مشتركة يحسون بإحساسات متقاربة، ويعيش هؤلاء الناس في جماعات وفي داخلها كل أنواع العلاقات بحيث يكون المجتمع متكاملًا.

- المسؤولية الاجتماعية: إيجاد نوع من التوازن ما بين مصلحة المجتمع ككل، والمستهلكين والزبائن والمؤسسة، وذلك من خلال عدم تعمد المؤسسات إلحاق الضرر بالمجتمع نتيجة أعمالها ونشاطاتها من ناحية، والعمل في سبيل مصلحة المجتمع ورفاهيته من ناحية أخرى.

- خدمة الجامعة للمجتمع: الخدمات والنشاطات التي تقدمها الجامعات لكل من المجتمع المحلي من خلال نشر الثقافة وتقديم الاستشارات لمؤسسات المجتمع المحلي، وللعاملين في الجامعات من خلال التعليم والتدريب المستمر ودعم وتشجيع الباحثين، والخدمات المقدمة للطلاب بربط المادة العلمية بالمجتمع والبيئة وترسيخ قيم المواطنة.

## المبحث الأول:

### الإطار العام للمسؤولية الاجتماعية للمنظمة

لقد كان عام 1923 هو العام الذي تم فيه ورود اصطلاح المسؤولية الاجتماعية للمرة الأولى في إدارة الأعمال، وذلك عندما أشار Sheldon في كتابه فلسفة الإدارة إلى أن مسؤولية الإدارة في المشروعات هي بالدرجة الأولى مسئولية اجتماعية، وأن التزام إدارة المشروع بمسئوليتها الاجتماعية عند أداء وظائفها المختلفة هو الجزء الهام من فن استخدام الأساليب العلمية لإدارة الأعمال، وبالرغم من تلك البداية فان مفهوم المسؤولية الاجتماعية لم يجلب الانتباه في مرحلة مبكرة، ولكن كانت هناك إشارات غير مباشرة ظلت تطفوا وتتلاقق متجمعة سويًا حتى نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، حيث بدء اصطلاح المسؤولية الاجتماعية يلفت الانتباه أكبر من الماضي، وكانت تلك المساحة أشبه ما يكون بداية لمولد فكر جديد في فلسفة الإدارة هو المسؤولية الاجتماعية (الصيرفي، 2007: 34).

### 1- مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

من الصعب في أحيان كثيرة تحديد تعريف جامع شامل لمفهوم معين أو ظاهرة ما، وبخاصة فيما يتعلق بالعلوم السلوكية والمجتمع، مثل المسؤولية الاجتماعية، وعلى الرغم من أن المسؤولية الاجتماعية أصبحت جزء من استراتيجية المؤسسات الحديثة، إلا

أن الفكر الإداري لم يقدم مفهوم واضح يتسم بالقبول والعمومية، حيث أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مازال يحيط به الكثير من الغموض وعدم وضوح الرؤية، فقدمدت تعاريف مختلفة:

فقد عرف Drucker عام 1977 المسؤولية الاجتماعية على أنها "التزام المؤسسة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه" (Drucker, 1977:27) ومن هذا التعريف انطلقت دراسات لاحقة لدراسة الموضوع في اتجاهات وتوجهات مختلفة.

أما Holmes فقد عرفها على أنها "التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها" (Holmes, 1985:68)

كما عرف Carroll المسؤولية الاجتماعية أنها التزام يتوجب على قطاع الأعمال القيام به تجاه المجتمع، وأن من شأن هذا الالتزام أن يعمل على تعظيم الآثار الايجابية لنشاطات المؤسسات على المجتمع، وتخفيض الآثار السلبية لتلك النشاطات إلى أكبر قدر ممكن (Carroll, 1991:98).

ووفقاً لتعريف كارول فإن شمولية محتوى المسؤولية الاجتماعية جعلت الباحث Carroll يشير إلى جوهرها بأربعة جوانب رئيسة هي: الجانب الاقتصادي، القانوني، الأخلاقي والتطوعي، حيث وظف هذه الأبعاد بشكل هرمي متسلسل، لتوضيح الترابط بينها من جهة، ومن جانب آخر فإن استناد أي بعد على بعد آخر يمثل حالة واقعية، فلا يمكن أن تتوقع من منظمات الأعمال مبادرات خيرة ومسئولة إذا لم تكن هذه المؤسسات قد قطعت شوطاً في إطار تحملها لمسئوليتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية تجاه المجتمعات التي تعمل فيها (القاضي، 2010: 65).

أما المسؤولية الاجتماعية للجامعات فتعرف باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من (طلاب، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسؤولياتهم تجاه

الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة (Jossey, 2008:123)

2- التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية: ظهرت فكرة المسؤولية الاجتماعية عقب الثورة الصناعية وارتبط نشوؤها بقيام المشاريع الصناعية وما عاشته المؤسسات في تلك الفترة من تقدم بفضل مختلف الاختراعات العلمية التي ساهمت في تعظيم الأرباح مستنزفة بذلك الموارد المتاحة من طبيعية وبشرية، مفترضة أن مسؤولية المؤسسة تنحصر في إنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع فقط والتي من خلالها تحقق وعوائد للمالكين (مخلوف، 2011: 73)

وقد ظلت هذه النظرة قائمة إلى غاية القرن التاسع عشر والرابع الأول من القرن العشرين، لكن مع تضخم حجم المنظمات وما رافق ذلك من أزمات برزت مرحلة جديدة تميزت بالاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية الداخلية: التأمين والسلامة، تقليص ساعات العمل، الرعاية الصحية... ثم المسؤولية الاجتماعية الخارجية المرتبطة بالبيئة، الزبائن، المنافسين، الحكومة والموردين وبالتالي تم إدماج فكرة المسؤولية في السياسة العامة للمؤسسة، وبذلك ظهرت مرحلة سميت بـ "نوعية الحياة" مع محاولة عرض المزيد من السلع والخدمات بما يتناسب مع الارتقاء النوعي الحاصل في مستوى الحياة التي يعيشها الأفراد.

وقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن بروز وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات التي من بينها: (الحمدي، 2003: 35)

- العولمة: وتعد من أهم القوى الدافعة لتبني المؤسسات لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، حيث أضحى العديد من الشركات متعددة الجنسيات ترفع شعار المسؤولية الاجتماعية.

- تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تتادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة.

- الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المؤسسات العالمية لقضايا أخلاقية، مما جعلها تتكبد أموالا طائلة كتعويضات للضحايا، أو خسائر نتيجة المنتجات المعيبة.

- التطورات التكنولوجية المتسارعة: والتي صاحبها تحديات عديدة أمام المؤسسات فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين، وتنمية مهارات متخذي القرار خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد المعرفة.

### 3- أبعاد ومجالات المسؤولية الاجتماعية:

هناك ثلاثة أبعاد رئيسة للمسؤولية الاجتماعية، هي: البعد الاقتصادي، البعد البيئي والبعد المجتمعي.

أ- البعد الاقتصادي: ويتمثل البعد الأول بحوكمة الشركات من خلال مجموعة من العلاقات ما بين مجلس إدارة المؤسسة ومساهميها والجهات الأخرى التي لها اهتمام بالمؤسسة، كما أنها تبين الآلية التي توضح من خلالها أهداف المؤسسة، والوسائل اللازمة لتحقيق تلك الأهداف، ومراقبة تحقيقها، مما يساهم في خلق وتعزيز مبادئ المساءلة والشفافية والسلوك الأخلاقي واحترام مصالح الأطراف المعنية واحترام سيادة القانون.

ب- البعد الاجتماعي: هناك علاقة أساسية بين ظروف العمل والإنتاجية، وتبرز الدراسات تكرارا يبين نجاح المؤسسات في بيئات تنافسية متزايدة، وبالتالي فالمؤسسات المسؤولة مجتمعيا هي المؤسسات التي تأخذ أيضا في الحسبان عدة عوامل منها:

- تحقيق الحد الأمثل من علاقات العمل داخل المؤسسة.
- القدرة على الابتكار.
- التركيز على الهياكل التنظيمية المرنة.

ج- البعد البيئي: من واجب المؤسسة البيئي أن تقوم بتجنب أو تقوم بالحد الأدنى من إحداث الأضرار البيئية المترتبة على عملياتها ومنتجاتها وخدماتها، وكذلك تحقيق أقصى حد من الكفاءة والإنتاجية من الموارد المتاحة، والسيطرة على انبعاث الغازات الضارة والنفائيات، وتقليل الهدر في استخدام الطاقة غير المتجددة. ويمكن توضيح أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة وعناصرها الأساسية والفرعية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): الأبعاد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وعناصرها الرئيسية والفرعية

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
<ul style="list-style-type: none"> <li>- منع الاحتكار وعدم الإضرار بالمستهلكين.</li> <li>- احترام قواعد المنافسة وعدم إلحاق الأذى بالمنافسين.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المنافسة</li> <li>العادلة</li> </ul>	الاقتصادي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- استفادة المجتمع من التقدم التكنولوجي.</li> <li>- استخدام التكنولوجيا في معالجة الأضرار.</li> </ul>	التكنولوجيا	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراعاة مبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف.</li> <li>- مراعاة حقوق الإنسان، واحترام العادات والتقاليد ومراعاة الجوانب الأخلاقية في الاستهلاك.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>المعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية</li> </ul>	الاجتماعي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نوعية المنتجات والخدمات المقدمة.</li> <li>- المساهمة في تقديم الحاجات الأساسية للمجتمع</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>نوعية الحياة</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- حماية المستهلك من المواد الضارة.</li> <li>- حماية الأطفال صحيا وثقافيا</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>قوانين حماية المستهلك</li> </ul>	البيئي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- منع التلوث بشتى أنواعه.</li> </ul>	حماية البيئة	

العناصر الفرعية	العناصر الرئيسية	البعد
- صيانة الموارد وتنميتها.		
- تقليل إصابات العمل.	السلامة	
- تحسين ظروف العمل ومنع عمل صغار السن.	والعدالة	
- منع التمييز على أساس الجنس أو الدين.		

المصدر: الغالبي، طاهر والعامري (2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص 82.

#### 4- فوائدها تبني المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

لقد عدّ الكثيرون التعليم الجامعي ثروة كبيرة لا تقدر بثمن، وفي الوقت الذي تسعى الجامعات في الأراضي المحتلة لتحديث نظم التعليم لتواكب التطور العلمي، نجد أن الاقتراب من واقع التعليم الجامعي ومعوقاته ومشكلاته يجعلنا نتحقق من التدهور المخيف في مستوى التعليم الجامعي من ناحية، وناتج هذا التعليم من ناحية أخرى، والذي يمكن معالجته بأمور عدة من أهمها تبني المسؤولية المجتمعية.

وتعدّ الجامعات مظلة تغطي باهتماماتها جوانب المجتمع وقد أدى الإسراع في توسيع الجامعات إلى الاتجاه نحو إيجاد تخصصات أكاديمية تقليدية دون التأكد مسبقاً من ملاءمتها لاستثنائية المرحلة التنموية التي يمر بها المجتمع (وعد، 2007: 65)

وتسعى الجامعات إلى الاطلاع بدور الحافز في مجال الحفاظ على الذاتية الثقافية الجزائرية، وصون التراث الوطني وترديد أيضاً أن تكون أماكن للقاء والمناقشة من أجل التعبير عن الوجدان الوطني، ومن المكاسب التي يمكن للجامعات المحلية أن تجنيها من تبني المسؤولية المجتمعية، وهي كما يلي:

(1) تعزيز موقعها وسمعتها داخل المجتمع، وزيادة الإحساس الواضح بأهداف

الجامعة ورسالتها.

(2) تحقق عوائد طويلة الأجل في الاستثمار الاجتماعي.

- 3) تتيح الفرصة لابتكار واختبارها منتجات وخدمات جديدة.
- 4) تطوير مهارات السكان المحليين بحيث يصبح لديهم روافد يحتاجونها لدخول سوق العمل.
- 5) تزيد انتماء المجتمع والمتعاملين لها و تعزيز روح فريق العمل في المؤسسة، مما يبقي الجامعة مركز إشعاع حضاري واجتماعي يهدف إلى تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً وعلمياً، من خلال البحث المستمر في أفضل السبل التي تساعد على تنفيذ الأهداف وتحقيقها، واستيعاب منجزات التقدم التقني، وإنجاز الاختراعات المباشرة لعمليات إنتاج فعلية للتكنولوجيا وغيرها بالاعتماد على إمكانياتها الذاتية وبالتعاون مع حقل العمل.

### المبحث الثاني:

الوظائف الرئيسية للجامعات الحديثة ومبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع إن وجود الجامعة يقترن بوجود ثلاثة أمور مهمة وهي الفكر، والعلم، والحضارة، وهذه المفاهيم مترابطة وتكمل بعضها البعض الآخر، وأن للجامعة رسالة وأهداف محددة هي التدريس، والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وهذه الوظائف العامة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان.

وللجامعة دور مهم في خدمة المجتمع يتحدد في الوظائف التالية: إعداد الموارد البشرية، وإجراء البحوث العلمية، والمساهمة في عملية التنشئة الاجتماعية، ونقل الثقافة، أما عن الوظيفة الأخيرة لمجاعة فهي العمل على صياغة وتشكيل وعي الطلاب، وتناول قضايا ومشكلات المجتمع والعمل على خدمته وتنميته.

#### 1- وظائف الجامعات الحديثة:

الجامعة هي مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية المتخصصة، وهي مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه، فالعلاقة

بين التعليم الجامعي والمجتمع، تفرض عليه أن يكون وثيق الصلة بحياة الناس، ومشكلاتهم وآمالهم بحيث يكون هدفه الأول، تطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والصحية والاجتماعية، فالعلاقة التي تقيمها الجامعات بمجتمعها تشمل:

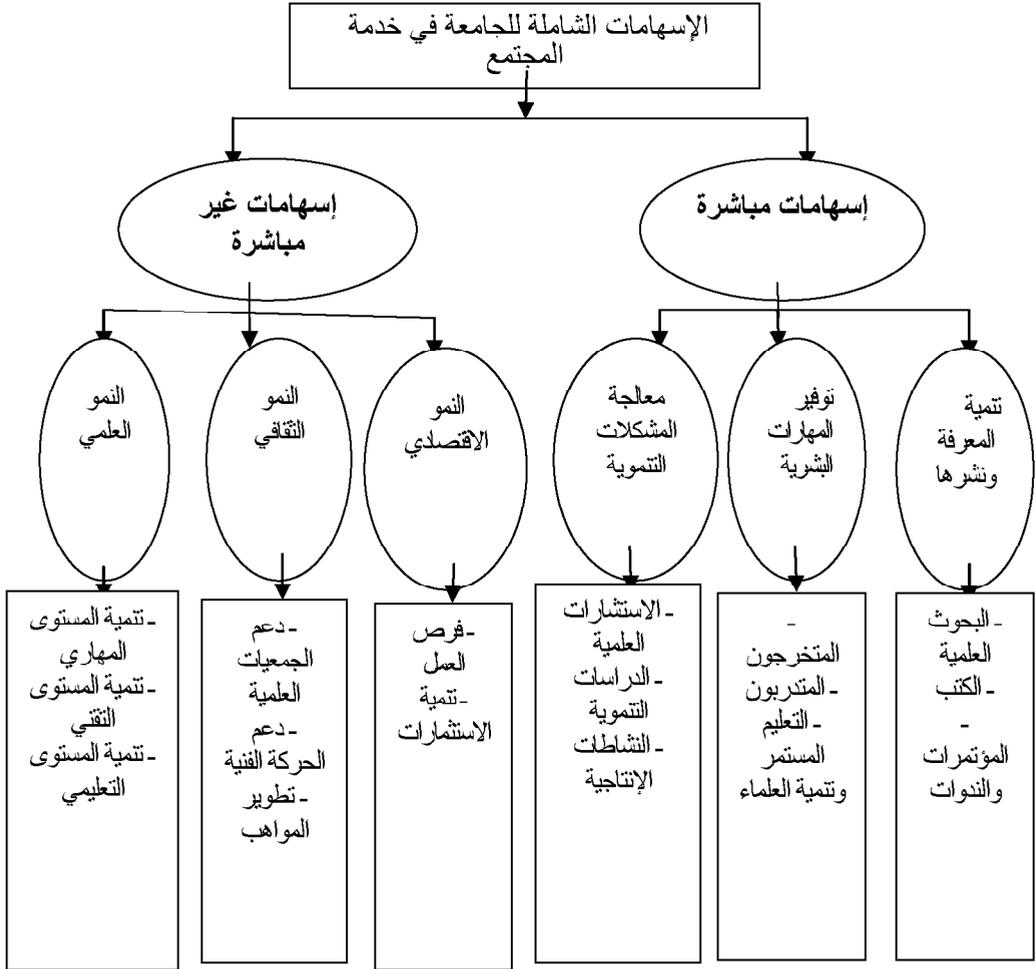
الوظيفة الأولى - دور الجامعة في خدمة المجتمع: إنّ خدمة المجتمع هي الجهود التي يقوم بها الأفراد أو الجماعات أو المنظمات أو بعض أفراد المجتمع لتحسين الأوضاع الاجتماعية أو الاقتصادية (مجدي، 2002: 78)، عن طريق تحديد الاحتياجات المجتمعية للأفراد والجماعات والمؤسسات، وتصميم الأنشطة والبرامج التي تلبّي هذه الاحتياجات عن طريق الجامعة وكلياتها ومراكزها البحثية المختلفة بغية إحداث تغييرات تنموية وسلوكية مرغوب فيها، كما أن الجامعة تخدم المجتمع عن طريق حلّ مشكلاته، وتحقيق التنمية الشاملة في المجالات المتعددة، وتهدف إلى تمكين أفراد المجتمع ومؤسساته وهيئاته من تحقيق أقصى إفادة ممكنة من الخدمات المختلفة التي تقدمها الجامعة بوسائل وأساليب متنوعة تتناسب مع ظروف المستفيد وحاجاته الفعلية.

فهي نشاط ونظام تعليمي موجه إلى غير طلاب الجامعة، ويمكن عن طريق نشر المعرفة خارج جدران الجامعة، وذلك بغرض إحداث تغييرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة ووحدتها الإنتاجية والاجتماعية المختلفة (طارق، 2007: 53) فإن معرفة الاحتياجات العامة للمجتمع وترجمتها إلى نشاط تعليمي في المجتمع الذي تخدمه الجامعة، كما تسعى الجامعة أيضاً إلى نشر إشاعة الفكر العلمي المرتبط ببيئة الكليات وبتغيير الرأي العام، بما يجري في مجال التعليم فكراً، أو ممارسة، كما تقيم مؤسسات المجتمع وتقدم المقترحات لحل قضاياها ومشكلاته، وتقترح تصورات وبدائل تثير وتشيع فكراً تربوياً داخل المجتمع، فالجامعة تقدم خدمات تعليمية وأبحاث تطبيقية وتقوم باستخدام مواردها لمساعدة احتياجات الشباب غير الجامعي، كما تستقطب الجامعة من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة، وكل تغيير

يطراً على المجتمع ينعكس على الجامعة، وكل تطور يصيب الجامعة يصاحبه تغيير في المجتمع الذي نعيش فيه، فالجامعة لا تتفصل عن المجتمع، وعلاقتها بالمجتمع كعلاقة الجزء بالكل، والأزمة التي تعيشها الجامعات في الوطن العربي نشأت نتيجة لما يلي:

- 1- أن الدور الذي تقوم به الجامعة بالفعل لا ينسجم تماماً مع ما يجب أن تحرص عليه لتحافظ على كونها جامعة.
  - 2- سيطرة سياسة الدولة على سياسة الجامعة والمجال واسع النطاق للمركزية.
  - 3- ضعف الموارد المالية الداعمة للأبحاث العلمية والتطبيقية.
  - 4- تجاهل الدور الذي يحتاجه المجتمع بالفعل، والبعد عن حاجاته ومشكلاته.
  - 5- عزل الجامعة عن مجتمعاتها، وحصر نقل المعرفة داخل جدران الجامعة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها.
  - 6- ضعف العمل التطوعي، وضعف العلاقة بين هيئة التدريس في الجامعة والمؤسسات المحلية من مكاتب ومتاحف وأندية ومؤسسات صناعية.
- والشكل التالي يوضح إسهامات الجامعة في خدمة المجتمع.

## الشكل رقم 1: الإسهامات الشاملة للجامعة في خدمة المجتمع



المصدر: محمود، أحمد 2002 دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة بحوث جامعة

حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31، ص 27

الوظيفة الثانية- دور الجامعة في البحث والتطوير: يلعب البحث والتطوير الذي تنفذه الجامعات ومؤسسات التعليم العالي دوراً أساسياً في منظومة البحث والتطوير في أي بلد من البلدان التي تشهد الرقي والتقدم، فالجامعة تحدد حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة بعامة، والمؤسسات الإنتاجية بخاصة، بهدف تحديد مسارات بحثية

واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها، وتقدمهم لتحقيق غايات وأهداف تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة (كاظم، aljaididah. Com/2012/12/ 5)

وبناءً على ذلك، أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك

بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ووفرت ما يلزم

من تمويل ومعدات، فهي بيئة ممتازة للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها، والسعي في

توظيفها لحل المشكلات المختلفة في المجتمع، وبدونها تصبح الجامعة مجرد وسيلة تعليمية لعلوم

ومعارف ينتجها آخرون، وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من مهمات أعضاء الهيئات التدريسية، وشرطاً أساسياً لترقيتهم وتوليهم

الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، مما يحفز أعضاء الهيئات التدريسية والإدارية بذل قصارى جهودهم لإنجاز البحوث

العلمية، والسعي لنشرها في المجالات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة، وتتفق الجامعات في الدول الصناعية الكبرى حوالي (0.4% -

0.6%) من مجمل الإنفاق العام على البحث والتطوير يتم توظيفها لأغراض التنمية المختلفة فضلاً عن إثرائها للمعرفة وإنمائها وإسهامها في حلّ العضلات وتطوير

المنتجات، كما تسهم في بناء القدرات العلمية للشباب، وتكوّن أجيالاً من الباحثين لرفد مسيرة التنمية عبر برامج الدراسات العليا (يوسف، 2010: 56)

الوظيفة الثالثة - دور الجامعة في تقديم المعرفة ونشرها: تسهم الجامعة في إحداث أساليب وأدوات تسهم في الحصول على المعرفة وتخزينها واسترجاعها وتحليلها مما

جعل قوة الجامعة وكفاءة أعضاء الهيئة التدريسية فيها، ومستوى طلابها هو المحور

الأساس لدرجة التقدم الاجتماعي ومكوناته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتحقيق التنمية الشاملة بما تقدمه الجامعة من إمكانيات وخبرات للتعليم والتدريب المستمر بحيث يصبح الهدف الأول للتعليم الجامعي وتطوير المجتمع والنهوض به إلى أفضل المستويات التقنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (صالح، 2009)، إضافة للتقدم التقني الذي فرض على الجامعات مناحي جديدة فلم يعد هناك مجال لعزل الجامعة عن التقدم والتطور الذي شهده هذا العصر، وأصبح من حتمية مسؤولياتها النهوض بمجتمعاتها، ومتابعة التطور التكنولوجي والمساهمة فيه، وتطوير البرامج والمناهج التعليمية وإعداد القوى البشرية علمياً وفنياً وإدارياً واجتماعياً، في ضوء التطور التكنولوجي ومتطلباته.

## 2- مبررات تدعيم العلاقة بين الجامعة والمجتمع:

تعد خدمة الجامعة للمجتمع هي الترجمة الفعلية لوظائف الجامعة من أجل تكيف الأفراد مع المتغيرات السريعة في عالم العلم والتكنولوجيا، وأيضاً مع الحاجات الثقافية والمتزايدة التي تمت نتيجة اتساع وقت الفراغ والتسهيلات التي قدمتها وسائل الاتصال الحديثة. وتتنوع مجالات خدمة المجتمع وتتعدد طبقاً لظروف وإمكانيات كل جامعة على حدة، وكذلك طبقاً لظروف المجتمع المتغير، ولذلك نجد تبايناً واضحاً بين ما تقدمه الجامعات في هذا المجال وأياً كانت تلك المجالات فإنها عبارة عن أنشطة وممارسات بهدف تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع في جوانبها المختلفة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية)، وذلك عن طريق استغلال كل القدرات الفعلية والموارد المادية لمؤسسات التعليم العالي لتحسين أحوال المجتمعات (عامر، 2007: 78)

تأكيداً على الدور القيادي والريادي للجامعة في صلتها مع المجتمع فالجامعة هي المؤسسة الاجتماعية التي يتحقق من خلالها أداء رسالة متميزة في مجالات الفكر والمعرفة وفي تكوين الطلائع القيادية بما يتلاءم مع روح الحضارة، هنالك عدة مبررات دعت العديد من الدول إلى اعتماد وتدعيم العلاقة بين الجامعة

والمجتمع وتوجد عدة مبررات جغرافية اجتماعية ثقافية اقتصادية وسياسية: (أميرة، 2012:53)

أ- المبررات الجغرافية: لكل مجتمع بيئته الجغرافية المعينة لابد للجامعة أن تراعى البيئة الجغرافية كما نصت عليه قوانين التأسيس ووجود الجامعة من دعامة تنمية المجتمع حتى لا تكون هذه المناطق معزولة جغرافياً وتساعد على قيام البنيات التحتية من وجود الطرق والمواصلات بالإضافة إلى اجتذاب المنطقة للسكان واستقرارهم.

ب- المبررات الاقتصادية: قيام الجامعة في المجتمع يسعى إلى توفير التعليم للشرائح في مستوى التعليم الجامعي في المجتمع وتأهيلهم مهنياً لتحسين وضعها الاقتصادي ذلك من خلال الجمع بين التعليم والإنتاج بتوفير القوى المدربة في مجال التنمية الاقتصادية مع تقديم برامج تعليمية وتدريبية مبنية على الحاجات الحقيقية للمجتمع، كما تؤكد الدراسة المعمقة للدول التي قطعت شوطاً كبيراً في التنمية أن الجامعات ومراكز البحث العلمي تلعب دوراً محورياً متزايداً في توفير أدوات تقدمها، وأن الطفرة التنموية التي تحدث في أي مجتمع ترتكز على منهجية واضحة ومحددة، وهي الاستثمار وتنمية رأس المال البشري، عبر تطوير التعليم العالي والدراسات العليا كحلقة هامة في سلسلة تحقيق التقدم المنشود.

ج- المبررات السياسية: تساعد الجامعة في أغلب الأحيان على الاستقرار السياسي وتقلل من حدة الاضطرابات والصراعات وذلك بتكوين حلقات التعاون والمؤتمرات كما تسعى الجامعة بصورة فاعلة إلى الحد من الحروب المحلية وذلك بنشر ثقافة السلام والقضاء على العادات والتقاليد الضارة بالمجتمع وتعمل أيضاً على تقليل الهجرات السكانية نتيجة للظروف السياسية وتسعى إلى الاستمرار في أداء رسالتها تجاه المجتمع من خلال تنمية الوعي السياسي للمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم.

د- المبررات الاجتماعية والثقافية: تعتبر الجامعة قائدة التغيير الاجتماعي وتقوم بمواجهة التغييرات الاجتماعية والثقافية عن طريق التلاحم والتواصل بالمجتمع وأفراده كما أنها توفر فرص لتعليم المرأة بعض المهارات وللجامعات إسهام كبير في برامج محو الأمية الحضارية وتعزيز الهوية الثقافية الموحدة على الصعيد الوطني والقومي والإسهام في التنمية الاجتماعية الثقافية.

### 3- التطور التاريخي لعلاقة الجامعة بالمجتمع:

إن علاقة الجامعة بالمجتمع هي علاقة الجزء بالكل، فلا توجد الجامعة أبداً من فراغ، بل لكل جامعة إقليم خاص بها، وبيئة معينة تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة في طبيعتها ونوعية الأنشطة التعليمية أو بحثية أو إرشادية، ومن ثم فإن غاية الجامعة ومبرر وجودها هو خدمة المجتمع الذي توجد فيه، ومعنى ذلك أن ارتباط الجامعة بمجتمعها يعطيها شرعيتها ويبرر وجودها، حيث أنه ليس أخطر على الجامعة من أن تنفصل عن مجتمعها وتتحصر داخل جدرانها تنتقل المعرفة دون ارتباط وثيق بالمجتمع وقضاياها (الرواشدة، 2011: 73)

ويعتبر اتصال الجامعات بمجتمعاتها وتقديم مجموعة من الأدوار والأنشطة والخدمات لهذا المجتمع أمراً ضرورياً تفرضه المتغيرات المعاصرة، ويعد قيام الجامعة بخدمة مجتمعها أمراً اختيارياً كما في جامعات دول العالم الثالث، كما أن عضو هيئة التدريس مطالب بدور حيوي في تقديم الخدمات المجتمعية، ويجب أن يراعي ذلك عند اختياره وتقييمه، والوقوف على أهم المعوقات التي تحول دون قيامه بهذه الأدوار على الوجه الأمثل، وتأخذ العلاقة بين الجامعة والمجتمع صيغة خاصة بسبب ما تتميز به أهدافها وفعاليتها ومدخلاتها، وأهم جوانب هذا التمييز أن العنصر الأساسي في هذه العلاقة هو العنصر البشري، فالجامعة تستقطب من المجتمع أعلى فئاته علماً وثقافة.

ومن خلال التطور التاريخي لتطور الجامعة وعلاقتها بالمجتمع، يمكن تمييز ثلاثة مراحل تاريخية لعلاقة الجامعة بالمجتمع:

المرحلة الأولى: وهي التي تبدأ بنشأة الجامعات في العصور الوسطى، حيث كانت الجامعات لا تهتم إلا بالدراسات الفلسفية واللاهوتية، وكانت الجامعات في تلك المرحلة تكاد تكون منفصلة تماماً عن المجتمع.

المرحلة الثانية: وهي في عصر النهضة والاكتشافات الجغرافية، وفيها بدأت الجامعات تهتم بالبحث في العلوم بغرض التعرف على أسرار الطبيعة وإحياء الفنون القديمة وتطويرها.

المرحلة الثالثة: هي المرحلة التي نتجت عن الثورة الصناعية والتكنولوجية، وفيها ظهر الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وظهرت الحاجة إلى الاهتمام بالدراسات الهندسية وغير ذلك، وتحولت الجامعات من جامعات تعنى بفكر الرجل الحر إلى جامعات تعنى بإعداد الشباب للمهن الرفيعة المختلفة، وتعد مركزاً للآداب والعلوم الفلسفية والدينية والقانونية، وإنما قطعت شوطاً كبيراً في الدراسات العلمية والتطبيقية المرتبطة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية (جمال، 1983:87)

المرحلة الرابعة: فالمرحلة الرابعة لعلاقة الجامعة بالمجتمع فقد فرضتها العديد من الظروف والتغيرات العالمية والمحلية، حتى أصبح المجتمع يواجه حاجات من نوع جديد، وعلى الجامعة أن تستجيب للحاجات أو تتعزل عن المجتمع، وهذه الحاجات تتعلق بمشاكل البيئة وقطاع الإنتاج والخدمات بالإضافة إلى الحاجات الخاصة بأفراد المجتمع، وهذا يعني ألا تقتصر الجامعة على خدمات أبنائها أو خريجها فقط، بل تمتد خدماتها لأبناء المجتمع جميعاً من غير طلابها، وذلك ليجدوا في رحابها العلم والثقافة والمعالجة العلمية لمشكلاتهم الاجتماعية، وهذا يعني أن تصبح العلاقة بين الجامعة والمجتمع علاقة وثيقة بحيث تمتد داخل الجامعة وخارج أسوارها، وتتداخل في المجتمع، وكذلك يمتد المجتمع وفروعه داخل الجامعة بحيث تستطيع الجامعة أن تحل مشكلاته.

المرحلة الحالية: من حياة العالم تتسم بسرعة التطور والتغيير مما يجعل مهمة الجامعة في مجتمعها أدق وأصعب للملاحظة هذا التطور (حسين، 1990: 87)

### المبحث الثالث:

#### المسؤولية المجتمعية للجامعات العربية: حالة الجامعة الجزائرية

صحيح أن جامعاتنا العربية تمتاز بتحمل مسؤولياتها العامة في تعزيز العدالة الاجتماعية والتضامن، فهي تبذل جهوداً كبيرة لتوسيع القاعدة الاجتماعية والاقتصادية لطلابها، كما أنها تلتزم بتشريع أبوابها أما جميع أصحاب المؤهلات الذين يمكنهم الاستفادة من التعليم العالي وذلك عبر منحهم فرص النجاح، ولكنه بغية تحقيق هذا الهدف المنشود، يجب إقامة الشراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى في مجال النظام الاجتماعي لضمان تحقيق المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تقوم بها الجامعات وفاءً لمجتمعاتها.

1- المسؤولية الاجتماعية للجامعات: إن موضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات أمر ليس بجديد في مضمونه، لكنه مطروح عالمياً في هذا الوقت باعتباره أمراً يجب إبرازه وتضمينه بشكل ملموس في مناهج الجامعات وأدوارها ومخرجاتها، ويستدعي هذا من كافة مؤسسات التعليم ومنها الجامعات أن تضع المسؤولية الاجتماعية في صلب استراتيجياتها أسوة بكافة مؤسسات المجتمع الأخرى، حتى يكون للجامعات دور رئيس في التأسيس لفكر يخدم المجتمع وقضاياها، من خلال تناول المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع وإيجاد الحلول لها بإتباع المنهج العلمي و اجراء الدراسات والأبحاث المتخصصة، وحيث أن التعليم العالي يرفد المجتمع بأفواج من الخريجين سنوياً، ويحمل هؤلاء الخريجين قيماً ومهارات ومعارف يستخدمونها في القيام بأدوارهم المجتمعية المختلفة، فإن ذلك يستدعي التأكد من طبيعة ونوعية المساهمة لمؤسسات التعليم العالي في ثقافة الأجيال وقيمهم ومعارفهم، خاصة المتعلقة بالمواطنة والتسامح والحوار وتقبل الآخر والفكر الإبداعي والأخلاق (رحال، 2011: 44)

إن الهدف الرئيس من المسؤولية الاجتماعية للجامعات هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد الحالية، وتركز المسؤولية على عدة مبادئ رئيسية هي: (إسلام، 2013: 44)

- 1) الحماية وإعادة الإصحاح البيئي: بأن تقوم المؤسسة على حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى، وإدماج ذلك في العمليات اليومية.
- 2) القيم والأخلاقيات: وتعمل بموجبه المؤسسة على تطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعمقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.
- 3) المساءلة والمحاسبة: ويستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات.
- 4) تقوية السلطات وتعزيزها: وذلك بالعمل على الموازنة في الأهداف الإستراتيجية والإدارة اليومية بين مصالح المستخدمين والعملاء والمجتمعات المتأثرة وغيرهم من أصحاب المصلحة.
- 5) مواصفات موقع العمل: بأن ترتبط أنشطة المؤسسة بإدارة الموارد البشرية لترقية القوى العاملة وتطويرها على المستويات الشخصية والمهنية، بحسبان أن العاملين يمثلون شركاء قيمين في العمل، بما يستوجب احترام حقوقهم في ممارسات عادلة في العمل والأجور التنافسية، وبيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.
- 6) الارتباط المجتمعي: حيث تعمل المؤسسة على تعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته، وتلعب المؤسسة في هذا الخصوص دوراً يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكناً في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

## 2- محاور المسؤولية الاجتماعية للجامعات الجزائرية:

2- 1- محور المعرفة: لعل أكبر خدمة يمكن للجامعات أن تقدمها للمجتمع التركيز على تقوية مصادر المعرفة فيه، ونشرها في كل أرجائه، وجمع المربين والاقتصاديين حالياً على أن المعرفة هي القوة المحركة للتقدم المجتمعي في القرن الحادي والعشرين، ومن هنا فإن النهوض بالمجتمع الجزائري يعتمد على النهوض بمصادر المعرفة لدى أبنائه ومؤسساته، ويتطلب هذا الهدف مواجهة مواطن الضعف في مختلف أجزاء الطيف المعرفي المعاصرة في هذا المجتمع، أي أن المطلوب هو عملية إصلاح شاملة لقطاع التعليم العالي في الجزائر تركز على الآتي:

- تحسين فرص الالتحاق بالتعليم العالي بأنماطه المختلفة والنجاح فيه.
- تحسين أنظمة التعليم العالي وطرق إيصالها للمستفيدين
- تطوير هياكل البحث والتطوير والإبداع.
- تطوير تطبيقات المعرفة لإحداث وإيجاد خدمات أفضل.
- إدخال المفاهيم والقيم النوعية والخلقية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في جميع الجوانب التعليمية التعليمية.

2- 2- محور تقوية النسيج المجتمعي: يجب أن لا تكون الجامعات معزولة عن المجتمع الذي تعيش فيه، وعليها أن توسع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من التعليم والبحث، مثل تقوية العلاقات بين مكونات المجتمع من أحزاب وعشائر وطوائف، والعمل على نشر الديمقراطية والتسامح، وتدعيم حرية التعبير بمختلف أشكالها.

2- 3- محور السلام: ويتضمن محاربة العنف والفساد والجريمة والمخدرات، وغير ذلك من الآفات

التي تفتت جسم المجتمع.

2- 4- محور البيئة والثروات الطبيعية: إذ أن جزءاً كبيراً من المسؤولية الاجتماعية للجامعات يجب أن يستهدف تطوير البيئة والثروات الطبيعية للمجتمع، كما يستهدف إعداد المواطنين الذين يقدرون البيئة ويسعون لإبقائها نظيفة وصحية،

ويعملون كل ما يمكنهم لتجميلها والتغلب على مواطن الخطر القائمة أو المحتملة فيها، وكذلك إعداد المواطنين الذين يحافظون على الثروات الطبيعية، ويعملون على تميمتها، وحسن استغلالها للصالح العام.

2- 5- محور الالتزام نحو العاملين في قطاع التعليم العالي من إداريين وأكاديميين وموظفي خدمات، بتوفير أجواء عمل كريمة لهم، وتحسين مستوى معيشتهم.

2- 6- محور الالتزام نحو الطلاب: بتوفير مرافق وتسهيلات وخدمات لائقة، وتمكينهم من التدريب على تحمل المسؤولية الاجتماعية، ومساعدتهم على إيجاد وظائف بعد التخرج، أو إنشاء مشاريع صغيرة لهم، وتمكينهم من الاندماج في المجتمع.

### خاتمة:

لا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة، وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنشود بالعلم والتعليم، ومما لا شك فيه أن الجامعة هي من أهم منظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم، ويصف بعض رؤساء الدول التعليم العالي بأنه تعليم أساسي، وذلك لأن الركيزة الأساسية في بناء مكونات الإنسان العقلية والوجدانية وتشكيلها، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر.

إن مواكبة عصر التكنولوجيا والمعلوماتية المتصارعة فائقة الخطر، تفرض بل وتحتم ألا يكون دور الجامعة نقل المعرفة فقط، ولما كانت الجامعة مؤسسة اجتماعية أنشأها المجتمع لخدمة بعض أغراضه تؤثر في المجتمع من خلال ما تقوم به من وظائف وتتأثر بما يحيط بها من تغيرات تفرضها أوضاع المجتمع وحركته، لذا لم يعد من الممكن أن تعيش بمعزل عن المجتمع الذي توجد فيه، وما يواجهه من تحديات ومشكلات وما يحلم به من طموحات وآمال، فلا يمكن بأي حال من

الأحوال توقع نجاح جهود التنمية الاقتصادية بمعزل عن وجود نظام أكاديمي، يكون قادراً على إشراك الجامعات بخطط التنمية الاقتصادية، كتلك الموجود في الجامعات الأمريكية واليابانية وهو ما يمكننا من تسجيل النتائج الآتية:

### نتائج الدراسة :

- (1) غياب الخطط والبرامج التطويرية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية.
- (2) ميل الجامعات العربية إلى الجانب المحافظ التقليدي أكثر من احتفاظها بمضمونها الليبرالي الذي غرسته فيها الحركة الوطنية إبان نشأتها.
- (3) هبوط وظيفة الجامعة من التفكير، والإبداع، وتنمية المجتمع، وإمداد أصحاب القرار بالمنظمات إلى دور هامشي يعتمد على محو الأمية فقط.
- (4) انخفاض مستوى العملية التعليمية في الجامعات فلم تعد الجامعات تفرس ملكات الخلق والإبداع، ولا تكسب القيم الدافعة للأخذ بالمنهج العلمي، بل أصبح الطالب داخلها مغترباً عن التعليم.
- (5) فقدان المؤهل الجامعي لكثير من بريقه كعامل أمان للحصول على حياة أفضل.
- (6) غياب الخطط والبرامج البحثية التي تهتم بالتنمية الزراعية والصناعية.
- (7) غياب أي دور للتكنولوجيا الزراعية والصناعية اللازمة للتنمية.
- (8) عدم الاهتمام بالباحثين والفنيين المؤهلين للتنمية الاقتصادية.
- (9) غياب أي تعاون بين الجامعات العربية بعضها بعضاً.
- (10) لا يزال التعليم في الجامعات العربية يعتمد على أسلوب التلقين وغسيل الأدمغة، وليس على أسلوب تعلم كيف تفكر How to think.

**توصيات الدراسة:**

إزاء هذا الواقع الذي تعاني منه الجامعات العربية، ومن أجل أن تغدو هذه الجامعات مركزا للنهوض والتقدم والتنمية، وبالقدر الذي يجعلها مستجيبة لظروف العالم المتغير لابد من إبراز بعض التوصيات:

- (1) إعطاء الأولوية في اعداد البرامج التعليمية للمستوى النوعي ومواكبة احتياجات سوق العمل، وتوفير بيئة تعليمية ثقافية تخدم احتياجات الطلاب العلمية والثقافية مع تنمية مهاراتهم وقدراتهم الذاتية وربطهم بما يدور في فلك بيئتهم المحلية وخارجها
- (2) توفير بيئة بحثية متميزة ومرتبطة قدر الإمكان باحتياجات المؤسسات الإنتاجية
- (3) توفير برامج دراسات عليا متنوعة للإسهام في إثراء المعرفة وتأهيل الكفاءة العلمية والمهنية المتخصصة لمسايرة التقدم السريع للعلوم التقنية وللمساهمة في معالجة قضايا المجتمع.
- (4) السعي إلى التواصل مع المجتمع وتلبية احتياجاته لتحقيق تنمية متوازنة تأخذ في الاعتبار خطط الدولة التنموية.
- (5) مواصلة تقديم خبرتها الاستشارية والبحثية للمجتمع بصورة متميزة حتى تثمن وتصبح مصدرا للدخل تعزز به إمكانياتها وقدراتها البحثية.
- (6) المضي قدما في برامج تطوير كوادرها، كبرامج التأهيل والتدريب والدورات المختلفة
- (7) تأخذ الجامعات بعين الاعتبار تزايد التراكم المعرفي وتخضع برامجها الدراسية ومناهجها للتقويم الدوري وفقا للمعايير القياسية
- (8) اجراء الأبحاث العلمية والعمل على خدمة المجتمع وفق أسس تعاقدية بين الجامعة والطرف المستفيد في المجالات التالية:

- اجراء الأبحاث والدراسات لصالح الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في المجتمع
- تقديم الاستشارات المهنية والفنية
- تقديم الدورات الدراسية والتدريبية لقطاعات المجتمع بهدف رفع الكفاءة المهنية والعلمية ودعم مهارات الكفاءات العاملة في مختلف القطاعات.
- تقديم محاضرات وندوات وحلقات حوار بهدف تنمية ثقافة المجتمع وممارسة الدور التنويري للجامعة
- المشاركة في نشاطات الهيئات المعرفية في المجتمع كالمكتبات والمتاحف ودور الأثار والمعارض وتقديم المشورة المتخصصة.
- تقديم المعلومات والبيانات العلمية لهيئات المجتمع .

من خلال ما تقدم نستطيع القول أن مدى قدرة الأنظمة التعليمية في الجامعات ما هي إلا عامل رئيس في التنمية بالقيام بوظيفة ثلاثية (اقتصادية وعلمية وثقافية) فضلاً عن أنها قادرة على التكيف مع الاتجاهات الجديدة في المجتمع وهذا يوصلنا إلى إحدى المسؤوليات الأساسية في التعليم التي من خلالها يتم نشر قيم الانفتاح والتفاهم المتبادل مع الآخرين، أي زرع قيم السلام، وأن يخلق التعليم لغة عالمية تتغلب على بعض التناقضات وان ينقل رسالة إلى سكان العالم تخاطب البشر في كل أبعادهم.

### قائمة المراجع والمصادر:

- أميرة، محمد علي، نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع: ورقة علمية مقدمة إلى جامعة البحرين - كلية التربية
- المؤتمر السادس /التعليم العالي ومتطلبات التنمية، 2012.
- وعد العسكري، دور الجامعة في المجتمع، الحوار المتمدن: عدد2078 ، 2007م.

- الغالبي، طاهر والعامري(2008)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال والمجتمع، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن.
- الحمدي، فؤاد محمد (2003)، الأبعاد التسويقية للمسؤولية الاجتماعية للمنظمات وانعكاساتها على رضا المستهلك، دراسة تحليلية لأراء عينة من المديرين والمستهلكين في عينة من المؤسسات المصنعة للمنتجات الغذائية في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
- الرواشدة، علاء (2011)، دور الجامعة في خدمة المجتمع المحلي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية فيها، جامعة البلقاء التطبيقية نموذجاً، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، المجلد الثالث.
- القاضي، أحمد، المسؤولية الاجتماعية للبنوك العاملة في مصر كشركات مساهمة مصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، 2010.
- الصيرفي، محمد(2007)، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- حسن، محمد حربي(1990)، دور الجامعة في تنمية بيئتها، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، تصور مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، 2007م.
- يوسف ذياب عواد، دليل المسؤولية المجتمعية للجامعات، جامعة القدس المفتوحة رام الله - فلسطين 2010 م.

- محمود، أحمد (2002) دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31.
- مجدي محمد مصطفى: تحديد أولويات خدمة المجتمع من منظور الخدمة الاجتماعية دراسة تطبيقية على مجالات التعليم والصحة والشئون الاجتماعية بمدينة العين، مجلة التربية - كلية التربية جامعة الأزهر ع 109 الجزء الثاني، يونيو 2002 .
- محمود، أحمد 2002 دور الجامعة في خدمة المجتمع، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 31.
- مخلوف، شادية(2011)، ضمان جودة المسؤولية المجتمعية للتعليم الجامعي الفلسطيني- نموذج مقترح، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية لجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.
- كاظم حبيب، دور الجامعات في البحث والتطوير aljadidah. Com/2012/12/ 5
- سلام، عصام (2013)، دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة غزة، فلسطين.
- رحال، عمر (2011)، المسؤولية المجتمعية لجامعات بين الربحية والطوعية، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.
- جمال الدين، نادية(1983) ، التعليم الجامعي المعاصر، حديث حول الأهداف وإطلالة على المستقبل، الكتاب السنوي في التربية وعلم النفس، المجلد الثامن، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة.
- صالح الحموري، المسؤولية المجتمعية للمؤسسات بين النظرية والتطبيق 2009 م، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.arabvolunteering.org>

- عامر، طارق(2007)، تصور مقترح لتطوير دور الجامعات في خدمة المجتمع في ضوء الاتجاهات العالمية الحديثة، دراسة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

- Drucker, Peter F., (1977), An Introductory view of Management, Harper's College Press, U.S.A.

- Holmes, Sundra, (1985), Corporate Social; Performance and Present Areas of Commitment, Academy of Management Journal, Vol. 20.

-K. Jossey-Bass. Jossey Chambers, T, (2008), The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In, A. Kezar, T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.), Higher College: the undergraduate experience in America, New York Boyer.

- Carroll, Ariche B., (1991), The Pyramid of Corporate Social Responsibility Toward the Moral Management of Organizational Stakeholders, Business Horizons, Indiana University.

## دور المؤسسات التعليمية في إبداع وابتكار الموارد البشرية (دراسة حالة المؤسسات التعليمية العامة في الولاية الشمالية بالسودان)

د. مدثر حسن سالم عز الدين

أستاذ مشارك - جامعة أبوظبي -

الإمارات العربية المتحدة

### Abstract

Paint apaper image of the reality of creativity and innovation of human resources in educational institutions operating in the Northern State, and multiple characteristics of her, taking advantage of the facts which are available in terms of statistics and vision problems and lived, and learned from them the results and indicators that can help in shaping the policy of an adult to achieve implementation of a quantum leap in that reality in turn lead to a better position to enable such resources, where is the problem addressed by the paper in the weakness of the role played by these institutions in creativity and innovation of human resources that belong to it, and of the students, in the absence of or completeness of the organizational structures dealing with creativity and innovation on the one hand, and the absence of programs which are based on the promotion of innovation and creativity of those institutions , on the other. That make any degree of mobility in these institutions will not work unless I am focusing on creating organizational structures dealing with creativity and innovation and the provision of programs for the care of creative and talented. Adopted the paper on the quantitative and qualitative data collected by observation and personal interview and questionnaire, in addition to the sources of the secondary is also used paper is analytical descriptive method and statistical analysis using frequencies, proportions and analysis Chi-square, and then view and analyze and discuss the results of the study and test hypotheses, reached a number of

conclusions Mrs. Mubarak: lack of organizational structures dealing with creativity and innovation at the University of Dongola at the level of Deanship of students and student Union, and the weakness of the organizational structure of management, the Knower of pre-school, and the presence of structures, lack of specialized personnel management of student activity at the Ministry of Education, and the presence of the structure of the activities student Fund national to take care of the students in the Northern State, but no interaction student housing complexes with those activities is lacking In terms of the existence of programs for the care of creativity and innovation, we find that the National Endowment for the care of the state and students and secondary phases of the basis for the Ministry of Education have programs, but the pre-school education in the ministry and the University of Dongola not have the programs. Therefore, the paper suggests the need for the work of the Ministry of Education, Northern State to expand the base of pre-school education and the foundation, strengthen the management structure of the pre-school education, and supplement the active management of student cadres specialized. The management of the Fund must seek to cajole students to participate and interact with activities. And the need for the Dean of Students and the Union of Students, and a program for the care and talented creators and innovators. The remains of these proposals are subject to further development and updating.

**The organization of the paper:**

- 1 - Theoretical framework and previous studies.
- 2 - The reality of creativity and innovation in educational institutions in the Northern State.
- 3 - View, analyze and discuss the questionnaire data.
- 4 - Results and recommendations of the paper.

## مستخلص

ترسم الورقة صورة لواقع إبداع وابتكار الموارد البشرية في المؤسسات التعليمية العاملة بالولاية الشمالية، وتعدد الخصائص المميزة لها، مستفيدة بالحقائق التي توفرت من حيث الإحصاءات والرؤى والمشكلات المعاشة، وتستخلص منها النتائج والمؤشرات التي يمكن أن تساعد في تشكيل سياسة راشدة يحقق تنفيذها نقلة نوعية في ذلك الواقع تؤدي بدورها إلى تمكين وضع أفضل لتلك الموارد، حيث تتمثل المشكلة التي تعالجها الورقة في ضعف الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات في إبداع وابتكار الموارد البشرية التي تنتسب إليها، والمتمثلة في الطلاب والطالبات، وذلك لعدم وجود أو اكتمال هياكل تنظيمية تعنى بالإبداع والابتكار من جهة، وغياب البرامج التي تقوم على رعاية الإبداع والابتكار بتلك المؤسسات، من جهة ثانية. إن إحداث أي قدر من الحراك في هذه المؤسسات لن يكون إلا إذا ارتكز العمل على إيجاد هياكل تنظيمية تعنى بالإبداع والابتكار وتوفير برامج لرعاية المبدعين والموهوبين.

اعتمدت الورقة على بيانات كمية ونوعية تم جمعها بواسطة الملاحظة والمقابلة الشخصية والاستبيان، إضافة للمصادر الثانوية، كما تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي والتحليل الإحصائي باستخدام التكرارات والنسب وتحليل مربع كاي، وبعد عرض وتحليل ومناقشة نتائج الدراسة واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى عدد من النتائج أهمها: وضعف الهيكل التنظيمي بإدارة التعليم قبل المدرسي، ووجود هياكل تقصها الكوادر المتخصصة بإدارة النشاط الطلابي بوزارة التربية والتعليم، ووجود هيكل للمناشط الطلابية بالصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية، إلا عدم تفاعل الطلاب بالمجمعات السكنية مع تلك المناشط هو ما ينقصها. أما من حيث وجود برامج لرعاية الإبداع والابتكار نجد أن الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية ومرحلتي الأساس والثانوي بوزارة التربية لديها برامج، إلا أن التعليم قبل المدرسي بالوزارة. لذا فإن الورقة تقترح ضرورة أن تعمل وزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية على توسيع قاعدة التعليم قبل المدرسي والأساس، وتقوية هيكل إدارة التعليم قبل المدرسي، ورفد إدارة النشاط الطلابي بالكوادر المتخصصة. كما يجب على إدارة

الصندوق السعي لترغيب الطلاب والطالبات للاشتراك والتفاعل مع النشاط. ووضع برنامج لرعاية المبدعين والموهوبين والمبتكرين. إذ تظل هذه المقترحات قابلة للمزيد من التطوير والاستكمال.

### تنظيم الورقة:

- 1- الإطار النظري والدراسات السابقة.
  - 2- واقع الإبداع والابتكار في المؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية.
  - 3- عرض وتحليل ومناقشة بيانات الاستبيان.
  - 4- النتائج والتوصيات التي خرجت بها الورقة.
- مقدمة: أعدت هذه الورقة في سياق ندوة اتجاهات مستقبلية في تنمية الموارد البشرية في الدول العربية، وضمن مهام محور قضايا معاصرة في تنمية الموارد البشرية. وهي تهدف إلى تقديم بعض التوصيات من أجل إيجاد الحلول الممكنة للنهوض بالإبداع والابتكار في المؤسسات التعليمية العاملة بالولاية الشمالية، وبالتالي فإن الورقة تستعرض وتستقري بإيجاز ما أمكن الحصول عليه من المعلومات المتصلة بجهود الإبداع والابتكار بالمؤسسات التعليمية بالولاية، ومن ثم تقدم رؤيتها بشأن الإبداع والابتكار. إن الحصول على هذه المعلومات، يعكس مستوى مشجعاً من الجاهزية المعلوماتية بالمؤسسات التعليمية العاملة بالولاية، يستحق عليه العاملون بها الشكر والثناء، مع التنويه بضرورة المحافظة على هذه الجاهزية المعلوماتية وتطويرها، وتبقى الورقة خاضعة لكل ما قد يرد من آراء بشأن ما تعبر عنه أو ما تدعو إليه من خيارات.
- المشكلة التي تعالجها الورقة: تكمن المشكلة في ضعف الدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية في عملية إبداع وابتكار الطلاب، حيث تتمثل المشكلة في الأسئلة التالية:
- 1- هل توجد بالمؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية هياكل لتتظيمية تعنى باببداع وابتكار الطلاب؟
  - 2- ما مدى وجود برامج لرعاية الموهوبين والمبدعين من الطلاب بتلك المؤسسات؟

أهمية الورقة: تتبع أهمية الورقة من الدور المتعاضم الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات التعليمية في تنمية الموارد البشرية، من خلال الكشف عن الموهوبين والمبدعين والمبتكرين، ومن ثم تشجيعهم ورعايتهم.

أهداف الورقة: ترمي الورقة إلى التعرف على دور المؤسسات التعليمية العاملة بالولاية الشمالية في التعليم قبل المدرسي والعام والعالي في إبداع وابتكار الطلاب المنتسبين لها. فرضيات الورقة: بنيت الورقة على فرضيتين هما:

1) هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود هياكل تنظيمية تعنى بالإبداع والابتكار بالمؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية وإبداع وابتكار الطلاب بتلك المؤسسات.

2) هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود برامج لرعاية الموهوبين والمبدعين من الطلاب في المؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية وإبداع وابتكار الطلاب بتلك المؤسسات.

المنهج المتبع: تستخدم الورقة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على تفسير الوضع القائم قيد الدراسة، ثم تحليل البيانات والوصول إلى نتائج وتوصيات يمكن أن تساعد في إيجاد الحلول، إضافة للأساليب الإحصائية المناسبة.

أدوات الدراسة: تستخدم الورقة الكتب والرسائل الجامعية والتقارير وبيانات المكاتب كمصادر ثانوية، إضافة للملاحظة والمقابلة الشخصية والإستبيان كمصادر أولية لجمع البيانات والمعلومات.

**الإطار النظري:**

مفهوم الموهبة: يذكر (صلاح الدين فرح عطا الله، 2004م) أن المصطلحات قد تعددت حول مفهوم الموهبة، فمنها التفوق، التميز، الابتكار، ذوي القدرة، العبقرية، التجديد، النبوغ والإمتهان والألمعية. ويضيف (فتحى عبد الرحمن جروان، 2008م) أن الطفل الموهوب والمتفوق، هو الذي يتوافر لديه الإستعداد أو الإمكانية ليصبح منتجاً للأفكار في مجالات الأنشطة كافة، والتي من شأنها تدعيم الحياة البشرية أخلاقياً، وعقلياً، وعاطفياً، واجتماعياً، ومادياً وجمالياً.

مفهوم الإبداع: يوضح (عبد المعطى محمد عساف، 1999م) إن الإبداع ظاهره إنسانية عامة، فالإنسان العاقل السوى تتطوى مقومات شخصيته على نواة أو عناصر إبداعية، وتختلف هذه المقومات والعناصر الإبداعية من شخص لآخر حسب الفطرة التي فطره الله عليها، وحسب الظروف الموضوعية التي يعيش في وسطها ويتفاعل معها، حيث تعمل الظروف على صقل وتنمية الخصائص الإبداعية لدى بعض الأفراد، وقد تحبطها لدى بعض آخر. لذلك يعرف الإبداع على أنه الحقيقة الإنسانية، التي تمكن الإنسان من فهم وتطوير ما يحيط به من أفكار أو أشياء أو أساليب.

حقيقة عملية الإبداع: إن حقيقة الظاهرة الإبداعية، أنها ظاهرة جماعية نتيجة لجهود جماعية. قد يذهب بعض العلماء في رؤيتهم إلى كون الإبداع ظاهرة فردية خاصة بجهود الأفراد كأفراد، إلا أن الإبداع هو دائماً نتيجة لجهود جماعية، وعليه نجد أن الإبداع ليس فقط حكراً على الأفراد.

معوقات الإبداع: ويحدد (محمود سلمان العميان، 2002م) مجموعة من العوامل التي تحد من الإبداع وتحول دون تنميته، ومنها الخوف من التغيير، إنشغال المسؤولين بالأعمال اليومية الروتينية، ورفض الأفكار الجديدة، الإلتزام بحرفية القوانين والتعليمات، مركزية الإدارة وعدم الإيمان بتفويض الأعمال الروتينية البسيطة إلى مستويات أدنى.

مفهوم الابتكار: تعرف (راوية حسن، 2004م) الابتكار على أنه التطبيق الناجح والخلق للأفكار الإبداعية ووضعها موضع التنفيذ. فإذا كان الإبداع هو الجزء المرتبط بتكوين أو بزوغ الفكرة الجديدة، فالإبتكار هو الجزء المرتبط بتنفيذ هذه الفكرة وتحويلها من مجرد فكرة إبداعية إلى منتج أو خدمة إبتكارية ملموسة.

عناصر الإبداع والابتكار: يذكر (جيرالد جرينبرج وآخرون، 2004م) أن عناصر الإبداع الأساسية لدى الأفراد تتمثل في الحوافز والقدرات الأساسية، ومهارة الإبداع، إلا أن هذه العناصر موجودة أيضاً في الابتكار، والتي تتمثل في توفر محفزات الابتكار، توفر الموارد اللازمة للإبتكار وإدارة الابتكار.

أساليب الكشف عن الموهوبين: يصنف (صلاح الدين فرح عطا الله، 2004م) أساليب الكشف عن الموهوبين إلى طرق ذاتية، وتشمل السيرة الذاتية، الملاحظة، السجل التراكمي، قائمة التقدير، سلائم التقدير، ترشيحات المعلمين، ترشيحات الوالدين، ترشيحات الأقران، الترشيح الذاتي واستخدام أسلوب الباب الدوار. أو عن طريق الإختبارات والمقاييس، والتي تشمل إختبارات الذكاء الفردية والجمعية، إختبارات الإستعداد الدراسي والأكاديمي، إختبارات التحصيل الدراسي، إختبارات الإبداع والتفكير الإبداعي ومقاييس التقدير.

دور المؤسسة التعليمية في رعاية الموهوبين: تذكر (بثينة حسنين عمارة، 2001م) أن للمؤسسة التعليمية دور مهم وحيوي في رعاية الموهوبين، وذلك من خلال الحرص على رفع كفاءة التعليم، وضع برنامج خاص للكشف عن الموهوبين منذ إلتحاقهم بالمؤسسة، استخدام أساليب التربية الخاصة بالموهوبين مع توفير المناخ التربوي المناسب لهم، تنمية مهارات التعليم الإبتكاري والذاتي لدى الطلاب الموهوبين والمتفوقين، إعطاء النشاط الطلابي القدر الكافي من الإهتمام، إتاحة الفرصة للطلاب لإختيار المسار التعليمي المناسب لقدراتهم ومواهبهم، إعداد وتدريب المشرفين على استخدام أساليب الكشف عن الموهوبين في مختلف المجالات وضرورة تعاون كل المشرفين على الموهوبين.

الإبداع والإبتكار كعائد للإنفاق على التعليم: أشار (أنطوان حبيب رحمة، 1982م) إلى أن ماينفق على التعليم ينبغي ألا يقاس بالعائد المباشر فقط، بل ينبغي النظر إلى العائدات غير المباشرة التي تنتج من تنمية المواهب والقدرات وإيصالها إلى الإبداع والإبتكار. إذ قد يغطي ابتكار متعلم مبدع لآلة صناعية أضعاف ما صرف على تعليمه. **الهيكل التنظيمي كمحدد للإبداع والإبتكار:** إن الهيكل التنظيمي له تأثيره الواضح على عمليات الإبداع والإبتكار في المؤسسة، وقد يكون هذا التأثير سلبياً أو إيجابياً، فعند تصميم الأنظمة يجب أولاً أن يراعى فيها أنها محفزة غير مقيدة، وأن تكون من المرونة بحيث تعمل على تنمية مهارات وقدرات الأفراد، لأن التركيز على القوانين والأنظمة والمركزية الشديدة يمكن أن تقتل عملية الإبداع والإبتكار. ويضيف (مصطفى محمود أبو بكر، 2004م) أنه لخلق بيئة عمل ومناخ تنظيمي مشجع للإبداع والإبتكار هنالك بعض المقومات والإجراءات، منها إيجاد هيكل تنظيمي منفتح ولا مركزي، وضع وتنفيذ برامج تدريبية تسهم في تنمية وتحفيز التفكير الإبتكاري والإبداع لدى الأفراد، تصميم هياكل تنظيمية تعمق الإستعداد والرغبة في الإبتكار والإبداع لدى الأفراد بالمؤسسة. كذلك تعتبر الهياكل غير الرسمية، أكثر فاعلية في دعم وتشجيع الإبداع المؤسسي والحفاظ عليه، فهي توفر تربة خصبة لنمو بذور الإبداع.

### الدراسات السابقة:

أجرت (سعدية مصطفى عبد الحميد، 2011م) دراسة هدفت إلى التعرف دور الموارد البشرية في الإبداع والإبتكار، وذلك بالتطبيق على محطة أبحاث دنقلا الزراعية وكلية العلوم الزراعية بجامعة دنقلا. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين وجود هيكل تنظيمي ملائم للأفراد وحسن إدارة للجهود التنظيمية الخلاقة بالمحطة والكلية وتشجيع الإبداع والإبتكار. وقد خرجت الدراسة بالعديد من التوصيات، منها أن على المسؤولين بالجهتين الحرص على أن تكون الأساليب المستخدمة ملائمة للهيكل التنظيمي، وبالشكل الذي يساعد على عملية الإبداع والإبتكار، وأن يكون الهيكل التنظيمي غير مقيد، مراعاة أن تكون هنالك

شبكات عمل أقل رسمية، عدم الإكثار من التركيز على القوانين واللوائح والأنظمة، عدم التقيد بالمركزية الشديدة في العمل الإداري، مكافأة السلوك الخلاق بأشكال محسوسة، والعمل على خلق مناخ تنظيمي يشجع الجهود الخلاقة.

أجرى (أسامة زين العابدين سيد أحمد، 2009م) دراسة هدفت إلى التعرف على أثر ثقافة المنظمة على الإبداع التنظيمي بشركة زين للإتصالات. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين الثقافة التنظيمية السائدة وتعزيز روح التجديد والإبتكار لدى المرؤوسين. وأوصت الدراسة بأن يقدم الدعم المالي والمعنوي للمبدعين لإنجاح أفكارهم ومقترحاتهم الإبداعية، إذ أنه يعد عاملاً مهماً لا يمكن تجاوزه لنجاح وفعالية أية منظمة وضرورة إعداد دراسات وبحوث علمية متخصصة ودورية حول أثر ثقافة المنظمة على الإبداع التنظيمي.

أجرت (إزدهار الرفاعي عثمان العجيل، 2011م) دراسة هدفت إلى التعرف على أساليب الكشف عن التلاميذ الموهوبين بمدارس الأساس بالولاية الشمالية بالسودان. توصلت هذه الدراسة إلى إمكانية الكشف عن التلاميذ الموهوبين بالولاية الشمالية من خلال معايير الذكاء، الإبداع، التحصيل الدراسي، ودافعية الإنجاز. إلا أن أكثر هذه المعايير أهمية في مجال الموهبة، هو الذكاء، وأن هنالك علاقة بين الموهبة والذكاء والإبداع والتحصيل والدافعية، وأوضحت الدراسة أن هنالك فروق بين الموهوبين وغير الموهوبين في عمر وتعليم الوالدين ومستوى الدخل.

أجرى (لونسطين، 1981م) دراسة على عينة شملت مراحل التعليم العام بالسودان، حيث ركز في دراسته إلى أنه يجب الكشف عن الطفل الموهوب في سن مبكرة جداً، وأوضح أن سن الرابعة هو عمر مناسب جداً لعملية الكشف عن الأطفال الموهوبين قبل سيطرة العادات المتوارثة على الطفل، كما أشار إلى ضرورة تحديد الطفل الموهوب من خلال اختبارات غير شفوية.

واقع الإبداع والإبتكار في المؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية: إن مؤسسات التعليم العام بالولاية الشمالية، والتي تتبع لوزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية، وتشمل التعليم قبل المدرسي وتعليم الأساس بحلقاته الثلاثة والتعليم الثانوي، ينبغي أن تشكل

نقطة الإنطلاق في لعب دور مقدر في إكتشاف وتشكيل الجوانب الإبداعية لدى الطلاب بالولاية، إلا أن (تقرير وزارة التربية والتعليم، 2011م) يوضح أن التعليم قبل المدرسي والمتمثل في رياض الأطفال بالولاية، يبلغ عددها (631 روضة) تتكون من رياض خاصة، سواء كانت مملوكة لمؤسسات أخرى غير تعليمية، أو أفراد وعددها (3 رياض)، وهي أفضل أنواع الرياض إلى حد ما، تليها رياض تتبع للأندية الرياضية، لتأتي في المؤخرة رياض القرى والحلال والمناطق، يطلق عليها جميعاً الرياض الشعبية وعددها (628 روضة)، حيث تشرف على هذه الرياض مرشحات غير مختصات وغير مدربات، كما تشكل نسبة أطفال الولاية الملتحقين بالرياض (الإستيغاب) 67% بعدد (23604 طفل) من عدد الأطفال في سن التعليم قبل المدرسي حسب إسقاطات السكان لعام 2009م والبالغ عددهم (35309 طفل)، وعدد المرشحات (822 مرشدة) لتصبح مرشدة واحدة مقابل 29 طفل في المتوسط، وتبلغ أحياناً 50 طالب في مقابل مرشدة واحدة، رغم أن المعايير تضع 20- 25 طفل مقابل المرشدة الواحدة (سميرة عزالدين، مديرة التعليم قبل المدرسي بوزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية)، كما أن الوسائل والأساليب والوسائط والألعاب والأنشطة الممارسة، إن وجدت، فهي قليلة، وفي أغلبها ألعاب مرتبطة بالبيئة، لتصبح الرياض بالولاية ليست سوى مأوى لحفظ الأطفال لساعات، إضافة لعدم مناسبة تلك الأماكن لحفظ الأطفال لساعات من جانب آخر. كذلك نجد أن الهيكل التنظيمي للتعليم قبل المدرسي، ليس بالكيان المستقل، فهو يتبع تارة للإدارة التربوية، وتارة أخرى يتبع لإدارة تعليم الأساس بالوزارة، التي يتبع لها حالياً، ورغم ذلك ظلت حلقات التعليم الأساس ثلاثة لا تشمل التعليم قبل المدرسي، ويتمثل الهيكل التنظيمي للتعليم قبل المدرسي في فرد واحد، هي مديرة التعليم قبل المدرسي برئاسة الوزارة، ومرشحات بالرياض، والعلاقة بينهم تنسيقية وضعيفة. إن واقع الحال في التعليم قبل المدرسي يوضح أن ثلث أطفال الولاية لا يلقون حظهم بالإلتحاق برياض الأطفال، وبالتالي يصبحون خارج إطار الكشف عن مواهبهم وقدراتهم والعمل على رعايتها، وبالنسبة لثلاثي أطفال الولاية الملتحقين بالرياض، زد

على ذلك فالمرشدات غير متخصصات وغير مدربات، كما أن نسبتهم مقابل أعداد الأطفال بالرياض لا تتناسب والدور المفترض لعبه لهذه الرياض، إضافة إلى أن البيئة بالرياض غير مشجعة للكشف عن الموهوبين والمبدعين ناهيك عن رعايتهم.

في سياق متصل تشير (تقرير وزارة التربية والتعليم، 2011م) أن عدد المدارس بتعليم الأساس يبلغ (483 مدرسة) و (6632 معلم ومعلمة) تشكل نسبة المدربين منهم 58.2% والمعلمات نسبة 68.3%، وعدد التلاميذ بها (12827 تلميذ) ومجموع الأطفال في سن التعليم الأساس (6 - 13 عام) يبلغ تعدادهم (137482 نسمة) لتصبح نسبة الإستهيعاب في التعليم الأساس 82%. وفي التعليم الثانوي تبلغ عدد المدارس الثانوية (112 مدرسة) بعدد (1790 معلم ومعلمة) يشكل المدربين منهم نسبة 51.6% والمعلمات بنسبة 56%، وعدد الطلاب (25669 طالب)، الأكاديمية منها بعدد (97 مدرسة) وبعدد (24514 طالب)، والفنية منها بعدد (15 مدرسة) بعدد (1155 طالب)، وبما أن عدد السكان في سن التعليم الثانوي (14 - 16 عام) يبلغ تعدادهم (47408 نسمة) تصبح نسبة الإستهيعاب 54% للتعليم الثانوي. أما بالنسبة للإبداع والإبتكار بمرحلتي تعليم الأساس والثانوي، وبحسب (تقارير إدارة التعليم الثانوي، يونيو 2012م) نجد أن واقع الحال يخبر بأنها تعني فقط بالجوانب الأكاديمية بالنسبة للطلاب، لتترك الجوانب الأخرى غير الأكاديمية لإدارة متخصصة في النشاط الطلابي، حيث تمثل المدارس النموذجية ومدارس المتفوقين أشكال الرعاية للطلاب المتفوقين أكاديمياً بالولاية، والتي بدأت منذ خمس سنوات، ورغم أن هاتين التجريبتين قد ساهمتا في زيادة نسبة التحصيل، إلا أنهما لم يكونا بقدر الطموح. وبالنسبة للهيكل التنظيمي لإدارة النشاط الطلابي بوزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية، نجده يتكون من إدارة على مستوى الولاية، تليها إدارات على مستوى المحليات، تليها إدارات على مستوى الوحدات الإدارية، تليها إدارات على مستوى المدارس. حيث تشير (تقارير إدارة النشاط الطلابي بوزارة التربية والتعليم، يونيو 2012م) إلى أن هنالك خطط وبرامج محددة لرعاية المتفوقين والمبدعين، كما توجد هيئة وجمعية لرعايتهم، كما أقيمت عدد من الورش والسمنارات حول الإبداع ورعاية الطالب المبدع. ويتم الكشف عن الطلاب المتفوقين

والمبدعين عبر إستمارة محددة، والعديد من الأنشطة والبرامج، وأبرزها الدورة المدرسية وبرامج التميز التربوي والجمعيات الأدبية وطاقور الصباح والتحصيل الأكاديمي وغيره من النشاط، كما تم تفعيل المناشط الطلابية في مدارس الولاية بإفراد حصتين للنشاط اسبوعياً وتوفير الملاعب والمسارح، وهذا الجهد تم جني ثماره في الدورات المدرسية الولائية والقومية بإحراز ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية في الألعاب الرياضية وكتابة الشعر والخطابة والبحث العلمي. وتقوم الإدارة بتكريم وتحفيز المهوبين والمبدعين، كما يتم عكس هذه البرامج من خلال وسائل الإعلام المختلفة لتكون دافعاً وحافزاً للآخرين في إبراز مواهبهم وإبداعاتهم. رغم هذا الجهد المقدر، إلا أن فصل إدارة الجوانب الأكاديمية للطلاب لتختص بها إدارة، وجعل الجوانب غير الأكاديمية لذات الطالب من إختصاص إدارة أخرى، قد يؤدي إلى تشتيت الجهود المبذولة، مما يؤثر على تكامل الأنشطة الممارسة بالنسبة للطلاب، ورغم توافر أعداد الأساتذة العاملون بإدارة الأنشطة لمختلف المستويات التنظيمية بالوزارة، إلا أنه يلاحظ عدم إختصاصهم في تلك الأنشطة، زد على ذلك فنسب الإستيعاب بمرحلة الأساس والمرحلة الثانوية تعد ضعيفة.

على صعيد متصل على مستوى مؤسسات التعليم العالي بالولاية الشمالية تعتبر جامعة دنقلا هي جامعة الولاية، إذ تشير (تقارير أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنقلا، يونيو 2012م) أن عدد الطلاب المسجلين للفصل الدراسي الزوجي المعروف 2012م يبلغ (4750 طالب وطالبة)، وعدد الأساتذة (282 أستاذ وأستاذة)، ومن خلال هذا الوضع ينبغي لها كذلك أن تسهم بدور مقدر في إبداع وإبتكار الطلاب المنتسبين لها.

في سياق متصل يعتبر الصندوق القومي لرعاية الطلاب (أمانة الولاية الشمالية) شريك للجامعة في تحقيق مردودات عالية لطلاب الجامعة في الجوانب الإبداعية والإبتكارية، بل أن دوره ينبغي أن يكون أكبر بحسبان أن الطالب يقضي ثلث يومه في قاعات الدراسة وثلثي اليوم في الداخليات، والتي يشرف عليها الصنوق بصورة

مستقلة عن الجامعة، إلا من بعض الجوانب التنسيقية. للعب هذا الدور أنشأ الصندوق إدارة المناشط الطلابية لترعى كل مناشط الطلاب الإبداعية، والإهتمام بها، وتوفير كل المعينات والإحتياجات، كما إهتم الصندوق في إنشاء للمدن الجامعية بإلحاق المسارح والملاعب والقاعات كبنية أساسية لممارسة هذه الأنشطة. توضح (تقارير إدارة المناشط الطلابية بصندوق رعاية الطلاب، يونيو 2012م) أن الأنشطة التي تتبناها الإدارة، هي البرامج التربوية والثقافية والرياضية والإبداعات الطلابية والمسابقات القومية لكل طلاب التعليم العالي بالبلاد، وتقام سنوياً بواحدة من ولايات السودان، يتبارى فيها الطلاب في مجالات الشعر الفصيح والعامي والقصة القصيرة والنص المسرحي والنص الملحن والفتون الجميلة والفن التشكيلي. وقد حظيت هذه البرامج والمسابقات بحضور ومشاركة من الطلاب والجمعيات الطلابية والمسؤولين بجامعة دنقلا، إضافة لمشاركة الفعاليات والقيادات السياسية والتنفيذية لحكومة الولاية بالدعم المادي والمعنوي لبرامج الطلاب، وتكريم الطلاب المبدعين والمتفوقين منشطياً وأكاديمياً. كما يشير ذات التقرير إلى أن الجمعيات الطلابية هي الجسم الذي يرعى ويتبنى المناشط داخل المجمعات السكنية، حيث يبلغ عدد المجمعات السكنية ثلاثة عشر مدينة سكنية بالولاية تحتوى على عدد (3521 طالب وطالبة)، ويتم التسجيل لعضوية الجمعية عبر إستمارات يتم فيها تحديد رغبات الطلاب وإهتماماتهم. والجمعيات المنشطية تشمل الجمعية التربوية بعدد (240 طالب وطالبة)، والجمعية الثقافية بعدد (360 طالب وطالبة)، والجمعية الرياضية بعدد (500 طالب وطالبة)، والجمعية الصحية بعدد (120 طالب وطالبة)، وجمعية حماية البيئة بعدد (120 طالب وطالبة)، ليصبح العدد الكلي للطلاب المنضوين في جمعيات منشطية تنتظم المدن الجامعية التي يسكن بها طلاب جامعة دنقلا (1340 طالب وطالبة) يشكلون نسبة 38% من جملة الطلاب والطالبات ساكني المدن الجامعية بالولاية، إلا أن هذه النسبة ستقل إذا كان هناك طلاب مسجلين في أكثر من جمعية منشطية. رغم الجهود المبذولة من الصندوق وإدارة المناشط الطلابية به، إلا أن أعداد الطلاب والطالبات المنتسبين للجمعيات المنشطية ليست كبيرة، ولعل هذا العزوف من الطلاب قد يكون

بسبب أن هذه الجمعيات قد لا تعبر عن بعض المناشط المرغوبة من جانب الطلاب، أو ربما تعجز إدارة المناشط عن ترغيب الطلاب للانضمام لهذه الجمعيات، أو لربما بسبب بعض النواحي السياسية والنظرة المريية تجاه الصندوق وإدارة المناشط الطلابية بالصندوق.

### عرض وتحليل ومناقشة بيانات الإستبانة:

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بالمؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية والطلاب المنتمين لهذه المؤسسات. أما عينة الدراسة فقد تمثلت في إختيار العاملين بالأدارات العاملة بالرئاسة والبالغ عددهم (28 مفردة)، والعاملين بأمانة الشئون العلمية بإدارة الجامعة، إضافة لمشرفي النشاط الطلابي بالكلليات التسعة بالجامعة، لتبلغ عينة الجامعة المختارة (21 مفردة)، كما تم إختيار جميع العاملين برئاسة صندوق رعاية الطلاب بالولاية، والبالغ عددهم (21 مفردة). وفيما يلي وصفاً مفصلاً لأفراد عينة الدراسة (خصائص الباحثين): فقد إنتمى منهم عدد 25 مفردة بنسبة 39.68% لوزارة التربية والتعليم، وعدد 19 مفردة بنسبة 30.16% لجامعة دنقلا، وعدد 19 مفردة بنسبة 30.16% لصندوق رعاية الطلاب. أما عن مؤهلاتهم الأكاديمية نجد أن حملة مؤهل الثانوي بلغ عددهم 7 مفردة بنسبة 11.1%، وحملة مؤهل الدبلوم بعدد 13 مفردة بنسبة 20.6% وحملة مؤهل البكالوريوس بعدد 24 مفردة بنسبة 38.1%، حملة مؤهل الدبلوم العالي بلغ عددهم 4 مفردة بنسبة 6.3%، وحملة مؤهل الماجستير بعدد 10 مفردة بنسبة 15.9%، وحملة مؤهل الدكتوراه بعدد 5 مفردة بنسبة 7.9%. كما يشكل الذكور منهم عدد 54 مفردة بنسبة 85.7%، والإناث بعدد 9 مفردة بنسبة 14.3%. وعن العمر نجد أن الذين كانت أعمارهم أقل من 30 عام بعدد 5 مفردة بنسبة 7.9%، والذين مدة خدمتهم 30 عام وأقل من 40 عام بعدد 23 مفردة بنسبة 36.5%، والذين مدة خدمتهم 40 عام وأقل من 50 عام بعدد 21 مفردة بنسبة 33.3%، والذين مدة خدمتهم 50 عام فأكثر بعدد 14 مفردة بنسبة 22.2%.

وعن مدة الخدمة بالمؤسسة نجد أن الذين مدة خدمتهم أقل من خمس أعوام بعدد 13 مفردة بنسبة 20.6٪، والذين مدة خدمتهم خمس أعوام وأقل من 10 أعوام بعدد 17 مفردة بنسبة 27٪، والذين مدة خدمتهم 10 أعوام وأقل من 15 عام بعدد 12 مفردة بنسبة 19٪، والذين مدة خدمتهم 15 عام فأكثر بعدد 21 مفردة بنسبة 33.3٪. والذين تلقوا تدريباً له علاقة بالإبداع والابتكار بلغ عددهم 27 مفردة بنسبة 42.9٪، والبقية لم ينالوا حظهم من التدريب حول هذا الغرض بعدد 36 مفردة بنسبة 57.1٪. والذين يرون أن لمؤسساتهم هدف واضح في مجال الإبداع والابتكار بعدد 42 مفردة بنسبة 66.7٪، والبقية لا يرون أن لمؤسساتهم هدف واضح في مجال الإبداع والابتكار بعدد 21 مفردة بنسبة 33.3٪.

أداة الدراسة: بعد تناول أدبيات الإبداع والابتكار، تم تطوير استبانة لغايات الدراسة، حيث تتكون الاستبانة من جزئين، الجزء الأول يتناول البيانات الشخصية للمبحوثين، أما الجزء الثاني فيتناول البيانات الموضوعية، حيث تشتمل على (29) عبارة توزعت على محورين للدراسة وهي:

- المحور الأول: وجود هياكل تنظيمية تعنى بالأنشطة الطلابية وتشجيع الإبداع.
- المحور الثاني: رعاية المهويين والمبدعين.

بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم التوزيع ومن ثم استرداد الاستبانات، حيث تم توزيع عدد (70) استبانة على العدد الكلي لعينة البحث، ليتم استرداد عدد (63) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، لتصبح بذلك نسبة الاستبانات المستردة إلى الموزعة (90٪) وهي نسبة مقبولة إحصائياً. وقد تم استخدام أسلوب التوزيع الشخصي (يداً بيد).

الطريقة المستخدمة في تحليل البيانات: استخدام الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for Social Sciences) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها التكرارات

والنسب المئوية لوصف العبارات الخاصة بالدراسة، واستخدام تحليل مربع كاي ( Chi square).

#### التحليل و إختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود هياكل تنظيمية تعنى بالإبداع والابتكار بالمؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية وإبداع وابتكار الطلاب بتلك المؤسسات. من أجل التمكن من الوصول إلى هذه العلاقة هنالك عدد من الأسئلة يمكنها أن تساعد في تدعيم ذلك. حيث تم إستفسار المبحوثين عن الجوانب التالية:

- توجد إدارة تعنى بالأنشطة الطلابية بمؤسستك. حيث إتضح أن أغلب عينة البحث بعدد 59 مفردة وبنسبة 93.7% يرون أنه توجد إدارة تعنى بالأنشطة الطلابية بمؤسساتهم.

- تكوين إدارة الأنشطة الطلابية ملائم لطبيعة أنشطتها. حيث إتضح أن أكثر من ثلاثة أرباع عينة البحث بعدد 50 مفردة وبنسبة 79.4% يرون أن تكوين إدارة الأنشطة الطلابية ملائم لطبيعة أنشطتها بمؤسساتهم.

- عدد العاملين بإدارة الأنشطة الطلابية كافي. حيث لم يتضح الرأي حول ما إذا ما كان عدد العاملين بإدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم كافي. إذ وافق ووافق بشدة على ذلك عدد 27 مفردة وبنسبة 42.9%، والذين لم يوافقوا ولم يوافقوا بشدة بعدد 31 مفردة وبنسبة 49.2%، ولزم الحياد عدد 5 مفردة وبنسبة 7.9%.

- يتمتع العاملون بإدارة الأنشطة الطلابية بالقدرة على إدارة تلك الأنشطة. حيث إتضح أن ثلثي عينة البحث بعدد 42 مفردة وبنسبة 66.6% يرون أن العاملون بإدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم يتمتعون بالقدرة على إدارة تلك الأنشطة.

- نطاق الإشراف لإدارة الأنشطة الطلابية مناسب. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 37 مفردة وبنسبة 58.8% يرون أن نطاق الإشراف لإدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم مناسب.

- طبيعة الأساليب المستخدمة في إدارة الأنشطة الطلابية مناسبة. حيث إتضح أن

- أكثر من نصف عينة البحث بعدد 34 مفردة وبنسبة 54% يرون أن طبيعة الأساليب المستخدمة في إدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم مناسبة.
- يمكن الهيكل التنظيمي لإدارة الأنشطة الطلابية من التفاعل مع الطلاب. حيث إتضح أن أكثر من ثلاثة أرباع عينة البحث بعدد 49 مفردة وبنسبة 77.8% يرون أن الهيكل التنظيمي يمكن إدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم من التفاعل مع الطلاب.
- تعتمد إدارة الأنشطة الطلابية على شبكات عمل أقل رسمية. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 34 مفردة وبنسبة 54% يرون أن إدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم تعتمد على شبكات عمل أقل رسمية.
- هنالك مركزية شديدة في إدارة الأنشطة الطلابية. حيث لم يتضح الرأي حول ما إذا ما كانت هنالك مركزية شديدة في إدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم. إذ وافق ووافق بشدة على ذلك عدد 29 مفردة وبنسبة 46%، والذين لم يوافقوا ولم يوافقوا بشدة بعدد 24 مفردة وبنسبة 38.1%، ولزم الحياد عدد 10 مفردة وبنسبة 15.9%.
- تعمل إدارة النشاط الطلابي على التكيف مع البيئة المحيطة. حيث إتضح أن أكثر من ثلثي عينة البحث بعدد 44 مفردة وبنسبة 69.9% يرون أن إدارة النشاط الطلابي بمؤسساتهم تعمل على التكيف مع البيئة المحيطة.
- الهياكل غير الرسمية بالمؤسسة تشجع على الإبداع والابتكار. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 38 مفردة وبنسبة 60.3% يرون أن الهياكل غير الرسمية بمؤسساتهم تشجع على الإبداع والابتكار.
- هنالك كيانات ذات أنشطة إبداعية خاصة بالطلاب. حيث إتضح أن أكثر عينة البحث بعدد 49 مفردة وبنسبة 77.8% يرون أن هنالك كيانات ذات أنشطة إبداعية خاصة بالطلاب بمؤسساتهم.
- يتسم الهيكل التنظيمي لإدارة الأنشطة الطلابية بالبساطة وعدم التعقيد. حيث

إتضح أن أكثر من ثلثي عينة البحث بعدد 46 مفردة وبنسبة 73٪ يرون أن الهيكل التنظيمي لإدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم يتسم بالبساطة وعدم التعقيد.

• تشجع اللوائح التنظيمية بإدارة النشاط الطلابي على الإبداع والابتكار. حيث إتضح أن أكثر من ثلاثة أرباع عينة البحث بعدد 48 مفردة وبنسبة 76.1٪ يرون أن اللوائح التنظيمية بإدارة النشاط الطلابي بمؤسساتهم تشجع على الإبداع والابتكار.

• إدارة النشاط الطلابي بمؤسستك تشجع الإبداع والابتكار وسط الطلاب. حيث إتضح أن أغلب عينة البحث بعدد 50 مفردة وبنسبة 79.4٪ يرون أن إدارة النشاط الطلابي بمؤسساتهم تشجع الإبداع والابتكار وسط الطلاب.

اختبار الفرضية الأولى: للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل مربع كاي، من خلال إيجاد العلاقة بين عبارة (تلعب المؤسسة دوراً في إبداع وإبتكار الطلاب) وعبارات الفرضية، كما هو موضح في الجدول (1) التالي:

الجدول (1) قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوي المعنوية لعبارات الفرضية الأولى

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	توجد إدارة تعنى بالأنشطة الطلابية بمؤسستك	23.106(a)	8	.003
2	تكوين إدارة الأنشطة الطلابية ملائم لطبيعة أنشطتها	42.617(a)	16	.000
3	أعداد العاملين بإدارة الأنشطة الطلابية كافي	25.004(a)	16	.070
4	يتمتع العاملون بإدارة الأنشطة الطلابية بالقدرة على إدارة تلك الأنشطة	56.433(a)	16	.000
5	نطاق الإشراف لإدارة الأنشطة الطلابية مناسب	51.825(a)	16	.000

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
6	طبيعة الأساليب المستخدمة في إدارة الأنشطة الطلابية مناسبة	37.168(a)	16	.002
7	يمكن الهيكل التنظيمي لإدارة الأنشطة الطلابية من التفاعل مع الطلاب	43.872(a)	16	.000
8	تعتمد إدارة الأنشطة الطلابية على شبكات عمل أقل رسمية	21.443(a)	16	.162
9	هنالك مركزية شديدة في إدارة الأنشطة الطلابية	8.815(a)	16	.921
10	تعمل إدارة النشاط الطلابي على التكيف مع البيئة المحيطة	46.793(a)	16	.000
11	الهيكل غير الرسمية بالمؤسسة تشجع على الإبداع والابتكار	23.722(a)	16	.096
12	هنالك كيانات ذات أنشطة إبداعية خاصة بالطلاب	17.270(a)	16	.368
13	يتسم الهيكل التنظيمي لإدارة الأنشطة الطلابية بالبساطة وعدم التعقيد	35.654(a)	16	.003
14	تشجع اللوائح التنظيمية بإدارة النشاط الطلابي على الإبداع والابتكار	30.941(a)	16	.014
15	إدارة النشاط الطلابي بمؤسستك تشجيع الإبداع والابتكار وسط الطلاب	37.027(a)	16	.002

المصدر: الدراسة الميدانية، 2012م

يتضح من الجدول (1) أن قيمة مستوى المعنوية لأغلب عبارات الفرضية عدا العبارة الثالثة والثامنة والتاسعة والحادية عشر والثانية عشر أقل من 0.05. مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات. وبذلك تكون الفرضية صحيحة. من خلال ما ورد في الجدول (1) فقد تم التحقق من صحة الفرضية.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود برامج لرعاية الموهوبين والمبدعين من الطلاب في المؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية وإبداع وإبتكار الطلاب بتلك المؤسسات. من أجل التمكن من الوصول إلى هذه العلاقة هنالك عدد من الأسئلة يمكنها أن تساعد في تدعيم ذلك. حيث تم إستفسار المبحوثين عن الجوانب التالية:

- هنالك طلاب لديهم مهارات أساسية للإبداع والابتكار. حيث إتضح أن أغلب عينة البحث بعدد 58 مفردة وبنسبة 92.1% يرون أن هنالك طلاب لديهم مهارات أساسية للإبداع والابتكار بمؤسساتهم.
- هنالك طلاب لديهم القدرة على الإبداع والابتكار. حيث إتضح أن أغلب عينة البحث بعدد 60 مفردة وبنسبة 95.3% يرون أن هنالك طلاب لديهم القدرة على الإبداع والابتكار بمؤسساتهم.
- هنالك برنامج خاص للكشف عن الطلاب الموهوبين والمبدعين. حيث لم يتضح الرأي حول ما إذا ما كان هنالك برنامج خاص للكشف عن الطلاب الموهوبين والمبدعين بمؤسساتهم. إذ وافق ووافق بشدة على ذلك عدد 30 مفردة وبنسبة 47.6%، والذين لم يوافقوا ولم يوافقوا بشدة عدد 20 مفردة وبنسبة 31.7%، ولزم الحياد عدد 13 مفردة وبنسبة 20.6%.
- يتم استخدام الأساليب المناسبة للكشف عن الموهوبين والمبدعين. حيث لم يتضح الرأي حول ما إذا ما كان يتم استخدام الأساليب المناسبة للكشف عن الموهوبين والمبدعين بمؤسساتهم. إذ وافق ووافق بشدة على ذلك عدد 30 مفردة وبنسبة 47.6%، والذين لم يوافقوا ولم يوافقوا بشدة عدد 21 مفردة وبنسبة 33.3%، ولزم

الحياد عدد 12 مفردة وبنسبة 19٪.

- يتم تدريب مستخدمي أساليب الكشف على استخدام الأساليب الصالحة. حيث لم يتضح الرأي حول ما إذا ما كان يتم تدريب مستخدمي أساليب الكشف على استخدام الأساليب الصالحة بمؤسساتهم. إذ وافق ووافق بشدة على ذلك عدد 19 مفردة وبنسبة 30.1٪، والذين لم يوافقوا ولم يوافقوا بشدة عدد 24 مفردة وبنسبة 38.1٪، ولزم الحياد عدد 20 مفردة وبنسبة 31.7٪.
- هنالك حرص على رفع كفاءة التعليم للموهوبين والمبدعين. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 32 مفردة وبنسبة 50.8٪ يرون أن هنالك حرص على رفع كفاءة التعليم للموهوبين والمبدعين بمؤسساتهم.
- يتم استخدام أساليب التربية والتعليم الخاصة بالموهوبين والمبدعين. حيث لم يتضح الرأي حول ما إذا ما كان يتم استخدام أساليب التربية والتعليم الخاصة بالموهوبين والمبدعين بمؤسساتهم. إذ وافق ووافق بشدة على ذلك عدد 28 مفردة وبنسبة 44.4٪، والذين لم يوافقوا ولم يوافقوا بشدة عدد 24 مفردة وبنسبة 38.1٪، ولزم الحياد عدد 11 مفردة وبنسبة 17.5٪.
- تتمتع المؤسسة بمناخ يساعد على رعاية الموهوبين والمبدعين. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 36 مفردة وبنسبة 57.2٪ يرون أن مؤسساتهم تتمتع المؤسسة بمناخ يساعد على رعاية الموهوبين والمبدعين.
- يتم إعطاء النشاط الطلابي القدر الكافي من الاهتمام. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 37 مفردة وبنسبة 58.7٪ يرون أنه يتم إعطاء النشاط الطلابي القدر الكافي من الاهتمام بمؤسساتهم.
- يتم إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار المسار التعليمي أو التخصص المناسب لقدراتهم ومواهبهم. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 39 مفردة وبنسبة 61.9٪ يرون أنه يتم إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار المسار التعليمي أو التخصص المناسب لقدراتهم ومواهبهم بمؤسساتهم.

- هنالك تعاون بين المشرفين على الأنشطة الطلابية على رعاية الموهوبين والمبدعين. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 40 مفردة وبنسبة 63.5% يرون أن هنالك تعاون بين المشرفين على الأنشطة الطلابية على رعاية الموهوبين والمبدعين بمؤسساتهم.
  - هنالك موارد مرصودة لرعاية الموهوبين والمبدعين. حيث لم يتضح الرأي حول ما إذا ما كانت هنالك موارد مرصودة لرعاية الموهوبين والمبدعين بمؤسساتهم. إذ وافق ووافق بشدة على ذلك عدد 22 مفردة وبنسبة 34.9%، والذين لم يوافقوا ولم يوافقوا بشدة عدد 23 مفردة وبنسبة 36.5%، ولزم الحياد عدد 18 مفردة وبنسبة 28.6%.
  - تعمل المؤسسة على رعاية الطلاب المبدعين بصور مناسبة. حيث إتضح أن أكثر من نصف عينة البحث بعدد 36 مفردة وبنسبة 57.1% يرون أن مؤسساتهم تعمل على رعاية الطلاب المبدعين بصور مناسبة.
  - تلعب المؤسسة دوراً في إبداع وابتكار الطلاب. حيث إتضح أن أغلب عينة البحث بعدد 41 مفردة وبنسبة 65% يرون أن مؤسساتهم تلعب دوراً في إبداع وابتكار الطلاب.
- اختبار الفرضية الثانية: للتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل مربع كاي، من خلال إيجاد العلاقة بين عبارة (تلعب المؤسسة دوراً في إبداع وابتكار الطلاب) وعبارات الفرضية، كما هو موضح في الجدول (2) التالي:

الجدول (2) قيمة مربع كاي ودرجة الحرية ومستوي المعنوية لعبارات الفرضية الثانية

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
1	هنالك طلاب لديهم مهارات أساسية للإبداع والابتكار	7.848(a)	8	.448
2	هنالك طلاب لديهم القدرة على الإبداع والابتكار	16.787(a)	8	.032
3	هنالك برنامج خاص للكشف عن الطلاب الموهوبين والمبدعين	36.015(a)	16	.003
4	يتم استخدام الأساليب المناسبة للكشف عن الموهوبين والمبدعين	47.805(a)	16	.000
5	يتم تدريب مستخدمي أساليب الكشف على استخدام الأساليب الصالحة	50.639(a)	16	.000
6	هنالك حرص على رفع كفاءة التعليم للموهوبين والمبدعين	56.943(a)	16	.000
7	يتم استخدام أساليب التربية والتعليم الخاصة بالموهوبين والمبدعين	61.367(a)	16	.000
8	تتمتع المؤسسة بمنح يساعد على رعاية الموهوبين والمبدعين	80.311(a)	16	.000
9	يتم إعطاء النشاط الطلابي القدر الكافي من الاهتمام	77.302(a)	16	.000
10	يتم إتاحة الفرصة للطلاب لاختيار المسار التعليمي أو التخصص المناسب لقدراتهم ومواهبهم	39.682(a)	16	.001

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية
11	هنالك تعاون بين المشرفين على الأنشطة الطلابية على رعاية الموهوبين والمبدعين	57.486(a)	16	.000
12	هنالك موارد مرصودة لرعاية الموهوبين والمبدعين	26.728(a)	16	.045
13	تعمل المؤسسة على رعاية الطلاب بصورة مناسبة	73.694(a)	16	.000

### المصدر: الدراسة الميدانية، 2012م

يتضح من الجدول (2) أن قيمة مستوى المعنوية لجميع عبارات الفرضية عدا العبارة الأولى أقل من 0.05. مما يدل على وجود علاقة معنوية بين المتغيرات. وبذلك تكون الفرضية صحيحة. من خلال ما ورد في الجدول (2) فقد تم التحقق من صحة الفرضية.

### ملخص النتائج والتوصيات:

#### النتائج:

أولاً: محور وجود هياكل تنظيمية تعنى بالأنشطة الطلابية وتشجيع الإبداع

1. ضعف نسب الإستيعاب في مراحل التعليم العام، مع وجود خلل في التسلسل الطبيعي لنسب الإستيعاب، إذ ينبغي أن تكون القاعدة الكبيرة للإستيعاب بالتعليم قبل المدرسي وتضييق هذه القاعدة كلما صعّدنا في المستوى التعليمي.
2. يعاني التعليم قبل المدرسي من عدم الإهتمام، والذي يتضح في إلحاقه تارة بالإدارة التربوية وتارة أخرى بإدارة مرحلة الأساس، كما أن هيكله يتمثل في شخص واحد على مستوى الوزارة، مع عدم وجود مرشحات بأعداد كافية ومتخصصات ومدربات.

3. تتمتع وزارة التربية والتعليم في مرحلتي الأساس والثانوي بهيكل تنظيمي يعنى بالأنشطة الطلابية ومتسلسل من مستوى رئاسة الوزارة إلى مستوى المدرسة، إلا أن الكوادر العاملة بإدارة النشاط الطلابي بالوزارة ينقصها التخصص في مجالات تلك الأنشطة.

4. يتضح أن إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية تتمتع بهيكل تنظيمي يتمثل في إدارة المناشط الطلابية، إلا أن الكيانات (الجمعيات) التي ينضوي تحتها الطلاب بجامعة دنقلا لممارسة الأنشطة داخل المجمعات السكنية تعاني من ضعف العضوية، ومحدودية الأنشطة الممارسة، وبالتالي ضعف التفاعل مع مجهودات إدارة المناشط الطلابية بالصندوق.

5. أكدت نتائج الدراسة، حسب الشريحة المستقصاء، عن وجود إدارة تعنى بالأنشطة الطلابية بمؤسساتهم، كما أن تكوين إدارة الأنشطة الطلابية ملائم لطبيعة أنشطتها، إذ تتمتع إدارات الأنشطة الطلابية والعاملين بتلك الإدارات بالقدرة على إدارة تلك الأنشطة، إضافة إلى أن طبيعة الأساليب المستخدمة في إدارة الأنشطة الطلابية مناسبة، خاصة وأن إدارة الأنشطة الطلابية تعتمد على شبكات عمل أقل رسمية، مع عمل تلك الإدارات على التكيف مع البيئة المحيطة.

6. أسفرت نتائج الدراسة، حسب الشريحة المستقصاء، أن الهياكل غير الرسمية بمؤسساتهم تشجع على الإبداع والابتكار، وأن هنالك كيانات ذات أنشطة إبداعية خاصة بالطلاب، كما يتسم الهيكل التنظيمي لإدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم بالبساطة وعدم التعقيد، وأن نطاق الإشراف مناسب، إضافة إلى أن إدارة النشاط الطلابي بمؤسساتهم واللوائح التنظيمية التي تعمل بها تشجع الإبداع والابتكار وسط الطلاب، كما يمكن الهيكل التنظيمي لإدارة الأنشطة الطلابية من التفاعل مع الطلاب.

7. أثبتت النتائج وسط الشريحة المستقصاء حالة من عدم التأكد حول ما إذا كان عدد العاملين بإدارة الأنشطة الطلابية بمؤسساتهم كافي، وما إذا كان

هنالك مركزية شديدة في إدارة الأنشطة الطلابية.

8. أوضحت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود برامج لرعاية الموهوبين والمبدعين من الطلاب في المؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية وإبداع وإبتكار الطلاب بتلك المؤسسات.

ثانياً: محور وجود برنامج لرعاية الموهوبين والمبدعين

1. يتضح قلة عدد رياض الأطفال بالولاية، وأن جلها رياض شعبية وغير مؤهلة، وليست لديها أساليب للكشف عن الموهوبين والمبدعين أو برامج لرعايتهم.
2. يتضح أن المردود المتحقق من تجربة رعاية الموهوبين والمتفوقين أكاديمياً بالمدارس النموذجية ومدارس المتفوقين بالولاية ليس في مستوى الطموح المراد.
3. غياب التنسيق بين إدارة الجوانب الأكاديمية، والأنشطة الطلابية الأخرى في المرحلة الثانوية.
4. توجد برامج لرعاية الموهوبين للطلاب بمرحلتى التعليم العام.
5. أكدت نتائج الدراسة عدم وجود برامج لرعاية الإبداع والإبتكار بالجامعة، إلا من بعض الجوائز المالية غير المحددة ولا الثابتة، التي تقدم للمتفوقين أكاديمياً، والنشاط الموجود هو نشاط رياضي وسياسي، يمارس بشكل موسمي.
6. يتضح أن إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية تبذل جهوداً مقدره في الكشف عن ورعاية المبدعين والموهوبين بالمجمعات السكنية لطلاب جامعة دنقلا.
7. أوضحت نتائج الدراسة، بناء على آراء الشريحة المستقصاء، أن الطلاب بالمؤسسات التعليمية العاملة بالولاية لديهم المهارات والقدرة على الإبداع والابتكار، وأن هنالك حرص على رفع كفاءة التعليم للموهوبين والمبدعين، حيث تتمتع هذه المؤسسات بمناخ يساعد على رعاية الموهوبين والمبدعين، إضافة إلى إعطاء النشاط الطلابي القدر الكافي من الاهتمام، وإتاحة الفرصة للطلاب لاختيار المسار التعليمي أو التخصص المناسب لقدراتهم ومواهبهم، مع وجود تعاون بين المشرفين على الأنشطة

- الطلابية على رعاية الموهوبين والمبدعين، إذ تعمل هذه المؤسسات على رعاية الطلاب المبدعين بـ صور مناسبة، وبالتالي تلعب دوراً في إبداع وابتكار الطلاب.
8. أبانت نتائج الدراسة، بناء على آراء الشريحة المستقصاء، وجود حالة من عدم التأكد وسط الشريحة المستقصاء حول ما إذا كان يتم استخدام أساليب التربية والتعليم الخاصة بالموهوبين والمبدعين، أو هنالك برنامج خاص للكشف عن الموهوبين والمبدعين، أو يتم تدريب مستخدمي هذه الأساليب على إستخدامها، وما إذا كانت تلك الأساليب مناسبة، كما لم يتم التأكد من أن هنالك موارد مرصودة لرعاية الموهوبين والمبدعين بمؤسساتهم.
9. أوضحت نتائج الدراسة أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود برامج لرعاية الموهوبين والمبدعين من الطلاب في المؤسسات التعليمية بالولاية الشمالية وإبداع وابتكار الطلاب بتلك المؤسسات.

### التوصيات:

1. على وزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية إيلاء التعليم قبل المدرسي المزيد من الإهتمام، من خلال جعل إدارة التعليم قبل المدرسي إدارة قائمة بذاتها، ورفضها بالكوادر المختصة في هذا المجال، وزيادة نسبة الإستيعاب، والحرص على زيادة عدد المرشحات وحسن إختيارهم وتدريبهم، ومد تلك الرياض بالوسائل اللازمة للكشف عن ورعاية الأطفال المبدعين والموهوبين.
2. ضرورة قيام وزارة التربية والتعليم بزيادة نسبة الإستيعاب، خاصة لمرحلة الأساس، إضافة لإعادة النظر في تجربة مدارس المتفوقين، ورفض إدارة النشاط الطلابي بالوزارة بمختصين في الأنشطة الطلابية يتمتعون بالقدرة على الكشف عن الموهوبين والمبدعين من الطلاب ورعايتهم، وإيجاد نوع من التنسيق بين الجوانب الأكاديمية للطلاب والجوانب الأخرى.
3. على إدارة جامعة دنقلا الإسراع في تكوين إتحاد لطلاب الجامعة يتحدث باسم الطلاب ويحقق مطالبهم، إضافة لوضع برنامج للكشف عن ورعاية الموهوبين

- والمبدعين والمبتكرين من الطلاب بالجامعة.
4. على إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب - أمانة الولاية الشمالية الحرص على ترغيب الطلاب بالمجمعات السكنية لطلاب جامعة دنقلا للإشتراك في الجمعيات المنشطة، والعمل على تنويع تلك المناشط، والنأي بها من الجوانب السياسية.
5. ضرورة قيام المؤسسات التعليمية العاملة بالولاية على إستخدام أساليب التربية والتعليم الخاصة بالموهوبين والمبدعين، وإيجاد برنامج خاص للكشف عن الموهوبين والمبدعين، وتدريب المستخدمين لتلك الأساليب المناسبة، ورصد الموارد اللازمة لرعاية الموهوبين والمبدعين.
6. على المؤسسات التعليمية بالولاية عدم الأخذ بأسلوب المركزية الشديدة في إدارة الأنشطة الطلابية بها، والعمل بأسلوب لا مركزي وتفويض السلطات والصلاحيات لمستويات أدنى، وذلك من أجل تفعيل دور تلك الإدارات.

### قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. أنطوان حبيب رحمة، إقتصاديات التعليم، جامعة دمشق، دمشق، 1982م.
2. بثينة حسنين عمارة، التنمية البشرية وأساليب تدعيمها، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، 2001م.
3. جيرالد جرينبرج وروبرت بارون، إدارة السلوك فى المنظمات، دار المريخ للنشر، الرياض، 2004م.
4. راوية حسن، السلوك التنظيمى المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م.
5. راوية حسن، مدخل إستراتيجى لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005م.

6. عبد المعطى محمد عساف، السلوك الإدارى التنظيمى فى المنظمات المعاصرة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999م.
7. فتحي عبد الرحمن جروان، أساليب الكشف عن الموهوبين والمتفوقين ورعايتهم، ط2، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان، 2008م
8. محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمى فى منظمات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، 2002م.
9. مصطفى محمود أبو بكر، إدارة الموارد البشرية (مدخل لتحقيق الميزه التنافسية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004م.
10. نجم عبود نجم، إدارة الابتكار (المفاهيم والخصائص والتجارب الحديثة) دار وائل للنشر، عمان ، 2003م.

#### ثانياً: الرسائل الجامعية

11. أسامة زين العابدين سيد أحمد، أثر ثقافة المنظمة على الإبداع التنظيمى، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة النيلين، 2009م.
12. إزدهار الرفاعي عثمان العجيل، أساليب الكشف عن التلاميذ الموهوبين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، 2011م.
13. صلاح الدين فرح عطا الله، الكشف عن الأطفال الموهوبين عقلياً بمرحلة الأساس(حالة تلاميذ الحلقة الثانية في مدارس القبس بولاية الخرطوم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الخرطوم، 2004م
14. لونسطين، 1981م، نقلاً عن إزدهار الرفاعي عثمان العجيل، أساليب الكشف عن التلاميذ الموهوبين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، 2011م.

#### ثالثاً: التقارير

15. تقرير إدارة التعليم الثانوي بوزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية، دنقلا، يونيو 2012م.

16. تقرير إدارة النشاط الطلابي بوزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية، دنقلا، يونيو 2012م.

17. تقرير إدارة النشاط الطلابية بصندوق رعاية الطلاب بالولاية الشمالية، دنقلا، يونيو 2012م.

18. تقارير أمانة الشؤون العلمية بجامعة دنقلا، يونيو 2012م.

19. تقرير وزارة التربية والتعليم بالولاية الشمالية، لعام 2011م.

رابعاً: القوانين

20. جامعة دنقلا، قانون جامعة دنقلا لسنة 1995 م ، الفصل الثالث، دنقلا، 1995/5/7م.

خامساً: المقابلات الشخصية

21. سميرة عزالدين، مديرة التعليم قبل المدرسي بوزارة التربية والتعليم بالولاية

الشمالية، مقابلة شخصية بعنوان (دور رياض الأطفال في الإبداع والابتكار) بتاريخ 2012/6/12م.

**الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في خفض معدلات البطالة  
في السودان خلال الفترة 1999-2013  
(دراسة حالة شركة بتروناس)**

خالد حسن البيلي - أستاذ مشارك

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - كلية الدراسات التجارية

واعبدال مصطفى عبد الحميد دياب

### **Abstract**

This paper aimed at examining the impact of foreign direct investment (FDI) on reducing unemployment in Sudan through studying the case of PETRONAS Company during the period 1999-2013. The research adopted the descriptive analytical method while using both secondary and primary sources of data. The research tested the following hypotheses: FDI played an important role in reducing unemployment in Sudan; the overlapping of responsibilities between the concerned government ministries and departments, bureaucracy, political instability, deterioration of the value of Sudanese pound, and inadequate infrastructure are the main constraints that facing FDI in Sudan; the strategic location of the country, the availability of natural resources, besides the existence of attractive investment laws may constitute attractive factors for foreign investors to invest in the country. The second and third hypotheses had been verified; while the first hypothesis had not been verified in spite of the fact that PETRONAS Company had employed 559 local employees, since this figure represents a small fraction in comparison with the total number of unemployed persons in the country. The research most important recommendations called for the state to design and implement attractive economic and financial policies in order to attract FDI in the country, besides

improving its inadequate infrastructure such as paved roads, bridges, and electricity.

### مستخلص

تهدف هذه الورقة لدراسة دور الاستثمار الأجنبي في خفض معدلات البطالة في السودان من خلال دراسة حالة شركة بتروناس وذلك خلال الفترة 1999- 2013، و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي واستخدام المصادر الثانوية والأولية معاً. اختبرت الدراسة الفروض الآتية : الاستثمار الأجنبي له دور واضح في خفض معدلات البطالة . تضارب الاختصاصات بين الوزارات، البيروقراطية، عدم الاستقرار الأمني، تدهور سعر صرف الجنيه السوداني وضعف البنى التحتية من أبرز المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي بالبلاد. كذلك أن موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية إضافة لقوانين الاستثمار الجاذبة كلها يمكن أن تمثل عوامل جذب للاستثمار الأجنبي بالبلاد. وقد تم إثبات الفرضيتين الثانية والثالثة، أما الفرضية الأولى فلم يتم إثباتها. ويلاحظ انه بالرغم من أن شركة بتروناس قد وظفت حوالي 559 موظفاً ولكن هذا العدد يعتبر ضئيلاً إذا ما قورن بحجم العاطلين عن العمل بالبلاد. من أهم توصيات البحث ضرورة اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزاً قوياً للمستثمرين، إضافة لاهتمام الدولة بتحسين البنى التحتية من طرق وكباري وكهرباء .

كلمات مفتاحية: الاستثمار الأجنبي - معدلات البطالة - شركة بتروناس

تمهيد:

في السودان بدأ الاهتمام بالاستثمار منذ الاستقلال عندما أصدرت الحكومة قانون الميزات الممنوحة 1956م وتلا ذلك صدور العديد من القوانين وصولاً لقانون الاستثمار 1999م المعدل 2007م وقد عملت هذه القوانين على زيادة حجم الاستثمار الأجنبي في البلاد لما له من آثار ايجابية على الاقتصاد الوطني خصوصاً فيما يتعلق بزيادة معدل الناتج المحلي الإجمالي وتخفيض معدلات البطالة. والبحث الحالي يهدف لدراسة دور

الاستثمارات الأجنبية في تخفيض معدلات البطالة في السودان من خلال دراسة حالة شركة بتروناس .

### مشكلة البحث:

يصنف السودان من ضمن الدول الأقل نموا حيث تشيع فيه سمات ومؤشرات تدل على ذلك من بين هذه المؤشرات مشكلة البطالة ونقص معدلات القوى العاملة في الاقتصاد ، حيث تعتبر مشكلة البطالة من احد أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوداني خاصة في الآونة الأخيرة ولحل تلك المشكلة قامت الحكومة بالعديد من السياسات لحلها من أهم هذه الحلول فتح الباب أمام الاستثمارات الخارجية من اجل زيادة القوى العاملة في الاقتصاد ، هذه الورقة تهدف لدراسة الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة إضافة لدراسة أهم العوامل الجاذبة والطاردة للاستثمارات الأجنبية في البلاد.

ويحاول البحث الإجابة على الأسئلة الآتية:

- 1/ ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة؟
- 2/ ما هي المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية بالبلاد ؟
- 3/ ما هي العوامل التي تمثل مصدر جذب للاستثمارات الأجنبية في السودان؟

### أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة من الأهمية العلمية للبحث العلمي ومساهمته في التوصل إلى حل كثير من المشاكل من خلال رسم ووضع السياسات والخطط كما تتبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع نفسه. حيث تطور الاستثمار الأجنبي في السنوات الأخيرة وشمل أنواعاً جديدة. الأمر الذي أدى إلى محاولة معظم الدول النامية إلى استقطابه لما له من أهمية قصوى في حل الكثير من المشاكل التي تواجه الدول. كما ترجع أهمية الدراسة إلى أن النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن تساعد في رسم ووضع السياسات واتخاذ القرارات التي تجذب الاستثمارات الأجنبي للداخل من خلال مشاريع تنمية هامة.

**أهداف البحث:**

- 1/ التعرف على دور الاستثمار الأجنبي في السودان وأثره في خفض معدلات البطالة.
- 2/ التعرف على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية في السودان.
- 3/ التعرف على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان .
- 4/ التعرف على المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في السودان .

**فروض البحث:**

- 1/ الاستثمار الأجنبي له دور واضح في خفض معدلات البطالة.
  - 2/ تضارب السياسات والاختصاصات بين الوزارات ، البيروقراطية ، عدم الاستقرار السياسي والأمني ، تدهور سعر صرف الجنيه السوداني ، ضعف البنيات التحتية من ابرز المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية في البلاد.
  - 3/ موقع السودان الاستراتيجي ووفرة الموارد الطبيعية إضافة لقوانين الاستثمار الجاذبة كلها يمكن أن تمثل عوامل جذب الاستثمارات الأجنبية للبلاد .
- منهج البحث:

اتبع البحث المنهج التحليلي الوصفي ، واعتمد على المصادر الأولية المتمثلة في المقابلة أما المصادر الثانوية فشملت الكتب والمراجع والدوريات والتقارير.

الحدود الزمانية والمكانية :

- الحدود الزمانية :يشمل البحث الفترة (1999 - 2013).
- أما الحدود المكانية فقد تم اختيار شركة بتروناس كدراسة حالة .

**الدراسات السابقة :**

- 1/ مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية (الصادق احمد عثمان، 2005).

تمثلت مشكلة الدراسة في الآتي :

- 1/ هل تعتبر الاستثمارات الأجنبية أداة من أدوات الهيمنة الغربية للاستيلاء على ممتلكات الدول الفقيرة ؟

2/ هل يسعى المستثمر الأجنبي لتحقيق أهدافه الرأسمالية دون أن يساهم في عملية التنمية الاقتصادية ؟

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :1/ إن الخطة الخمسية للاستثمار الأجنبي في السودان نجحت في استجلاب رؤوس أموال أجنبية كبيرة .

2/ إن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى استفادة المستهلكين حيث أن المستثمر الأجنبي يستخدم الآلات المتقدمة تقنيا مما يخفض تكاليف الإنتاج ويحسن مستوى الجودة .

2/ الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية في السودان (هالة محمود حماد ، 2005) توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :1/ إن الاستثمار الأجنبي لعب دورا هاما وله تأثير واضح على التنمية في البلاد .

2/ إن الحوافز والامتيازات ليست هي المهددات الرئيسة لقرار الاستثمار الأجنبي .

3/ تقويم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في السودان (انس محمد احمد الحاج ، 2009) .

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات ومساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :1/ إن الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات أدت إلى تدهور ميزان المدفوعات بسبب التحويلات التي تقوم بها الشركات الأجنبية في شكل أرباح وسداد للقروض التي قامت باستجلابها من الخارج .

2/ ما زالت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دون الطموحات ودون الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السوداني .

الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تناولت دور الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة بينما تناولت الدراسات الأخرى دور الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية عموما

**الإطار النظري للدراسة:**

يعتبر الاستثمار من الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما انه يعتبر احد أهم العوامل المحددة لمسار النمو في الدول النامية وبصفة خاصة الدول العربية، ليس فقط لأنه احد مكونات الطلب الإجمالي ولكن أيضاً لأنه احد أهم بنود محددات المخزون الرأسمالي ولهذا فهو المصدر المستقبلي للتوسع في الطاقة الإنتاجية وزيادة فرص العمالة ومعدلات النمو.

**تعريف الاستثمار:**

يعرف الاستثمار على أنه الإضافة إلى رصيد المجتمع من رأس المال من خلال عملية إنتاج السلع الرأسمالية أو الاستثمارية مثل شراء المعدات والآلات الجديدة والمباني والمصانع، ومثل هذه السلع لا تستخدم في الاستهلاك الجاري وإنما يتوقع أن تضيف إلى المخزون السلعي والدخل في المستقبل. بمعنى آخر الإنفاق على السلع الرأسمالية بهدف الوصول إلى الربح profit مثلاً إنفاق المشروعات على إنتاج المعدات. عموماً يستند مفهوم الاستثمار على فكرتين مختلفتين، فقد يهتم بشراء الأصول المالية مثل الأسهم والسندات والأوراق المالية بجميع أنواعها. أي توظيف الأموال والأوراق المالية التي يمكن أن تنشأ نتيجة إصدارات جديدة أو شرائها من بورصة الأوراق المالية. كذلك يهتم الاستثمار بشراء المعدات والآلات التي تعتبر منتجات يمكن استخدامها في منتجات أخرى. يمكن أن تكون هذه الآلات والمعدات (السلع الرأسمالية) جديدة أو مستخدمة (مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد. 1997م، ص181)

**أنواع الاستثمار:**

يصنف الاستثمار إلى عدة أنواع ومن ثم يختلف قرار الاستثمار طبقاً لكل نوع: فهناك استثمار إحلالي واستثمار صافي والاثنين معا يمثلان إجمالي الاستثمار. الاستثمار الاحلالي يمثل القدر اللازم من الاستثمار الذي لا يضيف شيئاً إلى رصيد المجتمع من رأس المال بل يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومي. أما الاستثمار الصافي

يمثل الاستثمار الذي يضيف إلى رصيد المجتمع من رأس المال والاثنين معا يمثلان الاستثمار الإجمالي.

### مفهوم الاستثمار الأجنبي وأنواعه :

الاستثمار الأجنبي يحمل في طياته عدة معاني أهمها: هو استثمار يقوم به المواطنون الأجانب في دولة غير دولتهم وينطوي على سيطرة كاملة أو جزئية على المنشأة مع الوجود المادي للمنشآت الأجنبية أو الأفراد. أيضا تم تعريفه بواسطة (صندوق النقد الدولي) بأنه الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة خلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي بالإضافة إلى اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروعات عن طريق امتلاك 10% من ملكية المشروع (على الأقل).

أما منظمة التعاون الاقتصادي ركزت في تعريفها على هدف ممارسة المستثمر الأجنبي المباشر لدور الرقابة على مشروع الاستثمار الأجنبي من خلال ملكية 10% أو أكثر من أسهم المشروع، وبالتالي التمتع بقوة التصويت في المشروع. أيضا جاء تعريفه من قبل صندوق الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بأنه العلاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة مستديمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد وينتمي لدولة غير دولة المستثمر. ويتم القيام بالاستثمار الأجنبي بواسطة الأفراد إضافة إلى منشآت الأعمال، وطبقاً لهذا التعريف تشمل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر رأس المال الذي يتم توفيره بواسطة مستثمر أجنبي مباشر أي مشروع أجنبي مباشر. يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ثلاثة عناصر رئيسة هي المشاركة في رأس المال أو إعادة استثمار الأرباح أو القروض بين الشركات.

أيضا هو قيام طرف أجنبي بالاستثمار في دولة أخرى ويكون للمستثمر دور فعال في إدارة موجوداته من خلال تأسيس الشركات والمشاركات أو الاندماج مع شركة وطنية أي بمعنى آخر هنالك موجودات للشركة الأم في الدولة المضيفة ويدخل أيضا

ضمن هذا النشاط عملية الخصخصة أي شراء الأجانب لشركات أو جزء منها في الدولة المراد الاستثمار فيها. (اشراقه محمد صالح، 2008، ص 20)

فالاستثمار الأجنبي المباشر يكون بواسطة الشركات متعددة الجنسيات لأنها تمتلك البنى والهيكل التي تقوم بعملية الاستثمار في الخارج وقد يتم تمويل هذه الاستثمارات من الأموال المملوكة والأرباح المحتجزة والقروض التي تحصل عليها سواء من الشركات الأم أو المؤسسات الأجنبية والمحلية ودائماً ما تقوم الشركات متعددة الجنسيات باستثماراتها في دول تتوفر فيها الموارد الطبيعية والسوق المناسبة والموارد البشرية الكافية للقيام بالعملية الإنتاجية. هنالك نوعان من الاستثمار الأجنبي هما:

### الاستثمار الثنائي:

هو من أكثر الأنواع شيوعاً في الدول النامية حيث يشارك المستثمر المحلي الخاص أو الحكومي أو الإثنين معاً المستثمر الأجنبي في ملكية المشروعات الاقتصادية المقامة على أراضيه، بالتالي يشاركه في قرارات الإدارة وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي من تأميم أو مصادرة فضلاً عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك.

### استثمار الشركات متعددة القوميات:

لقي هذا النوع من الاستثمار رواجاً واهتماماً كبيراً من قبل الدول النامية لسببين أولاً: أنه يأتي في مجموعة عناصر تحتوي على قروض تمويلية كبيرة الحجم بالإضافة إلى تمويل الأسهم وخبرات إدارية وتكنولوجية حديثة ومهارات فنية وقدرة على الوصول للأسواق العالمية. وثانياً أنه يحتوي على عناصر أخرى لا تقل أهمية عن تمويل الأسهم. تسيطر على هذه العناصر الشركات متعددة القوميات التي تضاهي أو تزيد حجمها وسلطتها الاقتصادية حجم وسلطة الدولة المضيفة. تعود معظم الاستثمارات المباشرة في الدول النامية للشركات متعددة القوميات، وتعرف على أنها منشآت ذات عمليات إنتاج كبيرة في أكثر من دولة ويعتبر الإنتاج الخارجي محور اهتمام هذه

الشركات وتأتي هذه الشركات بمختلف الأحجام ومن جميع أرجاء العالم إلا أن عدداً قليلاً له السيطرة.

### مفهوم وأنواع البطالة

تُعرّف البطالة بأنها ظاهرة اختلال التوازن في سوق العمل بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، رغم انه راغب وقادر على القيام بالعمل وبناء على ذلك يمكن اعتبار الفرد المتعطل عن العمل بأنه الفرد الذي عمره عند حد معين. لكنه لا يجد عملاً علمياً بأنه مستعداً للعمل ويبحث عنه. (أسامة بن محمد باحنشل، 1999م، ص 327) وتعرف البطالة بأنها حالة وجود أشخاص راغبين في العمل وقادرين عليه وباحثين عنه ولكن لم يجدوه. إلا أن البعض يعتبر أن مفهوم البطالة غير محدد بعض الشيء، لأن من الممكن نظرياً أن نقول أن أي فرد سيكون راغباً في العمل مقابل تعويض مجزي وسخي، وقد دأب الاقتصاديين على ربط تعريف البطالة بمستوى معين من الأجر ويقاس حجم البطالة بمقدار الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب أو المستخدم عند مستويات الأجور السائدة في سوق العمل خلال فترة زمنية معينة.

### معدل البطالة Unemployment Rate :

يمثل نسبة العاطلين عن العمل إلى قوة العمل الإجمالي total labor force

كما في المعادلة الآتية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{حجم قوة العمل}} \times 100$$

ويضرب الناتج في 100 لنحصل على نسبة مئوية. وقد تركز اهتمام البلدان المختلفة على التغيرات التي تطرأ على معدل البطالة عبر الزمن، ونجد انه كلما ارتفع معدل البطالة كلما دل ذلك على سوء الأوضاع الاقتصادية، وبالمقابل كلما كان معدل البطالة منخفضاً كلما كان الوضع اقرب لما يعرف بالعمالة الكاملة full employment. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مفهوم العمالة الكاملة لا تعني عدم وجود

بطالة مطلقا وإنما يعني معدل البطالة يكون متدنيا ويتراوح بين 3 إلى 4 بالمائة. (مدحت القرشي، ، 2007م، ص184).

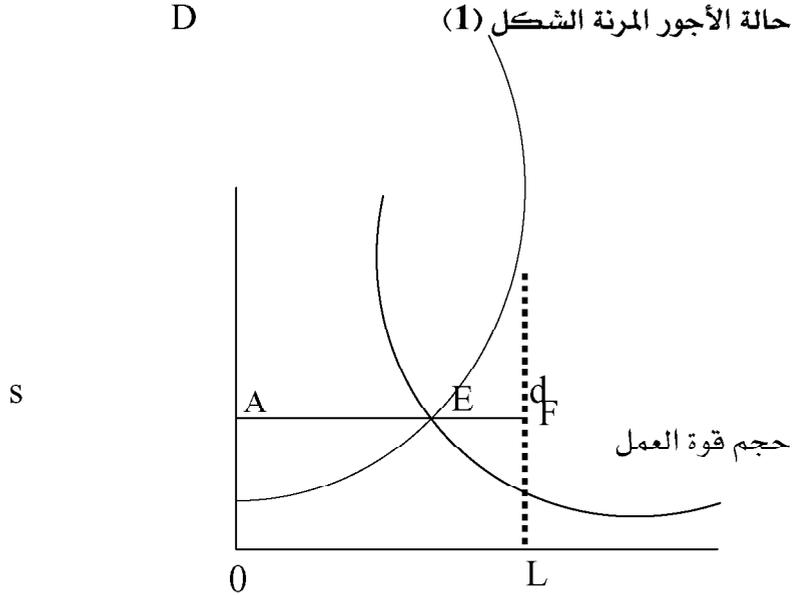
### التفسير الاقتصادي للبطالة:

نستخدم هنا التحليلات الاقتصادية لتفسير البطالة بالاعتماد على منحنيات العرض والطلب. وهنا فان منحنى عرض العمل يفترض أن يتجه إلى الأعلى ثم يصبح عموديا عند كمية العمل  $L^*$  التي تتساوى من حجم العمل كما هو موضح في الشكل البياني (1) أدناه وعند مستوى منخفض من الأجور تنخفض الكمية المعروضة من العمل. وهناك نوعان من البطالة هما البطالة الاختيارية والبطالة الإجبارية وهنا نتعرض لكل منهما في إيجاز.

#### أ - البطالة الاختيارية:

ففي الشكل المذكور أعلاه يظهر كل من منحنى عرض العمل SS ومنحنى الطلب على العمل (Dd) ومن تقاطعهما يتحقق التوازن في سوق العمل عند النقطة (E) حيث تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة. S

حالة الأجور المرنة الشكل (1)



المصدر: مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، 2007م

إن الخط الأفقي من A إلى E يمثل عدد العمال المشتغلين فعلاً والخط E إلى F يمثل عدد العمال الذين يرغبون في العمل لكنهم يمثلون البطالة الاختيارية *voluntary unemployment* أي أنهم لا يريدون أن يعملوا عند الأجر السائد في السوق. وعليه ففي سوق العمل الذي تسود فيه الأجور المرنة *flexible wages* هنالك بطالة اختيارية *voluntary unemployment* لأن الأجور والأسعار تتحرك بحرية لتعيد الوضع إلى حالة التوازن.

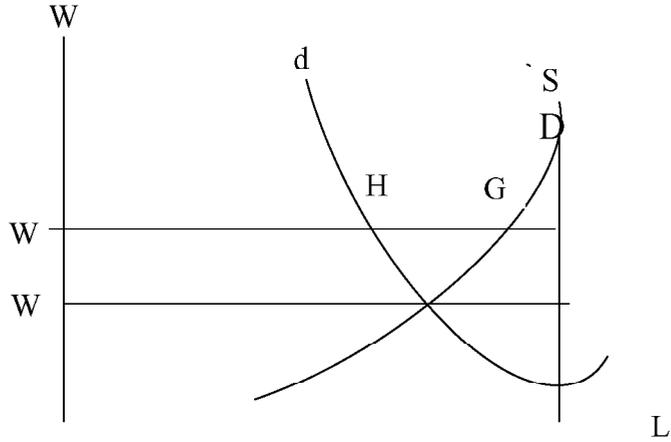
مثل هذا الوضع ينسجم مع أفكار وموقف الاقتصاديين الكلاسيك حيث يؤكدون بان البطالة لو وجدت فإنها سرعان ما تختفي لان الأسعار والأجور مرنة، تتكيف لتعيد حالة التوازن وتختفي البطالة بعد فترة قصيرة. تعود أسباب البطالة الاختيارية إلى عدة عوامل منها:

- 1/ الرغبة في الحصول على أجر أعلى مما هو مدفوع فعلاً لفرص العمل المنافسة.
- 2/ البحث عن ظروف عمل أفضل تتناسب ومؤهلات ورغبات الأفراد المعنيين.
- 3/ الانتقال إلى عمل في مكان آخر مناسب.
- 4/ النظرة الاجتماعية المتدنية لبعض أنواع المهن والأعمال المتاحة، ونجد أن اقرب أنواع البطالة الاختيارية *Frictional unemployment* هي البطالة الهيكلية "

## ب- البطالة الإجبارية:

لقد رفض كينز *Keynes* فرضية مرونة الأجور التي أكد عليها الاقتصاديون الكلاسيك وقال أن الأجور في الواقع جامدة *Rigged* وخصوصاً في الاتجاه الإنخفاضي لان العمال لا يقبلون تخفيض الأجور في حالة الركود الاقتصادي وذلك بسبب طبيعة عقود العمل المبرمة بين اتحادات العمال وأصحاب العمل لفترة زمنية محددة إضافة إلى طبيعة التفاهم غير النظامي فيما بينهم حول الأجور وغيرها من الأسباب وبسبب جمود الأجور تحدث البطالة الاختيارية. المرجع السابق نفسه، ص 185.

كما يبين الشكل البياني (2) أدناه:



المصدر: مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، 2007م

عندما يجد سوق العمل نفسه عند أجر مرتفع كما هو الحال عند  $W''$  وإن الأجر غير مرنة فإن مستوى الأجر يبقى على حاله عند  $W'$  وعندها فإن عدد العمال الراغبين في العمل يكون عند  $G$  على منحنى العرض لكن المنشآت الإنتاجية تحتاج فقط كمية من العمل  $H$  على منحنى الطلب وان الفرق البالغ  $HG$  يمثل البطالة الاختيارية .

### العوامل المؤدية إلى جمود الأجور:

هنالك العديد من العوامل التي تؤدي إلى جمود الأجور وأهمها:

- (1) وجود النقابات العمالية التي ترفض تخفيض الأجور النقدية المتفق عليها مع أصحاب العمل كما أنها تطالب باستمرار برفع الأجور لتحسين مستوى المعيشة لأعضائها.
- (2) وجود العقود المبرمة بين العمال وأصحاب العمل والتي تحول دون أي تخفيض في الأجور.
- (3) وجود القوانين التي تضع حدود دنيا للأجور في العديد من بلدان العالم.
- (4) وجود بعض المؤسسات التي ترغب في وضع أجور أعلى من باقي المؤسسات في السوق وذلك رغبة منها في الاحتفاظ بما لديها من عمال، أو اجتذاب العمال المرغوب

بهم.

5) قبول بعض العمال بالأجور المدفوعة وعدم رغبتهم في تغيير المؤسسة وذلك لعدة أسباب خاصة بهم مثلا التعويضات الأخرى بجانب الأجر المدفوع أو مكان العمل الملائم أو أي مزايا أخرى.

### دراسة الحالة :

نبذة عن الشركة:

تعتبر مؤسسة بتروناس الماليزية إحدى كبريات الشركات العاملة في مجال البترول في العالم. متعددة النشاطات بين الاستكشاف والتقيب وتسويق المنتجات البترولية إضافة إلى تركيب الخطوط الناقلية وتسويق الغاز الطبيعي وإنتاج البتروكيماويات والاستثمار في ماليزيا والتي تأسست في 17 أغسطس 1974م بموجب قانون الشركات لسنة 1965م، كشركة ماليزيا الوطنية للبترول. منذ الإنشاء تطورت بتروناس من مجرد تنظيم وإدارة قطاع البترول في ماليزيا إلى مؤسسة متعددة الجنسيات متكاملة الأنشطة واسعة النطاق في عمليات الزيت والغاز على المستوى العالمي مما سهل انتشارها عالميا وعلى الرغم من أن الشركة مملوكة بنسبة 100٪ للحكومة الماليزية إلا أنها تدار مثل أي شركة تجارية وربحية أخرى. تحتل بتروناس المرتبة رقم 18 في مجلة قلوبال فورتنشن (- 500) من حيث الربحية والمرتبة رقم 8 من حيث أرباح صناعة النفط، وتُشغل بتروناس حوالي 28 ألف عامل حول العالم (ورقة بتروناس، Profile، Company، 2012).

### الأنشطة التجارية :

هنالك خمسة أقسام رئيسية تدعم الأنشطة التجارية في الشركة وهي التخطيط والتنمية، التربية، التمويل، الموارد البشرية، إدارة التكنولوجيا. تنتشر مجموعة بتروناس في 35 دولة وتشتمل على أكثر من 84 مؤسسه تجارية منها 41 مؤسسة مملوكة بالكامل، 18 مؤسسه مملوكة جزئية و25 شركه تابعة، وبما أنها شركة متنوعة ومتكاملة فإن الأنشطة التجارية لبتروناس تتركز حول 5 أنشطة رئيسية وهي:

- الاستكشاف والإنتاج.
- النفط.
- الغاز.
- البتروكيماويات.
- تنظيم الإمداد والخدمات ( اللوجستيات ) والملاحة النهرية.

تسعى بتروناس إلى زيادة الاحتياطي الخاص بها لضمان كفاية الإمداد من الموارد البترولية الماليزية عن طريق الاستمرار في أنشطة الاستكشاف والتطوير والإنتاج خارج ماليزيا، والأداة الرئيسية التي يتم بواسطتها القيام بهذه الأنشطة هي بتروناس carijali (ما وراء البحار) والتي تم أنشاؤها في عام 1990، وتعمل بتروناس حالياً في ثلاثة مناطق عالمية رئيسية وهي آسيا، أفريقيا، الشرق الأوسط حيث تعتمد بتروناس على أنها تتمتع بمزايا تنافسية مهمة.

لدى بتروناس وجود قوى في مجال الاستكشاف والإنتاج في أفريقيا حيث تعمل في 15 بلد من القارة المذكورة، ونتيجة لازدياد أنشطتها في ما وراء البحار فقد تراكم لدى بتروناس احتياطي عالمي من النفط والغاز يقدر بحوالي 3.7 بليون برميل تقريباً، وأيضاً لديها استثمارات عديدة في الشرق الأوسط إيران، البحرين، اليمن. وقد حصلت بتروناس على الجزء الأعظم من دخلها من سوق التصدير حيث شكلت المنتجات البترولية في 2001م أعلى مساهم في دخلها حيث بلغ حجم المساهمة 37، 5 من جملة الإسهام أي ما يعادل 17.7 بليون دولار، بلغ خام النفط 21.6% والغاز الطبيعي المسال 19% والغاز 7% وبقية البتروكيماويات الأخرى والنقل البحري وغيرها حوالي 4 - 5%.

### **بداية أنشطة بتروناس في السودان: (بتروناس في السودان)**

في مايو 1996م كانت الدراسة الفنية المشتركة للإمكانيات البترولية في السودان في كل من مربعي 12 و14 ومربع البحر الأحمر بواسطة بتروناس واوبيا (هيئة استكشاف وإنتاج النفط)، وفي ديسمبر 1996م أصبحت بتروناس المشغل الشريك

للمربعات رقم 1، 2، 4 مع الشركة الصينية الوطنية للبترول وتالسمان وسودابت، وفي فبراير 1997 أصبحت بتروناس شريك في المربع 5 (i) مشروع استكشاف البترول مع شركة البترول العالمية لوندين وذلك كمشغل، وفي مايو 1998م تم الافتتاح الرسمي لمكتب بتروناس سودان بواسطة الدكتور مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا، تبع ذلك في أغسطس 1999م كان أول إنتاج من النفط من المربعات رقم 1، 2، 4 وصل إلى محطة التحميل البرية للصادر في بورتسودان، وعلاوة على ذلك في 13 مارس 2003م اشترت بتروناس أصول شركة موبيل أوويل (سودان) والتي كانت موجودة في السودان منذ عام 1959م و الآن فإن بتروناس تعمل في مجال منتجات البترول في السودان تحت أسم (PMSL)PETRONAS Marketing Sudan Ltd.

وبالرغم من أن رأس المال في بتروناس ماركييتق أجنبي (ماليزي) إلا أن الشركة تعتبر سودانية بنسبة 100٪ حيث أنها مسجلة للحكومة السودانية وفق قانون الشركات السوداني وبما أن الشركة قدمت إلى السودان متأخرة فقد كان عليها أن تضع في الاعتبار التطور التكنولوجي ومتطلبات أسواق النفط العالمية وعلى الأخص محطات الخدمة وتسويق المنتجات البترولية وأنشطة أعمال الطيران رؤية شركة بتروناس ماركييتق سودان هي أن تصبح شركة التسويق البترولية المفضلة وتتمثل رسالة التشغيل للشركة في عدة محاور:

- تلبية واستيفاء متطلبات الزبائن.
- تطوير قوة عمل ملتزمة وكفوءة وموضع ثقة.
- الحفاظ على مصلحة أصحاب المصلحة (أي ملاك الشركة).
- إن هدفها هو السعي لتحقيق التميز من خلال معايير التشغيل العالية والسلوك المهني والأخلاقي. أيضاً للشركة قيم مشتركة تحافظ عليها بين مستويات الإدارة وهي الولاء للأمة والشركة، الاحترافية وتتمثل في الالتزام والابتكار والمبادرة والسعي نحو التميز، النزاهة والاستقامة والتماسك وذلك يعني الاتحاد في الهدف والزمالة. ونجد أن شركة بتروناس ماركييتق تتفق مع بتروناس العالمية في نفس القيم والرسالة إلا أن الاختلاف يأتي في الرؤى لكل واحدة منها وذلك لاختلاف وضع كل منهما وحسب

الأهداف التي تسعى كل واحدة منها لتحقيقها وحسب نطاق عمل كل منها (المصدر: السابق).

### **أنشطة الأعمال لـ PMSL ( أعمال البيع بالتجزئة ) :**

تقوم الشركة بتسويق منتجاتها في جميع أنحاء البلاد وذلك للزيائن مباشرة وأيضاً بواسطة شبكة محطات الخدمة الخاصة بها ويشمل المجال الرئيس لأنشطة بتروناس للتسويق سودان المحدودة تسويق الوقود الذي ينتج بواسطة شركة مصفاة الخرطوم في الجيلي وبيع لجميع الشركات العاملة في مجال تسويق البترول .

تمتلك بتروناس للتسويق (سودان) أكثر من 76 منفذ ( للتسويق في جميع أنحاء البلاد ونجد أن الشركة تهتم بتزويد محطات الخدمة التابعة لها ) بالتقنية العالية والمتقدمة في تلبية جميع احتياجات السيارات إلى جانب الخدمات الأخرى غير التقليدية مثل التغيير الآلي كزيوت التشحيم والتزليق والاحتياجات الأخرى للسيارة إلى جانب احتياجات السائق بواسطة محطات الخدمة.

### **أعمال البيع بالجملة :**

تملك بتروناس سودان 14 مرفقاً متوسط الحجم لتوزيع المواد السائبة وغير المعبأة في سائر أنحاء البلاد وذلك لتلبية متطلبات واحتياجات القطاعات الصناعية والزراعية ومشاريع الأعمال التجارية والمقاولات .

تعتمد بتروناس على ثلاثة محطات طرفية رئيسة بطاقة تخزينية تبلغ أكثر من مليون لتر لتخزين مختلف أنواع الوقود في كل الشجرة والجيلي وبور تسودان. ولدى الشركة أسطول من الشاحنات الصهريجية للنقل والتوزيع لضمان التسليم الفوري للمنتجات إلى محطات الخدمة والزيائن. بالإضافة إلى إمدادات وقود الطائرات وبعض الشاحنات لتوزيع مواد التشحيم(المصدر السابق)

### **الأعمال التجارية لشركة بتروناس :**

تقوم بتروناس ماركتتق سودان بالتسويق العالمي لمواد التشحيم الاصطناعية والمعدنية والتي يتم تصنيفها وتعبئتها وفقاً لمعايير بتروناس ومعايير الصناعة العالمية

وتستورد أيضا بعض مواد التشحيم للاستخدامات الخاصة لبعض الصناعات وتسعى بتروناس من خلال برامجها الصناعية لاستهداف الطرق المثلى لاستخدام زيوت وشحوم التزليق لخفض الاستهلاك وتوفير الحماية الكاملة للآلات وبالتالي إطالة عمرها الافتراضي.

### الأنشطة التجارية المتعلقة بالطيران:

باعتبار أن سوق الطيران سوقاً حيوياً ورائحاً في مجال الاستثمارات لنقل البضائع والركاب في السودان فإن بتروناس تقوم بإمداد الطائرات النفاثة بالوقود بواسطة مطاري الخرطوم وبورتسودان مع الأداء المتميز الذي يشتمل على المعايير العالمية وتوكيد الجودة والتي تلبى جميع احتياجات شركات الطيران العالمية، لذا نجد أن شركة بتروناس تغطي شركات الطيران الوطنية بجانب عقود مع شركات عالمية أخرى للطيران وتتفهم الشركة حساسية منتجات وقود الطيران ولذلك تفحص وتختبر بعناية منتجاتها للتحقق من الجودة ونستطيع القول أن بتروناس هي أحد الموردين الرئيسيين لوقود محركات الطائرات إضافة لأنها المورد الرئيس لجميع شركات الطيران العربية الأعضاء في منظمة الاتحاد العربي للنقل الجوي في 2004م. (المصدر السابق)

وقد أكملت شركة بتروناس عملية تملك أنشطة وأعمال الطيران الخاصة بشركة شل سودان وذلك في يوم 14 يونيو 2005م بتوقيع كل من مدير عام شركة شل ومدير عام شركة بتروناس في حضور فريق من إدارة الشركتين. شكل هذا الاستحواذ علامة على توسع بتروناس في مجال خدمة الطائرات وعلى الأخص في مطار الخرطوم الدولي الذي يعتبر أكبر وأهم المطارات في البلاد، تلا ذلك تكليف الشركة للعمل في مطار الأبيض ومن ثم نيالا، الفاشر، وبورتسودان ويعد هذا الاستحواذ تعزيز لوضع ومكانة بتروناس كشركة سباق ورائدة وأفضل اختيار لشركات الوقود في السودان.

**بتروناس والبيئة :**

تعتبر بتروناس ماركييتق سودان صديقة للبيئة من خلال الاهتمام والعناية التي تمارسها والتحولات الصائبة التي تتخذها لتخفيف أي آثار سلبية قد تتعرض لها البيئة جراء عمليات الشركة التجارية وفيما يتعلق بالتشغيل فالشركة لها أنظمة خاصة بإدارة الصحة والسلامة والبيئة والتي تعتبر بمثابة عنصر أساسي في الأعمال التجارية والتي تحرص على تطبيقه بين جميع مستخدميها والمقاولين.

**تنمية المجتمع ( العمل معاً لتطوير الناس ) :**

لاعتقاد بتروناس بأنه ليس بمقدور أي شركة العمل بمعزل عن المجتمع الموجودة فيه وخاصة إذا كانت طبيعة أنشطتها مرتبطة بأعضاء ذلك المجتمع لذا نجدها تتفاعل وتتشارك في جميع متطلبات واحتياجات المجتمع ولذلك فان بتروناس ماركييتق ملتزمة بالمساهمة في تنمية المجتمع في المقام الأول، ويتجلى ذلك الاهتمام أن لبتروناس جامعة عالمية في ماليزيا باسم جامعة بتروناس للتكنولوجيا فهي تقوم بتقديم 45 منحة دراسية لطلاب السودانيين منذ عام 2000م وأيضاً تزيد هذه المنح سنوياً بنسبة 10 إلى 20 طالب اعتباراً من عام 2005م وغيرها من الاهتمامات في هذا المجال كدعوتها لأوائل الشهادة السودانية في 13/8/2004م لزيارة ماليزيا.

**مكتبة بتروناس المتجولة :**

وهو مشروع تقوم به الشركة بالتعاون مع وزارة التربية ولاية الخرطوم يهدف إلى انتشار عادة القراءة والاطلاع في أوساط أطفال المدارس وأيضاً مشاركتها في الاحتفال بمهرجان الفنون الشعبية 2003م في السودان تماشياً مع التزامها ببناء ورعاية العلاقات مع المجتمعات التي تعمل فيها حيث قامت برعاية وتمويل ليلة الافتتاح التي عقدت بقاعة الصداقة بالخرطوم. بالإضافة إلى مساهمتها دوماً في درء الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات وتمثلت في مساعدات عينية وغيرها. كما إنها تعاونت مع حملة وزارة الصحة ولاية الخرطوم في حملة استئصال شلل الأطفال في ولاية الخرطوم ولقد تعاونت الشركة مع هذه الحملة بتوزيع نشرات المعلومات من خلال محطات الخدمة

التابعة لها داخل ولاية الخرطوم لزيائنها طيلة فترة الحملة (ورقة بترولناس Company Profile، 2012).

### دور شركة بترولناس للتسويق في خفض معدلات البطالة

تعتبر شركة بترولناس ماركييتق سودان مملوكة بالكامل للحكومة السودانية برغم أن رأس مالها يعتبر أجنبي (ماليزي) ويقوم عملها أساساً في مجالين هما المحروقات والزيوت، وهذه المنتجات تنتج وتوزع بواسطة الشركة. وبما أن الشركة سودانية بالكامل فإن الحكومة السودانية هي المورد الرئيسي للمواد البترولية عبر المؤسسة السودانية للنفط SPC التابعة لوزارة النفط ولذلك يتم التصديق وتحديد الأسعار من قبل الحكومة وتقوم الشركة بترولناس ماركييتق بتسويق هذه المنتجات بالقطاعي للتجار مباشرة أو عبر محطات الخدمة التي ذكرت آنفاً.

### العمالة بالشركة:

إذا تحدثنا عن حجم العمالة بالشركة نجد أنها تبلغ عدد 561 موظفاً وعاملاً والعمالة المحلية يبلغ عددها 559 موظفاً واثنان من الأجانب يعملان في قسم الحسابات، وذلك في جميع مواقع الشركة في السودان، والجدير بالذكر أن هنالك عدد 152 موظفاً يشكلون العمالة الثابتة والبقية يعملون وفق عقود محدودة الأجل (مقابلة مع الأستاذ/ الفاضل عبد الرحمن مدير إدارة الموارد البشرية. ديسمبر 2013. شركة بترولناس ماركييتق سودان. الخرطوم)

كما أن هنالك اعتبارات خاصة للعمالة الأجنبية حيث أنهم مغتربون عن أوطانهم من أجل العمل لذا كان لا بد للشركة من أن تقدم لهم مزايا خاصة إضافية مثل تعليم الأولاد وتوفير السكن وتذاكر الطيران وغيرها من الامتيازات الأخرى. وبذلك الواقع داخل الشركة نجد أنها أسهمت في حل مشكلة البطالة داخل السودان بصورة كبيرة، إلى جانب تشغيل العمالة نجد أن الشركة أسهمت في جانب إكساب الأفراد خبرات ومهارات جديدة عبر التدريب المستمر خارج وداخل السودان.

وتجدر الإشارة هنا أن العمالة السودانية في الشركة تعمل في جميع أقسام الشركة المالية، محاسبية، هندسة، فنيين وغيرها من التخصصات داخل الشركة.

### نهج الشركة في التوظيف:

تقوم الشركة بالإعلان عن الوظائف الشاغرة في الصحف ومن ثم تقوم لجنة بفرز بيانات المتقدمين للتأكد من استيفائهم للشروط وتضطلع إدارة الموارد البشرية بهذه المهمة وتسعى شركة بتروناس لتوظيف أناس ذوي خبرات ومهارات عالية لذا تقوم بالعديد من الخطوات في التعيين للتأكد من قدرة الشخص لتحمل أعباء الوظيفة التي توكل إليه بشفافية كاملة ويتم الإعلان عن الوظائف حسب حوجة الشركة مثلاً في حالات وجود وظائف شاغرة بسبب نزول بعض العاملين للمعاش أو سفر بعضهم للخارج أو الاستقالة لظروف معينة (المصدر السابق).

### التسهيلات الممنوحة للشركة من قبل الحكومة:

إذا تحدثنا عن التسهيلات التي قدمتها الحكومة السودانية للشركة نجد أن الشركة منذ تأسيسها في السودان استفادت من الميزات الممنوحة من قبل الحكومة للاستثمارات الأجنبية بشكل عام مثل الإعفاءات من ضرائب أرباح الأعمال في الخمس سنوات الأولى من إنشائها إلى جانب الإعفاء من الرسوم الجمركية لاستيراد أدوات الإنتاج وغيرها.

بذلك نجد أن قوانين الاستثمار السودانية قد ساعدت كثيراً في تمكين الشركة من القيام والعمل بصورة مرضية طموحات المستثمر والدليل على ذلك استمرارية الشركة إلى الآن بالرغم من انه لا توجد امتيازات بعينها قدمت للشركة الماليزية خلاف التي وردت في قانون الاستثمار السوداني كحال الشركات التي تعمل في نفس المجال.

تمتلك شركة بتروناس أسهم كبيرة في كل من شركة النيل الكبرى لعمليات البترول وشركة النيل الأبيض وغيرها من الشركات التي تعمل في مجال الاستكشاف والإنتاج، بشكل عام نجد أن قوانين الاستثمار في السودان مقبولة

لشركة بتروناس لأنها مازالت تعمل بصورة جيدة ومرضية للطرفين، وإلا كانت تراجعت الشركة وسحبت أموالها من السودان.

إذا تحدثنا عن إمكانية السودان لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية نجد أن تقلبات قيمة سعر الصرف للعملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وتدهورها بالإضافة إلى المخاطر الأمنية قد يؤدي إلى تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية طبعاً بخلاف الاستثمارات في مجال البترول ويرجع السبب في ذلك إلى أن هذا المجال تتحكم فيه الحكومة لأنها تقوم بشراء الخام من الشركات الموردة ثم تقوم بالتوزيع والتصديق وتحديد الأسعار للشركات العاملة في مجال التسويق وبالتالي فإن الشركة لا تتأثر بتقلبات العملة. كما يمكن القول أنه ليست هنالك مشاكل تواجه الشركة في ممارسة نشاطها لأنها استفادت بصورة كبيرة من قوانين ولوائح الاستثمار في مرحلتها الأولى إلى أن ثبتت أقدامها بالإضافة إلى إن طبيعة عمل الشركة لا يتطلب امتيازات إلا في مرحلة الإنشاء. وللشركة استثمار يتمثل في شراء مصنع لتعبئة وصناعة الزيوت بالباكير، وقد قامت شركة بتروناس بشراء هذا المصنع من شركة أخرى وقد دخل المصنع الخدمة في العام 2013م. (المصدر السابق)

### مناقشة الفرضيات

#### 1 / الاستثمار الأجنبي أدى إلى خفض معدلات البطالة بصورة واضحة:

إذا أردنا أن نتعرف إلى مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في حل مشكلة البطالة انطلاقاً من الفرضية نجد أنه ومن أهم الأهداف التي تتشدها الدولة من وراء جذب الاستثمارات الأجنبية تشغيل العمالة المحلية والتخفيف من مشكلة البطالة والتي تعد من أكبر المشاكل التي تؤرق معظم دول العالم بشكل عام ودول العالم الثالث بشكل خاص. إلا أننا وحسب ما اتضح لنا من خلال الدراسة أنه ليس كل الاستثمارات تستخدم العمالة بكثافة ويختلف هذا المبدأ من شركة لأخرى فهنالك شركات تستخدم العمالة بكثافة وذلك حسب ما تستدعيه طبيعة عملها والنشاط الذي تقوم به.

ومن خلال دراسة الحالة للبحث (شركة بترو ناس) ودورها في حل مشكلة البطالة نجد انه وبالرغم من أن العمالة السودانية بالشركة تبلغ حوالي 559 موظف أو أكثر إلا أننا نستطيع القول أن الشركة لم تسهم في حل مشكلة البطالة بالصورة المطلوبة، ويرجع هذا إلى أن الشركة تعتبر شركة خاصة واستثمارية تهدف إلى الربح في المقام الأول، وأيضاً تعتمد في عملياتها على التكنولوجيا الحديثة والتي لا تحتاج إلى أيدي عاملة كثيفة بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الوظيفة في داخلها. فمن الملاحظ أن الشركات متعددة القوميات التابعة للدول الصناعية الكبرى لا تسهم في حل مشكلة البطالة كما هو متوقع لأنها تأتي بمشاريع لا تستخدم العمالة الكثيفة وأيضاً بعض الدول لا تسمح بدخول هذه الشركات بالاستثمار إلا في مجالات معينة بخلاف الشركات المتعددة القوميات التابعة للدول النامية والتي تستخدم العمالة بكثافة، فهذه يمكن أن تكون أكثر فاعلية في خلق فرص التشغيل إلا إن حجم استثماراتها أصبح ضعيفاً نسبياً.

2/ تضارب الاختصاصات بين الوزارات ، البيروقراطية ، عدم الاستقرار السياسي والامني ، تدهور سعر صرف الجنيه السوداني ، وضعف البنيات التحتية من ابرز المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية بالبلاد :

قبل قيام وزارة الاستثمار كان هنالك تضارب في الاختصاصات ما بين الجهات المختلفة ذات الصلة بالاستثمار مثل الضرائب والجمارك إضافة لتضارب في القوانين على المستوى الولائي والاتحادي .حيث كان المستثمر يتعامل مع أكثر من جهة على المستوى الولائي والاتحادي وكان المستثمر يمتلك ملفين لمشروع واحد.

أما في مجال الإجراءات والتنسيق فقد كانت إجراءات الاستثمار مطولة والخطوط متباعدة اهتمت الوزارة منذ قيامها بتعديل قانون الضرائب والجمارك لتبسيط الإجراءات وجعل الميزات الجمركية تلقائية بتطبيق التعرفة الضريبية لواردات المشروعات الاستثمارية من التجهيزات الرأسمالية وتوحيد الفئة الجمركية لمدخلات الإنتاج 3% وفي جانب الضرائب تم إلغاء إعفاء إعادة التأهيل وتطبيق فئة موحدة للقطاع

الصناعي بتخفيض ضريبة أرباح الأعمال إلى 10% بدلا عن 30%. اكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة ويعتبر توفر المعلومات الاستثمارية من أهم ما يسهل جذب الاستثمار إلى البلد وذلك لتوفير الوقت على المستثمر في بحثه عن الفرص المتاحة وعن طبيعة البلد ومعلومات وبيانات عن طبيعة السوق وما عدد المشروعات الموجودة في كل مجال، وفي غياب هذه المعلومات تواجه المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره ومشكلة المعلومات من أبرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان .

كما أن تدهور سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية يمكن أن يؤثر تأثيرا بالغا على الاستثمار، وهو من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني وذلك لظهور الدولار كمستودع للقيمة وانخفاض ودائع الأفراد في البنوك بجانب حقوق الملكية في المصارف وندرة النقد الأجنبي (الدولار) واتجاه تصاعد الدولار مقابل الجنيه وتحويل أرباح المستثمرين إلى الخارج.

واستقرار سعر صرف الجنيه مقابل العملات الأجنبية يعني جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية وازدهار التنمية في البلاد. وعن الاستقرار الأمني والسياسي نجد أن ظروف الحرب التي يعيشها السودان في دارفور وأخيرا ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق يمكن أن يؤدي لهروب كثير من الاستثمارات إلى دول الجوار لأن المستثمر لا يأتي برؤوس أمواله لبلاد تعاني وتعيش ظروف حرب أو سياسات اقتصادية صعبة . فيعتبر الاستقرار السياسي والأمني في أي بلد إحدى العوامل الأساسية المحددة للاستثمار والذي قد يفوق تأثيره العوامل المادية حيث يوفر الاستقرار السياسي والاقتصادي ظروف مشجعة للاستثمار، لذا فإن مشكلة الاستثمار في السودان ترتبط بالحل السياسي الشامل والذي يمهد لقيام مناخ ملائم للاستثمار بجميع متطلباته السياسية والاقتصادية والتنظيمية لا سيما أن جميع الدول أصبحت تتنافس حول توفير المناخ الاستثماري الملائم واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. أيضا ضعف البنيات التحتية وتخلفها والتي تتمثل في الطرق والمواصلات والمطارات ومرافق الخدمات العامة صحية وتعليمية تعوق الاستثمار.

3/ موقع السودان الاستراتيجي ، ووفرة الموارد الطبيعية إضافة للتعديلات الايجابية على قانون الاستثمار كل هذه العوامل يمكن أن تمثل عوامل جذب للاستثمارات الأجنبية بالبلاد :

يتميز السودان بموقع استراتيجي ومدخل للقارة الأفريقية كما انه يعتبر منفذ بحري تعدد من الدول مما جعله يتوسط الأسواق العالمية وهذا الموقع جعله قبلة لكثير من الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى وفرة الموارد الطبيعية مثل الأنهار والمياه العذبة والمراعي والغابات إلى جانب الثروة الحيوانية ووفرة المواد الخام التي تمثل أساسا لكثير من الصناعات . ويلاحظ أن قوانين الاستثمار قد شهدت العديد من التعديلات خصوصا خلال الفترة 1999 - 2007م وقد هدفت هذه التعديلات لجعل مناخ الاستثمار جاذبا بالبلاد والعمل على زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية بالبلاد ، وقد أشار مدير إدارة الموارد البشرية بشركة بتروناس أن قوانين الاستثمار قد ساعدت الشركة كثيرا في أداء مهامها دون تعقيدات تذكر.

#### النتائج:

- 1/ الاستثمار الأجنبي من خلال دراسة حالة شركة بتروناس وذلك خلال الفترة 1999 - 2013 لم يؤدي إلى خفض معدلات البطالة بصورة واضحة .
- 2/ تضارب الاختصاصات بين الوزارات ، البيروقراطية ، عدم الاستقرار السياسي والأمني ، تدهور سعر صرف الجنيه السوداني وضعف البنيات التحتية من ابرز المعوقات التي تواجه الاستثمارات الأجنبية بالبلاد .
- 3/ موقع السودان الاستراتيجي ، ووفرة الموارد الطبيعية إضافة للتعديلات الايجابية على قوانين الاستثمار كلها يمكن أن تمثل عوامل جاذبة للاستثمارات الأجنبية بالبلاد .

#### التوصيات:

- 1) اهتمام الدولة بقوانين تشجيع الاستثمار واستحداثها بما يتلاءم مع رغبة المستثمر وخلق مناخ استثماري جاذب.
- 2) الترويج الجيد للاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات.

- (3) اهتمام الدولة بالتدريب الجيد للكوادر المحلية لاستيعاب التكنولوجيا الحديثة المتقدمة بواسطة المستثمر وطرق الإدارة الحديثة وهضمها والاستفادة منها في خلق استثمارات محلية.
- (4) اهتمام الدولة بالسياسات الاقتصادية والمالية التي تشكل حافزا قويا للمستثمرين الأجانب.
- (5) 5 / اهتمام الدولة بالبنية التحتية للدولة من كهرباء للمشاريع الزراعية وسفلية الطرق وربط العاصمة مع الولايات بطرق نقل حديثة يسهل حركة المستثمرين داخل الدولة مع ضرورة إنشاء فنادق بمواصفات عالية لحل مشكلة إقامة المستثمرين وإنشاء منتجعات سياحية.

### المصادر والمراجع:

#### القرآن الكريم

#### أولاً: الكتب

- (1) أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود، الرياض، 1999م.
- (2) مجيد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن، 1997م.
- (3) مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، جامعة البلقاء، دار وائل للنشر، الأردن، 2007م.

#### ثانياً: الرسائل الجامعية

- (4) اشراقه محمد صالح، اثر العوامل الاقتصادية الكلية على التدفقات الرأس مالية الأجنبية إلى السودان الفترة 1990 - 2006 م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، كلية الاقتصاد، 2008.
- (5) الصادق احمد عثمان مساهمة الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، 2005.

6) أنس محمد احمد الحاج ،تقويم دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ،2009 .

7) هالة محمود حماد ،الاستثمارات الأجنبية وأثرها على التنمية في السودان ،رسالة ماجستير غير منشورة ،أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ،2005  
ثالثاً: أوراق العمل والمنشورات

8- ورقة بتروناس: Company Profile ،2012م.

رابعاً: المقابلات

9- مقابلة مع الأستاذ/ الفاضل عبد الرحمن، مدير إدارة الموارد البشرية، ديسمبر 2013م، شركة بتروناس ماركييتق سودان، الخرطوم.

## المخصصات وأثرها على قياس وتعميد وعاء زكاة عروض التجارة بالتطبيق على ديوان الزكاة أمانة الشركات. السودان

د. تاج الختم محمد علي نوري – أستاذ مشارك — جامعة دنقلا  
و.أ. ناصر محمد سيد أحمد الشريف – ديوان الزكاة- الولاية الشمالية

### Abstract

The problem of the study in provisions and their impact on the measurement and identification of pot Zakat on trade, which is impeding the pot Zakat trade deals and reduce the proceeds zakat Do you consider appropriations retained earnings deductible from the pot Zakat, and how they are processed if deducted from the pot Zakat on trade? Through this study it was to accounting treatments reached with respect to the various allowances deducted from the pot Zakat were extracted the following results:

Pot Zakat Trade Offers faces several accounting problems with regard to the various allowances deducted from the pot when the collection of Zakat Zakat on trade, and confusion between appropriations subject and non subject to Zakat.

Various provisions under the Zakat Trade Offers are added to the pot Zakat, and provisions Excluded be deducted from the pot Zakat when defining and measuring pot Zakat Trade Offers. The study recommends the need Alenziq between management companies due to pay Zakat on trade, and the Zakat Chamber management with respect to the items zakat due opponent and add items zakat due until bypasses continuous Court deficit for a bowl Zakat Trade Offers. And work to educate workers Almkvlvein companies and individuals to pay Zakat on the laws and regulations of Zakat even be recognized subject to the

provisions of Zakat, and third-party allocations are subject to Zakat.

### مستخلص

تتمثل مشكلة الدراسة في المخصصات وأثرها على قياس وتحديد وعاء زكاة عروض التجارة، وهي التي تعوق وعاء زكاة عروض التجارة وتقلل من حصيلته الزكوية وهل تعتبر المخصصات المحتجزة من الأرباح واجبة الخصم من وعاء الزكاة، وكيف يتم معالجتها إذا تم خصمها من وعاء زكاة عروض التجارة؟ ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بالمخصصات المختلفة التي تخصم من وعاء الزكاة وتم إستخلاص النتائج الآتية :

وعاء زكاة عروض التجارة يواجه عدة مشاكل محاسبية فيما يتعلق بالمخصصات المختلفة التي تخصم من وعاء الزكاة عند تحصيل زكاة عروض التجارة، والخلط بين المخصصات الخاضعة والغير خاضعة للزكاة .

المخصصات المختلفة الخاضعة لزكاة عروض التجارة يتم إضافتها الى وعاء الزكاة، والمخصصات المستثناة يتم خصمها من وعاء الزكاة عند تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة . وتوصي الدراسة بضرورة التنسيق بين إدارة الشركات الواجبة عليها دفع زكاة عروض التجارة، وبين إدارة ديوان الزكاة فيما يتعلق بالبنود الزكوية الواجبة الخصم والبنود الزكوية الواجبة الإضافة حتى يتفادي الديوان العجز المستمر لوعاء زكاة عروض التجارة. والعمل على تثقيف العاملين بالشركات والافراد المكلفين بدفع الزكاة حول قانون ولائحة الزكاة حتى يتم التعرف على المخصصات الخاضعة للزكاة، والمخصصات غير الخاضعة للزكاة .

### المقدمة :

ديوان الزكاة مؤسسة إجتماعية خدمية تم انشاؤها لغرض خدمة الفقراء والمساكين والضمان الاجتماعي، وذلك وفقاً للأسس والضوابط التي حددها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم، ولقد تكفل قانون الزكاة الاستقلال التام لديوان الزكاة جبايةً وصرفاً هذا الاستقلال يقتضي عدم خضوع الديوان للنظم واللوائح

الإدارية والمالية التي تحكم المصالح والإدارات والهيئات الحكومية، على أنه يخضع لقانونه وما يصدر بموجبية من نظم ولوائح تضبط العمل، وبشكل مجمل إن وعاء زكاة عروض التجارة يواجه بعض المشاكل المحاسبية والتي تتمثل في المخصصات التي تخصم من وعاء الزكاة وهي التي تعتبر توزيعاً للربح وليس تكلفة عليه، وقد أدى عدم الفصل بين المخصصات الواجبة الإستبعاد من وعاء الزكاة والمخصصات الواجبة الخصم من وعاء الزكاة إلى ظهور الخلط بين العناصر التي يجب إدراجها وبين العناصر التي لا يجب إدراجها في وعاء زكاة عروض التجارة، والأمر الذي أدى بدوره إلى ظهور العديد من التساؤلات والمشكلات المحاسبية في مجال التطبيق العملي لزكاة عروض التجارة.

### مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في المخصصات وأثرها على قياس وتحديد وعاء زكاة عروض التجارة، وهي التي تعوق وعاء زكاة عروض التجارة وتقلل من حصيلته الزكوية، وتم صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية :

- 1) هل تعتبر المخصصات المحتجزة من الأرباح واجبة الخصم من وعاء الزكاة، وكيف يتم معالجتها إذا تم خصمها من وعاء زكاة عروض التجارة ؟
- 2) هل يعتبر مخصص الضرائب واجبة الخصم من وعاء الزكاة ويعتبر توزيعاً للربح أم تكلفة على الإيرادات، وكيف يتم معالجته إذا تم خصمها من وعاء زكاة عروض التجارة ؟

### هدف الدراسة :

هدفت الدراسة الى إظهار المشاكل والصعوبات المتمثلة في المخصصات الواجبة الإستبعاد من وعاء الزكاة، حيث أن هذه المشكلة تواجه ديوان الزكاة عند تحديد زكاة عروض التجارة وتحصيلها من الشركات التجارية، ومن ثم إيجاد الحلول العلمية لهذه المشاكل والصعوبات، وترشيد التطبيق العلمي من خلال إقتراح الأساليب العلمية للفصل بين المخصصات الواجبة الإستبعاد من وعاء الزكاة والمخصصات الواجبة الخصم من وعاء زكاة عروض التجارة .

**أهمية الدراسة**

أهمية هذا الموضوع الذي يتمثل في مشكلة المخصصات التي تخصم من وعاء زكاة عروض التجارة وهي مخصصات خاضعة للزكاة ومن خلال هذه الدراسة سوف يتم التعرف عليها وتمييزها وكيفية معالجتها.

**فرضية الدراسة :**

المخصصات المحتجزة من الأرباح هي التي تمثل توزيع للريح وهي واجبة الاستبعاد من وعاء الزكاة في طريقة صافي رأس المال العامل، وواجبة الإضافة الى وعاء الزكاة في طريقة مصادر الاموال .

**مناهج الدراسة :**

استخدمت الدراسة المناهج البحثية المختلفة التي تتمثل في المنهج التاريخي الذي يستخدم في عرض الاطار النظري والدراسات السابقة، والمنهج الاستنباطي الذي يستخدم لصياغة المحاور الاساسية للدراسة وشرح المشكلة، والمنهج الوصفي والتحليلي الذي يستخدم لأغراض الدراسة الميدانية .

**حدود الدراسة :**

**الحدود المكانية :**

ديوان الزكاة أمانة الشركات .

**الحدود الزمانية :**

العام 2010م - 2012م .

**تنظيم الدراسة :**

أولاً : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة .

ثانياً : الدراسة التطبيقية .

ثالثاً : الخاتمة .

**أولاً : الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة .**

الإطار النظري للدراسة :

تتناول هذه الدراسة المفاهيم المتعلقة بشعيرة الزكاة بالاضافة إلى مفهوم زكاة عروض التجارة، ومفهوم المخصصات وتوضيح المشاكل المحاسبية المتعلقة بها .

**الإطار المفاهيمي لمحاسبة الزكاة :**

مفهوم الزكاة :

الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، الذي فرضها الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم في قوله سبحانه وتعالى ( خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ) (سورة التوبة الآية رقم 103) .

الزكاة في اللغة :

بين ( ابن منظور، 1992م) معناها البركة والنماء والطهارة والصلاح واصلها النماء أي الزيادة، يقال زكا الزرع أي زاد، وكل شئ ازداد فقد زكا، والزكاة في اللغة كذلك تعنى النمو والبركة والزيادة في الخير والتطهر، أي طهرها من الأدناس وتطلق أيضا على المدح<sup>(1)</sup>.

**الزكاة في الشرع :**

وهي تطلق على الحصصة المقدرة من المال التي فرضها الله للمستحقين، وتطلق الزكاة كذلك على مقدار المال المخرج كحق للمستحقين، وتطلق عند بعضهم على الإخراج نفسه وسميت زكاة لأنها تزيد في المال الذي أخرجت منه .

الزكاة قد تُسمى صدقة لأنها دليل الصدق والإيمان والتصديق بيوم الدين وذلك مأخوذ من الصدق في مساواة الفعل للعقل والاعتقاد، (والصدقة برهان) أي حجة علي إيمان فاعلها، وقد جمع الله بين الإعطاء والتصديق كما جمع بين البخل والتكذيب، كما في قوله سبحانه وتعالى ( فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى (5) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى (6) فَسَنِيسِرُهُ لِلْيُسْرَى (7) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى (8) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى (9) فَسَنِيسِرُهُ

لِعُسْرَى (10) ) ( سورة الليل )، إنما الزكاة صدق وذلك سمي العامل على الزكاة عامل الصدقات، لأنه يجمع الصدقات ويفرقها.

إن الحق تبارك وتعالى لم يسمها ضريبة، ولا فريضة مالية ولا جباية، وإنما سماها الزكاة والهدف منها هو التطهير والنماء والبركة، سماها الزكاة والزكاة أحد أركان الإسلام الخمس : (عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً) أخرجه الشيخان، فهي عبادة واجبة وفريضة دينية لها وظيفة إجتماعية ولها دور أساسي في إقامة العدل وتحقيق البر والتراحم والتكافل بين أبناء الأمة.

### مفهوم زكاة عروض التجارة :

فرض الإسلام الزكاة على الثروة التجارية شكراً لنعمة الله تعالى عليها ووفاء بحق ذوي الحاجة من عباده ومساهمة في المصالح العامة للدين والدولة .

ويسمى الفقهاء (الصديق احمد، 2009م) الثروة التجارية عروض التجارة ويعنون بها كل ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح ماعدا النقديين مما يعد للتجارة من المال على اختلاف أنواعه مثل الآلات والأمتعة والثياب والمأكولات والحلى والجواهر والحيوانات والنباتات والمنقولات<sup>(1)</sup> .

كما عرف (فؤاد السيد وأحمد علي، 1418هـ) بعض الفقهاء عروض التجارة تعريفاً دقيقاً فقال هي ما يعد للبيع والشراء بقصد الربح، زكاة عروض التجارة واجبة بالقران والسنة والإجماع، ويشترط لصحة أداء الزكاة لمستحقيها نية المزكي بقلبه، وأن هذا المال المعطى لمستحقيه هي الزكاة المفروضة عليه<sup>(2)</sup>.

### أدلة وجوبها من القرآن الكريم :

1/ قال تعالى: ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ) (سورة البقرة الآية 267) .

قال الإمام الطبري في تفسير هذه الآيات ( يعني بذلك جل ثناؤه زكوا من طيبات ما كسبتم بتصرفكم ) أما بتجارة أو بصناعة من الذهب والفضة.  
وقال الإمام الحصاص ( وعموم هذه الآيات يوجب الصدقة في سائر الأموال في قوله تعالى ما كسبتم ينظمها.

2/ قال الله تعالى : ( وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ) ( سورة الزاريات الآية 19 ) .  
3/ وقوله سبحانه وتعالى ( وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ (24) لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (25) ) ( سورة المعارج ) .

### أدلة وجوبها من السنة والإجماع :

- 1) عن سمرة بن جندب قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم، ( يأمرنا أن نخرج الصدقة مما نعد للبيع )، (رواه ابو داؤود ) .
- 2) عن ابي ذر القفاري قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم، ( يقول في الإبل صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي البز صدقته، والبز في اللغة الثياب أو متاع البيت ) (رواه الدارقطني ) .

### المخصصات :

يقصد بها التزامات على الشركة ولكن لم تحدد قيمتها بدقة، ومنها على سبيل المثال، مخصص الضرائب، ومخصص التعويضات، ومخصص الغرامات ومخصص مكافأة ترك الخدمة وما في حكم ذلك .

ومن منظور زكاة المال، يعتبر الجزء الحالّ المستحق الأداء منها في السنة القادمة من الالتزامات واجبة الخصم من الأموال الزكوية بشرط عدم المغالاة وأن لا يترتب عليه أي احتياطات سرية (محمد كمال عطية، 1409هـ)

ويضيف (محمد كمال عطية، 1409هـ) أن أجور ورواتب الشركاء المتضامنين أو فوائد رؤوس أموالهم ومسحوباتهم لا تعتبر من التكاليف بل هي من الأرباح الموزعة، وهكذا مكافآت مجلس الإدارة في الشركات المساهمة، وتتشابه المخصصات الآتية :  
1/ مخصص مكافآت مجلس الإدارة .

2/ مخصص مكافآت هيئة الرقابة الشرعية .

3/ مخصص مكافآت العاملين .

وأوجه التشابه في هذه المخصصات سوف نوضحه في ما يلي:

أ/ هي توزيع للربح، وليست عبء عليه، لتكوينها حال تحقيق الشركة لأرباح وعدم ذلك حال خسارة الشركة .

ب/ إنها مبالغ تحتجز من صافي الربح بنسبة مئوية .

ج/ أن الاشخاص المخصصة لهم لديهم مصادر دخل أخرى .

د/ أن الشركة غير ملزمة بالوفاء بها في كافة الاحوال، فلها حق في إعطائها، أو منعها، أو زيادتها أو تخفيضها .

وفي شأن التكاليف الواجبة الخصم من إيرادات المنشأة للوصول الى صافي الربح، لا يجوز خصم الاحتياطيّات المختلفة والاهلاكات الزائدة عن المقبول، والديون التي لم يبذل أي جهد في تحصيلها، وكذلك المسحوبات والتبرعات والنفقات الاجتماعية كما لا تعتبر من التكاليف، أيضاً أتعاب صاحب المشروع وأجور الشركاء المتضامنين ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، والمخصصات العاجلة والفوائد المدفوعة، وفوائد على رؤوس أموال الشركاء أو على مسحوباتهم، وهكذا الاكراميات والغرامات والتسهيلات، وتكلفة الوقت الضائع، والعناصر الاسرافية الاخرى .

### المخصصات الواجبة الخصم من وعاء الزكاة :

يوضح (شبير محمد، 1990م) ضرورة إخضاع كافة المخصصات ضمن الاموال الواجبة فيها الزكاة، لأنها في مجملها تحتجز عند تخصيصها من الارباح (النماء)، وتعتبر توزيعاً للربح وليس تكلفة عليه، لأن الالتزام بها واجب في كل الحالات سواء أكان ربح الشركة أم خسرت، والمخصصات هي تمثل خصوم ذات توقيت معين أو مبالغ غير مؤكد تم تجنبها بمسّميات مختلفة ولأغراض مختلفة، ينص النظام الزكوي السوداني على إضافة هذه المخصصات المختلفة إلى وعاء الزكاة، عند تحديد زكاة عروض التجارة، وذلك ما عدا المخصصات الآتية:

**1/ مخصص إستهلاك الأصول الثابتة :**

الاستهلاك السنوي للأصول الثابتة وهو تكلفة من تكاليف الإنتاج مقابل النقص الفعلي في قيمة الأصول الثابتة والناجم عن إستعمالها أو مضي المدة أو ظهور إختراعات حديثة تقلل من القيمة الإنتاجية للأصل .

إذن فهو مخصص غير خاضع للزكاة لا يدخل في الجانب الموجب من الوعاء، لأنه يتم خصم صافي الأصول الثابتة أي ( الأصول الثابتة - مخصص الاستهلاك ) فهذا يعني أن مخصص الاستهلاك لا يخضع للزكاة باعتباره من الخصومات، وحتى لا يخضع للزكاة مرتين مرة مع الخصومات، ومرة أخرى مع إستبعاده من الأصول الثابتة، لهذا تم إستثناءه من الخضوع للزكاة مع المخصصات المستثناة، وأن في عدم خضوعه للزكاة أنه مال محتجز من تكلفة الأصول، وسواء كان مخصص الاستهلاك مستثمراً أو مكتنزاً، فهو غير خاضع للزكاة لأنه مجمع عاماً تلو عام، وقد جاء في الحديث: عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، ( أتجروا في أموال اليتامى حتى لا تأكلها الزكاة )، (رواه أحمد).

فهذا جاء الأمر باستثمار مال اليتيم حتى لا تأكله الزكاة فمن باب أولى وجوب الزكاة على مال الغني المكتنز للمال، القادر على الاتجار والاستثمار، ومن ثم إخضاع مجمع إهلاك الأصول الثابتة للزكاة، وذلك نسبة لأن إستهلاك الأصول يخضم من الأصول الثابتة بالتالي يخضم تلقائياً من وعاء الزكاة عند تحديد زكاة عروض التجارة.

ويعرف هلاك الأصول الثابتة بأنه هو خصم ثابت، لأنه يمثل التخفيضات في قيمة الأصول الثابتة، والاحتياطيات الخاصة بشراء أصول ثابتة جديدة بدلاً منها، وفي الحالات فإن مجمع إهلاك الخصم الثابت قد يوضع في الجانب الأيمن من الميزانية مطروحاً من الأصول الثابتة الخاصة بها .

**2/ مخصص الديون المعدومة :**

إذا أتضح أن هناك ديون ثبت إستحالة تحصيلها، وقدمت الشركة المستندات الدالة على ذلك، فتعتبر ديوناً معدومة (هالكة)، لا تجب الزكاة فيها أما بالنسبة لمخصص

الديون المشكوك فيها، وعليه يجب ضرورة خضوعها للزكاة لأنها تعتبر إحتجاز إحتمالي من الربح، قد يصدق وقد لا يصدق، وبذلك لا تعتبر التزام واجب الوفاء به، ولذلك يجب مراعاة أن مخصص الديون المشكوك فيها خاضع للزكاة ضمن المخصصات الواجبة بالإضافة لزكاة عروض التجارة، حيث أن إحتمال وفاء المدين بها كبير، لأنه حتى بالنسبة للديون التي نحسبها معدومة، فإن الله عز وجل أمر بانظارها، مراعاة للمدين المعسر الذي يأمل في سدادها، أما جمهور الفقهاء منذ عصر الصحابة ومن بعدهم، فيرون أن الدين نوعان:

أ/ دين مرجو الأداء.

ب/ دين غير مرجو الأداء.

أنه من الأجدر عدم إعتبار المخصصين ( مخصص الديون المعدومة ومخصص الديون المشكوك فيها ) ديون غير مرجوة السداد فاذا كان أحدهما قد ثبت تماماً أنه مخصص لدين غير مرجو، وهو مخصص الديون المعدومة، فإن الآخر ثابت تماماً أنه مخصص لدين متحقق، فيه جانب من الرجاء .

### 3/ مخصص أتعاب المراجع :

إن هذا البند مخصص لمقابلة التزام على الشركة، وهو مبلغ مخصص نظير جهد وعمل قام به المراجع، وهو حق للمراجع سواء ربحت الشركة أم خسرت، فهو بمثابة الالتزام أو الدين الثابت على الشركة، وهو مخصص لمقابلة تكلفة من تكاليف الإيراد مؤكد وقوعها ومحدد مقدارها، قبل الشروع في إعداد حسابات الشركة، فيلزم عدم خضوعه للزكاة .

### 4/ مخصص مكافأة ترك الخدمة :

كما هو معلوم فإن هذه المكافأة تخصص من مال يستقطع من مرتبات العاملين، وهذه المرتبات غالباً ما تكون غير خاضعة للزكاة، فإذا كان الأصل ( المرتبات ) غير خاضع للزكاة فإن الجزء المأخوذ منه المكافآت من باب أولى لا يخضع للزكاة .

وهناك مخصصات ترك الخدمة للعاملين لدى الشركة وأصلها إلزام على الشركة بموجب قانون العمل والعمال أن تدفع لكل عامل من عمالها عند إنتهاء خدماته لديها فيأخذ فقط نصف تلك المخصصات بموجب القانون، والذي تجري عليه أكثر الشركات، أن تدفع جميع تلك المخصصات حتى في حالة الاستقالة، وبعد أن سمعت اللجنة للإفادة المذكورة أجابت ما يلي: (إن مخصصات ترك الخدمة للعاملين لدى الشركة، تخصم من وعاء الزكاة لأنها دين علي الشركة، وتخصم بكاملها وإن كان من المحتمل أن تنتهي خدمات الموظف بالاستقالة، وفي حالة إستقالة الموظف فلا يأخذ إلا نصف تلك المخصصات، لأن الاستقالة حالة إستثنائية، وعلى الموظف عندما يستلم تلك المخصصات، أو ورثته بعد وفاته أن يخرج الزكاة لعام واحد فقط ) .

الفتوى الشرعية رقم (9) (1416هـ) الصادرة من مجلس الإفتاء بديوان الزكاة السوداني، بتاريخ 10 جمادى الأولى 1416هـ والتي جاء نصها: (تعامل أموال الصندوق القومي للمعاشات معاملة أموال شركات التأمين التعاوني الإسلامي، فتجب فيها الزكاة إذا بلغت النصاب وحال عليها الحول )، علماً بأن هذه الفتوى أوجبت الزكاة على أموال الصندوق القومي للمعاشات إذا بلغت النصاب، وحال عليها الحول، ولما كانت المبالغ المخصصة لهذه الفوائد، يتم تحويلها للصندوق القومي، وواجب خضوعها للزكاة مع بقية المخصصات في الشركة، حتي لا تؤخذ الزكاة في مال واحد بسبب واحد مرتين .

فضلاً عما سبق ذكره فإن الفتوى رقم (4) للعام الهجري 1415هـ الصادرة بتاريخ (2/6/1415هـ) الموافق ( 2/11/1994م ) والخاصة بزكاة الشركة العالمية الحديثة فقد نصت الفتوى على ما يلي: ( بعد أن أطلعت اللجنة على المذكرة المقدمة من أمانة الشركات بديوان الزكاة، بشأن الموضوع أعلاه واستمعت الى ممثل الشركة العالمية الحديثة بخصوص كيفية وضع الميزانية وعملية حساب الزكاة ومخصص الديون، وبعد نقاش الأمر وإستقصائه أصدرت اللجنة الفتوى الآتية:

أ/ تزكي جميع المبالغ التي ظهرت في ميزانية (1993م) على إنها مملوكة للشركة .

ب/ تعتبر فوائدها ما بعد الخدمة التي تحصلها الشركة نيابة عن الصندوق القومي للتأمين الاجتماعي أمانة عند الشركة .

بهذا نتوصل الى أن الفتوى أخضعت مخصص الديون المشكوك فيها للزكاة، بينما لم توجب الزكاة في فوائدها ما بعد الخدمة التي عند الشركة باعتبارها أمانة لديها واللّٰهُ سبحانه وتعالى يقول: ( إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللّٰهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللّٰهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا )، ( النساء الاية 58 ) .

أما بقية المخصصات التي كانت تمثل مبالغ محتجزة من الربح ومجنية منه، فإنها تعد بمثابة رأس مال إضافي للشركة، لأنها قد تمثل التزامات احتمالية الحدوث، وغير محددة المقدار، وقد تقع مستقبلاً، وقد لا تقع كما أنها غالباً ما تكون مفترضة ولم تتحقق فعلاً خلال السنة الجارية موضوع حساب الزكاة أي أنها تحتجز وتجنب من الربح ليس كخسارة، أو مصروف ثابت وقوعه ومحدد مقداره، وإنما باعتبار ما سيكون عليه الأمر الاحتمالي مستقبلاً ومن ذلك مخصص مكافأة العاملين ومخصص مجلس الإدارة، ومخصص هيئة الرقابة الشرعية، ومخصص إرتفاع الأسعار، ومخصص الضرائب، ومخصص الزكاة، وغيرهم من المخصصات .

### الدراسات السابقة :

تناولت دراسة محمد علي (1997) مشاكل تحديد وعاء الزكاة في البنوك وشركات التأمين، وتتمثل مشكلة الدراسة في أن هناك إختلاف بين أمانة الشركات بديوان الزكاة كطرف أول، والبنوك وشركات التأمين كطرف آخر، وذلك حول العناصر التي تخضع للزكاة، وبين العناصر التي لا تخضع للزكاة، المتمثلة في المخصصات والاحتياطيات والأصول الثابتة في البنوك وشركات التأمين، وكذلك مشاكل تحديد الوعاء الزكوي في البنوك وشركات التأمين، ولقد يؤدي هذا الخلاف إلى تأخير دفع الزكاة، وتوسع الصراع بين ديوان الزكاة والمؤسسات، ومن ثم

يحسم هذا النزاع بقانون الزكاة، الذي من خلاله يحجز أرصدة هذه المؤسسات، فتدفع الزكاة وهي راغمة .

هدفت الدراسة الى إبراز المشاكل والصعوبات التي تواجه محاسب الزكاة عند ربط الزكاة بالبنوك وشركات التأمين، وإيجاد الحلول العلمية لهذه المشاكل والصعوبات، وترشيد التطبيق العلمي وذلك من خلال إقتراح الأساليب العلمية لربط الزكاة على البنوك وشركات التأمين. صاغة الدراسة الفرضيات التالية :

- (1) تمارس البنوك وشركات التأمين نشاط تجاري يخضع لزكاة عروض التجارة .
- (2) إخضاع كافة المخصصات للزكاة يؤدي الى عدم الدقة في قياس وعاء الزكاة .
- (3) خصم الأصول الثابتة في حدود رأس المال يؤدي الى عدم الموضوعية في قياس الزكاة.

- (4) الفائض الذي تحققه شركات التأمين، هو مالٌ نامٍ يخضع للزكاة .  
توصلت الدراسة الى عدة نتائج ومن أهمها :

(1) إن مخصص مكافأة العاملين ومخصص مكافأة الإدارة العليا ومخصص هيئة الرقابة الشرعية، هي مخصصات تعتبر تكلفة وعبء على الإيرادات، وليس توزيعاً على الربح، ولذا لا تدخل هذه المخصصات ضمن الأموال الزكوية التي تجب فيها الزكاة، باعتبار أن هذه المخصصات من التكلفة على الأرباح المستحقة للمساهمين

(2) إن مخصص الضرائب غير ثابت وغير محدد القيمة في أغلب الأحوال، ويؤكد ذلك النزاع الذي يحصل بصفة مستمرة بين المنشآت وديوان الضرائب .

(3) تحسب زكاة أموال التجارة بطريقتين طريقة صافي رأس المال العامل، وطريقة مصادر الأموال، وأن كلتا الطريقتين تؤديان رياضياً الى نفس النتيجة .

(4) تقاس زكاة أموال البنوك وشركات التأمين على زكاة عروض التجارة، وتذكي زكاة التجارة من حيث الوعاء والسعر أو النسبة .

يلاحظ من خلال الدراسة السابقة التي تناولت مشاكل تحديد وعاء الزكاة في البنوك وشركات التأمين، لقد تعرضت الدراسة للمعايير والمبادئ والأسس المحاسبية للزكاة، وهي التي من خلالها يتم تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة ومن ثم ربط تلك المعايير الزكوية بالمعايير المحاسبية الدولية المتعارف عليها، واختلف الباحث مع الدراسة في النتيجة التي تقول أن طريقة صافي رأس المال العامل، وطريقة مصادر الاموال تؤديان رياضياً الى نفس النتيجة في حالة خصم الاصول الثابتة في حدود رأس المال، وعليه يرى الباحث إذا تم خصم الاصول الثابتة في حدود رأس المال لا يؤدي ذلك الى تساوي النتيجة الرياضية للطريقتين، وتتساوى طريقة صافي رأس المال العامل، مع طريقة مصادر الأموال، وذلك في حالة خصم جملة صافي الأصول الثابتة من وعاء الزكاة، وذلك مقابل إضافة القروض التي تمول الأصول الثابتة الى وعاء الزكاة، في هذه تتساوى الطريقتين .

بينت دراسة صالح حسب الرسول، (1998م) المشاكل المحاسبية في قياس وعاء زكاة أموال الشركات، وتمثلت مشكلة الدراسة في أن ديوان الزكاة يواجه مجموعة من المشاكل المحاسبية، التي تؤثر على قياس وعاء زكاة الشركات، ولقد تعرضت الدراسة لمشكلة المخصصات والخلط بينها والمعالجة غير السليمة لها، ومشكلة المعايير المحاسبية غير المتبعة عند تحديد والوعاء الزكوي للشركات والامر الذي يستلزم وضع القواعد والأسس والمعايير والمبادئ المحاسبية التي تساهم في حل هذه المشاكل .

هدفت الدراسة الى بيان الدور الذي يساهم به الفكر المحاسبي في مجال تحديد وقياس زكاة الشركات، وذلك من خلال وضع الأسس والقواعد المحاسبية الذي تساهم في التطبيق العملي السليم، وربط تلك القواعد والأسس المحاسبية بمبادئ الفكر الإسلامي المالي بما يبرز الأطر والنماذج لمحاسبة الزكاة ودورها في تحديد زكاة الشركات.

من خلال هذه الأهداف صاغ الباحث الفرضيات الآتية :

- 1) تخضع عملية قياس وعاء زكاة الشركات لمجموعة من المعايير المحاسبية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية .
- 2) يؤثر قياس وتقييم الأصول والخصوم المتداولة وفقاً لمبادئ والأسس والمعايير المحاسبية المتعارف عليها على تحديد زكاة الشركات .
- 3) يساهم الفكر المحاسبي في وضع الأسس والقواعد المحاسبية التي تمكن ديوان الزكاة من القياس الموضوعي لوعاء الزكاة في أموال الشركات .  
أفرزت الدراسة النتائج الآتية :

- 1) قياس وتحديد وعاء الزكاة في الشركات يعتمد على مجموعة من المعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .
  - 2) إن الإفصاح الكامل عن بيانات النشاط الإقتصادي متمثلاً في حسابات المركز المالي للشركة بصورة صادقة تعكس الواقع الحقيقي لها .
  - 3) مخصص مكافأة مجلس الإدارة يعتبر من الأموال التي تجب فيه الزكاة ويستلزم الأمر على محاسب ديوان الزكاة إضافته الى وعاء الزكاة .
- يلاحظ من خلال هذه الدراسة التي تعرضت للمعايير المحاسبية المتبعة في محاسبة الزكاة، والمعايير غير المتبعة، ولقد أوصت الدراسة بإتباع المعايير والأسس والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها التي تساهم في معالجة المشاكل المحاسبية التي تواجه الوعاء الزكوي، وذلك دون التعرض إلى مشاكل المخصصات التي تؤثر في قياس وتحديد وعاء الزكاة في الشركات التي تتمثل في المخصصات المحتجزة من الأرباح وكيفية معالجتها، ولقد تعرض الباحث من خلال هذه الدراسة إلى مشكلة المخصصات بالتفصيل وأيضاً تم الفصل بين المخصصات الواجبة الإستبعاد من وعاء الزكاة والمخصصات الواجبة الخصم من وعاء الزكاة وكيفية معالجتها .

أجرى ناصر محمد (2013) دراسة بعنوان أثر تحديد صافي رأس المال العامل على وعاء زكاة عروض التجارة، تتمثل مشكلة الدراسة في الكيفية التي يتم بها تحديد

صايف رأس المال العامل الذي من خلاله يتم تحديد زكاة عروض التجارة، على حسب النسبة التي يتم تحديدها لهذا الوعاء والمنصوص عليها في قانون ولائحة الزكاة، لتوضيح مشكلة الدراسة، ويمكن صياغتها في التساؤلات الآتية :

- 1) هل يقوم ديوان الزكاة بوضع نسب متساوية لوعاء زكاة عروض التجارة ذات الصلة ( أي زكاة عروض الأفراد وزكاة عروض الشركات ) .
- 2) وهل هنالك ثقة وقناعة بالدور الاجتماعي الذي يقوم به ديوان الزكاة تجاه الفقراء والمساكين .
- 3) وهل يقوم ديوان الزكاة بحساب مال القينه ( الأصول الثابتة ) الذي اختلف فيه العلماء عند تحديد صايف رأس المال العامل .
- 4) وهل يقوم ديوان الزكاة بحساب الأصول الثابتة الفائضة عن الإستخدام والاستعمال الشخصي للمكلف عند تحديد صايف رأس المال العامل .

هدفت الدراسة إلى التوصل إلى معايير القياس الأمثل لتحديد وعاء زكاة عروض التجارة، وتبسيط الضوء نحو ضرورة الاهتمام بالأصول الثابتة التي لا يقوم ديوان الزكاة بتقييمها عند تحديد صايف رأس المال، وتحديد آلية للتوصل إلى صايف رأس المال العامل الحقيقي الذي من خلاله يتم تحديد وعاء الزكاة .

إن صايف رأس المال العامل هو الأساس الذي من خلاله يتم تحديد وعاء زكاة عروض التجارة، وعليه فإنه لا بد من تحديد صايف رأس المال وفقاً للمعايير المحاسبية المتعارف عليها مع مراعاة أحكام وقوانين ولوائح الزكاة المتعلقة بعروض التجارة، ولإيجاد حلول لمشكلة الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- 1/ الكيفية التي يتم بها تحديد صايف رأس المال العامل تؤثر على وعاء الزكاة .
  - 2/ إنشاء إدارة متخصصة لحصر أموال المكلفين بدفع زكاة عروض التجارة تؤدي إلى التوصل لحقيقة صايف رأس المال العامل وتحديد بدقه .
- أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتمثل في الآتي :

- 1 (1) أفادت نتائج الدراسة أن المخصصات الخاضعة للزكاة يتم إضافتها الى وعاء الزكاة عند تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة .
  - 2 (2) تقوم السلع التجارية بالسعر الحالي حسب السوق عند تحديد صافي رأس المال العامل .
  - 3 (3) يقوم ديوان الزكاة بخصم الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة عند تحديد صافي رأس المال العامل .
  - 4 (4) عند تحديد صافي رأس المال يؤخذ في الإعتبار المقدرة التكلفة للمكلف بدفع الزكاة، وعند وجوب زكاة عروض التجارة يتم تحديد صافي رأس المال العامل، وفقاً للمستندات التي تثبت الديون الهالكة والديون المرجوة السداد .
- ولقد تعرضت الدراسة إلى كيفية تحديد صافي رأس المال العامل من خلال موضوعية وعدالة مجموعة المبادئ والأسس والقواعد والمعايير المحاسبية المتعارف عليها في محاسبة الزكاة مع مراعاة الشريعة الإسلامية في ذلك، التي تضمنتها الدراسة داخل الإطار النظري والمفاهيمي لمحاسبة لزكاة، كما تعرضت الدراسة إلى طريقة صافي رأس المال العامل وكيفية تحديد وعاء زكاة عروض التجارة وفقاً لهذه الطريقة، وذلك دون التعرض الى طريقة مصادر الأموال وهي الأكثر شيوعاً عند تحديد وعاء زكاة عروض التجارة في الشركات التجارية، حيث تناول الباحث طريقة صافي رأس المال العامل، وطريقة مصادر الأموال معاً إمداداً لهذه الدراسة، وكما تعرض الى المشاكل المحاسبية التي تؤثر على وعاء زكاة عروض التجارة المتمثلة في المخصصات المحتجزة من الأرباح وتحديد بدقة والفصل بينها وتوضيح المخصصات الواجبة الإستبعاد والمخصصات الواجبة الخصم من وعاء الزكاة، وتسعى هذه الدراسة الى معالجة هذه المشاكل المحاسبية .

### ثانياً: الدراسة التطبيقية :

تختص هذه الدراسة بعرض وتحليل بيانات الدراسة وإختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الدراسة التطبيقية على ديوان الزكاة السوداني، متمثلة في ديوان الزكاة أمانة الشركات الخرطوم .

**نبذة تعريفية عن أمانة الشركات الخرطوم:**

في ظل غياب تطبيق فريضة الزكاة في دول العالم الإسلامي ظهرت العديد من المستجدات الفقهية المتعلقة بهذه الفريضة تبعاً للتطور الذي حدث في المعاملات والأنشطة المالية والطريقة التي تدار بها، تم تطبيق هذه الفريضة في السودان عبر مراحلها التاريخية، بداية بمرحلة زكاة التطوع وثم الزكاة الأُلزامية، والتي راعى فيها التدرج لتصبح فريضة الزكاة واقعاً مطبقاً مرتكزة على أساس فقهي وعملي، لمواكبة كل المستجدات الفقهية والعملية، في كيفية جباية وصرف الزكاة، مما جعل السودان قبلة دول العالم الإسلامي للأخذ بتجربته وتطبيقها .

قبل عام 1990م لم يأخذ تطبيق الزكاة السمة التنظيمية الحديثة، أما بعد صدور قانون الزكاة لسنة 1990م والذي بموجبه تم إنشاء ديوان الزكاة كهيئة مستقلة قائمة بذاتها لها هيكلها التنظيمي والإداري الخاص بها، ومن ثم بدأ الديوان في إنشاء هيكله الإداري والتنظيمي، حيث شهد عام 1992م إنشاء إدارة متخصصة لزكاة الشركات وفقاً لنص المادة ( 2 / 5 ) و ( 3 / 5 ) من قانون الزكاة لسنة 1990م والتي بموجبها تم فرض الزكاة على الشخصية الاعتبارية إستناداً على المبادئ الفقهية المتفق عليها، ولقد تم إنشاء ديوان الزكاة أمانة الشركات لتحقيق جملة من الأهداف العامة التي تتمثل في تزكية وتطهير أموال الشخصية الاعتبارية متمثلة في مساهميتها، والوصول للوعاء الحقيقي للمال الباطن باحترافية ووسائل حديثة وكوادر مؤهلة وخبرة تراكمية وإستناداً على الأسس الفقهية والمحاسبية، وتطوير نظام محاسبة زكاة الشركات بمختلف نشاطاتها بما يتماشى مع المستجدات الفقهية التي تحدث، حيث يتكوّن ديوان الزكاة أمانة الشركات من عدة قطاعات وهي التي تمثل المكون الأساس لايرادات زكاة الشركات المتمثلة في القطاع التجاري وهو يختص بجباية الزكاة من الشركات العاملة في المجال التجاري بيعاً وشراءً والاستيراد والتصدير، والقطاع الزراعي وهو يختص بجباية الزكاة من الشركات العاملة في مجال الزرع والإنتاج الحيواني كتربية الأنعام والدواجن والألبان واللحوم والأعلاف والعسل،

والقطاع الصناعي وهو يختص بجباية الزكاة من الشركات العاملة في مجال الصناعة، وقطاع البنوك وشركات التأمين وهو مختص بجباية الزكاة من البنوك والمصارف وشركات التأمين، وقطاع النقل والمواصلات وهو يختص بجباية زكاة الشركات العاملة في مجال النقل البري والبحري والشحن والتفريغ والمواصلات، وقطاع الطيران وهو يختص بجباية زكاة الشركات العاملة في مجال الطيران والشحن الجوي والتفريغ، وقطاع الطباعة والتعدين وهو يختص بجباية زكاة الشركات العاملة في مجال الطباعة والنشر وفي مجال التعدين وإستخراج البترول والمياه الجوفية، وقطاع المقاولات وهو يختص بجباية زكاة الشركات العاملة ذات الأنشطة المتعلقة بالبناء والتشييد والتعمير والطرق والجسور، والقطاع الموحد وهو يختص بجباية الزكاة من مجموعة من الشركات العاملة التي تعمل في مجالات مختلفة والتي يكون مالكيها واحد، القطاع المتنوع وهو يختص بجباية زكاة الشركات العاملة في مجال الخدمات والاتصالات وشركات الفنادق .

### إجراءات الدراسة الميدانية :

تتمثل إجراءات الدراسة الميدانية في مجتمع الدراسة وعينة الدراسة وأداة الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة من خلال المنهجية المتبعة في تنفيذ البحث وصولاً للنتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة، وتتمثل هذه المنهجية المتبعة في جملة من الإجراءات والأساليب من أجل معرفة المخصصات وأثرها على قياس وتحديد وعاء زكاة عروض التجارة وكيفية معالجتها .

### 1/ مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في مؤسسة ديوان الزكاة بالسودان، واستهدف الباحث ديوان الزكاة أمانة الشركات بطريقة قصدية لأن هذه الأقسام لها صلة مباشرة بموضوع البحث، وأيضاً للحصول على ميزانيات عمومية للشركات التجارية المحدودة، التي من خلالها سوف يتم مناقشة مشكلة الدراسة واختبار فرضيات الدراسة .

## تحليل بيانات الدراسة :

الجدول رقم (1) يمثل الميزانية العمومية لشركة كونكريت التجارية لعام 2010م التي من خلالها يتم توضيح المركز المالي للشركة .

## جدول رقم (1)

الميزانية العمومية لشركة كونكريت المحدودة في 2010/12/31م

الخصوم		الأصول	
	الخصوم الثابتة	61,850	الأصول الثابتة
945	رأس المال	17,138	( - ) مجمع الاستهلاك
10,469	أرباح مرحلة	44,712	صافي الأصول الثابتة
<b>11,414</b>	<b>إجمالي الخصوم الثابتة</b>	25,000	(+) الإستثمارات
	الخصوم المتداولة	<b>69,712</b>	<b>إجمالي الأصول الثابتة</b>
23,117	الدائنون		الأصول المتداولة
6,775	الأمانات	6,561	نقدية بالخزينة والبنوك
90,092	القروض	7,653	المدينون
4,771	المخصصات	20,154	المخزون السلعي
300	مصروفات مستحقة	27,801	أرصدة مدينة أخرى
<b>125,055</b>	<b>جملة الخصوم المتداولة</b>	4,588,176	المدفوعات المقدمة
		<b>66,757</b>	<b>جملة الأصول المتداولة</b>
<b>136,469</b>	<b>إجمالي الخصوم</b>	<b>136,469</b>	<b>إجمالي الأصول</b>

المصدر: الإدارة العامة لتخطيط الجباية، ديوان الزكاة الشركات، الخرطوم، 2010م

من الجدول (1) سوف يتم استخراج بنود الزكاة الواجبة الخصم و البنود الواجبة الإضافة وهي التي تمثل العناصر الزكوية لطريقة صافي رأس المال العامل، وطريق مصادر الاموال، وكلتا الطريقتين تؤديان الى تحديد وقياس زكاة عروض التجارة .  
والجدول رقم (2) يمثل حساب الأرباح والخسائر لشركة كونكريت لعام 2010م الذي من خلاله يتم تحديد المبيعات وتكاليفها والمشتريات وتكاليفها، وكما يتم تحديد المصروفات العامة، والأرباح التي تحصلت عليها الشركة.

### جدول رقم (2)

حساب الأرباح والخسائر لشركة كونكريت المحدودة في 31/12/2010م

البيان	جزئ	كلي
المبيعات		47,874
تكلفة المبيعات		
بضاعة أول المدة	19,639	
(+) مشتريات محلية	41,520	
(-) بضاعة آخر المدة	20,154	
صافي التكلفة		41,005
إجمالي أرباح المتاجرة		6,869
(+) أرباح الأعمال		26,322
إجمالي أرباح الشركة		<b>33,191</b>
(-) المصروفات العامة	26,562	
مخصص مجلس الإدارة	2,750	

البيان	جزئ	كلي
مخصص الزكاة	400	
إجمالي المصروفات		29,712
صافي الربح قبل الضرائب		3,479
( - ) مخصص ضريبة أرباح الأعمال		1,558
صافي الربح بعد الضرائب		1,921
(+) الأرباح المرحلة		8,548
إجمالي أرباح الشركة		10,469

المصدر: الإدارة العامة لتخطيط الجباية، ديوان الزكاة الشركات، الخرطوم، 2010م

من الجدول رقم (2) الذي يوضح إجمالي أرباح الشركة التي تمثل أحد عناصر الوعاء الزكوي في طرق قياس وعاء زكاة عروض التجارة، ومن خلاله سوف يتم توضيح المصروفات العامة التي تم خصمها من إجمالي أرباح الشركة، وأيضاً المخصصات التي تم خصمها من إجمالي أرباح الشركة .

الجدول رقم (3) يمثل طريقة صافي رأس المال العامل الذي من خلالها يتم توضيح البنود الزكوية الواجبة بالإضافة والواجبة الخصم، ومن خلال هذا الجدول سوف يتم تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكريت .

## جدول رقم (3)

وعاء الزكاة حسب طريقة صافي رأس المال العامل من واقع الميزانية العمومية

البيان	جزئ	كلي
الأصول المتداولة		
نقدية بالخبزينة والبنوك	6,561	
المدينون	7,653	
المخزون السلعي	20,154	
أرصدة مدينة أخرى	27,801	
المدفوعات المقدمة	4,588	
جملة الأصول المتداولة		66,757
ناقصاً		
الخصوم المتداولة		
الدائنون	23,117	
الأمانات	6,775	
القروض	90,092	
المخصصات	4,771	
مصرفات مستحقة	300	
جملة الخصوم المتداولة		125,055
وعاء الزكاة (بالسالب، عجز)		(58,298) -

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكريت، دنقلا،

2015م

من الجدول (3) الذي يوضح طريقة صافي رأس المال العامل من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكرت، ومن خلال هذا الجدول يلاحظ أن وعاء زكاة عروض التجارة بالسالب والعجز .

الجدول رقم (4) يمثل طريقة مصادر الأموال الذي من خلالها يتم توضيح البنود الزكوية الواجبة بالإضافة والواجبة الخصم، ومن خلال هذا الجدول سوف يتم تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكرت .

#### جدول رقم (4)

وعاء الزكاة حسب طريقة مصادر الأموال من واقع الميزانية العمومية

البيان	جزئ	كلي
الخصوم الثابتة		
رأس المال المدفوع	945	
الأرباح المرحلة	10,469	
إجمالي الخصوم الثابتة		11,414
ناقصاً		
الأصول الثابتة		69,712
وعاء الزكاة ( بالسالب، عجز )		(58,298)

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكرت، دنقلا 2015م

من الجدول رقم (4) الذي يوضح طريقة مصادر الأموال من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكرت، ومن خلال هذا الجدول تم التوصل الى وعاء زكاة عروض التجارة بالسالب والعجز .

بعد فحص الباحث الميزانية العمومية لشركة كونكرت مكتملة المستندات، اتضح أن هنالك مخصصات تبلغ (4,771) وهي عبارة عن مخصص مجلس الإدارة،

ومخصص الزكاة، ومخصص الضرائب، ومخصص عام، كما هو موضح في حساب الأرباح والخسائر، والتي تم خصمها من وعاء الزكاة وهي مخصصات خاضعة للزكاة لتشمل المخصصات (المستثناة الأربعة) التي سبق ذكرها، وعليه فإن المخصصات التي تم خصمها غير واجبة الخصم من وعاء الزكاة، لذلك يجب أن تكون المعالجة المحاسبية، إستبعاد هذه المخصصات من الخصوم الواجبة الخصم من وعاء الزكاة، في طريقة صافي رأس المال العامل، وعلى أن تضاف المخصصات الواجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في طريقة مصادر الاموال .

الجدول رقم (5) يوضح طريقة صافي رأس المال العامل، بعد المعالجة المحاسبية للوعاء الزكوي لزكاة عروض التجارة، وذلك بعد الفحص الدقيق للميزانية العمومية المكتملة المستندات، ومقارنتها مع بنود الميزانية العمومية المقدمة من شركة كونكريت لديوان الزكاة، وبعد الفحص والمقارنة اتضح أن هنالك مخصصات مستبعدة من الزكاة تم إستبعادها من الخصوم المتداولة، وعلى أن تتم المعالجة المحاسبية على حسب الجدول الموضح فيما يلي:

#### جدول رقم (5)

وعاء الزكاة حسب طريقة صافي رأس المال العامل  
من واقع الميزانية العمومية بعد المعالجة المحاسبية

البيان	جزئ	كلي
الأصول المتداولة		
نقدية بالخزينة والبنوك + فرق الأصول الثابتة	34,561	
المدينون	7,653	
المخزون السلعي + الربح التقديري للمخزون	23,580	
أرصدة مدينة أخرى	27,801	
المدفوعات المقدمة	4,588	
جملة الأصول المتداولة		98,183

البيان	جزئ	كلي
ناقصاً		
الخصوم المتداولة		
الدائون	23,117	
الأمانات	6,775	
القروض	-	
المخصصات	-	
مصروفات مستحقة	300	
جملة الخصوم المتداولة		30,192
وعاء الزكاة		67,991

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكريت، بعد المعالجة المحاسبية، دنقلا، 2015م

من خلال الجدول رقم (5) الذي يحدد وعاء زكاة عروض التجارة، وفقاً لطريق صافي رأس المال العامل وبعد المعالجة المحاسبية للعناصر الزكوية اتضح أن هنالك بعض المخصصات المستبعدة من الزكاة تم إستبعادها من الخصوم المتداولة، والنتائج عن ذلك إيجابية الوعاء الزكوي بعد المعالجة المحاسبية .

الجدول رقم (6) يوضح طريقة مصادر الأموال، بعد المعالجة المحاسبية لوعاء زكاة عروض التجارة، وذلك بعد الفحص الدقيق للميزانية العمومية لشركة كونكريت المكتملة المستندات، ومقارنتها مع بنود الميزانية العمومية المقدمة الى ديوان الزكاة، وبعد الفحص والمقارنة اتضح أن هنالك مخصصات خاضعة للزكاة تمت إضافتها إلى الخصوم الثابتة على أن تتم المعالجة المحاسبية على حسب الجدول التالي :

## جدول رقم (6)

وعاء الزكاة حسب طريقة مصادر الأموال من  
واقع الميزانية العمومية بعد المعالجة المحاسبية

البيان	جزئ	كلي
الخصوم الثابتة		
رأس المال المدفوع	945	
الأرباح المرحلة	10,469	
الربح التقديري للمخزون	3,426	
فرق الأصول الثابتة	18,000	
فرق الإستثمارات	10,000	
قروض المساهمين	50,000	
قروض طويلة الأجل	40,092	
المخصصات الخاضعة للزكاة	4,771	
إجمال الخصوم		137,703
ناقصاً		
الأصول الثابتة		69,712
وعاء الزكاة		67,991

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة كونكريت، بعد المعالجة المحاسبية، دنقلا، 2015م

من خلال الجدول رقم (6) الذي يحدد وعاء زكاة عروض التجارة، وفقاً لطريق مصادر الأموال، وبعد المعالجة المحاسبية للعناصر الزكوية أتضح أن هنالك مخصصات

خاضعة للزكاة تم إضافتها الى الخصوم الثابتة، والنتائج عن ذلك إيجابية الوعاء الزكوي بعد المعالجة المحاسبية .

بعد المعالجة المحاسبية لوعاء زكاة عروض التجارة، بالمقارنة بين الوعائين الأول (السالب) والثاني (الموجب) ، ومن خلال الوعاء الثاني (الموجب) المعدل. بالتالي تحققت صحة فرضية الدراسة التي تقول أن المخصصات المحتجزة من الأرباح وهي التي تمثل توزيعاً للأرباح واجبة الاستبعاد من وعاء الزكاة في طريقة صافي رأس المال العامل، وواجبة الاضافة الى وعاء الزكاة في طريقة مصادر الاموال، وبالمقارنة بين الوعائين الوعاء الأول (سالب) ومقداره (58,298) والوعاء الثاني (موجب) ومقداره (67,991)، وبعد المعالجة المحاسبية، اتضح أن المخصصات المخصومة من وعاء الزكاة الأول، هي واجبة الاستبعاد من وعاء الزكاة الثاني المعدل في طريقة صافي رأس المال العامل، وواجبة الاضافة الى وعاء الزكاة الثاني المعدل في طريقة مصادر الاموال، كما تم توضيحه في الوعاء الثاني المعدل، وبهذا قد تحققت صحة الفرضية لهذه الدراسة .

لاحظ الباحث من خلال الميزانية العمومية لشركة كونكريت المحدودة أن هنالك مخصص للزكاة وهو مبلغ (400) جنيه، الظاهر بقائمة الأرباح والخسائر وهذا يدل على أن هنالك أرباحاً متوالدة بالشركة، وأيضاً كما يدل على أن الشركة مقتتعة بوجوب الزكاة عليها، ولذا إن واقع قائمة المركز المالي يعكس خلاف ذلك، وهو نتيجة طرق قياس وعاء زكاة عروض التجارة التي ظهرت، بالسالب أي وعاء الزكاة بالعجز، وهذه نتيجة غير مقنعة للباحث وفق تقارير ديوان الزكاة، ولذلك قام الباحث بمراجعة الميزانية العمومية وتحديد نقاط الخلاف بينها وبين أسس وضوابط ولوائح الزكاة المعروفة شرعاً، حيث تم تحديد المشاكل المحاسبية التي تواجه وعاء زكاة عروض التجارة، المتمثل في مشاكل المخصصات الخاضعة للزكاة وهي التي تحتجز من الربح، ومن خلال الميزانية العمومية تم تحديد البنود الواجبة الخصم من وعاء الزكاة، والبنود الواجبة الإضافة الى وعاء الزكاة، وبعد ذلك توصل الباحث الى

المعالجات المحاسبية لهذه المخصصات التي تؤثر في قياس وتحديد وعاء زكاة عروض التجارة .

الجدول رقم (7) يمثل الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة لعام 2012م التي من خلالها يتم توضيح المركز المالي للشركة .

### جدول رقم (7)

#### الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة 2012/12/31م

الخصوم		الأصول	
	الخصوم الثابتة	2,042,346.67	الأصول الثابتة
5,850,000.00	رأس المال المدفوع	3,868,927.76	الإستثمارات
3,946,403.85	جاري المساهمين	56,890.95	مشروعات تحت التنفيذ
1,933,452.10	مجمع الأرباح والخسائر	<b>5,968,165.38</b>	إجمالي الأصول الثابتة
216,305.48	أرباح وخسائر العام		الأصول المتداولة
<b>11,946,161.43</b>	إجمالي الخصوم الثابتة	2,728,180.80	المخزون السلعي
	الخصوم المتداولة	133,098.49	ضرائب مدفوعة مقدماً
137,442.98	مخصصات	4,087,844.28	المدينون وأرصدة مدينة
13,081.00	مصروفات مستحقة	1,060,676.93	التقديمية بالخبزينة والبنوك
1,039,465.26	الدائنون وأرصدة		

الخصوم		الأصول	
	دائنة		
841,815.21	القروض		
<b>2,031,804.45</b>	إجمالي الخصوم المتداولة	<b>8,009,800.50</b>	إجمالي الأصول المتداولة
<b>13,977,965.88</b>	إجمالي الخصوم	<b>13,977,965.88</b>	إجمالي الأصول

المصدر: الإدارة العامة لتخطيط الجباية، ديوان الزكاة الشركات، الخرطوم، 2012م

من خلال الجدول رقم (7) الذي يوضح قائمة المركز المالي لشركة هادر العالمية المحدودة، والذي من خلاله سوف يتم استخراج بنود الزكاة الواجبة الخصم من وعاء الزكاة والبنود الواجبة الإضافة الى وعاء الزكاة وهي التي تمثل العناصر الزكوية في طريقة صافي رأس المال العامل، وفي طريق مصادر الاموال، وكلتا الطريقتين تؤديان الى تحديد وقياس زكاة عروض التجارة، وتصل هذه الطرق الى نتيجة واحدة إذا تجاوز محاسب ديوان الزكاة المادة 13 من لائحة الزكاة لسنة 2004م، واستخدم نفس التبويب المحاسبي في الطريقتين.

والجدول رقم (8) يمثل حساب الأرباح والخسائر لشركة هادر العالمية المحدودة لعام 2012م الذي من خلاله يتم تحديد المبيعات وتكاليفها والمشتريات وتكاليفها، وكما يتم تحديد المصروفات العامة، والأرباح التي تحصلت عليها الشركة، والمخصصات التي تم خصمها من وعاء زكاة عروض التجارة .

## جدول رقم (8)

حساب الأرباح والخسائر لشركة هادر العالمية المحدودة 2012/12/31م

البيان	جزئ	كلي
المبيعات	16,644,133.46	
(-) تكلفة المبيعات	13,682,254.62	
مجمل الربح		<b>2,961,878.84</b>
(-) المصروفات الادارية والعمومية	1,915,318.61	
أهلاك الاصول الثابتة	130,273.73	
إجمالي المصروفات		<b>2,045,592.34</b>
صافي الربح قبل الضرائب		<b>916,286.50</b>
(-) مخصص الضرائب	137,442.98	
(-) خسارة مشروع هاك للدواجن		(562,538.04)
صافي الربح المرحل		<b>216,305.48</b>

المصدر: الإدارة العامة لتخطيط الجباية، ديوان الزكاة الشركات، الخرطوم،  
2012م

من الجدول رقم (8) الذي يتمثل في حساب الأرباح والخسائر، والذي ويوضح إجمالي أرباح الشركة التي تمثل أحد عناصر الوعاء الزكوي في طرق قياس وتحديد وعاء زكاة عروض التجارة، ومن خلال هذا الجدول سوف يتم توضيح المصروفات العامة التي تم خصمها من إجمالي أرباح الشركة، وأيضاً المخصصات التي خصمها من إجمالي أرباح الشركة.

الجدول رقم (9) يمثل طريقة صافي رأس المال العامل الذي من خلالها يتم توضيح البنود الزكوية الواجبة بالإضافة والواجبة الخصم من وعاء الزكاة، وتحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة .

## جدول رقم (9)

وعاء الزكاة حسب طريقة صافي رأس المال العامل من واقع الميزانية العمومية

البيان	جزئ	كلي
الأصول المتداولة		
المخزون السلعي	2,728,180.80	
ضرائب مدفوعة مقدماً	133,098.49	
المدينون وأرصدة مدينة	4,087,844.28	
النقدية بالخبزينة والبنوك	1,060,676.93	
إجمالي الأصول المتداولة		8,009,800.50
ناقصاً		
الخصوم المتداولة		
مخصصات	137,442.98	
مصروفات مستحقة	13,081.00	
الدائنون وأرصدة دائنة	1,039,465.26	
القروض	841,815.21	
إجمالي الخصوم المتداولة		2,031,804.45
وعاء الزكاة		<b>5,977,996.05</b>

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية، دنقلا،

2015م

من خلال الجدول رقم (9) الذي يوضح طريقة صافي رأس المال العامل من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة، تم التوصل الى وعاء زكاة عروض التجارة بالموجب وقدره (5,977,996.05).

الجدول رقم (10) يمثل طريقة مصادر الأموال الذي من خلالها يتم توضيح البنود الزكوية الواجبة بالإضافة والواجبة الخصم من وعاء الزكاة، وأيضاً سوف يتم تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية .

### جدول رقم (10)

وعاء الزكاة حسب طريقة مصادر الأموال من واقع الميزانية العمومية

البيان	جزئ	كلي
الخصوم الثابتة		
رأس المال المدفوع	5,850,000.00	
جاري المساهمين	3,946,403.85	
مجمع الأرباح والخسائر	1,933,452.10	
أرباح وخسائر العام	216,305.48	
إجمالي الخصوم الثابتة		11,946,161.43
ناقصاً		
الاصول الثابتة	2,042,346.67	
الإستثمارات	3,868,927.76	
مشروعات تحت التنفيذ	56,890.95	
إجمالي الأصول الثابتة		5,968,165.38
وعاء الزكاة		<b>5,977,996.05</b>

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية، دنقلا 2015م

من الجدول رقم (10) الذي يوضح طريقة مصادر الأموال من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة، ومن خلال هذه الطريقة تم التوصل الى وعاء زكاة عروض التجارة بالموجب البالغ (5,977,996.05)، وهي نتيجة موضوعية وقبولة شكلاً، ولكن يوجد بها بعض المشاكل المحاسبية .

بعد الفحص اتضح أن هنالك مخصص يبلغ (137,442.98) تم خصمه من وعاء الزكاة وهو مخصص خاضع للزكاة لا يشمل المخصصات (المستثناة الأربعة) التي سبق ذكرها، وعليه فإن المخصص الذي تم خصمه غير واجبة الخصم من وعاء الزكاة، وبهذا قد تحققت واقعية مشكلة الدراسة، التي تتمثل في السؤال هل تعتبر المخصصات مخصص مجلس الإدارة، مخصص الضرائب، مخصص التعويضات، مخصص الغرامات واجبة الخصم من وعاء الزكاة، وكيف يتم معالجتها إذا تم خصمها من وعاء الزكاة؟

على أن تكون المعالجة المحاسبية، إستبعاد هذه المخصصات من الخصوم الواجبة الخصم من الوعاء الزكوي، في طريقة صافي رأس المال العامل، وعلى أن تضاف هذه المخصصات الواجبة الإضافة إلى وعاء الزكاة في طريقة مصادر الاموال .

الجدول رقم (11) يمثل طريقة صافي رأس المال العامل التي من خلالها يتم توضيح البنود الزكوية الواجبة الإضافة الى وعاء الزكاة، والواجبة الخصم من وعاء الزكاة، وكما يتم تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة بعد المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية .

## جدول رقم (11)

وعاء الزكاة حسب طريقة صافي رأس المال العامل  
من واقع الميزانية العمومية بعد المعالجة المحاسبية

البيان	جزئ	كلي
الأصول المتداولة		
المخزون السلعي + الربح التقديري للمخزون	3,328,380.80	
ضرائب مدفوعة مقدماً	133,098.49	
المدينون وأرصدة مدينة	4,087,844.28	
التقديرات بالخبزينة والبنوك	1,060,676.93	
إجمالي الأصول المتداولة		8,610,000.50
ناقصاً		
الخصوم المتداولة		
مخصصات	-	
مصرفات مستحقة	13,081.00	
الدائنون وأرصدة دائنة	1,039,465.26	
القروض	-	
إجمالي الخصوم المتداولة		1,052,546.26
وعاء الزكاة		<b>7,557,454.24</b>

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية، بعد المعالجة المحاسبية، دنقلا، 2015م

من بيانات الجدول رقم (11) الذي يحدد وعاء زكاة عروض التجارة، وفقاً لطريقة صافي رأس المال العامل، وبعد المعالجة المحاسبية للعناصر الزكوية انضح أن هنالك

مخصصات مستبعدة من وعاء الزكاة متمثلة في مخصص الضرائب الذي تم إستبعاده من الخصوم المتداولة وفقاً لهذه الطريقة .

الجدول رقم (12) يمثل طريقة مصادر الأموال التي من خلالها يتم توضيح البنود الزكوية الواجبة بالإضافة الى وعاء الزكاة والواجبة الخصم من وعاء الزكاة، و كما يتم تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة بعد المعالجة المحاسبية للمشاكل المحاسبية .

### جدول رقم (12)

وعاء الزكاة حسب طريقة مصادر الأموال من واقع الميزانية العمومية بعد المعالجة المحاسبية

البيان	جزئ	كلي
الخصوم الثابتة		
رأس المال المدفوع	5,850,000.00	
جاري المساهمين	3,946,403.85	
مجمع الأرباح والخسائر	1,933,452.10	
أرباح وخسائر العام	216,305.48	
مخصص الضرائب	137,442.98	
قروض طويلة الأجل	841,815.21	
الربح التقديري للمخزون	600200.00	
إجمالي الخصوم الثابتة		13,525,619.62
ناقصاً		
الاصول الثابتة	2,042,346.67	
الإستثمارات	3,868,927.76	

البيان	جزئ	كلي
مشروعات تحت التنفيذ	56,890.95	
إجمالي الأصول الثابتة		5,968,165.38
وعاء الزكاة		<b>7,557,454.24</b>

المصدر: إعداد الباحث من واقع الميزانية العمومية لشركة هادر العالمية، بعد المعالجة المحاسبية، دنقلا، 2015م

من الجدول رقم (12) الذي يحدد وعاء زكاة عروض التجارة، وفقاً لطريق مصادر الأموال، وبعد المعالجة المحاسبية للعناصر الزكوية اتضح أن هنالك مخصصات مستبعدة غير واجبة الخصم من وعاء الزكاة، وتمت إضافتها الى الخصوم الثابتة . بعد المعالجة المحاسبية لوعاء زكاة عروض التجارة، من خلال طرق قياس وتحديد وعاء الزكاة، بالمقارنة بين الوعائين الأول والثاني، ومن خلال الوعاء الثاني المعدل، لقد تحققت صحة الفرضية التي تتمثل في أن المخصصات المحتجزة من الأرباح وهي التي تمثل توزيعاً للأرباح واجبة الاستبعاد من وعاء الزكاة في طريقة صافي رأس المال العامل، وواجبة الاضافة الى وعاء الزكاة في طريقة مصادر الاموال وبالمقارنة بين الوعائين الوعاء الاول ومقداره (5,977,996.05) والوعاء الثاني ومقداره (7,557,454.24)، وبعد المعالجة المحاسبية، اتضح أن المخصصات المخصومة من وعاء الزكاة الاول، هي واجبة الاستبعاد من وعاء الزكاة الثاني المعدل في طريقة صافي رأس المال العامل، وواجبة الاضافة الى وعاء الزكاة الثاني المعدل في طريقة مصادر الاموال، كما تم توضيحه في الوعاء الثاني المعدل، وبهذا قد تحققت صحة الفرضية لهذه الدراسة .

### ثالثاً: الخاتمة

من خلال البيانات المحاسبية لبند الميزانيات العمومية المقدمة من الشركات لديوان الزكاة تلاحظ أن هنالك مشاكل محاسبية متعلقة بالمخصصات الخاضعة

للزكاة والخلط بين المخصصات الواجبة الخصم، والمخصصات الواجبة الإستبعاد حيث تمت المقارنة بين الميزانية العمومية لشركة كونكريت مكتملة المستندات، والميزانية العمومية لشركة هادر العالمية المحدودة مكتملة المستندات، تلاحظ أن هنالك بعض المشاكل المحاسبية في قياس وتحديد وعاء الزكاة، بنسب متفاوتة بين الشركتين حيث أن ميزانية شركة كونكريت يوجد بها مشاكل متعددة في المخصصات المتمثلة في مخصص مجلس الإدارة، ومخصص الضرائب، ومخصص الزكاة، ومخصص عام، حيث أن هذه المخصصات خاضعة للزكاة وهي ضمن قائمة الأرباح والخسائر وهذا دليل أن هذه المخصصات تمثل توزيعاً للربح وليس تكلفة على الإيرادات، وذلك بأن الوفاء بها ليس ملزماً على الشركة، فيما يتعلق بميزانية شركة هادر ليس بها مشاكل متعددة، سوى مشكلة مخصص الضرائب وهو خاضع ليس من الواجبة الخصم من وعاء الزكاة، وبالإضافة الى ذلك فإن وعاء الزكاة في هذه الشركة إيجابي وليس سلبي كشركة كونكريت، وذلك دليل على أن البحوث العلمية السابقة في هذا المجال أدت الى النهوض بمؤسسة وكوادر ديوان الزكاة .

حيث واجه وعاء زكاة عروض التجارة، كثير من المشاكل المحاسبية التي تعترض قياسه وتحديده، ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل الى المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بالمخصصات المختلفة التي تخصم من وعاء الزكاة وتم إستخلاص النتائج الآتية :

### النتائج :

- 1) وعاء زكاة عروض التجارة يواجه عدة مشاكل محاسبية فيما يتعلق بالمخصصات المختلفة التي تخصم من وعاء الزكاة عند تحصيل زكاة عروض التجارة، والخلط بين المخصصات الخاضعة وغير الخاضعة للزكاة .
- 2) المخصصات المختلفة الخاضعة لزكاة عروض التجارة يتم إضافتها الى وعاء الزكاة، والمخصصات المستثناة يتم خصمها من وعاء الزكاة عند تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة .

- (3) الإفصاح الكامل عن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتعلق بالمخصصات المختلفة المتمثلة في حسابات المركز المالي للشركة بصورة صادقة تعكس الواقع الحقيقي لزكاة أموالها، وتجنب هذه الشركات التقديرات الإجازية .
- (4) هنالك خلط بين المخصصات والإحتياطيات عند تحديد وقياس وعاء زكاة عروض التجارة.
- (5) أفادت نتائج الدراسة بأن مخصص مكافأة مجلس الإدارة، ومخصص الضرائب، ومخصص التعويضات، ومخصص الغرامات، هي مخصصات تعتبر توزيعاً على الربح، وليس تكلفة وعبء على الإيرادات، ولذا تدخل هذه المخصصات ضمن الأموال الزكوية التي تجب فيها الزكاة، باعتبار أن هذه المخصصات توزيعاً على الربح وغير محددة وبها مغالاً، وكما أنها غير ملتزمة بها الشركة إذا خسرت .

### التوصيات :

- (1) ضرورة التنسيق بين إدارة الشركات الواجب عليها دفع زكاة عروض التجارة، وبين إدارة ديوان الزكاة فيما يتعلق بالبنود الزكوية الواجبة الخصم والبنود الزكوية الواجبة الإضافة حتى يتفادى الديوان العجز المستمر لوعاء زكاة عروض التجارة .
- (2) العمل على تثقيف العاملين بالشركات والأفراد المكلفين بدفع الزكاة حول قانون ولائحة الزكاة حتى يتم التعرف على المخصصات الخاضعة الى الزكاة، والمخصصات غير الخاضعة للزكاة .
- (3) دعم البحوث العلمية التي تتناول مواضيع محاسبة الزكاة، وتبادل الجارب العلمية بين ديوان الزكاة السوداني والدول الإسلامية التي تهتم بأمر الزكاة .
- (4) استخدام الوسائل الحديثة في جمع البيانات والمعلومات التي تساعد في الوصول إلى حقيقة أموال المكلفين بدفع زكاة عروض التجارة .
- (5) تطبيق أسس وقواعد ومبادئ محاسبة الزكاة، مع الأخذ بالأراء الفقهيّة المؤيدة لصالح الفقراء والمساكين، مع تطبيق لوائح وقوانين الزكاة المتعلقة بالبنود التي تعتبر مسار نقاش مع إدارة الشركات والتي تتمثل في الآتي :

- أ/ حجم الاموال المستثمرة في الاصول الثابتة .  
 ب/ المخصصات والاحتياطات .  
 ج/ الإستثمارات بتوعيتها المتداول وطويل الأجل .  
 د / المخزون السلعي بأنواعه المختلفة .

### المراجع:

- 1) ابن منظور ، المعجم الوسيط ، الطبعة 1 ، ( بيروت : مؤسسة الرسالة ، 1992م)
- 2) الصديق احمد، الوسيط في فقه الزكاة، ( الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدوده، 2009م)
- 3) شبير محمد، زكاة الاصول، الجزء3 (الرياض: دار المعرفة للنشر، 1990م)
- 4) صالح حسب الرسول تاي الله، المشاكل المحاسبية في وعاء الزكاة وأموال الشركات، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة أم درمان الاسلامية، 1996م
- 5) فؤاد السيد وأحمد علي، محاسبة الزكاة،(القاهرة: مطبعة الاشعاع الفنية، 1418هـ)
- 6) محمد كمال عطية، أصول المحاسبة المالية في الاسلام، ( الرياض: دار المريخ للنشر، 1409هـ )
- 7) محمد محمد علي عمر، مشاكل تحديد وعاء الزكاة في البنوك وشركات التامين،رسالة ماجستير في المحاسبة ، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة ام درمان الإسلامية، 1997م
- 8) ناصر محمد سيد أحمد الشريف، أثر تحديد صافي رأس المال العامل على وعاء زكاة عروض التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة والادارة المالية، غير منشورة، الدراسات العليا، جامعة دنقلا، 2013م

## أثر العوامل الديموغرافية على القابلية التدريبية في المجال المصرفي دراسة تطبيقية على المدراء في مصرف أبوظبي الإسلامي بمدينة العين

د. إبراهيم علي عبد الله القاضي – أستاذ مساعد في الإدارة المالية  
جامعة الشرق الأوسط / الأردن

و.د. أيمن مصطفى العرموطي - أستاذ مساعد في إدارة الأعمال  
كلية الخوارزمي الدولية / الإمارات المتحدة

### Abstract

This study aimed to explore the impact of demographic factors on managers in Abu Dhabi Islamic Bank of training needs, and to obtain the necessary information for this study was a questionnaire designed and distributed to the Abu Dhabi Islamic Bank managers during 2015, the study sample included 15 director.

The study reached the most important set of results Respondents see the importance of attending training courses, which take place within the Bank or outside and the importance of the bank to hold a variety of training courses and the importance of proficiency in dealing with others and build customer relationships and how to cope with difficult personalities and diligence to learn the threads are not linked with my job but develop my skills and my knowledge and inclination to work in the spirit of team skills. Where considered these skills or abilities that have been identified with those of training by members of the study population.

As well as of the most important results of the study that there were no statistically significant differences between demographic factors (Job Title -sex–years of experience - educational level - age) capabilities and training for managers.

The study found a set of recommendations that serve to identify the managers of training needs and that can contribute to raising the level of human resources trained to carry out financial and banking, and which contributes to the development of financial and banking services and submitted as soon as the necessary precision in order to comply with international standards in this area.

### مستخلص

هدفت هذه الدراسة الى استكشاف أثر العوامل الديمغرافية على القابلية التدريبية للمدراء في مصرف أبو ظبي الإسلامي ، وللحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة تم تصميم استبانة وتوزيعها على مدراء مصرف أبو ظبي الإسلامي خلال عام 2015 ، وشملت عينة الدراسة على 15 مديراً . وتوصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين العوامل الديمغرافية (المسمى الوظيفي - الجنس - سنوات الخبرة - المستوى التعليمي - العمر) والقابلية التدريبية للمدراء. وخلصت الدراسة بمجموعة من التوصيات التي تقيد في تحديد الاحتياجات التدريبية للمدراء و التي يمكن أن تساهم في رفع مستوى الكفاءات البشرية المدربة للقيام بالأعمال المالية والمصرفية ، والتي تسهم في تطوير الخدمات المالية والمصرفية وتقديمها بالسرعة والدقة اللازمة لكي تتوافق مع المعايير الدولية في هذا المجال .

مقدمة الدراسة :

تناولت هذه الدراسة القابلية التدريبية لمدراء مصرف أبو ظبي الإسلامي ، وتأتي اهمية مثل هذا الموضوع من كونها تلقي بعض الضوء على أهم المتغيرات التي قد تؤثر على القابلية التدريبية ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً أو سلباً على تحقيق أهداف العملية التدريبية ككل ، وبالتالي سيؤثر على مستوى أداء الموظفين وجدارتهم الوظيفية ومستوى تطورهم ومستوى الجودة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لأن العمل التدريبي يجب أن يؤدي الى التطوير المنشود في المصرف .

كما أن نشاط العمل التدريبي يؤثر على مستوى الموارد البشرية العاملة في الجهاز المصرفي ويتأثر به وأن معرفة العوامل المؤثرة على القابلية التدريبية من الأمور الهامة لتسيير دفة الجهاز المصرفي وتوجيهه الوجهة السليمة الهادفة للنهوض بمستواه وتحسين مستوى الموارد البشرية العاملة في الجهاز المصرفي ككل من خلال خلق كفاءات قادرة على تقديم الخدمات المالية والمصرفية بمعايير الجودة العالمية.

وفيما تبقى من هذا البحث سنتناول مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها والنموذج المراد اختباره وفرضيات الدراسة ومنهجيتها والنتائج والتوصيات.

### مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في تحديد الفروق بين العوامل المستقلة والمتمثلة في المسمى الوظيفي -الجنس -سنوات الخبرة - المستوى التعليمي - العمر ، على العامل التابع وهو القابلية التدريبية ، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال الأسئلة التالية :-

1. ما مدى توفر قابلية تدريبية لدى المدراء بمصرف أبو ظبي الإسلامي بمدينة العين ؟

2. هل توجد فروق بين العوامل الديمغرافية والمتمثلة في (المسمى الوظيفي -الجنس -سنوات الخبرة - المستوى التعليمي - العمر) والقابلية التدريبية ؟

### أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أهم العوامل المؤثرة في حجم الفجوة المتعلقة بالقابلية التدريبية لمدراء مصرف أبو ظبي الإسلامي والأهمية النسبية لكل من هذه العوامل وصولاً لتوصيات واستنتاجات محددة يمكن لذوي العلاقة الاستفادة منها.

ويمكن صياغة أهداف الدراسة بشكل أكثر تفصيلاً كما يلي :

1- محاولة فهم ظروف وفعاليات التدريب المصرفي بشكل أفضل وأكثر عمقاً .

- 2- معرفة مدى تأثير العوامل المستقلة التالية: المسمى الوظيفي - الجنس - سنوات الخبرة - المستوى التعليمي - العمر على العامل التابع حجم الفجوة المتعلقة بالقابلية التدريبية.
- 3- تحديد بعض التوصيات التي تقيد في تطوير كفاءات الموظفين من خلال العمل التدريبي.

### أهمية الدراسة :

تتناول هذه الدراسة أحد المواضيع المهمة والتي تحاول تهيئة وإيجاد بيئة ملائمة حتى تأتي العملية التدريبية أكملها ، الأمر الذي ينعكس إيجاباً أو سلباً في تحقيق أهداف العملية التدريبية ككل ، وبالتالي سيؤثر على مستوى أداء الموظفين وجدارتهم الوظيفية ومستوى تطورهم ومستوى الجودة في تقديم الخدمات المصرفية لأن العمل التدريبي يجب أن يؤدي الى التطوير المنشود في المصرف.

كما أن نشاط العمل التدريبي يؤثر على مستوى الموارد البشرية العاملة في الجهاز المصرفي ويتأثر به ، وإن معرفة العوامل المؤثرة على حجم الفجوة التدريبية (القابلية التدريبية) من الأمور الهامة لتسيير دفة الجهاز المصرفي وتوجيهه إلى الوجهة السليمة الهادفة للنهوض بمستواه وتحسين مستوى الموارد البشرية العاملة في الجهاز المصرفي ككل من خلال خلق كفاءات قادرة على تقديم الخدمات المصرفية بمعايير الجودة العالمية.

### فرضيات الدراسة :

بناءً على الإطار النظري ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تمت صياغة عدد من الفرضيات بصورتها العدمية (Ho) كما يلي :-

الفرضية الأولى : تمتع المدراء بالمصرف بالقابلية التدريبية يحقق المردود التدريبي المطلوب .

الفرضية الثانية : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تجاه القابلية التدريبية للمدراء تعزى لاختلافاتهم الديمغرافية ، والتي تتمثل في التالي :-

الفرضية الفرعية الأولى:

H01 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسمى الوظيفي والقابلية التدريبية للمدراء .

الفرضية الفرعية الثانية:

H02 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس والقابلية التدريبية للمدراء .

الفرضية الفرعية الثالثة:

H03 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة والقابلية التدريبية للمدراء.  
الفرضية الفرعية الرابعة:

H04 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والقابلية التدريبية للمدراء .

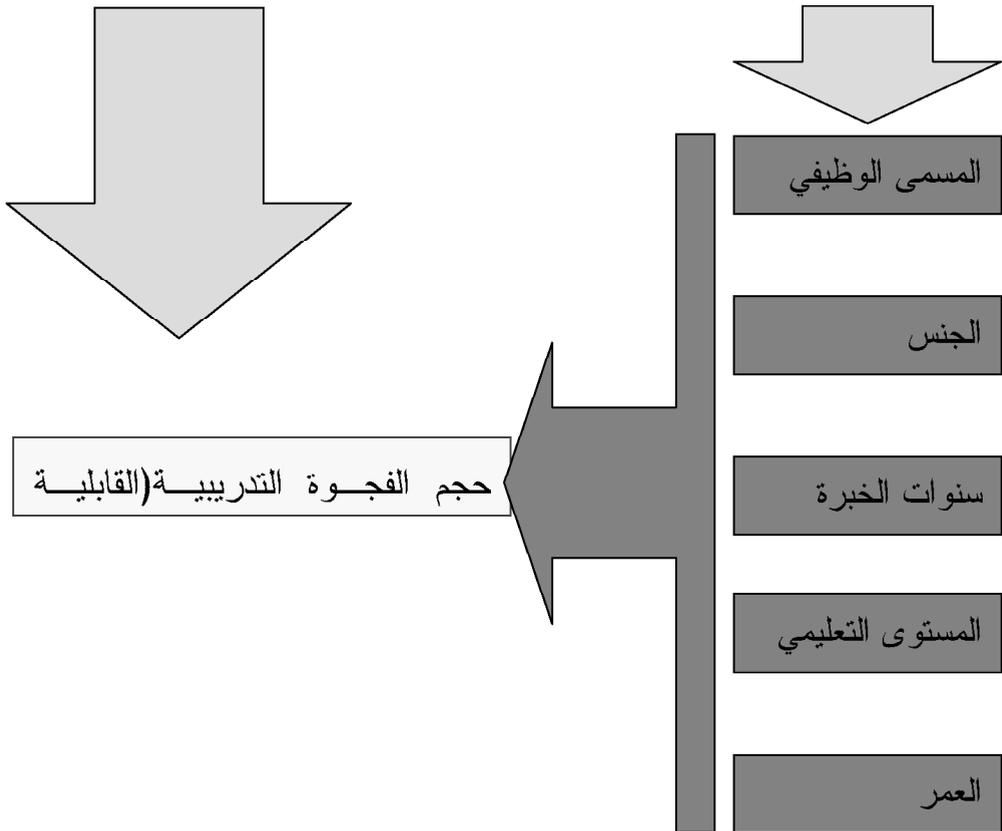
الفرضية الفرعية الخامسة:

H05 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العمر والقابلية التدريبية للمدراء .

نموذج الدراسة :

يمكن تمثيل العلاقة بين متغيرات الدراسة المراد بحثها من خلال النموذج التالي:

المتغير التابع Dependent Variable	المتغيرات المستقلة Independent Variables
--------------------------------------	---



### أدبيات الدراسة والدراسات السابقة :

أولاً : أهمية التدريب في منظمات الأعمال

يعتبر الانسان المورد الحقيقي والأهم لأي منظمة أعمال فالانسان بما يملكه من معارف ومهارات هو العنصر الحاسم لتحقيق الكفاءة الانتاجية للمنظمات، والموارد الرأسمالية ماهي إلا عوامل مساعدة، فحتى تلك المنظمات التي لديها موارد متقدمة من

التكنولوجيا ورأس المال، لا يمكن أن تديرها بدون موارد بشرية تتمتع بكفاءة وفعالية، وهناك اتفاق بين رجال الإدارة بأن ادارة وتدريب وتنمية الموارد البشرية هو المدخل الأنجح كاستثمار يؤدي الى تحسين أداء منظمات الأعمال بما يحقق الانتاجية والربحية الأعلى من ناحية ورضا الموارد البشرية من ناحية أخرى (Irwin 1993).

تعتبر معرفة الاحتياجات التدريبية من أهم الأمور التي تؤدي الى رفع كفاءة المؤسسة الى تحقيق أهدافها بعيدة المدى. فكلما كان الإهتمام بتحديد هذه الاحتياجات تظهر القدرة على تشخيص حاجة المنظمة لتنفيذ برامج تدريبية تسهم في تحسين أدائها، بالإضافة الى دوره في زيادة كفاءة العاملين ودورها في الرضا الوظيفي للعاملين وزيادة سعادتهم في العمل (Fuming 2007)، واستدامة تقديم خدمات ومنتجات ذات جودة عالية. وتعرف الاحتياجات التدريبية بأنها المعارف والمهارات التي ينبغي تزويد الفرد بها لإحداث عدد من التغييرات التي تتطلبها الوظيفة الحالية.

يعتبر نشاط التدريب واحداً من الأنشطة الادارية الهامة والذي تبرز أهميته من خلال دوره في تنمية معلومات الأفراد وصقل مهاراتهم وتطوير قدراتهم وتنويعها (Hockets 1999) وتعديل سلوكهم وتغيير اتجاهاتهم ... الخ ويمتد هذا الدور فيحقق على المدى البعيد تنمية إدارية شاملة ومتوازنة.

ويشتمل النشاط التدريبي على مجموعة من العمليات الجزئية والتي تبدأ بوضع خطة تدريبية - شاملة أو جزئية تتعلق بمجال محدد - ومن ثم القيام بتحديد القابلية التدريبية للمجموعة المستهدفة، وتؤدي هذه العملية إلى الحصول على إشارة البدء اللازمة للعملية التدريبية ومن ثم يتم الانطلاق إلى تصميم البرنامج التدريبي الذي يحتوي على النشاطات الإجرائية، المضمون التدريبي، الإطار الزمني، ومجموع المستلزمات، وإختيار المدرب، وتصميم البيئة التدريبية، ومن ثم إجراءات التنفيذ التي تنتهي عادة بتقييم أثر التدريب.

وبناءً عليه فإن تحديد القابلية التدريبية ومعرفة العوامل التي تؤثر عليها هو مفتاح نجاح العملية التدريبية ، إذ أن معرفة وتحديد اللازم من التدريب هو المؤشر الحقيقي على الطريق الذي يتوجب سلوكه.

### ثانياً : مفهوم القابلية التدريبية وأهميتها

والقابلية التدريبية هي مجموع المتغيرات والتطورات المطلوب احداثها في معلومات وقدرات ومهارات واتجاهات وسلوك العاملين ، فهي تزودنا بإجابات عن عدة أسئلة منها: من هم الافراد المطلوب تدريبهم؟ وما هو نوع التدريب المطلوب؟ وماهي الاساليب الملائمة للتدريب؟ وماهو التوقيت المناسب لتنفيذ العملية التدريبية؟ ومن هم المدربون؟ وما هي الاسس والمعايير التي تستخدم في عملية المتابعة والتقييم ؟... الخ.

ولذلك فإن عملية تحديد القابلية التدريبية تمثل مدخلاً أساسياً من مدخلات العملية التدريبية وإحدى المؤشرات الهامة للتطوير التنظيمي المنشود.

وبناءً عليه فإن الدقة في تحديد القابلية التدريبية اللازمة للعاملين المطلوب تدريبهم ومعرفة العوامل التي تؤثر على هذه القابلية هي المؤشر الذي يوجه التدريب في الإتجاه الصحيح بما يكفل تحقيق الكفاءة وحسن الأداء.

إن القيام بعملية تحديد القابلية التدريبية والعوامل التي تؤثر على هذه القابلية لا تقتصر فائدته على العملية التدريبية وجعلها أكثر رشداً ، وإنما يتعدى ذلك ليحتل أهمية اقتصادية من حيث توفير الموارد والجهد بسبب التغلب على التخبط والعشوائية. وإلى جانب ذلك فإن هناك أهمية نفسية لتحديد القابلية والعوامل التي تؤثر على هذه القابلية وهي الوصول الى قناعات المتدرب بأهمية الاندماج في العمل التدريبي واتجاهاته الإيجابية نحوه ... الخ .

### ثالثاً: كيفية تحديد القابلية التدريبية

إن تخطيط التدريب المرتبط في المؤسسة على أساس منطقي وواقعي للاحتياجات التدريبية الفعلية يتيح الفرص المتساوية لزيادة كفاءتهم وتحسين أدائهم. كما أن الاحتياجات التدريبية تعطي مؤشراً مهماً عن مستوى الأفراد الذين يحتاجون

إلى التدريب والإعداد وتحدد المجال التدريبي الذي يناسب قدراتهم. وتعتبر عملية تحديد الاحتياجات التدريبية عملية ديناميكية مستمرة.

لكي نتمكن من التحديد الدقيق للاحتياجات التدريبية وعلاقتها بالعوامل الديموغرافية فإن الأمر يستلزم أن يكون هناك معايير محددة ومعروفة للأداء تحدد مستوى الأداء الحالي ومستوى الأداء الواجب أن تكون عليه قوة العمل، مع توافر أساليب للقياس موضوعية أو شخصية، وعلى الرغم من أن وسائل القياس الشخصية المعتمدة على الآراء الذاتية هي الأكثر شيوعاً واستخداماً في الأنشطة البشرية إلا أنه يفضل اتباع أساليب القياس الموضوعية لأنها أكثر دقة .

من جانب آخر يذهب علماء الإدارة إلى الإيمان بمدخل مختلفة لتحديد القابلية التدريبية ومنها مدخل تحليل الوظيفة والذي يركز على تقسيم الوظيفة إلى واجبات وكل واجب إلى مهام وخطوات وأجراءات ومن ثم يتم النظر إلى القدرات والمهارات والمعارف اللازمة للنجاح في تنفيذها. وهناك مدخل آخر يتعلق بتحليل الأفراد حيث يركز على إدراك التفاصيل المتعلقة بالمؤهل والخبرة والسلوك الذاتي والشخصي ومن ثم مقارنته مع المفترض للقيام بالوظيفة " التوصيف الوظيفي " كما أن هناك مدخلاً آخر يتعلق بتحليل الأداء حيث يربط المخرجات التي تنتج عن الفرد - الموظف - والتدقيق في مواصفاتها كماً ونوعاً ومدى ارتباطها مع الواقع والمستهدف ومن ثم إيجاد الفجوة وترجمتها إلى احتياجات. وبالإضافة إلى ذلك هناك المدخل المسحي والذي يركز على القيام بالجهد الشامل ويرى أن الخبرة هي الأساس في وضع القابلية التي تعتمد على تصميم الأدوات العلمية لجمع المعلومات لإجراء الدراسة الشاملة.

ونظراً لما تلعبه البنوك من دور مهم في الاقتصاد القومي سوف يركز هذا البحث على أهم المتغيرات التي قد تؤثر على حجم الفجوة التدريبية (القابلية التدريبية) الأمر الذي ينعكس إيجاباً أو سلباً في تحقيق أهداف العملية التدريبية ككل ، وبالتالي سيؤثر على مستوى أداء الموظفين وجدارتهم الوظيفية ( Sangent 2003 ) ومستوى تطورهم ومستوى الجودة في تقديم الخدمات المالية والمصرفية لأن العمل التدريبي يجب

أن يؤدي إلى التطوير المنشود في المصرف. فمهما كانت اجراءات اختيار العاملين دقيقة في انتقاء أفضل العناصر وأكثرها كفاءة فإن هناك مستجدات كثيرة في العمل على صعيد التكنولوجيا المستخدمة أو الخدمات المقدمة أو جمهور المنتفعين والمتعاملين مما يستدعي إعادة النظر في مدى جاهزية العاملين وتدريبهم بالمهارات والمعارف التي تساعدهم على القيام بالأعمال الموكلة لهم خير قيام ولهذا فقد قام الباحثان باختبار مدى ارتباط القابلية التدريبية للمدراء في مصرف أبو ظبي الإسلامي بالعوامل الديموغرافية والذي قد يفيد في تحديد القابلية التدريبية للمدراء.

الدراسات السابقة :-

خليل وشيرير (2008) الرضا الوظيفي وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية لدى المعلمين هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الرضا الوظيفي وبعض المتغيرات الديموغرافية لدى المعلمين، كالجنس، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، المرحلة الدراسية ( وقد تكونت عينة الدراسة من ( 360 ) معلماً ومعلمة، وقد تم أخذها بطريقة عشوائية عنقودية من ( 18 ) مدرسة بنين وبنات وقد أعد الباحثان استبانة لقياس الرضا الوظيفي خاصة بالدراسة، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائية في الرضا الوظيفي ككل لصالح الإناث وحملة الدبلوم المتوسط والمرحلة الأساسية الدنيا، بينما لم توجد فروق في الرضا عن المادة، وبالنسبة لتحقيق المهنة للذات فكانت الفروق لصالح الإناث، حملة الدبلوم المتوسط والمرحلة الأساسية الدنيا، وبالنسبة لطبيعة العمل وظروفه، والعلاقة بالمسؤولين كانت الفروق لصالح الإناث، حملة الدبلوم المتوسط والمرحلة الأساسية الدنيا، أما سنوات الخبرة فلا يوجد لها أي أثر على الرضا الوظيفي.

تتفق مع هذه الدراسة في بعض المتغيرات الديموغرافية كالجنس وسنوات الخبرة والمستوى التعليمي وتختلف في أن دراسة خليل وشيرير تحدثت عن الرضا الوظيفي وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية في حين أن الدراسة الحالية تحدثت عن القابلية التدريبية والإحتياجات التدريبية بالإضافة الى دراستها للمسمى الوظيفي .

اللوزي و الزهراني ( 2012 ) العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي للعاملين بإمارة منطقة الباحة والمحافظات التابعة لها بالمملكة العربية السعودية /دراسة تحليلية .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي للعاملين في إمارة الباحة بالمملكة العربية السعودية وتحديد أكثرها تأثيراً في الأداء الوظيفي، كذلك تحديد اختلاف تأثير هذه العوامل باختلاف العوامل الديموغرافية للعاملين (الحالة الاجتماعية، والعمر، ونوع الوظيفة، والخبرة، والمستوى التعليمي) .

استخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات من جميع أفراد مجتمع الدراسة والبالغ عددهم ( 1025 ) فرداً، حيث تم استبعاد 25 استبانة وما نتج من التكرارات والنسب لعدم صلاحيتها، ولأغراض الدراسة، فقد تم استخدام الرزمة الإحصائية وتوصلت الدراسة إلى ، (ANOVA) المتوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار تحليل التباين الأحادي مجموعة من النتائج كان أهمها : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة مجتمعة) بيئة العمل، الاتصال الوظيفي، الحوافز، التدريب، القيادة الإدارية والأداء الوظيفي، كذلك وجود علاقة ايجابية بين كل عامل وحده والأداء الوظيفي . كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر العوامل التنظيمية في الأداء الوظيفي تعزى للمتغيرات الديموغرافية (نوع الوظيفة، والخبرة، والمستوى التعليمي)، بينما لم تظهر النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر العوامل التنظيمية على الأداء الوظيفي تعزى للحالة الاجتماعية والعمر. وبناءً على نتائج الدراسة تم تقديم مجموعة من التوصيات كان من أهمها توفير بيئة عمل ذات مواصفات عالية وقياسية للعاملين في منطقة إمارة الباحة بما يتناسب مع التطورات الحديثة والتكنولوجيا السريعة، والعمل على تفعيل الاتصال الوظيفي، وطرح القواعد لبناء ادارة المعرفة، وتوزيع برامج الحوافز المادية والمعنوية وتفعيلها لما لها من أثر كبير في الأداء الوظيفي.

تتفق مع هذه الدراسة في بعض المتغيرات الديمغرافية كالخبرة والمستوى التعليمي وعلاقته بتحسين أداء العمل وتختلف في أن دراسة اللوزي والزهراني تحدثت

عن الأداء الوظيفي وعلاقته ببعض المتغيرات الديمغرافية في حين أن الدراسة الحالية تحدثت عن القابلية التدريبية والإحتياجات التدريبية بالإضافة الى دراستها للمتغيرات كالجنس والمسمى الوظيفي .

### منهجية الدراسة:

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المدراء العاملين في مصرف أبو ظبي الإسلامي في دولة الامارات العربية المتحدة ونظراً لكبر عدد مفردات مجتمع مصرف أبوظبي، فقد تم حصر فئات مجتمع البحث الذي سيخضع للدراسة، مع مراعاة أن يتم الحصر دون المساس بالخصائص الرئيسية المميزة لهذا المجتمع، والتي يمكن أن يؤثر غيابها على دقة النتائج ومصداقيتها.

حيث تم أخذ عينة شاملة لجميع المدراء بمدينة العين في إمارة أبو ظبي والبالغ عددهم 18 موظفاً والذين يشغلون مناصب (مدير فرع ، مدير عمليات فرع ، مدير خدمة العملاء).

ثانياً : أداة الدراسة

بعد مراجعة الأدب الإداري في مجال أثر العوامل الديموغرافية على القابلية التدريبية في المجال المصرفي، تم تطوير استبانة لغايات الدراسة ، والإعتماد في صياغة فقراتها على دراسة أدبيات الإدارة من مختلف مصادرها وقد وقع الاختيار على الاستبانة كأداة لجمع البيانات المطلوبة نظراً لصلاحيتها لمثل هذا النوع من الدراسات. حيث تتكون هذه الاستبانة من جزئين، الجزء الأول يتناول البيانات الشخصية. أما الجزء الثاني من الاستبانة فيضم البيانات الأساسية ، حيث اشتملت على (29) عبارة. وقد صيغت المحاور في الاستبانة على شكل عبارات بمقياس ليكرت (Likert scale) الخماسي للقياس ، وتم توزيع المحاور وفقاً لأسئلة الدراسة.

وقد قام الباحثان بالتحقق من صدق الاستبانة، وذلك بعرضها على عدد ثلاثة من المحكمين للتأكد من مدى صلاحيتها لغرض الدراسة، والتأكد من شمولية

المعلومات التي تغطي أهداف الدراسة وموضوعها، وقد وردت بعض الملاحظات التي أخذت بعين الاعتبار ومن ثم تم إجراء التعديلات المناسبة. أما من حيث ثبات أداة الدراسة فقد تم اختبارها بتجريبها على عينة محددة (5 مفردة للاستبانة)، وكانت قيمة معامل الثبات (0.90) وهذه نسبة عالية يعتمد عليها. بعد التأكد من صدق وثبات أداة الدراسة تم التوزيع، ومن ثم استرداد الاستبانات خلال شهر يوليو 2015م، حيث تم توزيع عدد (18) استبانة على العدد الكلي لعينة البحث، وتم استردادها كاملة وكانت صالحة للتحليل الإحصائي.

### ثالثاً: أساليب جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على المصادر الثانوية والممثلة بالمراجع والدوريات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. كما اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية ممثلة بالاستبانة والتي هدفت الى قياس الخصائص الديمغرافية والقابلية التدريبية.

### رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

استخدم الباحثان برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة بيانات الدراسة إحصائياً، من خلال عدد من الأساليب الإحصائية، منها الاحصائيات الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية لوصف البيانات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة والوسط الحسابي واختبار one sample T-test. والانحراف المعياري واختبار (ت) واختبار التباين one way Anova لوصف العبارات الخاصة بالدراسة.

### محددات الدراسة :

سعى الباحثان وبكل السبل الممكنة لتغطية موضوع الدراسة من جوانبه المتعددة الا ان هناك عدد من المحددات حالت دون ذلك وفيما يلي اهم هذه المحددات :

1. عزوف بعض الموظفين عن تعبئة استبانة الدراسة.
2. صعوبة تحديد وحصر كافة العوامل التي تؤثر على حجم الفجوة بشكل دقيق.

3. محدودية الدراسات الميدانية التي تمت في هذا المجال حسب ما أتيج للباحثان من دراسات للاطلاع عليها في هذا الموضوع.
4. إنخفاض مؤهلات كثير من القيادات المصرفية مما يؤدي الى عدم قدرتها على فهم العمل التدريبي.
5. ضعف مخصصات التدريب وإعتباره مصروفًا رغم انه استثمار في الموارد البشرية بعيد المدى .

### تحليل الدراسة واختبار الفرضيات:

هدفت الدراسة الحالية للتعرف على الفروق بين العوامل الديمغرافية والقابلية التدريبية المصرفية، وبعد جمع البيانات، وتحليلها إحصائياً، تم التوصل إلى النتائج الآتية:-

أولاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الاولى:تمتع المدراء بالمصرف بالقابلية التدريبية يحقق المرودود التدريبي المطلوب .

للإجابة عن هذه الفرضية تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل سؤال من أسئلة المقياس .

#### الجدول رقم (1)

يبين المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الإستبانة

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	أقوم بحضور الدورات التدريبية التي تتعقد داخل المصرف أو خارجه	3.00	0.00
2	لدي رغبة في حضور الدورات التدريبية لانها تؤدي إلى تحسين أدائي في العمل	2.75	0.45
3	أحضر الدورات التدريبية التي يلزمني المصرف بحضورها فقط	2.20	0.86

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
4	عندي مهارات متنوعة مثل الاتصال ، القدرة على الإنصات ، الكتابة ، العرض ، التفاوض	2.80	0.41
5	يقوم المصرف بعقد دورات تدريبية متنوعة	3.00	0.00
6	يتم تخصيص ميزانية من قبل المصرف بغرض تدريب الموظفين وتطوير ادائهم	2.88	0.34
7	يحرص المصرف على تدريب الموظفين على أساسيات التسويق المصرفي	2.88	0.34
8	أهتم بحضور دورات تدريبية تتعلق بأصول وأساليب خدمة الزبائن وإدارة شكاوى العملاء واعتراضاتهم .	2.81	0.40
9	أملك القدرة والشجاعة على تزويد الآخرين بالنصائح والإرشادات المطلوبة لأداء الأعمال	2.88	0.34
10	عندي مهارة التفكير التحليلي والقدرة على إعداد الدراسات التحليلية	2.53	0.74
11	أسعى لإتقان مهارات التعامل مع الآخرين وبناء علاقات الزبائن وكيفية التأقلم مع الشخصيات الصعبة	3.00	0.00
12	لدي رغبة في تعلم التسويق الناجح وصياغة الاستراتيجية التسويقية وإتقان أساليب التسويق (الممارسة التسويقية الصحيحة )	2.67	0.72
13	لدي معرفة شاملة بالمنتجات والخدمات المصرفية والمالية الخاصة بمصرف أبوظبي الإسلامي	2.81	0.40

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
14	أحرص على تعلم مواضيع لا ترتبط بتخصصي و لكنها تنمي مهاراتي ومعرفتي	3.00	0.00
15	أستطيع تحمل المسؤولية وحث الآخرين على فعل ما التزموا به وتحمل تبعات ونتائج الأعمال التي قام بها	2.88	0.34
16	أميل للعمل بروح الفريق وتقدير مشاركاتهم وآرائهم وجهودهم	3.00	0.00
17	أملك القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة و مواكبة التطورات المستجدة	3.00	0.00
18	عندي مهارة استنتاج الأفكار الجديدة للأعمال و معرفة التحديات التي ستواجهني	2.63	0.50
19	أسعى لتحقيق الجودة والدقة في عملي وتجنب الأخطاء وإتمام الأعمال بأسلوب منظم	2.88	0.34
20	أتقن مهارة سرعة الاستجابة والقدرة على التصرف السريع لمواجهة المشكلات والأزمات وعمل التعديلات المناسبة	2.94	0.25
21	أحترم الوقت وعندي دقة في الإلتزام بالمواعيد مع الآخرين	2.88	0.34
22	عندي قوة شخصية و قدرة على طرح وجهة النظر بثقة وتمكن ، مع احترام آراء الآخرين	2.88	0.34
23	أستطيع الخروج بحلول عملية إبداعية وتحويلها إلى قرارات سليمة في الوقت المحدد .	2.88	0.34

الرقم	العبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
24	عندي حيادية تجاه الزملاء والعملاء والاهتمام بمشاعر الآخرين	2.88	0.34
25	أملك مبادرة وقدرة على إتخاذ القرارات واستباق الأحداث والتعامل معها قبل وقوعها	2.69	0.60
26	يوجد عندي الانتماء والإحساس بالتوافق الداخلي مع المصرف والعاملين والدفاع عن حقوق المصرف وصورته ونظرة الآخرين له	2.75	0.68

من الجدول رقم (1) يتضح ان المتوسطات الحسابية لمقياس (2.20-3.00)، حيث أن أعلى متوسط كان للفقرات رقم (1، 5، 11، 14، 16، 17) بمتوسط حسابي بلغ (3.00)، في حين أن أدنى متوسط كان للفقرة رقم (3) والتي تنص على "أحضر الدورات التدريبية التي يلزمني المصرف بحضورها فقط" بمتوسط حسابي بلغ (2.20). ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تجاه القابلية التدريبية للمدراء تعزى لاختلافاتهم الديمغرافية (المسمى الوظيفي - الجنس - سنوات الخبرة - المستوى التعليمي - العمر) .

للإجابة عن هذه الفرضية تم حساب اختبار "ت" و "ف" لمعرفة الفروق والجدول ارقام (2،3) تبين نتائج التحليل.

### جدول رقم (2)

نتائج اختبار "ت" للمقارنة بين متوسطات درجات القابلية التدريبية تبعاً لمتغير الجنس

الأبعاد	مجموعات المقارنة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	درجات الحرية	مستوى الدلالة
الجنس	ذكر	11	3.01	0.74	0.40	86	0.69
	انثى	5	2.93	0.95			

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيمة الإحصائي "ت" بلغت (0.28) وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القابلية التدريبية لدى أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس.

### جدول رقم (3)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمعرفة دلالة الفروق بين درجات القابلية التدريبية تبعاً لمتغيرات (المسمى الوظيفي، الخبرة، المستوى التعليمي، والعمر)

الأبعاد	مصادر التباين	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة "ف"	الدلالة الإحصائية
المسمى الوظيفي	14.02	9	0.28	1.05	0.45
	9.08	6	0.27		
	23.11	15			
الخبرة	9.46	11	0.21	0.63	0.93
	13.65	4	0.34		
	23.11	15			
المستوى التعليمي	6.72	10	0.34	1.31	0.21
	16.39	5	0.26		
	23.11	15			
العمر	13.61	8	0.24	0.72	0.86
	9.50	7	0.34		
	23.11	15			

يتضح من الجدول رقم (3) أن قيمة الإحصائي "ف" بلغت (0.45، 0.93)، (0.21، 0.86) على التوالي وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات القابلية التدريبية وفقاً لمتغيرات المسمى الوظيفي، الخبرة، المستوى التعليمي، العمر.

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: النتائج

في ضوء التحليل الإحصائي خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

أولاً: يرى أفراد العينة أهمية حضور الدورات التدريبية التي تتعقد داخل المصرف أو خارجه وأهمية قيام المصرف بعقد دورات تدريبية متنوعة وأهمية إتقان مهارات التعامل مع الآخرين وبناء علاقات الزبائن وكيفية التأقلم مع الشخصيات الصعبة والحرص على تعلم مواضيع لا ترتبط بتخصصي ولكنها تنمي مهاراتي ومعرفتي والميل للعمل بروح الفريق بالإضافة إلى أهمية تقدير مشاركاتهم وآرائهم وجهودهم وإملاكهم القدرة على التعامل مع التقنيات الحديثة ومواكبة التطورات المستجدة حيث اعتبرت هذه المهارات أو القدرات التي حددت كإحتياجات تدريبية من قبل أفراد مجتمع الدراسة.

ثانياً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المسمى الوظيفي والقابلية التدريبية (الفجوة التدريبية).

ثالثاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنس والقابلية التدريبية (الفجوة التدريبية).

رابعاً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات الخبرة والقابلية التدريبية (الفجوة التدريبية).

خامساً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المستوى التعليمي والقابلية التدريبية (الفجوة التدريبية).

سادساً: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين العمر والقابلية التدريبية (الفجوة التدريبية).

## ثانياً: التوصيات

أولاً: على مصرف أبو ظبي الإسلامي العمل على دراسة الاحتياجات التدريبية بناءً على تقارير تقييم العاملين للإحتياجات التدريبية في المصرف.

ثانياً: تشجيع الموظفين على تنمية مهاراتهم الذاتية بحضور الدورات التدريبية المختلفة.

ثالثاً: التركيز بشكل دائم على الدورات المتعلقة في مجال التعامل مع الآخرين وبناء علاقات الزبائن وتطوير المهارات العلمية والعملية في هذا المجال.

رابعاً: التركيز بشكل دائم على الدورات المتعلقة في مجال التسويق المصرفي الناجح و إتقان أساليب التسويق الصحيحة .

خامساً: التركيز بشكل دائم على الدورات المتعلقة بمهارة التفكير التحليلي و القدرة على إعداد الدراسات التحليلية في مجالات العمل المصرفي .

سادساً: العمل على إجراء دراسات حول كل ما هو جديد في مجال التدريب والتميز في دراسة وتحديد القابلية التدريبية بشكل معمق.

سابعاً: يوصي الباحثان بضرورة الكشف عن الإحتياج التدريبي الحقيقي وذلك باتباع ما يلي :-

= التعرف على مستويات الأداء الحالية

= وضع معايير واقعية للأداء الأمثل

= توفر وسائل موضوعية لقياس الأداء

= تحديد العمليات والاجراءات المطلوبة لتحقيق المستويات المثلى المستهدفة

## قائمة المراجع:

- 1- جواد محمد الشيخ خليل وعزيزة عبد الله شريير. الرضا الوظيفي وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية لدى المعلمين مجلة الجامعة الإسلامية سلسلة

- الدراسات الإنسانية المجلد السادس عشر، العدد الأول، ص - 683 ص 711  
يناير 2008 .
- 2- عبد الباري دره وزهير الصباغ " ادارة الموارد البشرية- منحى نظمي. الطبعة  
الاولى(عمان: دار الندوة للنشر والتوزيع.1996).
- 3- عمر وصفي عقيلي ، ادارة الموارد البشرية المعاصرة- بعد استراتيجي.الطبعة  
الثانية. عمان. دار وائل 2009.
- 4- محمد عثمان اسماعيل " المدخل الحديث في ادارة الافراد" ( القاهرة دار النهضة  
العربية.1999).
- 5- موسى اللوزي وعمر الزهراني العوامل المؤثرة في الأداء الوظيفي للعاملين  
بإمارة منطقة الباحة والمحافظات التابعة لها بالمملكة العربية السعودية /دراسة  
تحليلية دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 39 ، العدد 1/2012 .
- 6- يوسف محمد شقيري. دليل مراكز ومؤسسات ومعاهد وكليات التدريب  
الاداري والفني في الاردن" /عمان معهد الادارة العامة، 1986.
- 7- Irwin L.Goldstien, Training in organization ,3<sup>rd</sup>  
.ed.pacific Grove, Calif Book , 1993.
- 8- Fuming, Xu & Jiliang, Shen. 2007. Research on Job  
Satisfaction of Elementary and High School Teachers and  
Strategies to Increase Job Satisfaction", Chinese  
Education and Society, vol. 40, no. 5, pp. 86-96.
- 9- Hockerts, K. 1999. The Sustainability Radar: a Tool for The  
Innovation of Sustainable Products and Services", Greener  
Management International, No. 25, 24-44.

10- Sargent, Tanja & Hannum, Emily. 2003. Keeping Teachers Happy: Job Satisfaction Among Primary School Teachers in Rural China, Paper prepared for the International Sociology Association Research Committee on Social Stratification and Mobility, New York University.

## دور التعدين الأهلي التقليدي والحديث للذهب في دعم الموارد الذاتية للولاية الشمالية (السودان)

(دراسة تحليلية خلال الفترة من 2011م - 2014م)

د. عبد الرؤوف محمد حسين

أ. مساعد - كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

### Abstract

**Mining role on local traditional and modern for gold in supporting the North's own resources of the state**

**(Analytical study during the period from 2011 m - 2014)**

Gold is considered of minerals that reliable Sudan frequently to meet the shortfall in revenues and address the economic problems caused by the global economic crisis and the secession of the south which led to the exit of oil revenues that were accounted for ability in state revenue, all that focused on the state mining sector and placed it among its priorities in the framework of direction towards the development of non-oil exports.

The mining sector has seen a marked interest in previous years Ai national and state levels through the issuance of laws and regulations has the organization, which is aimed at supporting the growth of this sector and strengthened and developed in order to increase the state's resources.

Each of the above comes this research about the role of mining for gold in the state of self-support resources during the period from 2011 m – 2014

Search problem: -

Revolve the problem of this study on the role played by mining for gold in support of the North's own resources of the state and tries to find the answer to the following questions: -

1. To what extent contribute to mining for gold resources in financing and supporting Northern State self-balancing?
2. What are the policies and strategies that have been followed to the mandate for optimal utilization of the resources of mining?

Research hypotheses: -

Is on the researcher to select the following assumptions: -

1. Mining for gold positive impact in supporting the Northern State's own resources.
2. policies and strategies used by the state have a positive role in the development of mining resources.

### مستخلص

يعتبر الذهب من المعادن التي يعول عليه السودان كثيراً لسد العجز في الإيرادات ومعالجة مشاكل الاقتصاد الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية وانفصال الجنوب الذي أدى لخروج عائدات النفط التي كانت تشكل نسبة مقدرة في عائدات الدولة، لكل ذلك اهتمت الدولة بقطاع التعدين ووضعته ضمن أولوياتها في إطار اتجاهها نحو تنمية الصادرات غير البترولية. من خصائص المعدن يتميز بقاعدة نقدية مزدوجة، ويتميز بوجود علاقة ثابتة بين قيمة وحدة النقود وقيمة مقدار ثابت من الذهب، أي أن الوحدة النقدية تحتوى على مقدار ثابت من الذهب وبهذا تتعادل القوة الشرائية لوحدة النقود مع القوة الشرائية للذهب. (المعادن والذهب بالولاية الشمالية [www.Sudanese.com](http://www.Sudanese.com)).

### مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في الآتي:-

1. إلى أي مدى تسهم موارد التعدين عن الذهب في تمويل ودعم موازنة الولاية الشمالية الذاتية؟
2. ما هي السياسات والاستراتيجيات التي تم إتباعها بالولاية للاستغلال الأمثل لموارد التعدين؟

### فرضيات البحث :

يسعى الباحث لاختيار الفرضيات التالية :-

1. للتعدين عن الذهب أثر إيجابي في دعم الموارد الذاتية بالولاية الشمالية.
2. السياسات والإستراتيجيات التي إتبعتها الولاية لها دور إيجابي في تطوير موارد التعدين.

**أهمية البحث :**

تأتي أهمية البحث إكمالاً لجهد الآخرين الباحثين في مجالات تطوير الموارد المالية للدولة ، ومدى إهتمام الولاية الشمالية بتعدين الذهب و تطويره حتى يسهم بصورة فعالة في دعم التنمية.

**أهداف البحث :**

تهدف هذه الورقة إلى ما يلي:-

1. التعرف على خصائص المعادن وأشكالها ومساهماتها في دعم اقتصاد الولاية.

2. تحديد المتغيرات الأكثر أهمية بالتأثير على الموارد الذاتية بالولاية.

**مفهوم الإيرادات العامة:**

تتبع فلسفة الإيرادات العامة من حقيقة أن الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة لتحقيق منفعة عامة ينبغي أن يقابله إيراد يغذي الخزينة العامة لمقابلة أوجه الصرف العام.(السيد، 2002م، ص 76)

وتعرف الإيرادات العامة بأنها جميع الموارد المالية التي تدخل الخزينة العامة للدولة وتصبح مصدراً هاماً لدخلها ويكون لها صفة الاستمرارية والدوام وتستخدمها الدولة في الإنفاق العام وذلك بحكم القانون.(الميسر، 1986م، ص 189)

يمكن أيضاً تعريف الإيرادات العامة للدولة بأنها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو أنشطتها وأملكها الذاتية أو من مصادر خارجة عن ذلك كالقروض الخارجية والداخلية أو من مصادر تضخمية لتغطية الإنفاق العام خلال فترة زمنية معينة وذلك للوصول إلي تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.(عبد المجيد، 2001م، ص 448)

من التعاريف السابقة يمكن تلخيص خصائص الإيرادات العامة :-

1/ موارد مالية: تعتبر الإيرادات العامة مبالغ نقدية يتم جمعها من عدة مصادر مختلف الأوعية كالضرائب والرسوم والأتاوات والغرامات وغيرها ويمكن أن يكون بعضها

عيني حيث نجد أن بعضاً من موارد الزكاة يتم جمعها عينياً كزكاة الزروع وزكاة المواشي وغيرها.

2/ أن تكون بحكم القانون: حيث يقوم المجلس التشريعي بالموافقة على قانون الإيرادات وبناءً على ذلك تعتبر جباية هذه الإيرادات في حالة وقوعها في واقعة المنشأة لدفع الإيراد، فمثلاً جباية الضرائب تكون بقانون كما أن دفع الرسوم أيضاً بقانون لأن القانون هو الملزم للشخص بالدفع.

3/ أن يتم توجيهها لإشباع الحاجات العامة: حيث تدخل هذه الإيرادات الخزينة العامة للدولة ومنها يتم الصرف مباشرة على الحاجات العامة حيث لا تعتبر الإيرادات إيرادات عامة إذا تم إنفاقها لحاجات خاصة لان فلسفة الإيرادات العامة قائمة على جميع الإيرادات من أفراد الدولة لإشباع حاجاتهم العامة كالدفاع والأمن والعدالة وإقامة المشاريع العامة وغيرها.

4/ أن يكون لها صفة الدوام والاستمرار: أي متى ما وقع الفرد في حالة منشأة للدفع وجب عليه الدفع فهي تتكرر بتكرار المنشأة الواقعة للدفع ويتكرر بعضها سنوياً أو حسب الموسم وأيضاً هذه الإيرادات العامة تتكرر دورياً كل عام خلال الموازنة السنوية. إذاً تعريف الإيرادات العامة هي الإيرادات التي تتخصص عليها الدولة بموجب القانون ويتم إنفاقها لإشباع الحاجات الجماعية وتقوم الدولة بالإشراف والرقابة على عمليات جمع هذه الإيرادات ومن ثم إنفاقها على أفراد المجتمع بمنطق وعدالة.

الإيرادات هي الوسيلة وكلما قامت الحكومة بزيادة نفقاتها يتطلب ذلك بزيادة مصادر الإيرادات. (السيد، المرجع السابق، ص 69)

### الموارد الذاتية بالولاية الشمالية:

هي الإيرادات التي يتم تحصيلها داخل أراضي الولاية الشمالية وتتكون الموارد الذاتية للولاية من الآتي:

1. موارد رئاسة الولاية: وهي موارد يتم تحصيلها وفقاً للقوانين الولائية المصاحبة للموازنة التي تصدر سنوياً ويتم إجازتها من مجلس الولاية التشريعي وتقوم

بتحصيلها الوزرات والوحدات الإيرادية الأخرى كديوان الضرب، وتتمركز في رئاسة الولاية ومن أهمها الضرائب والدمغة الولائية، عائد أسواق المحاصيل، مبيعات الأراضي الزراعية والتجارية والسكنية، رسوم معاملات المساحة، عائد معاملات النقل العام والبترو، معاملات التجارة الحدودية والحر، معاملات تعدين الذهب، معاملات شرطة المرور وبعض رسوم الخدمات.

2. الموارد الذاتية للمحليات: وهي موارد يتم تحصيلها وفقاً لأوامر محلية مصاحبة للموازنة تصدر سنوياً ويتم إجازتها من مجلس الولاية التشريعي وتقوم بتحصيلها المحليات ووحداتها الإدارية، وتنقسم الأوعية المكونة لإيرادات المحليات بأنواعها المختلفة ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم خدمات وغيرها الآتي :-

أ/ أوعية القطاع الزراعي: وهي ضريبة أشجار الفاكهة، إيجار الأراضي الزراعية ضريبة الأطنان، الرسوم الزراعية والرسوم البيطرية.

ب/ أوعية القطاع التجاري: ويشمل تعهدات الأسواق، الرخص التجارية، الرخص الصحية، الرخص المحلية، إيجارات المعديات وإيجارات العقارات، وتتسم بسهولة التحصيل لإرتباطها بتقديم الخدمة.

ج/ أوعية القطاع الخدمي: يشمل هذا القطاع أوعية العوائد العمومية، رسوم الخدمات، رسوم العابرين عبر الموانئ النهرية، الرسوم الإدارية المختلفة والرسوم الهندسية.

د/ تعدين الذهب التقليدي: وهو من الموارد التي ظهرت حديثاً في الولاية منذ العام

2011م وينقسم الى نوعين:

- رسوم الخدمات: وهي الرسوم التي يتم تحصيلها من الأنشطة المصاحبة للتعدين في الأسواق التي نشأت في مناطق التعدين كالتراخيص وشهادات مزولة الأنشطة والرسوم الأخرى.
- خام الذهب المنتج: وهو نصيب الولاية من الذهب المنتج بواسطة المعدنين وفقاً للائحة تنظيم تعدين الذهب التقليدي بالولاية الذي أصدره مجلس وزراء حكومة الولاية في العام 2011م، (لائحة تنظيم التعدين التقليدي عن الذهب،

2001م، ص 3) والقاضي بتخصيص نسبة (5%) من خام الذهب المنتج من الآبار لصالح الولاية ، والذي يتم تنظيمه وفقاً للأوامر المحلية التي تصدر سنوياً.

هـ/ الجهد الشعبي والدعم المستقطب : يشمل هذا الوعاء الأموال المستقطبة بواسطة المعتمدين أو الجهات الخيرية والخدمات والتبرعات التي يقدمها الأفراد سواء أكانت نقدية أم عينية ، ويتم صرفها في المشروعات الخدمية كالمياه والتعليم والصحة.

### مفهوم التعدين :

التعدين هو استخراج المعادن القيمة ، أو أي مواد جيولوجية أخرى من باطن الأرض، عادة (وليس دائماً) من جسم خام، أو عرق أو شق فحم المواد التي نحصل عليها بالتعدين تتضمن البوكسيت، الفحم، النحاس، الذهب، الفضة، الألماس، الحديد، الفلزات الثمينة، الرصاص، الحجر الجيري، المكنسيت، النيكل، الفوسفات، الصخر النفطي، الملح الصخري، الصفيح، اليورانيوم والموليدنم. وأي مادة لا يمكن تمييزها بالعمليات الزراعية، أو خلقها اصطناعياً في معمل أو مصنع، فهي عادة يتم الحصول عليها بالتعدين. فالتعدين بمعنى أعم يضم استخراج أي ثروة غير محددة (مثل النفط، الغاز الطبيعي، وحتى الماء). (مفهوم التعدين، [www.sudan.com](http://www.sudan.com))

تعتبر المعادن هي : العناصر الطبيعية ، أو المركبات في القشرة الأرضية التي تتكون منها الصخور. يوجد حوالي 3500 نوع من المعادن، ويتشكل منها بلورات جميلة. وتعتبر الأحجار الكريمة والأملاح مثل الذهب وحتى التلطي من المعادن. ويحدد علماء الجيولوجيا نوع المعادن من خلال دراسة بعض خصائصها مثل اللون والشكل والصلابة.

أنواع المعادن :

1- الأشابة القديمة: البرنز :هو خليط من معدني القصدير والنحاس. وهو صلب وله قدرة كبيرة على الاحتمال .تم صنع هذا الوعاء في الصين في العام 3000 قبل الميلاد تقريباً.

2- المعدن الروماني: استخدم الرومان لأنابيب المياه معدناً يدعى (الرصاص) لأنه قابل للالتواء بسهولة ، وقد قاموا بتسخين الخامة لاستخراج المعدن الخالص. (مفهوم التعدين، [www.sudan.com](http://www.sudan.com))

3- الألوان في عصر النهضة: خلال عصر النهضة قام الرسامون بسحق المعادن ذي الألوان الزاهية ؛ ليصنعوا منها الصباغ ، ومن ثم مزجوا هذا الصباغ مع الزيت لصنع الدهانات الجديدة.

4- المواد المستخدمة في الكتابة: حين نكتب بواسطة قلم الرصاص، فنحن نستخدم معدناً و تسمى هذه المادة الرقيقة السوداء التي نجدها في أقلام الرصاص (الغرايفت)

### انواع الذهب :

أولا لفهم الفرق بين كل تلك الانواع من الذهب يجب ان نعلم ان الذهب من العناصر النادرة منذ مئات السنين ويتميز الذهب ببعض الخصائص التي تميزه عن غيره في كثير من العناصر الأخرى من أن الذهب لا يصدأ أبداً مهما مر عليه من سنين، قد يتغير لونه نتيجة العوامل المناخية لكن بسهولة يستعيد بريقة من جديد.

الذهب من المعادن الصلبة التي يصعب تشكيلها بسهولة لذلك يخلط ببعض العناصر الأخرى من أجل التغيير في بعض خصائصه ، فمثلا يتم خلط الذهب مع النيكل او البلاتين للحصول على الذهب الابيض أو يتم خلط الذهب مع النحاس أو الزنك للحصول على أعيرة الذهب المختلفة.

الذهب الخام والذي تصل نسبة نقاوته 99.99 في المائة هو الذهب عيار 24 الذي تتشكل منه باقي الأنواع من الذهب، ومنه يحدد سعر الذهب في بورصة الذهب ويكون سعره بالأوقية أو الاونصة والتي تبلغ 31.13 جرام من الذهب ، لذلك عندما تشاهد أسعار الذهب اليوم في البورصات العالمية فهو سعر أوقية الذهب العالمية من الذهب عيار 24 قيراطاً. (التقرير الدوري لبنك السودان عن المعادن، 2014م).

**خصائص المعادن:**

يوجد تعريف بسيط للمعدن، إلا أنه أي عنصر يحتوي على الخصائص المعدنية أو خصائص المعدن يمكن تصنيفه كمعدن. الخصائص الرئيسية للمعدن تشمل البريق والتوصيل الكهربائي والحراري، والمقدرة على تشكيله وتغيير شكله في درجة الحرارة العادية. ومن خصائص المعادن الآتي:-

1. العناصر الكيميائية التي تقتصر إلى خصائص المعدن الأساسية تصنف كغير معدنية. القليل من عناصر يعرف كالفلزات، بعض الأحيان، تسلك مثل المعادن وفي أوقات أخرى مثل الغير معدنية. بعض الأمثلة من الفلزات هي: الكربون، الفوسفور، السيلكون والكبريت .
2. الخصائص المختلفة للمعادن يمكن الحصول عليها بخلط اثنان أو أكثر من المعادن معاً. النتيجة تسمى مركب. المعادن العنصرية نقية عادة تكون ناعمة جداً للاستخدام الأساس ولهذا الكثير من صناعة المعادن تركز على تشكيل المركبات المفيدة. خلق مركب مع تركيبة معينة تسمح بخلق خاصية معدنية معينة أو خصائص للمعدن للتطبيقات السابقة.
3. الفولاذ، للمثال، هو خليط من الحديد ومقدار قليل من الكربون وعناصر أخرى. المركبات الأخرى مثل النحاس الأصفر، النحاس والزنك، والبرونز، نحاس وقصدير، سهلة للتشكيل وجميلة المظهر. البرونز يستخدم أيضاً بشكل متكرر في صناعة السفن لأنه مقاوم للصدأ من مياه البحر.
4. التيتانيوم أخف وأقل كثافة من الفولاذ، ولكن قوي، على الرغم من أنه أثقل من الألمنيوم، أيضاً أقوى منه بمرتين. وهو مقاوم جداً للصدأ ومعاً الخصائص المعدنية تجمع لصنع مادة مركب ممتاز. مركبات التيتانيوم تستخدم في الطائرات والسفن ومركبات الفضاء، وجيداً في الدهانات والدراجات وحتى الكمبيوترات المحمولة. (توماس ماير، النقود والبنوك، ص 630 - 636)

5. النحاس موصل جيد للكهرباء وله بريق. لذا النحاس يستخدم في الأسلاك الكهربائية.

### الدراسة الميدانية:

#### التعريف بالولاية الشمالية:

نشأت الولاية الشمالية بموجب المرسوم الدستوري العاشر لسنة 1994م (إعادة تقسيم الولايات) والذي قضى بتقسيم السودان الى 26 ولاية من ضمنها الولاية الشمالية وتم تحديد حدودها من أرقين شمالاً الى أمريكي جنوباً.

تقع ما بين خطي طول (10 - 32 ، 25 - 30) درجة ودائرتي عرض (30 - 20 ، 16 - 30) درجة ، وتحدها من الشمال جمهورية مصر العربية ومن الغرب الحدود الليبية ومن الشرق ولاية نهر النيل ومن الجنوب ولايتي الخرطوم وشمال كردفان ومن الجنوب الغربي ولاية شمال دارفور. تبلغ مساحتها حوالي 348.765 كيلو متر مربع ، وعدد سكانها حوالي 699.065 نسمة حسب إحصائية العام 2008م.(الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية، دنقلا)

على مستوى الحكم المحلي تضم الولاية سبع محليات هي محلية مروى ، محلية الدبة ، محلية القولد ، محلية دنقلا (عاصمة الولاية) ، محلية البرقيق ، محلية دلقو ، محلية وادي حلفا وتضم هذه المحليات عدد من الوحدات الإدارية. المناخ السائد في المنطقة مناخ صحراوي يمتاز بجو حار جاف في الصيف الذي يمتد من أوائل مايو حتى أواخر سبتمبر، كما أن الشتاء في هذه الولاية يتميز بالبرودة إذ يبلغ متوسط الحرارة 20 درجة مئوية.

### مكونات الموارد الذاتية للولاية الشمالية:

تتكون موارد الولاية من التحويلات الإتحادية والموارد الذاتية مثل التعدين الذي أدى الى زيادة دخل عديد من المحليات. وبعض الموارد الأخرى كالجهود الشعبي والدعم المستقطب.

**أولاً: التحويلات الاتحادية**

هي الدعومات التي تقوم الحكومة الاتحادية بتخصيصها للولاية شأنها شأن كل ولايات السودان ، أي نصيب الولاية من الدخل القومي وفقاً لمعايير قسمة الموارد المالية بين الحكومة الاتحادية ولايات البلاد وتتكون من: (وزارة الاستثمار - الولاية الشمالية، تقرير دوري، 2014م)

1. الدعم الجاري: ويتم تخصيصه للولاية لمقابلة الصرف الجاري (المرتبات والأجور ، شراء السلع والخدمات).

2. التعويض الزراعي: وتم تخصيصه للولاية بعد القرارات الاقتصادية التي صدرت في الربع الأول من العام 2001م والتي بموجبها تم إلغاء جميع الرسوم الزراعية ورسوم أسواق المحاصيل ضمن برنامج الولاية الرئاسية الثانية والذي كان يهدف إلى خدمة المواطن وتحسين وضعه المعيشي ورفع المعاناة عن كاهله.

3. الدعم التنموي: وهو الدعم المخصص لتمويل المشروعات التنموية بالولاية في قطاعات الصحة ، التعليم ، المياه ، الثقافة ، الشؤون الاجتماعية ، وغيرها من القطاعات الأخرى ، ويأتي الدعم التنموي في شكل صيغ مختلفة كالصكوك ، السندات ، التمويل البنكي ، و التحويل النقدي المباشر لحساب الولاية.

4. الدعم الإضافي: وهو الدعم الذي يتم منحه للولاية في مناسبات محددة كالأحتفالات والمؤتمرات ، أو عند حدوث بعض الكوارث كالسيول والفيضانات.

**ثانياً: الموارد الذاتية بالولاية الشمالية**

هي الإيرادات التي يتم تحصيلها داخل أراضي الولاية الشمالية وتتكون الموارد الذاتية للولاية من الآتي:

3. موارد رئاسة الولاية: وهي موارد يتم تحصيلها وفقاً للقوانين الولائية المصاحبة للموازنة التي تصدر سنوياً ويتم إجازتها من مجلس الولاية التشريعي وتقوم بتحصيلها الوزارات والوحدات الإيرادية الأخرى كديوان الضرب، وتتمركز في رئاسة الولاية ومن أهمها الضرائب والدمغة الولائية، عائد أسواق المحاصيل، مبيعات الأراضي الزراعية والتجارية والسكنية، رسوم معاملات المساحة، عائد معاملات النقل العام والبترو، معاملات التجارة الحدودية والحرّة، معاملات تعدين الذهب، معاملات شرطة المرور وبعض رسوم الخدمات.

4. الموارد الذاتية للمحليات: وهي موارد يتم تحصيلها وفقاً لأوامر محلية مصاحبة للموازنة تصدر سنوياً ويتم إجازتها من مجلس الولاية التشريعي وتقوم بتحصيلها المحليات ووحداتها الإدارية، وتنقسم الأوعية المكونة لإيرادات المحليات بأنواعها المختلفة ضرائب مباشرة وغير مباشرة ورسوم خدمات وغيرها الآتي :-

أ/ أوعية القطاع الزراعي: وهي ضريبة أشجار الفاكهة، إيجار الأراضي الزراعية ضريبة الأطيان، الرسوم الزراعية والرسوم البيطرية.

ب/ أوعية القطاع التجاري: ويشمل تعهدات الأسواق، الرخص التجارية، الرخص الصحية، الرخص المحلية، إيجارات المعديات وإيجارات العقارات، وتتسم بسهولة التحصيل لإرتباطها بتقديم الخدمة.

ج/ أوعية القطاع الخدمي: يشمل هذا القطاع أوعية العوائد العمومية، رسوم الخدمات، رسوم العابرين عبر الموانئ النهرية، الرسوم الإدارية المختلفة والرسوم الهندسية.

د/ تعدين الذهب التقليدي: وهو من الموارد التي ظهرت حديثاً في الولاية منذ العام

2011م وينقسم الى نوعين:

- رسوم الخدمات: وهي الرسوم التي يتم تحصيلها من الأنشطة المصاحبة للتعدين في الأسواق التي نشأت في مناطق التعدين كالتراخيص وشهادات مزاوله الأنشطة والرسوم الأخرى.

• خام الذهب المنتج: وهو نصيب الولاية من الذهب المنتج بواسطة المعدّنين وفقاً للائحة تنظيم تعدين الذهب التقليدي بالولاية الذي أصدره مجلس وزراء حكومة الولاية في العام 2011م، (لائحة تنظيم التعدين التقليدي عن الذهب، 2001م، ص 3) والقاضي بتخصيص نسبة (5%) من خام الذهب المنتج من الآبار لصالح الولاية، والذي يتم تنظيمه وفقاً للأوامر المحلية التي تصدر سنوياً.

هـ/ الجهد الشعبي والدعم المستقطب: يشمل هذا الوعاء الأموال المستقطبة بواسطة المعتمدين أو الجهات الخيرية والخدمات والتبرعات التي يقدمها الأفراد سواء أكانت نقدية أم عينية، ويتم صرفها في المشروعات الخدمية كالمياه والتعليم والصحة.

### ثالثاً: موارد أخرى (الجهد الشعبي والدعم المستقطب)

1. الجهد الشعبي: هي الأموال النقدية والعينية المستقطبة بواسطة المنظمات الشعبية من داخل الدولة ومن خارجها.
2. الدعم المستقطب: وهي الأموال النقدية والعينية التي يتم إستقطابها بواسطة الوزراء والمعتمدين بحكومة الولاية.

### دراسة تحليلية لدور التعدين عن الذهب في دعم موارد الولاية الذاتية خلال الفترة من 2011م - 2014م:

شهدت الفترة من 2009م وحتى العام 2014م تطوراً كبيراً في موارد الولاية خاصة موارد المحليات وذلك بفضل ظهور التعدين الأهلي عن الذهب بالولاية والذي ساهم في إرتفاع نسب الأداء في كثير من المواعين الإيرادية ببعض المحليات (حلفا/ دلقو/ دنقلا/ البرقيق) منها رسوم الخدمات المصاحبة للتعيين كترخيص محلات الاطعمة والمحلات التجارية الأخرى ورسوم تراخيص ابار الذهب ومعداته.

بدأ اهتمام المحليات بالتعيين وإدخال عائداتها ضمن إيراداتها نهاية العام 2010م بمحلية دلقو ومن ثم محليتي حلفا والبرقيق خلال العام 2011م ومحلية دنقلا 2012م

حيث كان يتم تحصيل هذا البند ضمن موارد المحليات بموجب أوامر محلية تصدر من معتمدي المحليات.

لأهمية التعدين على المستوى القومي والولائي ولإحكام التنسيق بين الجهات المعنية بالنشاط جاء إهتمام الولاية بهذا المورد حيث قامت بالآتي :-

○ أصدر المجلس التشريعي في يوليو من العام 2011م قانون تنظيم التعدين التقليدي عن الذهب بالولاية.

○ تكوين لجان عليا ولجان ميدانية بكل محلية للإشراف على تحصيل عائدات التعدين بالولاية.

○ أصدر مجلس وزراء حكومة الولاية في ديسمبر من العام 2011م لائحة تنظيم التعدين التقليدي عن الذهب بالولاية ، ونصت المادة { (6) الفقرة (أ) } بتحصيل نسبة (5%) لصالح حكومة الولاية من الذهب المنتج بواسطة صاحب الرخصة أي صاحب البئر.

○ كما نصت المادة (8) من اللائحة على توزيع نسبة الـ 5% كالاتي:-

(أ) {50%} لصالح المحلية المعنية.

(ب) {50%} لصالح حكومة الولاية.

○ كان من الصعوبة العمل بنسبة (5%) وتحصيلها من المعدنين لعدد من الأسباب (تعدد مناطق التعدين ، عدم وجود آليات توضح حجم الذهب المنتج من آبار المعدنين ، ... الخ) ، لذا تم إبتكار بدائل لنسبة (الـ 5%) المنصوص عليها في اللائحة وإدراج هذه البدائل في الأوامر المحلية للمحليات وهي:-

- نظام الورديات : ويتمثل في عمل المحلية بالآبار المنتجة بعدد ساعات تتراوح ما بين (72 ساعة الي 60 ساعة) في الشهر وفقاً للأمر المحلي لكل محلية وهذا النظام متبع في محليات دلقو ، البرقيق ، حلفا .

- نظام التعاقد : هذا النظام مطبق بوزارة المالية وجزئياً في محلية حلفا حيث يقوم المتعهد بتحصيل عائد الذهب المنتج من موقع يخصص له

وإقتسام الناتج بينه والحكومة بموجب عقد يتم فيه تحديد النسب لكل طرف.

- نسبة (15%) من الناتج الخام : هذا النظام تم تطبيقه خلال العام 2014م بمحلية دنقلا حيث تؤخذ هذه النسب عيناً بعد خروج الخام من المنجم قبل الطحن.(محمد ، تعدين الذهب التقليدي بالولاية الشمالية)

○ حيث ساهم نظام الورديات ونظام نسبة الحجر المنتج موارد كبيرة للمحليات والولاية المتحصل الفعلي خلال العام 2013م مبلغ 22.018.250 جنيه ، تم توظيف معظم هذا المبلغ في التنمية بالمحليات خاصة في قطاع الخدمات (مياه/ صحة / تعليم).

عقدت الولاية مؤتمر التعدين الأول في سبتمبر 2012م تحت شعار ( نحو استغلال أمثل لموارد الولاية التعدينية) و بمشاركة الجهات ذات الصلة (وزارة المعادن الاتحادية / الوحدات والاجهزة الولائية / ولاية نهر النيل/ جامعة دنقلا كلية علوم الأرض والتعدين). (ورقة عمل بعنوان تجربة الولاية الشمالية في تنمية وتطوير الموارد الذاتية ، 2013م ، ص (5).

ساهمت موارد التعدين بصورة فاعلة في موازنة الولاية والجدول أدناه يوضح ذلك:-

جدول رقم (1) ربط موارد التعدين بالولاية ونسب المساهمة في الموارد الذاتية خلال

الفترة من 2012م - 2014م (المبلغ بالجنيه السوداني)

العام	إجمالي ربط الموارد الذاتية	ربط التعدين (خلم/خدمات/شركات)							
		ربط الخام المنتج من الأكل	نسبة للسلمة	ربط الخدمات للصاحبة للتعدين	نسبة للسلمة	ربط شركات التعدين	نسبة للسلمة		
2012م	88.009.839	2.413.998	3%	-	-	-	-	2.413.998	3%
2013م	142.264.370	14.055.000	10%	4.216.786	3%	21.830.000	24%	40.101.786	28%
2014م	254.541.580	64.786.547	25%	13.877.033	5%	20.900.000	10%	99.563.580	39%

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على موازنة الولاية الشمالية للأعوام 2012م - 2014م

- وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة - الولاية الشمالية

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي:-

- موارد التعدين المدرجة بموازنة الولاية تتكون من الآتي:-
  - الخام المنتج من الآبار: وهو نصيب الولاية المأخوذ عن طريق نظام الورديات أو نسبة الحجر أو التعاقد.
  - الخدمات المصاحبة للتعدين: وهي تراخيص الأنشطة في الأسواق المتاخمة لمناجم التعدين بالإضافة لرسوم تراخيص الآليات والطواحين وخلافه.
  - شركات التعدين: وهي نصيب الولاية من الشركات التي تعمل في مجال معالجة مخلفات التعدين (الكرتة) ورسوم تراخيصها.
- إجمالي مساهمة ربط تعدين الذهب في موازنة الولاية الشمالية بلغت في العام 2012م نسبة 3% وفي العام 2013م بلغت نسبة 28% ، أي أن هناك زيادة في نسبة المساهمة سنوياً حتى بلغت 39% في العام 2014م.
- فيما يلي نوضح المتحصل الفعلي من عائدات الذهب بالولاية خلال العامين 2013م و2014م.

جدول رقم (2) : التحصيل الفعلي من الذهب المنتج بالمحليات ونسبة مساهمة كل محلية في التحصيل الكلي لتعدين الذهب في العام 2014م

المحلية	المنتج الكلي للعام 2013م	نسبة المساهمة في التحصيل	المنتج الكلي للعام 2014م	نسبة المساهمة في التحصيل
حلفا	14.163.813	58%	20.833.480	29%
دلقو	5.126.013	21%	5.314.554	7.2%
دنقلا	3.863.628	15%	10.295.139	14%
البرقيق	289.417	1%	131.360	0.2%
وزارة المالية	1.103.874	4.4%	15,516,059	21%
وزارة التخطيط العمراني	15.000	0.6%	20.677.244	28.6%
الجملة	24.561.745	100%	72.767.836	100%

المصدر: إعداد الباحث إستناداً على تقارير الأداء السنوية لوزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة بالولاية الشمالية للأعوام (2013م - 2014م)

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي:-

- خلال العام 2013م حققت محلية حلفا أعلى نسبة مساهمة بواقع 85% من جملة الموارد المتحصلة من خام الذهب المنتج بالولاية ويرجع ذلك لكثرة وتعدد مناجم التعدين بالمحلية ومن أشهرها منجم جبل البوم ، منجم الخناق ، وتأتي محلية دلقو بعد ذلك بنسبة مساهمة قدرها 21% ، محلية دنقلا بنسبة 15% ، وزارة المالية بنسبة 4.4% ، محلية البرقيق بنسبة 1% ، وأخيراً وزارة التخطيط العمراني بنسبة مساهمة قدرها 0.6%.
- في العام 2014م حققت وزارة التخطيط العمراني أعلى نسبة مساهمة بواقع 28.6% وذلك يرجع لتحصيل نصيب الولاية من العقود الموقعة من بعض شركات معالجة مخلفات التعدين (الكرتة) وانتظام توريدات هذه الشركات، وتأتي بعدها محلية حلفا بنسبة مساهمة بلغت 29% ، وزارة المالية بواقع 21% ، محلية دنقلا بنسبة 14% ، محلية دلقو بنسبة 7.2% ، وتلاحظ تدني نسبة مساهمة محلية البرقيق (0.2%) ويرجع ذلك لمحدودية المناجم بالمحلية وهجرة المعدنين لأبارهم بسبب تدني معدلات الانتاج في المنجم الموجود في الجانب الشرقي للمحلية.
- أصدر والي الولاية الشمالية في العام 2013م قرار رقم (58) والقاضي بتخصيص نسبة 50% من صافي الذهب المنتج بكل من محليتي حلفا ودلقو لصالح مشروع كهرباء المحليتين كنوع من الخدمات التنموية بالمحليتين ، والجدول التالي يوضح المبالغ المخصصة لصالح هذا المشروع خلال العامين 2013 ، 2014م.

## ○ جدول رقم (3)

المبالغ المخصصة لصالح الكهرباء من صافي الذهب المنتج بمحليتي حلفا ودقو خلال

عامي 2013م ، 2014م

العام	محلية حلفا	محلية دقو
2013م	3.729.842	351.919
2014م	6.611.105	1.451.710
الجملة	10.340.947	1.803.629

المصدر : وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة – الولاية الشمالية – تقارير الأداء لعامي 2013م ، 2014م

من الجدول أعلاه نلاحظ الآتي :

- في العام 2013م تم تخصيص مبلغ 3.729.842 جنييه لصالح مشروع الكهرباء بمحلية حلفا ومبلغ 351.919 جنييه بمحلية دقو.
- في العام 2014م إرتفع المبلغ المخصص لصالح مشروع الكهرباء حيث ساهمت محلية حلفا بمبلغ 6.611.105 جنييه ومحلية دقو بمبلغ 1.451.710 جنييه.
- حيث ساهمت هذه المبالغ في هذا المشروع مساهمة كبيرة خاصة بمحلية حلفا حيث دخلت عدد من القرى الشبكة القومية للكهرباء ووقعت محلية دقو عقودات في مجال أعمدة الضغط العالي والمنخفض توطئة لتوصيل شبكة الكهرباء بالمحلية.

### النتائج والتوصيات

#### أولاً: النتائج

1. ساهمت عائدات التعدين في دعم الإيرادات الذاتية للولاية بنسب مقدرة حيث بلغت متوسط نسبة المساهمة في الربط (29%) خلال فترة الدراسة.

2. ساهم التعدين في تنمية المناطق المكتشف فيها خاصة محليتي حلفا ودلقو حيث تم صرف مبلغ 12.144.576 جنيه لصالح مشروع كهرباء المحليتين من العائدات المتحصلة من تعدين الذهب.
3. خلق فرص عمل لمواطني الولاية والوافدين من الولايات الأخرى ورفع مستوى المعيشة.
4. نشاط التعدين ساهم في إرتفاع نسب التحصيل في كثير من المواعين الإيرادية الأخرى بموازنة الولاية (توسيع المظلة الضريبية/ توسع النشاط التجاري/.....).

### ثانياً: التوصيات

1. إصدار المزيد من التشريعات الولائية والأوامر المحلية المنظمة لعمليات التعدين بالولاية تعظيماً للعائدات المتحصلة منه.
2. ضرورة التنسيق بين مستويات الحكم المختلفة وصولاً لمعالجة مسألة التعدين التقليدي بالولاية.
3. الإستقلال الإقتصادي للذهب من أجل توسيع قاعدة الدخل القومي وتوسيع الصادرات.
4. الإستفادة من تجارب الولايات الأخرى لتطوير التعدين التقليدي بالولاية.
5. فتح مسارات وطرق للعمل على سهولة الوصول والحركة في مناطق التعدين.
6. الحد من ظاهرة التهريب وحصر كل الجهات العاملة في هذا الحقل وإحكام الرقابة من كل الجهات الأمنية بالولاية لمعرفة الكميات المستخرجة وتحصيل نصيب الولاية منها.
7. تمكين المحليات من القيام بأدوارها وذلك بتمليكها وسائل حركة تناسب حجم وطبيعة النشاط.
8. مد المحليات بكوادر إضافية تساعد في عملية التحصيل.

## قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب

- (1) حامد عبدالمجيد درار - المرسي السيد حجازي، مبادئ المالية العامة، الدارالجامعية، 2004م.
  - (2) عبد العزيز عبد الرحيم سليمان، المالية العامة وتطبيقاتها في السودان، الدار النهضة العربية، القاهرة 1989م.
  - (3) عبد المنطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية، الدار الجامعية مصر 2001.
  - عبد المنطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية 2004م - 2005م.
  - (4) عثمان ابراهيم السيد، الاقتصاد السوداني، دار جامعة القران الكريم للطباعة والنشر، امدرمان، يناير 2002.
  - (5) محمد زكي الميسر، اقتصاديات المالية العامة في الاقتصاد الاسلامي، دار النهضة، القاهرة 1986.
- ثانياً: الرسائل الجامعية والمذكرات
- (6) خالد بكري محمد، تحليل اثر الموارد الذاتية علي تحقيق التنمية الاقتصادية "دراسة حالة الولاية الشمالية خلال الفترة من 1995م - 2008م، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دنقلا، 2009م.
  - (7) خالد بكري محمد - مذكرة بعنوان (تعددين الذهب التقليدي بالولاية الشمالية) - إدارة تنمية الموارد - وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة - الولاية الشمالية.
- ثالثاً: الأوراق والتقارير واللوائح والقوانين
- (8) ورقة عمل بعنوان تجربة الولاية الشمالية في تنمية وتطوير الموارد الذاتية - إدارة تنمية الموارد - وزارة المالية والاقتصاد والقوى العاملة - الولاية الشمالية - 2013م.
  - (9) الجهاز المركزي للإحصاء، الولاية الشمالية، دنقلا.

10) لائحة تنظيم التعدين التقليدي عن الذهب - الأمانة العامة لمجلس الوزراء -  
الولاية الشمالية - 2011م .

رابعاً: شبكة الأنترنت

11 / مفهوم التعدين [www.sudanese.com](http://www.sudanese.com)

12 / أنواع الذهب [www.sudan.com](http://www.sudan.com)

**الأمن النفسي و تقدير الذات وعلاقتها بالاتجاهات التعصبية****(دراسة مسحية على طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية "مروي" والآداب " كريمة ")**

د. مجذوب أحمد محمد أحمد قمر

أ. مساعد - جامعة دنقلا - كلية التربية مروي - قسم علم النفس.

## Abstract

The aim of this study was to study self-esteem and a sense of psychological security relationship with the Dongola University students – Faculty of Arts, To achieve this goal researcher used the descriptive method Correlative in data collection and analysis, The study sample consisted of 260 students for the academic year 2014-2015 has been chosen by the study sample stratified random sample of 10%. Researcher used measure of the sense of security and self-esteem scale research data were statistically analyzed by using statistical treatments(spss) The researcher reached to a group of the most important results from the presence of high feeling of security among the study sample level. The study found a set of recommendations including: work to form positive about the concept of self-esteem so you do not have an extreme negative impact on attitudes towards others which leads to the lack of a sense of psychological security by means of guidance and counseling, psychological and family across different media.

## مستخلص

هدف هذه الدراسة إلى دراسة الأمن النفسي و تقدير الذات وعلاقتها بتقدير بالاتجاهات التعصبية لدى طلاب جامعة دنقلا - كليتي التربية مروي والآداب كريمة، ولتحقيق هذا الهدف استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي في جمع البيانات وتحليلها، تكونت عينة الدراسة من (260) طالب وطالبة للعام الدراسي 2014-2015م وقد تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة الطبقية العشوائية بنسبة 10٪. استخدم الباحث مقياس الشعور بالأمن ومقياس تقدير الذات تم تحليل بيانات البحث إحصائياً بواسطة المعالجات الإحصائية باستخدام (SPSS) وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ارتباطية موجبة بين الأمن النفسي وتقدير الذات لدى عينة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها: العمل على تكوين مفهوم ايجابي نحو تقدير الذات بحيث لا يكون متطرفاً يؤثر سلباً على الاتجاهات نحو الآخرين مما يؤدي إلى عدم الشعور بالأمن النفسي وذلك بواسطة الإرشاد والتوجيه الأسري والنفسي وعبر وسائل الإعلام المختلفة .

## مقدمة :

أظهرت الدراسات العديدة التي أجريت في مجال تقدير الذات، أن الأشخاص ذوي التقدير المرتفع للذات يؤكدون دائماً على قدراتهم وجوانب قوتهم وخصائصهم الطيبة وكذلك هم أكثر ثقة بآرائهم وأحكامهم، وأكثر تقبلاً للنقد ، وهم يتميزون بأنهم يحترمون أنفسهم ويعتبرونها ذات قيمة، ويشعرون بالكفاءة ولديهم شعور بالانتماء والاعتزاز والثقة بردود أفعالهم واستنتاجاتهم، وهذا يسمح لهم بإتباع أحكامهم عندما تختلف آراؤهم عن آراء الآخرين، وكذلك يسمح لهم باحترام الأفكار الجديدة، ولديهم فكرة محددة عما يدركونه أنه صواب، ويملكون فهماً طيباً لنوع الشخص الذي يتعاملون معه، وهم يتسمون بالتحدي، ولديهم الشجاعة للتعبير عن أفكارهم، وهم مستقلون اجتماعياً، ويحبون المشاركة

في النشاطات الجماعية، كما أنهم قادرون على صد المشاعر السلبية الداخلية، ولديهم تاريخ سابق للتعامل مع الضغوط البيئية (سلامة، 1991 م، ص 679).

أما تقدير الذات المنخفض فهو إعاقة حقيقية بصاحبه، إذ يركز أصحاب هذا المستوى على عيوبهم، ونقائصهم وصفاتهم غير الجيدة، وهم أكثر ميلاً للتأثير بضغط الجماعة والإنصات لآرائها وإحكامها، كما يضعون لأنفسهم توقعات أدنى من الواقع. وعليه تدفع هذه الظروف بصاحبها إلى تذكر الخبرات الفاشلة دائماً، فيمتنع عن المجازفة ويشعر بعدم معرفته بالقيام بالأعمال المطلوبة منه ولا يستطيع طلب المساعدة (سليم، 2003 م: 18). كما يتميز أصحاب هذا المستوى بالشعور بالخجل والقلق الزائد والخضوع السلبي للسلطة والشعور بالحزن وفقدان الأمن النفسي إضافة إلى عدم القدرة على مواجهة الظروف الاجتماعية اليومية (رشتي، 1993 م: 347).

مما لا شك فيه أن انخفاض تقدير الذات يؤدي لحدوث التعصب، فإن الأفراد منخفضي التوافق والذين غالباً ما يقل اعتبارهم لذواتهم يمكن أن يكونوا أكثر استعداداً للتعصب. فالتراث السيكولوجي يزخر بالعديد من الافتراضات والدراسات التي تقترح أن الأشخاص الذين ينخفض تقديرهم لذواتهم يبدون تقبلاً أقل للأخريين (الجزار، 1997 م: ص 40-42).

قد منح الله سبحانه وتعالى نعمة الأمن النفسي لعباده المؤمنين الذين يقيمون شرع الله وينتهون عما نهى فربط بين الأمن والإيمان وهذا يتضح من قول الله عز وجل: (الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ) (سورة الأنعام، الآية 82)

يعتبر الأمن النفسي من الحاجات الهامة لبناء الشخصية الإنسانية، حيث أن جذوره تمتد إلى الطفولة وتستمر حتى الشيخوخة عبر المراحل العمرية المختلفة، وأمن المرء يصبح مهدداً إذا ما تعرض إلى ضغوط نفسية واجتماعية لا طاقة له بها في أي مرحلة من تلك المراحل، مما قد يؤدي إلى الاضطراب النفسي؛ لذا فإن الأمن

النفسي يعد من الحاجات ذات المرتبة العليا للإنسان لا يتحقق إلا بعد تحقق الحاجات الدنيا (جبر، 1996م:ص80).

من هنا يرى الباحث بناءً على ما سبق مدى العلاقة بين الأمن النفسي و مفهوم تقدير الذات والاتجاهات التعصبية ، فالأمن النفسي يشير إلى التحرير من مشاعر القلق النفسي وإلى التوافق مع الذات وتقبلها والتوافق مع الآخرين (البعد عن التعصب) والاتزان الانفعالي وتكوين مفهوم ايجابي عن تقدير الذات وتلك المفاهيم تشير إلى الصحة النفسية التي يعبر عنها بالشعور بالأمن النفسي.

### مشكلة الدراسة :

مما تقدم ذكره يرى الباحث أن تقدير الذات والشعور بالأمن والاتجاهات التعصبية تتشكل من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تلعب دوراً كبيراً في تشكيل شخصية الفرد مما دعي الباحث إلى القيام بهذه الدراسة حيث أن مجتمعنا ما زال يعاني من ألوان متباينة من التعصب، سواء كان تعصب الشخصي أو الديني أو القبلي واستناداً إلى ما سبق فقد شعر الباحث بمشكلة البحث ووجد أن الموضوع يستحق الدراسة العلمية الدقيقة حيث اختار الباحث فئة الشباب ، لأسباب ذاتية وموضوعية ،تتلخص في تواجدهم في طبقات المجتمع وفئاته المختلفة . فعلى امتداد التاريخ كان الشباب هم مركز الإبداع ،ومصدر ثروة المستقبل لذا رأى الباحث أن تقوم هذه الدراسة على هذه الفئة ، ومن هنا يمكننا تحديد مشكلة البحث بالسؤال التالي:

ما طبيعة العلاقة بين الأمن النفسي و تقدير الذات والاتجاهات التعصبية لدى طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مرووي والآداب كريمة ؟ وتتفرع منه التساؤلات التالية:

1. هل توجد علاقة دلالة إحصائياً بين الأمن النفسي وتقدير الذات لدى أفراد

عينة الدراسة ؟

2. هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة؟
3. ما طبيعة العلاقة بين تقدير الذات والاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة؟
4. هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مقياس الأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة؟
5. هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مقياس تقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة؟
6. هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مقياس الاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة؟

### أهمية الدراسة:

أ. الأهمية النظرية:

1. أهمية الموضوع نفسه: يعد كلُّ من تقدير الذات والاتجاهات التعصبية من أخطر المشاعر النفسية التي يمكن أن تهدد الأمن النفسي للإنسان، وبالتالي تعوقه عن التكيف النفسي السليم.

2. أهمية المرحلة العمرية التي يدرسها البحث: إنها تجري على فئة هامة وحساسة من المجتمع، وهي فئة الطلاب التي لها دوراً كبيراً في المجتمع.

ب. الأهمية التطبيقية:

1. توفير معلومات تساهم في وضع بعض الحلول للمشكلات التي قد تواجه الطلاب الجامعيين.

2. تكمن أهمية الدراسة في اقتراح بعض الآراء والتوصيات التي من شأنها التخفيف من آثار هذه الظاهرة التي قد يتعرض لها بعض أفراد المجتمع.

**أهداف الدراسة :**

يهدف البحث الحالي إلى:

1. الكشف عن مستوى درجة شعور بالأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة بجامعة دنقلا -كلية التربية مروى والآداب كريمة.
2. الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأمن النفسي و تقدير الذات لدى طلاب جامعة دنقلا -كلية التربية مروى والآداب كريمة.
3. التحقق من طبيعة العلاقة بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية لدى طلاب جامعة دنقلا -كلية التربية مروى والآداب كريمة.
4. التحقق من وجود فروق جوهريّة في مقياس الأمن النفسي لدى عينة الدراسة بجامعة دنقلا -كلية التربية مروى والآداب كريمة تعزى لمتغير الجنس.
5. معرفة إذا ما كانت هناك فروق بين الذكور والإناث في مقياس شعور تقدير الذات.
6. معرفة إذا كان هناك فروق بين الذكور والإناث في مقياس الاتجاهات التعصبية.

**فروض الدراسة :**

1. توجد علاقة دلالة إحصائياً بين الأمن النفسي وتقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة.
2. توجد علاقة سالبة دالة إحصائياً بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة.
3. توجد علاقة سالبة دالة إحصائياً بين تقدير الذات والاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة.
4. لا توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مقياس الأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة.

5. توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مقياس تقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة.

6. توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في مقياس الاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة.

حدود الدراسة: اقتصرَت هذه الدراسة على طلاب جامعة دنقلا كليتي التربية مروي والآداب كريمة – السودان في العام الدراسي (2014 - 2015م).

### مصطلحات الدراسة :

1) تقدير الذات Self – Esteem : يقصد به تقدير الفرد العام لذاته فيما يتعلق بأهميتهما وقيمتها ويشير التقدير الإيجابي للذات إلى مدى قبول الفرد لذاته وإعجابه بها ، وإدراكه لنفسه على أنه شخص ذو قيمة، جدير باحت ا رم وتقدير الآخرين، أما التقدير السلبي للذات فيشير إلى عدم قبول المرء لنفسه وخيبة أمله فيها ، وتقليله من شأنها ، وشعوره بالنقص عند مقارنته بالآخرين، وغالباً ما يرى نفسه في هذه الحالة على أنه ليس له قيمة أو فائدة (سلامة، 1989م، ص7).

التعريف الإجرائي: يقصد بتقدير الذات بأنه هو الفكرة التي يدركها الفرد عن كيفية رؤية الآخرين وتقييمهم له.

2) الأمن النفسي Psychological Security يقصد بالأمن النفسي شعور الفرد بأنه محبوب ومقبول ومقدر من قبل الآخرين ، وندرة شعوره بالخطر والتهديد وإدراكه أن الآخرين ذوي الأهمية النفسية في حياته (خاصة الوالدين) مستجيبون لحاجاته وموجودين معه بديناً ونفسياً، لرعايته وحمايته ومساندته عند الأزمات ( مخيمر، 2003 ، 617).

يعرف الأمن النفسي إجرائياً: ويحدد بدلالة الدرجة الكلية التي يحصل

عليها الطالب على مقياس الأمن النفسي التي تم استخدامه في الدراسة الحالية.

(3) التعصب : هو ميل انفعالي يفرض على صاحبه أن يشعر ويفكر ويدرك ويسلك بطرق وأساليب تتفق مع حكم بالترفضيل أو في الغالب عدم التفضيل لشخص آخر أو جماعة خارجية أو موضوع يتصل بجماعة أخرى ويحدث هذا الحكم سابقاً لوجود دليل منطقي مناسب أو بدون دليل وهو غير قابل للتغيير بسهولة لعدم توفر الدلائل المعارضة التي تشير إلى عدم صحته لأنه ينطوي على نسق من القوالب النمطية (عبد الله وخليفة ، 2001م: 518).

التعريف الإجرائي: الدرجة التي يحصل عليها الطالب في مقياس التعصب.

(4) جامعة دنقلا: في إطار ثورة التعليم العالي شهد عام 1991م افتتاح جامعة وادي النيل بالإقليم الشمالي ومقرها مدينة الدامر عاصمة الإقليم، ومن بعد ذلك مع الحدث الكبير لتطبيق الحكم الفيدرالي، تم تقسيم تلك الولاية إلى ولايتين هما نهر النيل والشمالية وعندها تقرر أيضاً تقسيم كليات وادي النيل وقيام جامعتين تضم كل واحدة منها الكليات التي تستوطن الولاية الجديدة وهكذا نشأت جامعة دنقلا في عام 1993م - 1994م (1).

### الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري:

#### 1. الأمن النفسي:

إن حاجة الأمن من أهم حاجات الإنسان وإنها محور نشاط السلوك الإنساني بحيث يسخر الإنسان كل قواه وإمكاناته العضلية والجسدية لإشباع تلك الحاجة، و شعور الإنسان بالحاجة إلى الأمن يسيطر عليه، و يحدد آراءه، و فلسفاته، و نظراته لما حوله من البيئة المحيطة، و أنه يعيش للأمن وحده باحثاً عنه، فكل ما في الوجود يعد أقل أهمية من الأمن (ناصر، 1994م: ص15).

إن الشعور بالأمن حاجة هامة لجميع الأشخاص في جميع المراحل العمرية، فالطفل في حاجة ماسة للأمن في مرحلة الطفولة نظراً لضعفه و قلة حيلته و تحقق

<sup>1</sup> جامعة دنقلا، كتيب التعريف بالجامعة ، إدارة الإعلام والعلاقات العامة 2015م.

هذه الحاجة لديه عن طريق إشباع حاجاته الفسيولوجية، و أن يكون موضع عطف وود و اهتمام من قبل والديه، و أن يقوم بوضع الحدود السليمة لسلوكياته، كما أن المراهق في حاجة ماسة للشعور بالأمن في تلك المرحلة التي تعد المرحلة الانتقالية إلى الاعتماد على النفس؛ و التي يرغب فيها الفرد في الاستقلال عن أسرته التي تمدده بالسند الروحي و التوجيهي كما أنه يخشى في تلك المرحلة من طغيان دافعة الجنس، و إفلات الزمام من يده؛ لذا فإن المراهق في تلك المرحلة في أمس الحاجة إلى صديق أو مرشد أو جماعة ينتمي إليها، أو عقيدة دينية تشعره بالأمن.(راجع، 1977م:ص114).

يعد مفهوم الأمن النفسي مفهوماً شاملاً تناولته نظريات علم النفس بشكل عام وركزت عليه دراسات الصحة النفسية بشكل خاص .ويعد ماسلو(1970م) مفهوم الأمن النفسي ويعرفه على أنه محور أساسي من محاور الصحة النفسية فالصحة النفسية كحالة لا تعني غياب الأعراض المرضية فقط بل هو أيضاً قدرة المرء على مواجهة الاحباطات التي يتعرض لها أي قدرته على التوافق الشخصي فالأمن النفسي هو الحالة النفسية والعقلية التي من خلالها تتحدد علاقة الفرد بالمجتمع والتي تحقق له القدرة على مواجهة الاحباطات التي يتعرض لها بشكل يضمن له التوافق ويمكن تعريف الأمن النفسي بأنه مفهوم مرادف لمعنى الصحة النفسية فوجوده يعني وجودها أما فقدانه فيؤدي إلى العديد من الاضطرابات والمشكلات النفسية ويكمن جوهر الشعور بالأمن النفسي بالشعور بالحب والقبول والتقدير من قبل المحيطين فيه كالوالدين والأصدقاء بالإضافة إلى شعوره بالانتماء والاستقرار وندرة شعور بالقلق والضغط النفسي (نعيسة، 2012م، ص132)

يعد مفهوم الأمن النفسي من المفاهيم المركبة في علم النفس، و يتداخل في مؤشرات مع مفاهيم أخرى مثل الطمأنينة الانفعالية، الأمن الذاتي، التكيف الذاتي، الرضا عن الذات، مفهوم الذات الإيجابي، التوازن الانفعالي..الخ، كم يتبادل في الواقع عندما يكون الحديث عن مستواه في الدراسات النفسية مع مفاهيم

القلق، الصراع، الشعور بعدم الثقة، توقع الخطر، الإحساس بالضغط، الإحساس بالعزلة.. الخ لدرجة يصعب معها توضيح حدوده بجلاء (سعد، 1999م: 15).

يؤكد كارل روجرز في نظريته أن الأمن النفسي هو حاجة الفرد إلى الشعور بأنه محبوب ومقبول اجتماعياً وتكمن جذور هذه الحاجة في أعماق حياتنا الطولية، فالطفل الآمن هو الذي يحصل على الحب والرعاية والدفء العاطفي وهو الذي يشعر بحماية من يحيطون به فيرى بيئته الأسرية بيئة آمنة ويميل إلى تعميم هذا الشعور فيرى البيئة الاجتماعية بيئة مشبعة لحاجاته، ويرى في الناس الخير والحب ويتعاون معهم ويحظى بتقديرهم فيتقبله الآخرون وينعكس ذلك على تقبله لذاته لأن هناك علاقة إيجابية بين تقبل الذات وتقبل الآخرين، أما الطفل غير الآمن فهو الذي يشعر بالإهمال الانفعالي ويشعر دائماً بالنقص العاطفي أي أنه لا يشعر بحماية من حوله هذا الطفل أثناء نموه يميل لأن يرى بيئته مليئة بالمخاطر والمخاوف فتتولد لديه بالتدريج الأنانية والخوف (السرسري وعبد المقصود، 2003م: ص3).

يرى الباحث مما سبق مدى أهمية تحقيق الأمن النفسي بالنسبة للإنسان وأن تلك الحاجة تعد محركاً لسلوكه وتوجيهه الوجهة السليمة، أما فقدان الشعور بالأمن من شأنه أن يسبب الاضطرابات النفسية والسلوكية فيؤثر على سير حياة الإنسان ونشاطاته المختلفة في شتى المجالات لذا فإن الأمن النفسي ضرورة لكل فرد، ليحيا حياة يتحقق فيها التوازن الانفعالي والتوافق النفسي والصحة النفسية. وأن الفرد بحاجة ماسة لعقيدة دينية صلبة يستمد منها الشعور بالأمن عبر تلك المراحل، و لا تنحصر الحاجة إلى الأمن في الجانب المادي فقط بل تتعداه إلى الجوانب المعنوية من حرية شخصية وفكرية.. الخ. (كما أن الإنسان بحاجة إلى الأمن في شتى أماكن تواجده في البيت، والعمل، والمدرسة.. الخ).

## 2. تقدير الذات:

إن شخصية الإنسان تنمو على عدة مراحل أولها مراحل الرضاعة فأول ظهور لمفهوم الذات لدى الطفل يأتي من خلال تفاعله مع البيئة فضلاً عن إحساسه بالذات

الجسدية التي تنمو من الإحساسات العضوية التي تترك أثارها في نفسه وطريقته المميزة لإدراك جسمه بعدها يتدرج نمو الطفل بالتطور باتجاه الاستقلالية وتنتقل علاقته من البيت إلى المدرسة فعند وصول الطفل إلى عمر المراهقة وما بعدها يبدأ بالشعور لإنجاز واجبات إحساسه بالاستقلالية وتفكيره بالذات باستخدام القيم والاتجاهات وفي مرحلة الشباب يتصف الفرد بالاستقرار واتخاذ القرارات حول الدين والسياسة في مختلف مجالات الحياة لتصبح جميعها جزءاً من مفهوم تقدير الذات ، وقد يكون لدى الفرد ذات إيجابية تجعله أكثر ثقة وأمناً في معاملاته مع الآخرين ، ويعكس الذات السلبية التي تجعله قلقاً وضعيف الشخصية (غنيم ، 1976م : 91).

أورد عكاشة (1998م : 18) مجموعة من العوامل التي تؤثر في الذات ، والتي

تؤدي إلي تقدير ذات مرتفع أو منخفض لدى الأفراد ، وهي:

أ. الرعاية الأسرية: حيث يحتاج الطفل في مراحل نموه المختلفة إلى جو أسرى هادئ ومستقر وأيضاً للتقبل في جو أسرته والمجتمع، فقد يؤدي شعوره بالرفض لتكوين مفهوم خاطئ عن ذاته وتقديره لها.

ب. العمر والجنس: أن البيئة التي تشعر المراهق بفقدان الأمن و السند والحرمان والإحباط ، فهذه البيئة تولد القلق لدى الفرد و تؤدي بشكل خطير لتهديد مفهومه وثقته بذاته و احترامه لها.

ج. المدرسة: لها دور كبير في تقدير الطفل لذاته ، حيث يكون تأثيرها في تكوين تصور الطفل عن ذاته واتجاهاته نحو قبولها أو رفضها ، كما أن نمط النظام المدرسي والعلاقة بين المعلم والتلميذ يؤثر تأثيراً هاماً على مستوى مفهوم الفرد عن نفسه.

د. عوامل ناشئة عن المواقف الجارية : تشمل العيوب الجسمية ، وضالة النجاح والفشل ، والشعور بالاختلاف عن الغير، والترفع أو الرفض من قبل الآخرين(التعصب)، وصرامة المثل والشعور بالذنب...الخ.

يرى الباحث أن للعوامل الاجتماعية والبيئية والأسرية والنفسية وكل ما يتفاعل معه الفرد في بيئته التي تحيط به يؤثر في سلوكه وفي طريقة تعامله مع الآخرين لذا

يرى الباحث أن الذات تتأثر بتأثر المجتمعات وتباينها وعاداتها وتقاليدها من بلد إلى آخر وحتى في البلد الواحد تتأثر بثقافة المنطقة التي ينتمي إليها الفرد.

تقدير الذات هو مجموعه من الاتجاهات والمعتقدات التي يستدعيها الفرد عندما يواجه العالم المحيط به، ومن هنا فإن تقدير الذات يعطى تجهيزاً عقلياً يعد الشخص للاستجابة طبقاً لتوقعات النجاح والقبول والقوه الشخصية، وبالتالي فهو حكم الشخص تجاه نفسه وقد يكون هذا الحكم والتقدير بالموافقة أو الرفض (عبد الرحيم، 1985م : 230). الذات يتمخض عن وعى ورؤية سليمة وموضوعية للذات، فقد يغالي الفرد في تقديره لذاته، ويصاب بما يمكن وصفه بسرطان الذات الذي يجعله غير مقبول من الآخرين، ويرتكب نوع من أنواع السلوك العدواني ومنها : العدوانية اللفظية (كامل، 1993 م : 173).

إن مفهوم تقدير الذات نابع من الحاجات الأساسية للإنسان، قد أشار إليها العديد من المنظرين في مجال علم النفس بوجه عام، أمثال "ماسلو Maslow"، حيث صمّم سلم الحاجات، وتقع الحاجة لتقدير الذات وتحقيقها في أعلاه، وكذلك " فروم و روجرز " وتأكيدهما على أهميتها في تحقيق الصحة النفسية للأفراد (غريب، 1994م : 94).

يرى الباحث أن الشخصية التي تتمتع بتقدير ذات عال هي شخصية تتصف بالقيادة والقدرة على اتخاذ القرارات السليمة وهي شخصية قوية وتشعر بالأمان والسعادة في كل المواقف وهذا يتضمن الفهم الجيد للفرد لذاته والعكس بالنسبة للشخصية التي تتصف بتقدير الذات المنخفض.

### 3. الاتجاهات التعصبية:

كان أول سلوك تعصبي في تاريخ الخلق هو ما صدر عن إبليس عليه اللعنة حينما رفض السجود لآدم عليه السلام استكباراً من المادة التي خلق منها (أي تعصب عنصرى) أَلْنَا خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ [الأعراف : 12 . الحجر : 33]. أي أنه أقوى خلقاً منه هنا سوغ إبليس سلوكه بأصل العنصر الذي خلق منه عاداً النار

أشرف من الطين استناداً إلى قياس فاسد وهو أول من استخدم القياس كدليل . وهكذا نجد تبريراً للتعصب بصورة نمطية مبسطة ، فيأتي التبرير في غير محله فالتعصب السلبي اتجاه برفض الآخر أو جماعته لاختلافه عنها في السلالة أو الدين أو الموطن أو النوع أو العمر أو المكانة أو الإطار الأيدلوجي . (شحاته ، 2006م: 110).

التعصب من الظواهر العالمية التي تعاني منها المجتمعات ، ولقد ظل التعصب موضوعاً مهماً من موضوعات علم النفس الاجتماعي منذ فترات مبكرة من القرن الماضي وحتى الآن . وتم تناوله على أنه اتجاه يحكم التفاعل بين الأفراد الذين ينتمون إلى مختلف الجماعات ، سواء أكان اتجاهاً سلبياً أو إيجابياً . وقد حظي التعصب السلبي أو الاتجاهات التعصبية السلبية بالقدر الكبير من الاهتمام لما يترتب عليه من آثار سلبية على النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في سائر المجتمعات الإنسانية . وتنعكس هذه الآثار السلبية على المجتمعات في عمومها مثلما تعود على الأفراد تماماً . وهناك عديد من المجتمعات التي عانت وما زالت تعاني من الاتجاهات التعصبية السلبية نفسها وغير قادرة على مواجهة هذه المشكلة (عبد الله ، 2000:ص101).

لقد توقع العالم بأكمله من التقدم العلمي والتقني الذي شهده القرن الحالي أنه سوف يخطو بالإنسان إلى الأمام ، إلا أن الواقع كان مخالفاً للتوقع ، فقدت ازدادت معدلات الجرائم والمذابح بسبب العداء والصراع بين الجماعات بشكل غير مسبوق وعلى نحو يجعل مذابح وجرائم القرون السابقة متواضعة بالقياس إلى ما جرى في القرن العشرين وحتى الآن (الجزار، 2002م:ص2).

### أشكال التعصب :

هي كثيرة جداً عليه سوف يتناولها الباحث وفقاً لأبعد المقياس:

أ. التعصب الديني فقد حظي هذا النوع من التعصب باهتمام واضح من قبل الباحثين في علم النفس الاجتماعي وعلماء الدين ويعرف هذا النوع من التعصب بأنه حالة من التعتن والغلو في التمسك الضيق الأفق بعقيدة أو فكرة دينية مما يؤدي إلى الاستخفاف بآراء

ومعتقدات الآخرين ومحاربتها والصراع ضدها وضد الذين يحملونها وهي حالة مرضية تدفع إلى سلوك يتميز بالتطرف والبعد عن العقل والاستهانة بالآخرين ومعتقداتهم وكثيراً ما يؤدي هذا النوع من التعصب إلى تفكك الأمة وإنكار الحقوق الاجتماعية والسياسية للفئات الأخرى .

ظاهرة التعصب الديني ظاهرة عالمية ماضياً وحاضراً بل ومن المرجح أن تستمر مستقبلاً وباطراد . لذلك كان على الباحثين في مختلف المجالات أن يتصدوا لهذه الظاهرة بالبحث والرصد والتشخيص واقتراح الحلول . وقد قدمت في هذا الصدد عدة تفسيرات منها انفراد قطب واحد بالهيمنة على العالم كله ومحاولة فرض نظامه وقيمه ورؤيته على دولة وعجزه عن تلبية طموحاته (محمود والشافعي، 2001م، 128).

ب. التعصب القبلي : فيتمثل في أن أفراد القبيلة ينظرون إلى قبيلتهم بأنها الأعلى والأرفع مكانة مقارنة بالقبائل الأخرى التي ينظرون إليها نظرة وضعية ويرفضون إقامة أي نوع من العلاقات مع أفراد القبائل الأخرى . وفي هذا السياق يضيف الباحث أن الانتماء للقبيلة غير مرفوض لأن الإنسان جبل على التعلق بأسرته وأقاربه ولكن الشيء الغير مقبول (والذي يندرج تحت مفهوم التعصب القبلي) العمل لمصلحة القبيلة وحدها في إطار الوطن الكبير مما يتسبب في ضعف بنيان الوحدة الوطنية .

### ثانياً: الدراسات السابقة

يشير الباحث إلى أنه لم تتوفر له (سوى دراسة واحدة فقط أجريت خارج السودان) أما في داخل السودان فإنه لم يتثنى للباحث الحصول على دراسة مطابقة لموضوع الدراسة الحالية وذلك بعد مراجعته لمراكز البحوث والعلوم السودانية (المركز القومي للبحوث، جامعة الخرطوم ، دنقلا ، القضارف ، جامعة السودان ) على حد علمه.

توصلت دراسة محمد (2010م) إلى وجود علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائية بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية الدينية والرياضية لدى عينة الإناث والعينة

الكلية ، بينما لم تتبين إي علاقة بين الاتجاهات التعصبية والأمن النفسي لدى عينة الذكور ، توجد علاقة ارتباطية سالبة دالة إحصائياً بين تقدير الذات والاتجاهات التعصبية الدينية والرياضية لدى عينة الإناث والعينة الكلية ، بينما لم تتضح أي علاقة بين تقدير الذات والاتجاهات التعصبية الدينية والرياضية لدى عينة الذكور ، توجد فروق دالة إحصائياً بين كل من الذكور والإناث في تقدير الذات وذلك لصالح الإناث ، ولا توجد فروق دالة إحصائياً بين منخفضي التعصب ومرتفعي التعصب في تقدير الذات. بينت دراسة جبريل(1993م) عدم وجود فروق في الدرجة الكلية لتقدير الذات يعزى لمتغير الجنس. أما دراسة عطا (1987م) فقد توصلت إلى أن الطلاب مرتفعي الدرجات في مفهوم تقدير الذات كانوا أكثر شعوراً بالأمن من الطلاب ذوي الدرجات. بينما أسفرت دراسة جبر (1996م) عن عدم وجود فرق بين الذكور والإناث في الأمن النفسي، أما دراسة حسين (1987م) المذكور في الخضري ، (2003) فقد بينت وجود علاقة ارتباطية قوية بين مفهوم تقدير الذات والطمأنينة الانفعالية. وأوضحت دراسة الخليل (1991م) عدم وجود فروق دالة في درجة الشعور بالأمن النفسي تعزى للجنس، ودراسة الحلفاوي (1993م) التي أظهرت وجود فروق دالة بين الذكور و الإناث في درجة الطمأنينة الانفعالية لصالح الذكور، ودراسة المفدى (1994م) المذكور في (الخضري ، 2003) قد بين عدم وجود فروق دالة في الحاجة إلى الأمن النفسي بين الطلاب و الطالبات. أما دراسة عبد الرحمن(1992م) فقد أشارت إلى عدم وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث في جميع أبعاد مقياس التعصب ، وتوصلت دراسة حسن و سعيد( 1998م) إلى عدد من النتائج أهمها ، عدم وجود فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث في درجات التعصب ، وبنيت دراسة عبد الباقي(1992م) أنه لا توجد أي فروق دالة في التعصب بين الذكور والإناث. و كما توصلت دراسة مبارك(2013م) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في التعصب والهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية .

## الطريقة والإجراءات

يتناول هذا الجزء من الدراسة الطرق والإجراءات التي اتبعها الباحث في تحديد مجتمع الدراسة والعينة وشرح الخطوات والإجراءات العملية في بناء أداة الدراسة ووصفها، ثم شرح مخطط تصميم الدراسة ومتغيراتها، والإشارة إلى أنواع الاختبارات الإحصائية التي استخدمت في الدراسة.

أولاً: منهج الدراسة لقد عمد الباحث في هذه الدراسة على إتباع المنهج الوصفي التحليلي في وصف العلاقة بين متغيرات الدراسة (الأمن النفسي وتقدير الذات والاتجاهات التعصبية)

ثانياً: وصف مجتمع الدراسة: يتألف مجتمع الدراسة من بيئة واحدة يتحقق فيها التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي والبيئي والجغرافي، من حيث البعد الجغرافي تغطي هذه الدراسة الولاية الشمالية - جامعة دنقلا - كلية التربية مروي والآداب كريمة. ثالثاً: عينة الدراسة :

1. العينة الاستطلاعية: قام الباحث بتطبيق أدوات الدراسة على عينة استطلاعية مكونة من (ن=40) طالباً وطالبة من كليتي التربية مروي والآداب كريمة - جامعة دنقلا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة والهدف منها استبعاد العبارات غير الدالة التي تبتعد عن الخصائص المقاسة.

2. العينة الفعلية تم اختيار عينة الدراسة عن طريق العينة العشوائية الطبقية من كليتي التربية مروي والآداب كريمة - جامعة دنقلا بلغ حجم عينة الدراسة (260) طالباً (130 من الآداب و130 من التربية) من مجتمع الدراسة الكلي من جامعة دنقلا للعام الدراسي 2014 - 2015م، حيث تم اختيار عينة الدراسة بنسبة 10% من المجموع الكلي للمجتمع الدراسة وتتمثل في المستوى (الأول، الثاني، الثالث، الرابع).

## رابعاً: أدوات الدراسة:

أعتمد الباحث في هذه الدراسة على ثلاثة أدوات رئيسة هي: مقياس الأمن النفسي ومقياس تقدير الذات و مقياس الاتجاهات التعصبية.

### مقياس الشعور بالأمن النفسي إعداد الدليم وآخرون (1993م)

يعد مقياس الشعور بالأمن النفسي أحد مقياس الصحة النفسية المعروفة والمجربة مسبقاً ويتكون المقياس من (75) عبارة في صورته الأصلية يتضمن المحاور التالية (القلق، الطمأنينة، التفاؤل النفسي، الثقة بالنفس، الثقة في العلاقات الاجتماعية). لتصحيح مقياس تقدير الذات يتم تقدير كل عبارة من عبارات المقياس و تأخذ هذه العبارات استجابات ثلاثة هي : أوافق 3 ، أوافق لحد ما 2 ، لا أوافق 1. في العبارات الموجبة والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

#### صدق مقياس الأمن النفسي :

استخدم الباحث مؤشرين للدلالة على صدق المقياس : المؤشر الأول (صدق المحكمين) قام الباحث بعرضه على عدد (5) 'من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية في بعض الجامعات السودانية ، لفحص عبارات المقياس وإبداء آرائهم على كل عبارة وللتأكد من صلاحية المقياس وصياغته اللغوية وملاءمته وللتحقيق من أهمية الأبعاد التي يتكون منها المقياس - وضوح العبارات وقدراتها على التمييز. وبتنفيذ الباحث لما أوصى به المحكمون يصبح المقياس في صورته المبدئية بعد التحكيم مكوناً من (56) عبارة متضمنة الأبعاد الخمسة لمقياس الأمن النفسي. أما المؤشر الثاني فهو التجانس الداخلي بين الفقرات الذي أفرزه حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس وكانت الدرجة الكلية حوالي (0.86)، وكانت هذه القيم دالة عند المستوى (0.05).

د. محجوب الصديق، أستاذ مساعد رئيس قسم علم النفس - جامعة دنقلا. د. موسى مكي حامد أستاذ مساعد رئيس قسم علم النفس جامعة الدلتا، د. عمر خليفة، أستاذ مساعد، رئيس قسم العلوم التربوية جامعة دنقلا، د. شادية علي العبيد، قسم علم النفس جامعة دنقلا، د. عثمان عبد الله عثمان، قسم العلوم التربوية جامعة دنقلا.

جدول رقم (1) قيم معامل الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية لمقياس الأمن النفسي

البند	الارتباط										
1	0.12	11	0.31	21	0.32	31	0.37	41	0.18	51	0.46
2	0.11	12	0.50	22	0.67	32	0.62	42	0.41	52	0.63
3	0.20	13	0.31	23	0.31	33	0.30	43	0.39	53	0.60
4	0.25	13	0.46	24	0.31	34	0.34	44	0.39	54	0.55
5	0.30	15	0.35	25	0.34	35	0.51	45	0.41	55	0.52
6	0.58	16	0.52	26	0.24	36	0.64	46	0.50	56	0.53
7	0.40	17	0.32	27	0.42	37	0.40	47	0.45		
8	0.52	18	0.18	28	0.35	38	0.52	48	0.25		
9	0.47	19	0.36	29	0.27	39	0.51	49	0.47		
10	0.41	20	0.63	30	0.34	40	0.38	50	0.47		

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع الفقرات حققت دلالة عند مستوى 0.05 وفي حين لم تحقق الفقرات التالية الدلالة الإحصائية (1 و 2 و 18 و 41) وبالتالي فقد تم حذفها من الاستبانة، بحيث تكون في صورتها النهائية مكونة من (52) فقرة. ثبات مقياس الأمن النفسي: لتأكد من ثبات المقياس في البيئة السودانية تم حساب مقياس تقدير الذات بطريقة ألفا كرو نباخ حيث بلغت نسبة الثبات (0.92).

جدول رقم (2) قيم معاملات الثبات بطريقة ألفا كرو نباخ لمقياس الأمن النفسي

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات ألفا كرو نباخ
القلق	14	0.47
الطمأنينة	9	0.35
التفاؤل	8	0.64
الثقة	11	0.65
الثقة في العلاقات الاجتماعية	10	0.74
الدرجة الكلية للمقياس	52	0.74

## 2. مقياس تقدير الذات إعداد لهدسون

يتكون المقياس من (25) عبارة في صورته الأصلية وذلك لقياس المشاكل المتعلقة بتقدير الفرد لذاته، لتصحيح مقياس تقدير الذات يتم تقدير كل عبارة من عبارات المقياس و تأخذ هذه العبارات استجابات ثلاثة هي: أوافق 3، أو اوافق لحد ما 2، لا أوافق 1. في العبارات الموجبة والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

## صدق مقياس تقدير الذات: Validity

استخدم الباحث مؤشرا للدلالة على صدق المقياس: المؤشر الأول (صدق المحكمين) قام الباحث بعرضه على عدد (5) من الأساتذة والخبراء وهم نفس الأساتذة الذين حكموا المقياس السابق.

أما المؤشر الثاني فهو التجانس الداخلي بين الفقرات الذي أفرزه حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس وكانت الدرجة الكلية حوالي (0.89)، وكانت هذه القيم دالة عند المستوى (0.05). وجدول التالي يوضح ذلك.

## جدول رقم (3) قيم معامل الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية لمقياس

## تقدير الذات

البند	الارتباط								
1	0.33	6	0.44	11	0.29	16	0.26	21	0.39
2	0.32	7	0.59	12	0.45	17	0.32	22	0.24
3	0.48	8	0.12	13	0.30	18	0.56	23	0.14
4	0.46	9	0.28	14	0.10	19	0.43	24	0.40
5	0.12	10	0.01	15	0.30	20	0.54	25	0.30

يتضح من الجدول أعلاه أن جميع الفقرات حققت دلالة عند مستوى 0.05 وفي حين لم تحقق الفقرات التالية الدلالة الإحصائية (5 و 8 و 10 و 14 و 23) وبالتالي فقد تم حذفها من الاستبانة، في صورتها النهائية مكونة من (20) فقرة. ثبات مقياس تقدير الذات: لتأكد من ثبات المقياس في البيئة السودانية تم حساب مقياس تقدير الذات بطريقة ألفا كرو نباخ حيث بلغت نسبة الثبات (0.79). مقياس الاتجاهات التعصب

من إعداد الباحث، يتكون المقياس من (24) عبارة لقياس ثلاثة أبعاد هي (التعصب الشخصي، التعصب القبلي، التعصب الديني). لتصحيح مقياس التعصب يتم تقدير كل عبارة من عبارات المقياس وتأخذ هذه العبارات استجابات ثلاثة هي: أوافق 3، أو أوافق لحد ما 2، لا أوافق 1. في العبارات الموجبة والعكس بالنسبة للعبارات السالبة. صدق مقياس الاتجاهات النفسية:

استخدم الباحث مؤشرا للدلالة على صدق المقياس: المؤشر الأول (صدق المحكمين) قام الباحث بعرضه على عدد (5) من الأساتذة والخبراء في علم النفس والتربية وهم نفس الأساتذة الذين حكموا المقياس السابق. أما المؤشر الثاني فهو التجانس الداخلي بين الفقرات الذي أفرزه حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمقياس وكانت الدرجة الكلية حوالي (0.91)، وكانت هذه القيم دالة عند المستوى (0.05).

جدول رقم (4) قيم معامل الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية لمقياس التعصبية

التعصب الشخصي		التعصب القبلي		التعصب الديني	
البند	الارتباط	البند	الارتباط	البند	الارتباط
1	0.36	5	0.39	9	0.24
2	0.45	6	0.42	10	0.59
3	0.42	7	0.44	11	0.50
4	0.58	8	0.28	12	0.52
				13	0.46
				14	0.34
				15	0.32
				16	0.30
				17	0.36
				18	0.27
				19	0.75
				20	0.24
				21	0.47
				22	0.62
				23	0.27
				24	0.24

يتضح من الجدول السابق أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً في مقياس الاتجاهات التعصبية مما جعل الباحث يثق في مدى صلاحية المقياس للفئة التي وضع لقياسها ، وتراوحت معاملات الصدق التعصب الشخصي في درجته الكلية (0.85) والتعصب القبلي (0.83) والتعصب الديني (0.75).

**ثبات مقياس الاتجاهات التعصبية**

لتأكد من ثبات المقياس في البيئة السودانية تم حساب مقياس الاتجاهات التعصبية بأبعاده الثلاثة بطريقة ألفا كرو نباخ والجدول رقم (5) يوضح قيم معامل الثبات بالنسبة لأبعاد الثلاثة.

**جدول رقم (5) قيم معاملات الثبات بطريقة ألفا كرو نباخ لمقياس التعصب**

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
التعصب الشخصي	8	0.72
التعصب القبلي	10	0.70
التعصب الديني	6	0.56
الدرجة الكلية للمقياس	24	0.82

#### **خامساً: الوسائل الإحصائية:**

استخدمت الوسائل الإحصائية الآتية لتحقيق أهداف البحث: معامل ارتباط بيرسون Pearson correlation coefficient الاختبار التائي لعينة واحدة ولعينتين مستقلتين (T-Test Two Independent sample) . (one-sample T-Test) . ومعادلة الفا كرونباخ Cronbach – Alpha formula . وقد تم استعمال الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة البيانات التي وردت في هذا البحث.

**تحليل ومناقشة النتائج الدراسة:**

**تحليل نتيجة الفرض الأول:**

ينص الفرض الأول على وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الأمن النفسي و تقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة ، و جدول(6) يوضح ذلك.

جدول رقم (6) يوضح معامل ارتباط بيرسون بين الأمن النفسي و تقدير الذات

المتغير	س	ص	الارتباط	المعنوية	الاستنتاج
	الأمن النفسي	تقدير الذات	..354**	.005	توجد علاقة

من الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة ارتباطية موجبة ذات دلالة إحصائية بين الأمن النفسي و تقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة.

**مناقشة و تفسير نتيجة الفرض الأول:**

اتفقت الدراسة مع دراسة عطا 1987م التي أظهرت أن الطلاب مرتفعي الدرجات في مفهوم تقدير الذات كانوا أكثر شعوراً بالأمن من الطلاب ذوي الدرجات و مع دراسة حسين (1987م) المذكور في الخضري ، (2003) فقد بينت وجود علاقة ارتباطية قوية بين مفهوم تقدير الذات و الطمأنينة الانفعالية. لم يتثنى للباحثين الحصول على دراسة تناولت تقدير الذات وعلاقته بالشعور بالأمن النفسي.

يفسر الباحث هذه النتيجة إلى أن تقدير الذات المرتفع أو المنخفض يؤثر على الشعور بالأمن النفسي للفرد، و الأمن النفسي هو مفهوم مرادف لمعنى الصحة النفسية فوجوده يعني وجودها أما فقدانه فيؤدي إلى العديد من الاضطرابات والمشكلات النفسية وتكمن جوهر الشعور بالأمن النفسي بالشعور بالحب والقبول والتقدير من قبل المحيطين كالوالدين والأصدقاء بالإضافة إلى شعوره بالانتماء والاستقرار وندرة شعوره بالقلق وتعتبر هذه المؤشرات من المكونات المتداخلة بين تقدير الذات والشعور بالأمن.

**تحليل نتيجة الفرض الثاني:**

ينص الفرض الثاني على وجود علاقة ارتباطية سالبة ذات دلالة إحصائية بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة للتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث بإيجاد قيم (ر) من خلال إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية ، و جدول (7) يوضح ذلك.

جدول رقم (7) يوضح معامل ارتباط بيرسون بين الأمن النفسي والتعصب

المتغير	س	ص	ن	الارتباط	المعنوية	الاستنتاج
	الأمن النفسي	الاتجاهات التعصب	260	-.174**	.005	توجد علاقة سالبة

**مناقشة و تفسير نتيجة الفرض الثاني:**

يتضح من الجدول السابق تحقق الفرض الثاني جزئياً اتفقت الدراسة مع دراسة محمد (2010م) التي بينت وجود علاقة ارتباطيه سالبة دالة إحصائية بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية.

لم يتثنى للباحث الحصول على المزيد من الدراسات لذا يرى أن هذه الفرض هو إضافة حقيقية لدراسات السابقة في حد علمه، يفسر الباحث هذه النتيجة بأن الشعور بالأمن النفسي يحقق الكثير من المطالب النفسية بطريقة سوية وفقدان الأمن النفسي يؤدي إلى ظهور العديد من السمات السلبية لدى الفرد، كما يرى الباحث أن السمات لا يمكن الحكم على وجودها لدى شخص بالقول أنها موجودة أو غير موجودة حيث أن السمات موجودة لدى جميع الأشخاص ولكن وجودها يختلف بالدرجة توفرها فيهم.

وهذه النتيجة هي نتيجة مقبولة فهناك ارتباط وثيق بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية التي غالباً ما تلعب أساليب المعاملة الوالدية دوراً كبيراً فيها.

**تحليل نتيجة الفرض الثالث :**

ينص الفرض على وجود علاقة سالبة بين تقدير الذات والاتجاهات التعصب لدى عينة الدراسة

جدول رقم (8) يوضح معامل ارتباط بيرسون بين تقدير الذات والتعصب

المتغير	س	ص	الارتباط	المعنوية	الاستنتاج
	تقدير الذات	التعصب	-.122**	.002	توجد علاقة سالبة

من الجدول أعلاه يتضح وجود علاقة سالبة بين تقدير الذات والتعصب لدى عينة الدراسة.

**مناقشة وتفسير نتيجة الفرض الثالث**

اتفقت الدراسة مع محمد (2010م): التي بينت توجد علاقة ارتباطيه سالبة دالة إحصائياً بين تقدير الذات والاتجاهات التعصبية الدينية والرياضية لدى عينة الإناث والعينة.

أنه من الطبيعي لا بد أن تكون هناك علاقة سالبة بين تقدير الذات (المنخفض أو المرتفع) والاتجاهات التعصبية، فارتفاع الذات يعتبر مظهر من مظاهر الأمراض النفسية التي قد تقود صاحبها إلى جنون العظمة وهذا بدوره يؤدي إلى تعصب نحو بعض الموضوعات أو الأشخاص، وكذلك الحال بالنسبة إلى انخفاض مستوى الذات لدى الفرد قد يقود إلى اضطراب نفسي يعرف بالاضطهاد وهذا بدوره يقود إلى التعصب.

وهذه النتيجة يمكن أن توضح أحد الأسباب التي تربط بين تقدير الذات والتعصب فتقدير الذات لا يؤدي دائماً إلى التحسن وخاصة المنخفض أو المرتفع ولا شك أن ذلك يحتاج إلى تصميم تجريبي أكثر دقة من التصميم الحالي (صعوبة قياس السلوك الإنساني بطريقة المباشرة) إلى جانب الاعتماد على المحكات الواقعية الفعلية والمحكات السيكومترية والمؤشرات الحياتية حتى تكشف طبيعة العلاقة بين تقدير

الذات والاتجاهات التعصبية بطريقة صادقة عن طريق قيام دراسات أخرى على مجتمع الدراسة الحالي.

### تحليل نتيجة الفرض الرابع:

ينص الفرض الرابع على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مقياس الأمن النفسي، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ومن ثم اختبار (ت) للمتوسطات و جدول (9) يوضح ذلك

#### جدول رقم (9)

اختبار (ت) بين مجموعتين لمعرفة الفروق الفردية بين الجنسين في بالأمن النفسي

النوع	ن	س-	ع	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	الاستنتاج
ذكر	130	1.4984	7.94341	6.035	258	.413	لا توجد فروق
أنثى	130	1.4416	7.20767				

يلاحظ الباحثان من الجدول أعلاه عدم وجود فروق بين الجنسين لدى أفراد عينة الدراسة في مقياس الشعور بالأمن النفسي.

### مناقشة وتفسير نتيجة الفرض الرابع:

اتفقت الدراسة مع جبر (1996م) التي أوضحت عدم وجود فرق بين الذكور والإناث في الأمن النفسي، دراسة حسين (1987م) التي بينت عدم وجود فروق دالة في درجة الشعور بالأمن النفسي و دراسة المفدى (1994م) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة في الحاجة إلى الأمن النفسي بين الطلاب و الطالبات، و دراسة الخليل (1991م) التي أسفرت عن عدم وجود فروق دالة في درجة الشعور بالأمن النفسي تعزى للجنس واختلفت مع دراسة الحلفاوي، (1993م) التي أظهرت وجود فروق دالة بين الذكور و الإناث في درجة الطمأنينة الانفعالية لصالح الذكور.

يمكن تفسير هذه النتيجة بأن التساوي في الشعور بالأمن النفسي متقارب لدى الجنسين ويذهب الباحثان إلى أنه ولربما كانت هناك حاجة لدى الإناث بدرجة قليلة منه لدى الذكور ولكنها غير مرئية وفقاً للتحليل الإحصائي لأن متطلبات الإناث للحاجة إلى الأمن النفسي أكثر منه لدى الذكور بناءً على التكوين الفسيولوجي والسيكولوجي.

### تحليل نتيجة الفرض الخامس:

ينص الفرض الخامس على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مقياس تقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة لصالح الإناث ، تم حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ومن ثم اختبار (ت) للمتوسطات و جدول(10) يوضح ذلك

جدول رقم (10) اختبار (ت) بين مجموعتين لمعرفة الفروق الفردية بين الجنسين

اختبار (ت) بين مجموعتين لمعرفة الفروق الفردية بين الجنسين

النوع	ن	س-	ع	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	الاستنتاج
ذكر	130	54.39	4.22	.118	247	.906	لا توجد فروق
أنثى	130	54.33	3.50				

يلاحظ الباحث من الجدول أعلاه وجود فروق بين الجنسين لدى أفراد العينة لصالح الإناث

### مناقشة وتفسير نتيجة الفرض الخامس:

اختلفت الدراسة مع دراسة محمد (2010م): بينت وجود فروق دالة إحصائية بين كل من الذكور والإناث في تقدير الذات وذلك لصالح الإناث واختلفت مع دراسة جبريل (1993م) عدم وجود فروق في الدرجة الكلية لتقدير الذات يعزى لمتغير الجنس.

يمكن تعليل ذلك بأن البيئة أصبحت تعطي فرصاً متكافئة للجنسين مما يشكل دافعاً للإناث جراء مفهوم الآخرين تجاههن.

#### تحليل نتيجة الفرض السادس:

ينص هذا الفرض توجد فروق بين الذكور والإناث في مقياس الاتجاهات التعصبية لدى طلاب جامعة دنقلا –كليتي التربية مروى والآداب كريمة لصالح الإناث.

جدول رقم (11) اختبار (ت) بين مجموعتين لمعرفة الفروق الفردية بين الجنسين

النوع	ن	س-	ع	قيمة (ت)	درجة الحرية	مستوى المعنوية	الاستنتاج
ذكر	130	52.83	10.52	9.381	257	.000	توجد فروق
أنثى	130	62.13	4.10				

#### مناقشة وتفسير نتيجة الفرض السادس:

اختلفت الدراسة مع دراسة عبد الرحمن (1992م) التي بينت عدم وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث في جميع أبعاد مقياس التعصب ، ومع دراسة حسن و سعيد (1998م) التي أوضحت عدم وجود فروق ذات دلالة بين الذكور والإناث في درجات التعصب ، ودراسة عبد الباقي (1992م): التي أشارت إلى عدم وجود فروق دالة في التعصب بين الذكور والإناث. و مبارك (2013م) التي أسفرت نتائجها عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في التعصب والهوية الاجتماعية والمكانة.

يرى الباحث من خلال اطلاعه عندما نعود إلى أسس التنشئة الاجتماعية والتأثير الثقافي وأثر التدعيم والمكافأة وأساليب العقاب في اختلاف ممارسة الوالدين ، والمجتمع ، ووسائل التربية بالنسبة للذكور والإناث قد نجد أسباب ثقافية واجتماعية مؤداها أن الذكور أكثر تعصباً من الإناث في بعض الموضوعات، كما أن اختلاف البناء النفسي كنظام عند الذكور والإناث يقابله اختلاف في الوظائف النفسية والاجتماعية التي تنتج الاختلاف بين الجنسين. فالتعصب شيء مكتسب يتعلمه

الأطفال من الكبار من خلال آليات التنشئة الاجتماعية، ولاسيما مرحلة الطفولة وتشتد حدة التعصب أو تضعف وفقاً لمجموعة من العوامل الثقافية والفردية التي تنمي التعصب وترعاه لذا كانت هناك فروق في هذا الجانب كما أن تربية الإناث في المجتمع السوداني تختلف عن تربية الذكور وهذا يبرر هذه النتيجة.

### ملخص نتائج الدراسة :

في خلاصة ما تقدم عرضه أمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. توجد علاقة دلالة إحصائية بين الأمن النفسي وتقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة.
2. توجد علاقة سالبة دالة إحصائية بين الأمن النفسي والاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة.
3. توجد علاقة سالبة دالة إحصائية بين تقدير الذات والاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة.
4. لا توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في مقياس الأمن النفسي لدى أفراد عينة الدراسة.
5. لا توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في مقياس تقدير الذات لدى أفراد عينة الدراسة لصالح الإناث.
6. لا توجد فروق دالة إحصائية بين الذكور والإناث في مقياس الاتجاهات التعصبية لدى أفراد عينة الدراسة.

### التوصيات :

1. العمل على تكوين مفهوم إيجابي نحو تقدير الذات بحيث لا يكون متطرفاً يؤثر سلباً على الاتجاهات نحو الآخرين مما يؤدي إلى عدم الشعور بالأمن النفسي وذلك بواسطة الإرشاد والتوجيه الأسري والنفسي وعبر وسائل الإعلام المختلفة .

2. ضرورة الاهتمام بوسائل الإعلام والخطاب السياسي والديني والتثقيف على استخدام لغة الحوار والابتعاد عن اتخاذ المواقف المتشددة اتجاه مختلف القضايا والميل إلى لغة الاعتدال في مواقف الحياة المختلفة
3. القيام بعمل ورش عمل في مجال الإرشاد النفسي و ذلك بغرض الوصول إلى معايير معينة تساعد على تخفيف حدة الآثار النفسية المترتبة على الصدمات التي يواجهها الطلاب وكيفية الاستعداد لها.
4. الرعاية والدعم النفسي المتواصل لفئة الشباب وإشراكهم في الأنشطة والفعاليات في المجتمع.

### قائمة المصادر والمراجع:

القران الكريم.

1. سلامة، محمد ممدوحة : ( 1989 ) إستبيان تقدير الشخصية للأطفال ، القاهرة ، الأنجلو المصرية.
2. سلامة، ممدوحة محمد (1991م) : المعاناة الاقتصادية في تقدير الذات الشعور بالوحدة النفسية لدى طلبة الجامعة ، مجلة دراسات نفسية ، ك1، ج3، تصدر عن رابطة الأخصائيين النفسيين المصريين المصرية ، القاهرة .
3. سليم، مريم (2003م): تقدير الذات والثقة بالنفس،بيروت :دار النهضة العربية.
4. سعد، علي(1999م): مستويات الأمن النفسي لدى الشباب الجامعي، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٥ ، العدد1.
5. السرسى، أسماء وعبد المقصود، أماني(2003م): مقياس الحاجات النفسية، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر.

6. الجزائر ، هانى إبراهيم : ( 1997 ) المهارات الاجتماعية وتقدير الذات والشعور بالوحدة النفسية لدى طلاب الجامعة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الزقازيق.
7. جبر، محمد جبر(1996م): بعض المتغيرات الديمجرافية المرتبطة بالأمن النفسي ، مجلة علم النفس ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، العدد(39).
8. حسن، حسين و سعيد، مفيد(1998م): مقياس التعصب لدي عينة من طلبة الجامعة" ، مجلة دراسات نفسية ، المجلد 12 ، العدد السابع .
9. الحلفاوي، سامية(1993م): الطمأنينة الانفعالية لدى طلبة الجامعات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر : مصر.
10. الخليل، حمد(1991م): الشعور بالأمن النفسي عند الطلاب المراهقين في الأسر متعددة الزوجات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الجامعة الأردنية:عمان.
11. الخضري، جهاد عاشور(2003م): الأمن النفسي لدى العاملين بمراكز الإسعاف بمحافظة غزة وعلاقته ببعض سمات الشخصية ومتغيرات أخرى" رسالة قدمت لكلية التربية بالجامعة الإسلامية غزة استكمالاً للحصول على درجة الماجستير
12. راجح، أحمد عزات(1977م): أصول علم النفس العام، ط ١١ ، دار المعارف بمصر: القاهرة.
13. رشتي، جيهان (1993م): الأسس العلمية لنظرية الإعلام ، القاهرة ، دار النهضة العربية.
14. شحاته، عبد المنعم (2006م): علم النفس الاجتماعي التطبيقي ، القاهرة: إيتراك للنشر ، الطبعة الأولى.

15. غريب، أيمن محمد (1994م) : حالة تقدير الذات وعلاقتها بمركز الضبط المدرك ، مجلة علم النفس، السنة التاسعة ، العدد الحادي والثلاثون.
16. غنيم، سيد محمد (1976م) : سيكولوجية الشخصية ، محدداتها، قياسها، نظريتها "، القاهرة: دار النهضة العربية.
17. عبد الباقي، سلوى (1992م): مسببات القلق، خبرات الماضي والحاضر ومخاوف المستقبل، مجلة دراسات التربوية، تصدر عن ربطة التربية الحديثة، المجلد (8) ، العدد (85).
18. عبد الرحمن، علي محمد إسماعيل(1992م): اتجاهات طلاب كلية التربية بالمنيا نحو التعصب ، جامعة المنيا – مصر ، رسالة ماجستير غير منشورة
19. عبد الرحيم، عبد الرحيم بخيت ( 1985 ) : مقياس كوبر سميث لتقدير الذات ، المنيا، دار حراء.
20. عبد الله، معتز سيد (2000):بحوث في علم النفس الاجتماعي والشخصية ، المجلد الثالث ، القاهرة ، دار غريب للطباعة.
21. عبد الله، معتز سيد و خليفة، عبد اللطيف(2001م): علم النفس الاجتماعي ، القاهرة: دار غريب .
22. عطا ، محمود حسين: (1996م) مفهوم أذات وعلاقته بمستويات الطمأنينة الانفعالية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد لثالث.
23. عكاشة ، أحمد (1998م ) : الطب النفسي المعاصر، القاهرة : مكتبة الأتجلو المصرية.
24. كامل، عبد الوهاب ( ١٩٩٣ م ) : المكونات العاملة لتقدير الذات بحوث في علم النفس، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

25. محمود، ماجدة حسين و الشافعي، أحمد حسين (2001م): التطرف الديني وأثره على الرؤية الإقصائية في ضوء الفروق بين الجنسين ، مجلة دراسات نفسية ، المجلد الحادي عشر ، العدد الأول ، يناير.
26. مخيمر، عماد محمد(2003م): استبيان الأمن النفسي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
27. محمد، ناجح سليمان (2010م ) الأمن النفسي وتقدير الذات في علاقتهما ببعض الاتجاهات التعصبية لدى الشباب الجامعي رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب تخصص علم نفس
28. مبارك، بشرى عناد (2013م): التعصب وعلاقته بالهوية الاجتماعية والمكانة الاجتماعية لدى العاطلين عن العمل، مجلة الفتح، العدد الثالث والخمسون، العراق.
29. نعيمة، رغداء(2012م): الاغتراب النفسي وعلاقته بالأمن النفسي، " دراسة ميدانية على عينة من طلبة جامعة دمشق القاطنين بالمدينة الجامعية" مجلة جامعة دمشق المجلد 28، العدد الثالث.
30. ناصر، إسلام(1994م): على درب حذيفة بن اليمان، سلسلة الوعي الأمني الإسلامي، مطابع منصور :غزة.

**أحكام الهمزات (همزتي الوصل والقطع)**

د. عبد الله محمد محمد صالح

أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية

وحدة مطلوبات جامعة دنقلا

**Abstract**

The right of the Arabic language we should not tolerate or condone this confused Hmzata link and pieces, which reached an end requires attention, whether in speech or writing, so The paperdeal with Hamzain:

1/first word:

A / we have to pay appropriate attention to the teaching of the liaison positions, and to show the difference between them and the connecting pieces, especially in pronunciation.

B / it is possible to get back the young in the early grades to draw Alhmzatan, Al Wasl and cutting at the beginning of the floor without Alpha only confuse them it between connecting open or broken pieces and embraced and between the link.

C / and a continuation of the treatment of the above is an urgent need for the return of drawing the link icon again (a), especially in textbooks; even shows for young people the difference between Hmzata interfaces and cutting.

2 /: middle of a word: Base stronger movements, any breakage then annexation and conquest, whether short or long movement are the basis for drawing Hamza middle of a word, and that Hamza that took place between the two movements Judging spoken to the strongest signal.

3/:Last word:

A / must distinguish between static and silent between long movement.

B / compels us some controls if entered thousand Almnnon Mansoob on Hamza single last word.

The paper also included the results of five., And some of the proposals in terms of writing Hamza in three positions.

### مستخلص

من حق اللغة العربية علينا ألا نسكت أو نتغاضى عن هذا الخلط بين همزتي الوصل والقطع والذي وصل حداً يقتضي الاهتمام، سواءً في النطق أو الكتابة، ولذا فالورقة تتناول الهمزة في:

#### 1/ أول الكلمة:

أ/ علينا أن نولي اهتماماً مناسباً بتدريس مواضع همزة الوصل، وإظهار الفرق بينها وبين همزة القطع، خاصة في النطق.

ب/ من الممكن أن نعوّد الصغار في المراحل الدراسية الأولى على رسم الهمزتين، الوصل والقطع في بداية الكلمة ألفاً فقط دون أن نخلط عليهم الأمر ما بين همزة القطع المكسورة أو المفتوحة والمضمومة وبين همزة الوصل.

ج/ واستمراراً لعلاج ما سبق فالحاجة ماسة إلى عودة رسم رمز همزة الوصل مرة أخرى (أ) خاصة في الكتب المدرسية والدراسية؛ حتى يظهر للنشء الفرق بين همزتي الوصل والقطع.

2/ وسط الكلمة: قاعدة أقوى الحركتين، أي الكسر ثم الضم ثم الفتح سواء أكانت الحركة قصيرة أو طويلة هي أساس رسم الهمزة وسط الكلمة، وأن الهمزة إن وقعت بين حركتين حكمتنا لأقواهما نطقاً.

#### 3/ آخر الكلمة:

أ/ يجب أن نفرّق بين الصامت الساكن وبين الحركة الطويلة

ب/ تلزمنا بعض الضوابط إذا دخلت ألف المنون المنسوب على الهمزة المفردة آخر الكلمة.

كما تضمنت الورقة خمس نتائج، وبعض المقترحات فيما يخص كتابة الهمزة في مواضعها الثلاثة.

**مقدمة:**

اليوم نحن أحوج ما نكون للحفاظ على خصائص اللغة العربية وخصائص كتابها ونظامها لضمان الحفاظ على اللغة العربية ذاتها. فنتائج العولة من يسر التواصل والانترنت ولغة الويب؛ وانتشار العامية واللغة الهجين، وتزاحم اللغات، وكثرة الدخيل فيها، فضلاً عما رسخ في الأذهان من صعوبة قواعد اللغة العربية، وفضلاً عن عقم طريقة توصيلنا لها؛ ذلك يجعلنا نؤكد على أهمية مراجعة طريقة تدريسنا لخصائصها وقواعدها. فالعربية هي اللغة الأم وهي لغة العلم خاصة بعد التعريب الكامل للمناهج بكل التخصصات في الجامعات السودانية. فأمر اللغة لا يعني الطالب فقط أثناء دراسته بل يستمر معه إلى ما بعد تخرجه، فإنها تكون معه في سوق العمل باختلاف مجالاته ومنها التدريس بكافة مراحلها والذي أصبح باللغة العربية.

لضمان الإقبال على اللغة العربية دون خوف منها، ودون استصعاب، ولضمان جودتها لأنها الوسيلة الأولى في توصيل كافة العلوم، وبالتالي وسيلة التقدم والتطور، فإنه من الأجدى لنا جميعاً أن نقر بأنه قد حان أوان تغيير نظرتنا وطريقة تدريسنا للغة، فالأنفع أن ندرّسها بطريقة وظيفية تتماشى مع قانون مواكبة التطور. ونحن هنا نريد لهذه الخصائص أن تكون راسخة في الذهن فهما وحفظاً، قريبة التناول لضمان الاستعمال الصحيح لها.

- أهمية الورقة: تتبع أهمية هذه الورقة من أهمية اللغة العربية والحفاظ عليها قوية، ذلك من جراء اهتمامنا والحفاظ على خصائصها ونظامها اللغوي.
- كما تأتي أهمية الورقة من مشكلة انتشار العامية واللغة الهجين واختلاطها بالفصحى، مع عدم تمييز البعض بينها وبين الفصحى.
- مشكلة الورقة:
- كما أن المشكلة تتمثل في نظرة الكثيرين لخصائص وقواعد العربية بأنها صعبة، لذا يصعب التعرف عليها وتفهمها وتطبيقها.

تأتي مشكلة فهم خصائص وقواعد اللغة العربية من طريقة تدريسها، والتي قد بلى عليها الزمن، والتي ما عادت تواكب تطور الحياة من حولنا. يجب أن تطور هذه الطريقة، فاعتماد طريقة التدريس الوظيفي لا تعني المساس بقدسية لغتنا؛ بل تعني الحفاظ عليها وعلى قدسياتها. تقسم هذه الورقة رسم الهمزة الى ثلاثة أقسام وهي : الهمزة أول الكلمة، وآخرها، ووسطها.

### أولاً : الهمزة أول الكلمة:

استشرت مشكلة الخلط بين همزتي الوصل والقطع حتى أصبح من الصعب على كثير من الطلاب وغيرهم التخلص من هذا الخلط وقبل إن نحاول تسهيل وتبسيط هذه المسألة نذكر بعض الملاحظات:

1. إن مصطلح الألف هو في الأصل كان يطلق على الوقفة الحنجرية ورمزها /ʔ/ أو مايعرف بالهمزة، وكذلك الرمز [ʔ] كان رمزاً لها ، أى للهمزة. (عبد التواب، 8، 1992)

2. لم تكن اللغة العربية وربما غيرها من اللغات السامية تعنى برموز الحركات، ومن ثم استعربت الرموز: ( ا و ي ) التي كانت تعنى /: w - ? y- / للدالة على الحركات الطوال: /: I - u - a / (السابق، 15) فأصبح لكل رمز قيمتان مزدوجتان، هكذا:

• a + ? = ا

• w + u = و

• y + i = ي

3. استطاع الخليل بن احمد (السابق، 14) أن يعالج المسألة فيما يخص الألف والهمزة، فاخترع رأس العين، أو القطعة (ء) وهي اختصار كلمة (قطع) للدالة على همزة القطع، واختار رأس صاد (ص) اختصار كلمة وصل للدالة على همزة الوصل (بشر، 1، 1970، 2/158، 76) أو بمعنى آخر للترقية بين

همزتي الوصل والقطع، ولدالة على همزة القطع وسط الكلمة وآخرها، وفي النهاية للتفرقة بين الفتحة الطويلة في مثل : (تاريخ) والهمزة في كلمة (تأريخ).

ومن ثمّ استطاع الخليل بن احمد أن يعطى رمزاً مميزاً لهمزة القطع في مثل (إيمان) وهمزة الوصل في مثل

( امتحان ) على أن تكتب القطعة تحت الألف إذا كانت مكسورة ، أو فوقه إذا كانت مفتوحة أو مضمومة، مثل (إسلام – أحزاب – أسرة ... الخ).

وبطبيعة الحال تكتب رأس الصاد فوق الألف في جميع الأحوال ص سواء كانت الهمزة مكسورة ، كما هي في ( انتهى) أو مفتوحة ( الكتاب) أو مضمونة ( امرؤ) لا فرق هنا ، ولا التفات الى حركة الوصل، كسرة كانت أو فتحة أو ضمة. معلومٌ أن همزة الوصل تنطق في أول الكلام – الجملة، وتسقط في الدرج ، وقد جاءت في البدء توصلاً للنطق بالساكن، الذي يأتي بعدها، حيث لا تجيز اللغة العربية البدء به.

يقول سيبويه : ( هذا باب ما يتقدم أول الحرف، وهي زائدة، قُدمت لإسكان أول الحروف: فلم تصل إلى أن تبتدئ بساكن، فقدمت الزيادة متحركة به لتصل إلى التكلم والزيادة ههنا الألف الموصولة). (سيبويه، 4، 1982/144)

ويفصل الكتاب بعد ذلك مواضعها بقوله: ( وأكثر ما تكون في الأفعال، فتكون في الأمر من باب فَعَلَ يَفْعَلُ، ما لم يتحرك ما بعدها، وذلك قولك اضرب، اقتل، اسمع، اذهب، لأنهم جعلوا هذا في موضع يسكن أوله فيما بنوا من الكلام، وتكون في أَنْفَعَلْتُ وَاَفْعَلْتُ وَاَفْعَلْتُ، وهذه الثلاثة على زنة واحدة، ومثال واحد، والألف تلزمهن في فَعَلَ وَفَعَلْتُ والأمر، لأنهم جعلوه يسكن أوله ههنا فيما بنوا من الكلام، وذلك انطلق، واحتسب، احمررت وهذا النحو). (السابق)

ويعد أن انتهى سيبويه من الثلاثي، والخماسي، يتحدث عن الأفعال السداسية ( في اسْتَمْعَلْتُ، وَاَفْعَلْتُ، وَاَفْعَلْتُ، وَاَفْعَلْتُ، وَاَفْعَلْتُ، وَاَفْعَلْتُ، هذه الخمسة على مثال واحد، وحال الألف فيهن كحالها في افْعَلْتُ، وقصتهن في ذلك كقصتهن في

اَفْتَعَلْتُ، ولذلك نحو استخرجت، واقْعَسَسْتُ واشْهَابَبْتُ واجْلُوْدْتُ، واعشَوْشَبْتُ، وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال اسْتَفْعَلْتُ، نحو احْرَجِمْتُ، واقْشَعْرَزْتُ، فحالهن كحال استفعلت).

وعن همزة الوصل في حروف يقول صاحب الكتاب: ( وتكون موصولة في الحرف الذي تعرف به الأسماء، والحرف الذي تعرف به الأسماء هو الحرف الذي في قولك: القول والرجل والناس، وإنما هما حرف بمنزلة قولك قد وسوف). (السابق، 147/4)

ويرى بعض العلماء (بشر، 172/1 - 173) أن الهمزة في أداة التعريف هي همزة قطع لكنه لكثرة الاستعمال سقطت الهمزة، فعولت كأنها للوصل، أو عولت معاملة همزة الوصل، والحق أن الاختلاف بين الرأيين هنا هو فارق شكلي بحث، إذا ما الفرق بين اعتبارها همزة وصل، أو معاملتها معاملة الوصل؟؟.

يقول سيبويه (سيبويه، 148/4) : ( ومثلها من ألفات الوصل، الألف التي في أيم وأيمن ، لما كانت في اسم لا يتمكن تمكن الأسماء التي فيها ألف الوصل، نحو ابن واسم وامرئ، وإنما هي في اسم لا يستعمل إلا في موضوع واحد، شبهتها هنا بالتي في " ال" فيما ليس باسم إذ كانت فيما لا يتمكن تمكن ما ذكرناه، وضارع ما ليس باسم ، ولا فعل).

وفي موضع آخر يتحدث عن باقي مواضع همزة الوصل في الأسماء فيقول: " هذا باب كينونتها في الأسماء : وإنما تكون في أسماء معلومة، واسكنوا أوائلها فيما بنوا من الكلام، وليست لها أسماء تتلثب فيها كالأفعال، هكذا أجروا ذلك في كلامهم ، وتلك الأسماء : " ابن، وألحقوا الهاء للتأنيث فقالوا: ابنة، واثنان، والحقوا التاء للتأنيث فقالوا: ابنتان، وامرؤ، وألحقوه الهاء للتأنيث فقالوا : امرأة، وابنم واسم، واست). (السابق، 149/4)

ويعال ابن عقيل لوجود همزة الوصل هنا بقوله: ( لما كان الفعل أصلاً في التصريف اختص بكثرة مجئ أوله ساكناً، فاحتاج الى همزة الوصل، فكل فعل

ماضي احتوى على أكثر من أربعة أحرف يجب الأتيان في أوله بهمزة الوصل، نحو: استخراج ، انطلق، وكذلك الأمر منه، نحو: استخراج، وانطلق، والمصدر نحو: استخراج، وانطلاق، وكذلك تجب همزة في أمر الثلاثي... ولم تحفظ همزة الوصل في الأسماء التي ليست مصادر لفعل زائد على أربعة، إلا في عشرة أسماء: اسم، واست، وابنم، واثنين، وامرئ، وامرأة، وابنة، واثنين، وأيمن - في القسم - ولم يحفظ في الحروف إلا في "ال".(ابن عقيل، 1969، 151/4)

خلاصة ما سبق أن همزة الوصل تقع في :

- أمر الثلاثي.
- الأمر والماضي، والمصدر من الخماسي، والسداسي.
- الأسماء: اسم - است - ابن - ابنة - امرؤ - امرأة - اثنان - اثنتان.

أما في " أيمن " فقد اختلف النحاة (بشر، 172/1) في الحكم عليها، وعلى همزتها فهي عند البصريين اسم مفرد من اليمن، وهمزتها للوصل عندهم، بدليل سقوطها في درج الكلام، ووزنها أفعل، ومثله جاء في العربية كآجر وأنك... أما عند الكوفيين فأيمن جمع، لا مفرد، إذ ليس في رأيهم اسم مفرد في العربية على وزن أفعل، أما آجر وأنك فأعجميان في نظرهم، وهمزتها همزة قطع، ولكنها عوملت معاملة همزة الوصل فسقطت بالدرج لكثرة الاستعمال). (السابق)

أرى وجهة رأي الكوفيين في أن همزة (أيمن) هي للقطع، وسقطت الهمزة، كما تسقط في كثير من الكلمات في العربية، مثل: " الأحمر بدلاً من الأحمر فأس وفاس.. الخ" ، تماماً كما حدث في "أيمن الله".(سيبويه، 149/4)

وشأن الكلمة هنا مختلف عن همزة أداة التعريف شائعة الاستخدام، وهو ما أدى إلى الاستغناء عنها في درج الكلام. أما " أيمن " فان سقوط الهمزة فيها مختص بحالة القسم فقط بل ورد عن بعض العرب (بشر، 170/1) ليس " أيمن - أيم " فقط بل " مٌ الله - مٌ الله " أي : " أيمنُ الله - يمينُ الله " وهكذا نرى صواب رأي الكوفيين في اعتبار الهمزة في "أيمن" و "أيم" همزة قطع ، لا وصل.

وبعد ذكرنا مواضع همزة الوصل؛ نتطرق الى الخلط الذى استشرى بين همزتي الوصل والقطع، فى النطق والكتابة، على السواء.

ففى النطق يندر أن تجد متحدثاً بالفصحى يراعى همزة الوصل فى كلامه، أو بمعنى آخر يسقطها فى الدرج، بل أن الطفل يُعلّم - أحياناً - ومنذ نعومة أظافره النطق الخاطئ، مثلاً قد يقول العلم أمام تلاميذه: " ذهب الأب إلى السوق" بدلاً من: ( ذهب الأب إلى السوق) فى حين يأتى النطق العامي على لسان التلميذ والمعلم صحيحاً وفصيحاً، ففي العامية يقال: ( أبى فى السوق) وليس: ( فى السوق) إن هذا نوع من المبالغة فى الفصاحة، من باب أن الشئ إذ زاد عن حده انقلب إلى ضده.

أما فى الكتابة والرسم فقد اختلط عند كثير من الناس ما يفرق بين همزتي الوصل والقطع، وتحوّلت كل همزات الوصل إلى قطع، فأصبحت تكتب بهمزة تحت الألف أو فوقه. فالقضية هنا ليست عدم قدرة إنما هى عدم رغبة.

إنّ هذا الخلط فى النطق والرسم مما يجب علاجه بلفت نظر طلابنا وغيرهم الى هذا الخلط والخطأ، وألّا نتوانى في تعليمهم مواضع الوصل، وكيفية النطق والرسم، وان نردهم بالتصويب والتقويم؛ عن هذا الخطأ إذا وقعوا فيه.

وفى مجال الرسم خاصة نقترح أن تكتب همزة فى أول الكلمة ألفاً فقط، دون همزة تحت أو فوق، سواء أكانت همزة للقطع أم الوصل، ويمكن ان نستخدم هذه الطريقة كبدائية، وكعلاج لخطأ التلاميذ والطلاب هنا، ثم تأتى مرحلة تالية نعلمهم فيها مواضع الوصل، وأرى أن نستعين برمز همزة الوصل الذى استخدمه الأوائل، أى رأس صاد هكذا ( افتح الكتاب ابتداءً بصفحة اثنين).

وفى مرحلة أخيرة يمكن أن نلتزم برمز همزة القطع فقط تاركين رمز همزة الوصل، ورسمه ألفاً فقط فنقول ( افتح الكتاب ابتداءً من صفحة إحدى وعشرين)، وهو ما يتناسب مع الطريقة الشائعة الآن، أو التى يجب أن تشيع ويجب أن تكون.

فإذا عدنا الى قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة (1984، 23) وجدناه ينص

على مايلى : تكتب همزة فى أول الكلمة بألف مطلقاً).

وبطبيعة الحال، فإن الباقي مفهوم، أي توضع الهمزة تحت الألف إذا كانت مكسورة، مثل: (إنتاج) وفوق الألف إن كانت مفتوحة أو مضمومة مثل: (أقسام – أفق) في حين تهمل ألف الوصل في أي موضع من مواضعها. لأن الخلط بين همزتي الوصل والقطع وصل حدوداً يصعب معه السكوت، أو التغاضي، أو عدم الإهتمام والالتفات؛ سواءً في النطق أو الكتابة، فإن اتباع بعض أساليب المعالجة يكون ضرورياً منها:

(1) الإهتمام المناسب بتدريس مواضع همزة الوصل، وإظهار الفرق بينها وبين همزة القطع، خاصة في النطق، لأن الخطأ في النطق يترتب عليه الخطأ في الرسم والكتابة، لاسيما عند المبتدئ الذي يحاول الكتابة بترجمة ما ينطقه، مطبقاً المبدأ المهم والأساس في عملية الكتابة؛ وهو التصوير الحرفي لما ينطق، غير مكترثٍ أو واعٍ لبعض الاستثناءات هنا، وأهم من هذا أن التصوير الحرفي الصحيح لا يكون إلا بالنطق الصحيح، لذا وجبت العناية بنطق همزة الوصل - فالنطق هو الأساس قبل الإهتمام بالرسم والتصوير - بمعنى ألا نركز كل الجهود على الجانب الإملائي فقط.

(2) واجبٌ علينا في المراحل التعليمية الأولى أن نعوّد الناشئة على رسم الهمزتين، الوصل والقطع في بداية الكلمة ألفاً فقط دون أن نخلط عليه الأمر ما بين همزة القطع المكسورة أو المفتوحة أو المضمومة؛ وبين همزة الوصل، فنكتب الجميع هكذا: ( إنتاج - أحلام - استاد - ابن - اثنان - استقرار ...)، بدلاً من: (إنتاج - أحلام - أستاذ - ابن - اثنان - استقرار) دون تفريق بين النوعين.

عندما نُزيل من الأذهان هذا الخلط في كتابة الهمزتين؛ يمكننا أن نفرّق بين النوعين، كما يجب الاعتراف بأن استغناء مناهجنا التعليمية عن القطعة (ع) في رسم همزة القطع في بداية الكلمة كان خطأ لغوياً بيّناً صريحاً، لكنه أقل خطورة من الخطأ في رسم همزة الوصل هكذا: ( ابن - اثنان - إسم - إمتحان...).

3) لمحاولة إكمال المعالجة؛ فالحاجة ماسة إلى عودة رمز همزة الوصل مرة أخرى ( ١ ) خاصة في الكتب التعليمية قبل المرحلة الجامعية، عندها يظهر للنشء الفرق بين همزتي الوصل والقطع.

فيما يخص كتابة همزة أول الكلمة فقد نصّ قرار مجمع اللغة العربية (السابق) على ما يلي:

1/ تكتب همزة في أول الكلمة بألف مطلقاً.

2/ لا يعد من الكلمة ما دخل عليها من حروف : الجر والعطف وأداة التعريف والسين وهمزة الاستفهام ولام القسم.

هذا نص القرار فيما يخص كتابة همزة أول الكلمة، لكنه لم يُشير إلى الفرق بين همزة الوصل والقطع، كما لم يُشير إلى وضع القطعة (ء) تحت الألف أو فوقه، ولعل السبب بدهاءة هذا الأمر، خاصة بالنسبة للمعلمين والمدرسين.

لم يتطرق القرار إلى لام التعليل ولام الجحود ولام الابتداء الداخلة على المبتدأ أو الخبر، مثل: (ذاكرتُ لأنجح وحثتُ لأفهم - ما كنت لأنام ولأسكت - لأنت أحب إلي من نفسي - إنك لأحق منه)، وغيرها من أنواع اللامات أو السوابق بشكل عام.

لم يشر القرار إلى دخول همزة الاستفهام على المبدوء بهمزة وصل، مثل: (أبنتك أحب أم أخوك؟).

نرى أن همزة الوصل إن سُبقت بهمزة الاستفهام سقطت همزة الوصل في الرسم، أو الرمز باعتبار هذه الصورة نوعاً من تحاشي توالي المثال، وهما الألفان هنا، وهذا نوع من الاختصار تخلصاً من توالي الألفين:

أبنتك هنا ← أبنتك هنا

أ ← أ

بطبيعة الحال فإن همزة الوصل تسقط نطقاً أيضاً ، لأنها أصبحت في درج الكلام، وهكذا اتفق الرسم مع النطق هنا.

## ثانياً: الهمزة وسط الكلمة:

رسم الهمزة وسط الكلمة تعتمد على أسس هي:

- قاعدة أقوى الحركتين.
- تحاشي توالي الامثلة.
- تحديد السوابق واللواحق التي تحدّد موقع الهمزة، هل هي في الوسط أم في غيره، في الأول أم في الآخر.

## قاعدة أقوى الحركتين:

ينص قرار المجمع هنا على ما يلي:

( الحركات والسكون في الكلمة، ترتب من ناحية الأولوية ترتيباً تنازلياً على النحو التالي : الكسرة ، فالضمة ، الفتحة ، السكون.... أما في الوسط؛ فإنه ينظر فيها الى حركتها وحركة ما قبلها، وتكتب على ما يوافق أولى الحركتين من الحروف) (الدورة 46/ 1984 ، 23)

الملاحظ هنا أن قرار المجمع قد فرّق بين الحركات والسكون، ومن هنا فالمفهوم أن السكون شيء، والحركة شيءٌ آخر، وهو اتجاهٌ إيجابيٌ صحيح ولكن ما المقصود بالسكون هنا؟ هل هو الصامت الساكن في مثل ( قُمْ ) والحركة الطويلة في مثل : ( قوموا - قولي - قالوا)؟ . يبدو أن هذا هو المقصود في القرار.

وعليه فهل المقصود بالحركة هنا كسرة أم ضمة أم فتحة - القصيرة أم الطويلة؟ وهل المقصود بالحركة رسمها في الكتابة، أم النطق فقط، دون النظر الى الرسم؟ كل هذا كان بحاجة الى تحديد واضح لا لبس فيه.

من الواضح أن المقصود بالحركة الطويلة والقصيرة نطقاً فعلياً لا رسماً، وإسقاط السكون من المسألة برمتها، فاذا وقعت الهمزة بين حركتين؛ حكمنا لأقوى الحركتين، فإن وقعت بين حركة وسكون؛ حكمنا للحركة أيا كانت، دون أن نقرن بين الحركة، والسكون، ثم نحكم للحركة الاقوى، أو الحركة لأنها أقوى من السكون.

وبما اننا نسوى بين الطويلة - مع إخراجها من السكون - وبين القصيرة؛ فاننا سوف نستخدم مصطلحات ( الكسر - الضم - الفتح )، بدلاً من ( الكسرة - الضمة - الفتحة )، لأن هذه الأخيرة مرتبطة بالحركات القصار. وعليه سيكون القول واضحاً هكذا: ( اذا وقعت الهمزة وسط الكلمة بين حركة طويلة أو قصيرة وبين ساكن حكمنا للحركة، أيا كانت هذه الحركة، فإن وقعت الهمزة بين حركتين حكمنا لأقوى الحركتين، على النحو التالي: الكسر فالضم والفتح).

### تحاشي توالى الأمثال:

المقصود هنا توالى الأمثال في الكتابة وليس النطق، إذ تحرص اللغة العربية على التخلص من توالى الأمثال، وهو ما نص عليه قرار المجمع (السابق) فيما يلي:

( تتجنب الكتابة العربية توالى الأمثال، فيكتب الحرف المضعف حرفاً واحداً، مثل " قديمٌ " قديماً كتب الحجازيون: داوود - رووس - شوون بواو واحدة هكذا داود - روس - شون.

ويلاحظ ان قرار المجمع ينص على أن تجنب توالى الأمثال مختص بالكتابة العربية، وهي إشارة مهمة الى خصيصة بارزة في نظام الكتابة في لغتنا، والذي لا نراه في غيره من نظم الكتابة التي لا تحرص على جمال الرسم وحسن تنسيقه، كما تحرص لغتنا، ولذا كانت الخطوط العربية ولم تزل تزين اللوحات والجدران، وتمتع العين بالنظر إليها، في نسق بديع ومنظر بهيج لا نظير له في نظم الكتابة غير العربية (الفوثاني، 1417هـ، 85).

نلاحظ الآتي:

1. هنا تجاهلٌ لقاعدة أقوى الحركتين، والتي اعتمد عليها في رسم الهمزة وسط الكلمة، وهو تجاهلٌ ايجابيٌ مفيد، ففي بحث الشيخ بشير، ومقترح أ.د. رمضان التواب؛ أن أواخر الكلمات تقدر ساكنة دائماً، لأن الخط العربي

مبنى على الوقف، ثم نقارن بين الحركة التي تسبق الهمزة، ونحكم لها بأنها الأقوى وهكذا.

2. المقصود بالحركة فى هذا الجزء من القرار الحركة القصيرة فقط، فإذا كان ما قبل الهمزة آخر الكلمة مفتوحاً - أي بفتحة قصيرة - كانت الهمزة على ألف، وإن كان مضموماً - أي بضمة قصيرة - كانت على واو، وإن كان مكسوراً - أي بكسرة قصيرة - كانت على ياء مثل مبتدأ، وتواطؤ، سيئ، من المفيد أن نوضح أن المقصود هنا هو الحركة القصيرة لا الطويلة، حتى لا يتوهم واهم ان المقصود بالحركة هنا هو رسمها لا نطقها، وهو توهم يؤدي الى الخلط والاضطراب ومزيد من التشويش، وعدم وضوح الرؤية.
3. حتى لا يفهم أن هنالك مساواة ما بين الحركات a: - u: - i: وبين الصامت الساكن الخالي من الحركة وضعت هذه الأمثلة على صعيد واحد، مع بعضها، هكذا: (جزاء - ضوء - بطء - مضئ)، وجبت الإشارة الى أن الهمزة آخر الكلمة إن سُبقت بساكن، مثل: (ملء - سوء - شئى) سواء أكان الساكن صامتاً مثل اللام أو الطاء...الخ. أو كان ليناً، واواً أو ياء، فى كل هذا تكتب الهمزة على السطر. (الصوتان اللينان هما الواو والياء /w-y/ ويسميان أحياناً بأنصاف الحركات)
4. صحيح أن هذا الاستخدام المسوى بين الساكن(بشر، 199/1) والحركة الطويلة موجود فى التراث العربي، وإن الهمزة فى كلتا الحالتين تكتب على السطر، ولكن التفرقة بين الحالتين وعدم الخلط اولى واقرب الى الصواب.
5. أشار قرار المجمع الى ان الهمزة اذا ضُم ما قبلها كتبت على واو، كذلك وجبت الإشارة الى أن هذه الواو لو كانت مشددة فان الهمزة تكتب على السطر، مع أن قياسها أن تكتب على واو، مثل (تبوء) ربما يقصد القرار أن تكتب على القياس، هكذا: (بيوؤ) وربما لكراهة توالى الأمثال التى نص عليها القرار فى موضع آخر.

تحت عنوان ملحوظة جاء في القرار: ( إذا ترتب على كتابة الهمزة على ألف أو واو توالى الأمثال في الخط، كتبت الهمزة على السطر، مثل: ( يتساءلون ، رعوس)، ولعل الملحوظة هنا تقصد الهمزة وسط الكلمة، وليس آخرها، كما هو واضح من الأمثلة ومن هنا كان المهم الإشارة الى كراهة توالى الأمثال في آخر الكلمة، خاصة أن هذه المسألة موجودة في حالة واحدة فقط، مقيدة بالواو المشددة، أو اجتماع الواويين فقط. الثابت والمطمئن دون شك أو نقاش أن قاعدة أقوى الحركتين بالشكل الذي ذهبنا إليه، أى الكسر ثم الضم ثم الفتح سواء أكانت الحركة قصيرة أو طويلة هي أساس رسم الهمزة وسط الكلمة، وأن الهمزة إن وقعت بين حركتين حكمتنا لأقواهما طبقاً للترتيب المذكور، فإن وقعت بين حركة وسكون حكمتنا للحركة - أية حركة - على السكون.

وهذه قاعدة رئيسية ومهمة في الكتابة العربية، لا يحيد عنها رسم الهمزة وسط الكلمة إلا لسبب من الأسباب - التي سيأتي ذكرها - وذلك خضوعاً لقانون آخر أو قوانين آخر من قوانين العربية، كما سبق.

تكتب الهمزة على نبرة، مثل: (توائم - ملتئم - مطمئن) أو على ألف، مثل: (بأس - سأل - تألف)، أو على واو، مثل: (مؤلفة - رؤف - سؤل) ولا رابع لهذه الصور الثلاث (ء - أ - و).

ثاني قوانين كراهة توالى الأمثال، أو بمعنى أخص، توالى الألفين أو الواويين، ففي توالى الألفين تتجه الكتابة العربية الى اتجاهين تخلصاً من أحد الألفين، أو اختصار الألفين بهذا الشكل:

صورة أولى أ ← آ الهمزة أولاً ثم ألف المد

صورة ثانية أ ← اء ألف المد أولاً ثم الهمزة

ففي الصورة الأولى (أ) تسبق الهمزة ألف المد / : □ /؟ ، وفي الثانية العكس/? : a / وهذه الأخيرة خاصة بوسط الكلمة، ولا تكون أول الكلمة، لأن الفتحة الطويلة أو غيرها من الحركات العربية لا تكون بداية كلمة.

أما الصورة الأولى فإنها تأتي أول الكلمة ووسطها وآخرها، كما في:

أخر ← آخر

سأل ← سأل

بدأ ← بدأ

ومثال الصورة الثانية:

قرأت ← قراءات

يتفأل ← يتفائل

أضأت ← أضاءت

فهذه قاعدة من قواعد الكتابة العربية في التعامل مع الألفين في الصورة الأولى حيث تستعين برمز المد (~) تضعه على الألف تدلّ به على الفتحة الطويلة التي حُذفت رمزها اختصاراً؛ ذلك لتحاشي توالي الألفين، وفي الصورة الثانية تحذف الألف الثانية مكثفية بالقطعة (ء) التي تتركها على السطر، كنوع من الاختصار أيضاً. أما في توالي الواوين فالكتابة العربية تتجه اتجاهين أيضاً، هما:

(وؤ ← وء — وؤ — وء)

كما في: (موؤدة ← موءودة — رؤوم ← رعوم)، أي حذف أحد الواوين، وترك الهمزة على السطر (ما قبل الواو حرفاً لا يوصل) هذا هو الاتجاه الأول، أما الثاني فإنه يشير إلى قاعدة أخرى مهمة في الكتابة العربية؛ وهي وصل الحروف ما أمكن ولذا فإن الهمزة إذا أتى بعدها واو هكذا (وؤ)، فإن الهمزة تترك على السطر، إلا إذا كان ما قبل الواو مما يوصل بما بعده، مثل: (قؤؤل ← قئؤل — شؤون ← شئون)، في حين رأيناها في مثل (رؤوف ← رعوف)، على السطر تماماً كما رأينا في (جزاء — شيئاً).

ومرة أخرى فإننا أمام قاعدة من قواعد الكتابة العربية، وهي وصل الحروف ما أمكن، ولذا رأينا أربعة أخماس الحروف العربية توصل من أولها وآخرها، والخمس الباقي يوصل من أوله، أي أن خمس حروف العربية فقط، لا يقبل أن يوصل من آخره فقط، وهكذا فإن صورتين، وسط الكلمة وآخرها في مثل:

← قؤول قء ول قؤول (وسط الكلمة)

شءء شئئء (آخر الكلمة)

لا تكتب الهمزة على ياء، إذ لم تقع بين الكسر وغيره من الحركات، ولكن الكتابة العربية وصلا للحروف ببعضها وجدت أن أنسب صورة وأقربها إلى الجمال وحسن النسق أن

تكون الهمزة على هذه النبرة هكذا (ث).

بقيت قاعدتان أخريان من قواعد الكتابة العربية هنا، هما:

1/ إن العربية في التعامل مع قاعدة أقوى الحركتين قد ساوت بين الكسر وبين الياء الساكنة المفتوح ما قبلها، كما ساوت بين الضم وبين الواو الساكنة المفتوح ما قبلها، لذلك نرى مثلاً (هيئة) تكتب على ياء، على اعتبار أن الهمزة بين سكون وفتح، وفي مثل:

(توؤم توؤم) فكتبت على واو، فعندما اجتمعت الواوان لم يكن مناص من سقوط إحدهما لتقع الهمزة على السطر وهكذا.

2/ إن الهمزة في قليل من الأمثلة قد عوملت معاملة الهمزة آخر الكلمة، وذلك لأسباب، وقد نص قرار المجمع على أن اللواحق؛ مثل الضمائر وعلامات التثنية والجمع، وألف المنصوب؛ تعد من الكلمة التي تتصل بأخرها.

هذا يعني أن كل اللواحق تُعد من الكلمة، وعليه فإن الهمزة في هذه الحالة تعتبر وسط الكلمة، ليس آخرها، نرى أن هذا الأمر بحاجة إلى:

أ. إخراج ألف المنصوب، فإنه لا يعد من الكلمة هنا، فلو اعتبرنا الهمزة وسط الكلمة في مثل: (جزاء رداء) (بطئاً فيئاً) فكيف نفسر كتابة الهمزة على السطر في المثالين الأولين، بل كيف نعلل رسمها على نبرة في المثالين الأخيرين، قد نستطيع تفسير مثل: (فيئاً - شئئاً) بأن الهمزة وقعت بين: السكون والفتح، فكان حقها أن تكتب على ياء، ولكن كيف نفسر رسمها على النبرة في مثل: (بطئاً - بسئاً)، وقد وقعت الهمزة بين سكون وفتح، فكان حقها أن تكون على ألف.

إن الهمزة قد عوملت هنا على أنها نهاية الكلمة، فلم يعتد بالألف الأخيرة وهكذا.

ب. إن الأصل عندنا هو اعتبار اللواحق جزء من الكلمة، ولكن العربية في بعض الأحيان تعامل الهمزة – برغم اللواحق بعدها – على أنها نهاية الكلمة.

ففي مثل: (إن ضوعها – لن يسوءك)، عوملت الهمزة على أنها آخر الكلمة، فكانت على السطر برغم الضمير بعدها، هذا إشارة إلى أن الهمزة مفتوحة، ليست مضمومة، كما في: (هذا ضوؤها – قد يسوؤك – لم يسوؤك).

يلاحظ أن الهمزة المضمومة في (ضوؤها) كتبت على الواو، وليس على السطر طبقاً لقاعدة توالي الأمثال، حتى لا يختلط الفعل المرفوع مضموم الهمزة؛ بالمنسوب مفتوح الهمزة، إذ ستصبح صورتان:

يسوءك – لن يسوءك

لا نتوقع أن يقول قائل؛ إن وضع الحركة؛ ضمة أو فتحة كفيلّ بإزالة هذا اللبس، فإن رموز الحركات، خاصة القصار؛ حديثة نسبياً، سواء نقط أبي الأسود الدؤلي، أو رموز الخليل، وبرغم هذا كله، فإن الكتاب قلما يستعينون برموز الحركات القصار الملحقة بالخط، وليست جزءاً منه إلى الآن، كما أنه من المستبعد الاتكال على ثقافة القارئ اللغوية، أو عمق فهمه أو اهتمامه في كل الأحوال.

ونختم هذه الورقة بالنتائج، وبعض المقترحات فيما يخص كتابة الهمزة:

ثانياً: آخر الكلمة:

في قرار المجمع (السابق): ( أما في الآخر فتكتب بحسب ما قبلها، فإن كان ما قبلها مكسوراً كتبت على ياء مثل: برئ وقارئ، وإن كان مضموماً كتبت على واو، مثل جرؤ وتكافؤ، وإن كان مفتوحاً كتبت على ألف، مثل: بدأ أو ملجأ).

أما بقية القرار الذي يخص الهمزة التي قبلها ساكن فقد جاء فيه: ( وإن كان ما قبلها ساكناً تكتب مفردة، مثل بطء وملء وشيئ وجزاء وضوء ويطئ ومضى).

إذا أضفنا الاضافتين التاليتين وضحت الصورة أكثر:

1/ يجب أن يفرق بين الصامت الساكن في مثل : بطاء وملاء وكفاء ، أو شئ وضوء ، وبين الحركة الطويلة في مثل : دعاء وبطئ ووضوء ، أن هذا أمر مهم يجب أن يوضع أمام متعلم العربية ، حتى يترسخ الفهم الصحيح لأصوات العربية في أذهان الناس ، معلمهم ومتعلمهم.

2/ إن ألف المنون المنصوب إذا دخلت على الهمزة المفردة آخر الكلمة؛ يترتب ما يلي:

أ. إذا كان ما قبل الهمزة ألف مد فإن ألف المنصوب لا تكتب ، كنوع من الاختصار في الكتابة مثل : (دعوت دعاءً ، رأيت سماءً وصفاءً ) على خلاف الياء أو الواو ، مثل (فيئاً - سوءاً ) بقيت الألف لمغايرتها للياء والواو.

ب. إن الهمزة المفردة آخر الكلمة إذا سبقها حرف يوصل بما بعده فإن الأمر يختلف عنه إذا امتنع الوصل هنا ، فهناك فرق بين: (سوءا - جزءا - برءا - ضوءا ) وبين (دفتا - ملتا - بطئا - شيئا - فيئاً).

في هذه الحالة كيف نعلل اختلاف رسم الهمزة برغم أن السكون موجود قبل الهمزة في كل الأمثلة؟

إن الحروف العربية تنقسم إلى قسمين ، قسم يوصل في أوله فقط ، وقسم يوصل في أوله وآخره ، فالأول ستة أحرف: (أ - د - ذ - ر - و) =  $6 \div 28 = 21.4\%$  تقريباً ، أما الثاني فإثنان وعشرون حرفاً وهي (ب - ت - ث - ج - ح - خ - س - ص - ض - ط - ظ - ع - غ - ف - ق - ك - ل - م - ن - ه - ي) =  $22 \div 28 = 78.6\%$  تقريباً من الحرف العربية.

معنى هذا أن الكتابة العربية تحرص على وصل الحروف ما وجدت إليه سبيلاً ، فأربعة أخماس هذه الحروف تقريباً يوصل بما بعده وما قبله ، والخمس الباقي يوصل بما قبله ، ولا يوصل بما بعده.

ولذا فإن الكتابة العربية تترك الهمزة كما هي في مثل: (جزءا - برءا) لأن الزاي والراء هنا من الأحرف الستة لا يمكن وصلها بما بعدها ، أي الهمزة ، في حين يتغير

الأمر حين يأتي حرف من الاثني والعشرين الذي يمكن وصله بما بعده، وبما قبله أيضاً، مثل: (بطئا - شيئاً)، حيث نرى فيما سبق أن الصورة كانت كالآتي:

جزءا = بطاء ← بطئا

برءا = شءا ← شيئاً

إننا هنا لسنا أمام استثناء أو قاعدة جديدة، ولكننا أمام قاعدة ثابتة نراها في مواضع أخرى، أو نرى لها أمثلةً أخرى في كتابة الهمزة وسط الكلمة، كما سبقت الإشارة إليه، وسيأتي إيضاحه لاحقاً.

يبقى شئٌ تجب الإشارة إليه في كتابة الهمزة آخر الكلمة؛ وهو مبدأ كراهة توالي الأمثال، أو بمعنى أدق كراهة توالي الواوين أو الألفين، وسنوضح هنا لتوالي الواوين، أما توالي الألفين فنرجئه حتى الحديث عن الهمزة وسط الكلمة. فإن سبقت الهمزة آخر الكلمة بضمّة كتبت على الواو كما سبق، مثل: (يجرؤ - لؤلؤ)، فإذا ترتب على ذلك تتابع واوين كما في:

تبوء ← تبوء

ففي هذه الحالة تكتب الهمزة على السطر، ليس استثناءً ولكن خضوعاً لقاعدة كراهة توالي الواوين، تماماً كما في رسم الهمزة وسط الكلمة في المثال:

تبوءوا ← تبوءوا

مؤودة ← مؤودة

## النتائج:

من خلال دراسة خصائص نظام الكتابة العربية، فإن الخصائص التي تحكم رسم الهمزة العربية هي:

1/ الاعتماد على قانون أقوى الحركتين، بالشكل الذي قدمناه، من غير استثناء، فإن بدا شئٌ غير ذلك؛ فهو ركونٌ إلى قانونٍ آخر قد حجب قانون أقوى الحركتين.

2/ اللغة العربية تكره توالي الأمثال، فتكره توالي الواووين والألفين في رسم الهمزة العربية، وايضاً في زيادة زمن الحركات الطوال - المد - فالعربية لا تكرر الرمز، بل تضع عليه علامة المد، كما في ( السماء - الحاقّة ... ) إلخ.

وفي الصوامت تُوضع علامة التضعيف - رأس السين - دون تكرار الحروف، هكذا: ( علم - كتاب - أستهل )، إلخ، ولا يكرر الحرف هنا كما في اللغات الأخرى، سواء رُمز للحركات أو الصوامت أو لم يُرمز لها.

3/ وصل حروف العربية؛ ما أمكن، فالوصل هو الأصل، وهو الأساس، فخاصية الوصل؛ إضافة الى تحاشي توالي الأمثال؛ هما وسيلتان إلى شكلٍ اجمل وأكثر اتساقاً لحرف العربية.

4/ في قاعدة توالي الأمثال؛ اللغة العربية تعامل الصوتين اللينين إن سُكنا وفتح ما قبلهما؛ معاملة الحركات الطوال، ففي رسم الهمزة العربية نجد أن الياء اللينة الساكنة المفتوح ما قبلها تساوي الطويلة، وكذلك الشأن في الواو وهكذا.

5/ في بعض السياقات الكتابية تُعامل الهمزة معاملة الهمزة آخر الكلمة، رغم وجود بعض اللواحق نهاية الكلمة، وذلك للترفة بين صيغة وأخرى، كما رأينا في أمثلة كثيرة.

#### ثانياً - المقترحات:

فيما يتعلق بتدريس رسم الهمزة وتعليمها للنشء، نقترح ما يلي:

1/ التدرج في تدريسها، بدءاً من الأسهل والأكثر شيوعاً على الترتيب الآتي:

- الهمزة أول الكلمة.

- الهمزة آخر الكلمة.

- الهمزة وسط الكلمة.

وفي وسط الكلمة نرتب أمثلة رسمها كما يلي:

- الأمثلة المعتمدة على قاعدة أقوى الحركتين.

- الأمثلة المعتمدة على قاعدة كراهة توالي الأمثال.

- الأمثلة المعتمدة على معاملة الصوتين اللينين المفتوح ما قبلهما معاملة الكسر والضم.

- الأمثلة التي اعتمدت على معاملة الهمزة كأنها آخر الكلمة أو بمعنى آخر؛ الإشارة للسوابق التي يُعتد بها، أو لا يُعتد بها.

**وفي أقوى الحركتين نرتب الأمثلة كما يلي:**

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على ياء (ئ).

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على ألف (أ).

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على واو (ؤ).

**وفي كراهة توالي الأمثال:**

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على السطر بعد ألف (اء).

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على هيئة مد (آ).

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على السطر بعد واو (وء).

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على السطر قبل واو (ءو).

- الأمثلة التي تكتب فيها الهمزة على نبرة، قبل الواو (ئو).

**وفي الهمزة آخر الكلمة:**

- الأمثلة التي قبلها حركة قصيرة، فتحة أو كسرة أو ضمة.

- الأمثلة التي قبلها صامت ساكن.

- الأمثلة التي قبلها حركة طويلة.

- الأمثلة التي تُرسم الهمزة فيها على نبرة بسبب وصل الحروف، خاصة في حالة ألف المنون المنصوب.

- أمثلة كراهة توالي الألفين ثم الواوين آخر الكلمة.

نرى أن هذا الترتيب يُيسر عملية رسم الهمزات رسماً صحيحاً، واضعين في الاعتبار أن أخطاء رسم الهمزات تكون في وسط الكلمة أكثر من أولها أو آخرها.

ومما لا شك فيه أن التطبيق سيضع هذه المقترحات في مكانها المناسب، سواء بالإضافة والحذف، أو التغيير والتطوير، حتى يتواءم اللغويون في إيجاد طريقة تُدلل هذه المشكلة التي تعترض متعلم اللغة العربية من العرب، ومن غيرهم.

### المراجع:

- 1) عبد التواب، رمضان: مشكلة الهمزة العربية، بحث في تاريخ الخط العربي، وتيسير الإملاء، والتطوير اللغوي للعربية الفصحى، القاهرة 1992 م.
- 2) سيوييه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط3، دار الكتب العلمية/ بيروت 1982 .
- 3) بشر: دراسات في علم اللغة، القسم الأول ولبثاني، دار المعارف، القاهرة 1970 م.
- 4) ابن عقيل : شرح ابن عقيل ، تحقيق طه الزيني، مكتبة صبيح، القاهرة 1969م.
- 5) الفوثاني، راتب: جماليات الخط العربي بين الحداثة والانصات لرموز التراث، المنهل 1417هـ.
- 6) محاضر جلسات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة 46، القاهرة 1984.
- 7) أبو الخير، احمد مصطفى: القول الفصل في رسم همزتي القطع والوصل بالقاهرة 1997م.

### الملاحق:

- 1/ قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة 1979 بشأن ضوابط رسم الهمزة.
- 2/ قاعدة أقوى الحركتين لكل الهمزات وسط الكلمة وآخرها للأستاذ بشير محمد سلمو.

**بلاغفة المتكلم وأثرها في نفس السامع**

د. الأمين الطيب الطاهر

أستاذ مساعد – كلية العلوم الإسلامية والعربية

جامعة وادي النيل

**Abstract**

The study handles the issue of speaker's eloquence. So it defines the term rhetoric as the complete delivery of the meaning using eloquent terms that equal the meaning, with regard to the describing the speaker as being capable of conveying the message skillfully was metaphorically, but for frequent usage it becomes a fact, and rhetoric becomes a description of the speaker. Moreover, the study defines the eloquent speaker as the ability that enables its owner to write or speak eloquently for whatever purpose.

In addition to that, the study also explains this definition, and divided the ability into two types: acquired ability and in acquired one. The in acquired is the known as the mind quality which means manners goodness, such as: fluency, good intuition – though clarity, powerful insightful and clipboard mind.

As for the acquired ability the study divides it into obliged sciences such as Arabic Language, and a risable sciences to be know because they supply the needs of the speaker with various knowledge. In addition to that, other sciences which donot increase or decrease their knowledge or ignorance the need of the eloquent speaker to deliver a speech.

**مستخلص**

تتحدث الدراسة عن بلاغة المتكلم، وقد تناولت تعريف البلاغة لغة واصطلاحاً، وعرفت الدراسة البلاغة بأنها: (ايصال المعنى كاملاً بألفاظ فصيحة مساوية للمعنى مع مراعاة الحال والمقام)، وذكرت الدراسة أن بداية وصف المتكلم بالبلاغة كان مجازاً، لكن لكثرة استعماله أصبح كالحقيقة وأصبحت البلاغة وصف يطلق على المتكلم، وذكرت الدراسة تعريفات لبلاغة المتكلم وعرفت أنها: (ملكة تمكن صاحبها من تأليف كلام بليغ في أي غرض كان) وقد شرحت الدراسة هذا التعريف، وقسمت الملكة إلى ملكات غير مكتسبة وأخرى مكتسبة، غير المكتسبة هي ما تعرف بجودة القريحة وهي تعني حسن الخلقة وتتمثل في: طلاقة اللسان - حسن البديهة - صفاء الفكر - الحافظة القوية والذهن الثاقب. أما الملكات المكتسبة فقد قسمتها الدراسة إلى علوم واجب معرفتها وهي التي ترفد المتكلم بما يحتاجه من معارف، وعلوم أخرى لا يزيد معرفة التكلم بها، ولا ينقصه بها ولا ينقص الجهل بها وهي ما لا يحتاجه البليغ في كلامه.

**مشكلة الدراسة:**

تم تحديد مشكلة الدراسة من خلال قيام الباحث بتدريس مادة البلاغة في الجامعة منذ أواخر القرن الماضي، وملاحظة أن معظم الطلاب لا يفرقون بين بلاغة الكلام وبلاغة المتكلم، وحتى بعض مما كتب في البلاغة لا يكاد يضع فواصل واضحة بينهما، فحاولت أن أسهم بهذه الورقة، لعلها تضع لبنة في صرح البلاغة ووضوح علومها.

**تساؤلات الدراسة:**

1. ما هي البلاغة.
2. ما هي بلاغة المتكلم.
3. ما هي المهارات الطبيعية المطلوب توفرها في البليغ.
4. ما هي المهارات غير الطبيعية المطلوب توفرها في البليغ بالاكتساب.

**أهداف الدراسة :**

1. التعرف على بلاغة المتكلم.
2. معرفة المهارات الطبيعية للبليغ.
3. معرفة العلوم الواجب توفرها في البليغ.
4. معرفة العلوم التي يستحسن معرفتها للبليغ.

**أهمية الدراسة :**

تتمثل أهمية الدراسة في أنها تتناول موضوعاً كبيراً في البلاغة وهو (بلاغة المتكلم)، والمتكلم هو العمود الفقري الذي تدور حوله البلاغة وهو المنتج للكلام، وكل دراسات البلاغة وعلوم اللغة ما الغرض منها إلا الوصول بالمتكلم إلى قمة البلاغة والراقي بمعرفته وعلمه وذوقه.

**منهج الدراسة :**

تتبع هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

**الدراسات السابقة :**

1. بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم - د. مصطفى أحمد عبد العليم، أستاذ مشارك بقسم اللغة العربية جامعة الإمارات - موقع: صيد الفوائد 2014/10/26م.

تحدث فيه المؤلف عن بلاغة الرسول صلى الله عليه وسلم، ذكراً خصائص البيان النبوي، وأورد بعضاً من الكلمات والعبارات التي لم يسبق أن قالها شخص قبل الرسول عليه السلام.

2. بلاغة العرب: قصص من التراث- سمير حماية، أورد فيه بعض القصص والنماذج التي تدل على بلاغة العرب.
3. كتاب البلاغة: المعاني: المؤلف: مناهج جامعة المدينة العالمية، الناشر: جامعة المدينة العالمية.

جاء في الكتاب تعريف لبلاغة المتكلم وحديث عن أهمية تربية الملكة على المتكلم بالكلام البليغ.

وذكرت بلاغة المتكلم في عدد من المؤلفات الحديثة لكنها لم تفرد بدراسة منفصلة خاصة بها لذلك جاءت هذه الدراسة لعلها تلحق بأخرى إضافة ورفدا لهذا البحر من العلم.

## بلاغة المتكلم:

مقدمة:

للبلغة معاني كثيرة في اللغة منها أن تبلغ في الأمر جهدك (ابن منظور - دار صادر - 1414، 3هـ)، ومن معانيها المشاركة والمقاربة والوصول والانتها، ويقول الجوهري: (بلغت المكان بلوغا: وصلت إليه، وكذلك إذا شارفت عليه، ومنه قوله تعالى: (فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ) (سورة الطلاق الآية رقم 2)، أي: قاربته) (اسماعيل بن حماد الجوهري)، يقول الشاعر الحرث بن حلزة الشكري:

فهداهم بالأسودين وأمر ❖❖❖ الله بلغ يشقي به الأشقياء

(الزويني، 163)

أي: أمر الله وأصل إلى عباده.

وجاء في معاجم: الجوهري، تاج العروس، والتعذيب البليغ هو الذي لا يسقط في كلامه كثيرا.

وكل هذه المعاني اللغوية للبلاغة هي التي ارتكزت عليها معانيها الاصطلاحية.

عرفت البلاغة تعريفات اصطلاحية كثيرة وأقدمها لعمرو بن عبيد المعتزلي، حيث يعرفها بأنها: (تخير اللفظ في حسن الإفهام) (الجاحظ، ص 114)، ثم جاء العلماء من بعده وعرفوا البلاغة تعريفات كثيرة كل حسب الزاوية التي نظر منها إليها، فمنهم من نظر إلى جانب واحد وأغفل بقية الجوانب، إما لأنه يرى أنه الجانب الأهم أو ربما يرمي لهدف ما.

ومن أفضل تعريفات البلاغة قول أبي هلال العسكري: (البلاغة كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه في نفسه لتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن). (السكاكي، 2000م، ص 19).

ومن التعريفات الوافية للبلاغة ما ذكره السيد أحمد الهاشمي بقوله: (هي تأدية المعنى الجليل واضحاً بعبارة صحيحة فصيحة لها في النفس أثر خلاب، مع ملاءمة كل كلام للموطن الذي يقال فيه والأشخاص الذين يخاطبون). (الهاشمي - ص 28).  
ومن تعريفات البلاغة المختلفة - ما ذكرنا وما لم نذكر - ومن دراستها ومدارستها يمكن أن نعرف البلاغة بأنها:

إيصال المعنى كاملاً بألفاظ فصيحة مساوية للمعنى مع مراعاة الحال والمقام.  
والبلاغة وصف يطلق على الكلام والمتكلم دون الكلمة لعدم السماع.  
والبلاغة هي في الأصل وصف للكلام دون غيره، يقول أبو هلال: (البلاغة من صفة الكلام لا من صفة المتكلم) (العسكري، ص 15)، وكان تطلق وصفاً للمتكلم على سبيل المجاز ولكثرة استعمالها صارت كأنها وصف حقيقي، جاء في كتاب الصناعتين: (وتسميتنا المتكلم بأنه بليغ توسع وحقيقته أن كلامه بليغ كما تقول فلان رجل محكم وتعني أن أفعاله محكمة، قال تعالى: (حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ) (سورة القمر الآية رقم 5) فجعل البلاغة من صفة الحكمة، ولم يجعلها من صفة الحكيم، إلا أن كثرة الاستعمال جعلت تسمية المزايدة راوية كالحقيقة، وكان الراوية حامل المزايدة وهو البعير وما جرى مجراه، ولهذا سمي حامل الشعر راوية (العسكري، ص 16)

ومن التعريفات القديمة لبلاغة المتكلم ما أورده الجاحظ في كتابه عن العتابي قوله: (إن كل من أفهمك حاجته بليغ) (الجاحظ: البيان والتبيين، ص 98) الذي يقصده إن البليغ هو كل من أفهمك حاجته وعرفت مراده من حديثه بكلام فصيح تنطبق عليه شروط فصاحة الكلمة بخلوه من عيوبها، وتنطبق عليه شروط فصاحة الكلام بخلوه من عيوب فصاحة الكلام، وليست المراد من كلام العتابي أن كل ما أفهمك حاجته فهو بليغ لأن من شروط البلاغة تحقق الفصاحة أولاً، فإن لم يصبح الشخص فصيحاً

فلن يمسى بليغا، وإذا اريد كلام العتابي على اطلاقه يكون كل البشر العربي والعجمي، الفصيح وغيره، وكل الحيوان: الكلب، القط، الحمار، الفرس وغيرها بلغاء لأن كل هذه المخلوقات تستطيع أن تفهمنا حاجتها، وليس هذا من بلاغتها، ولكن من مخالطتنا لها وتجاربنا معها وممارستنا إياها عرفنا مرادها، سواء بالإشارة منها أو بأصوات، وربما لا يستبين من أصواتها حرف واحد، وعرّفنا مراد العجم من كلامهم حتى ولو كان غير عربي، أو عربي لكنه غير فصيح، سأل الحجاج بن يوسف أبا الجهير الخراساني النخاسي قال له:

قال له: اتببع الدواب المعيبة من جند السلطان؟

قال: شريكاتنا في هوازها وشريكاتنا في مداينها وكما تجئ تكون.

قال الحجاج: ما تقول ويلك؟

فقال بعض من قد كان اعتاد بسماع الخطأ وكلام العلوج بالعربية حتى صار يفهم مثل ذلك، يقول: (شركاؤنا في الأهواز والمدائن يبعثون إلينا بهذه الدواب فنحن نبيعها على وجوهها) (الجاحظ، البيان والتبيين، ص 98 - 99). الحجاج لم يعرف كلام الخراساني الأعجمي لعدم فصاحة الكلام وإن من عرف الكلام من العرب عرفه لكثرة مخالطته إياهم وكثرة سماعه كلام العجم.

ومن بلاغة المتكلم ما ذكره الجاحظ عن ثمامة ابن اشرس في وصف جعفر بن يحيى حيث يقول: (وما علمت أنه كان في زمانه قروي ولا بلدي كان بلغ من حسن الإفهام مع قلة عدد الحروف، ولا من سهولة المخرج مع السلامة من التكلف ما كان بلغه.. ولم يكن لفظه إلى سمعك بأسرع من معناه إلى قبلك) (الجاحظ، البيان والتبيين، ص 73) وصف ثمامة بن اشرس هذا لجعفر بن يحيى هو وصف للبلوغ وقد ذكر فيه أكثر ما يجب توفره في البلوغ، وأشار إلى ضرورة أن يكون البلوغ كلامه فصيح أولاً.

ومن تعريفات بلاغة المتكلم قول الإمام فخر الدين الرازي هي: (بلوغ الرجل بعبارته كنه ما في قلبه مع الاحتراز عن الإيجاز المخل والإطالة المملة)

(نهاية الإيجاز 31) – أي كنه ما في قلب سامعه – وهذا القزويني يورد تعريفا في كتابه يربط ربطا محكما بين بلاغة المتكلم وما يجب أن يتوفر فيه من فصاحة يقول هي: (بلوغ المتكلم في تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التركيب حقها وإبراز أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها)(القزويني، الإيضاح، ص 54)، ويعرف القزويني بلاغة المتكلم بقوله:

(هي ملكة يقتصر بها على تأليف كلام بليغ)(القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة، ص 49)، تعريف القزويني هذا لبلاغة المتكلم هو الذي أخذ به معظم العلماء الذين جاءوا بعده فهذا الهاشمي يعتمد في تعريفه لبلاغة المتكلم على تعريف القزويني إذ يقول:

(بلاغة المتكلم هي ملكة في النفس يقتدر صاحبها بها على تأليف كلام بليغ مطابق لمقتضى الحال مع فصاحته في أي غرض قصده) (الهاشمي، جواهر البلاغة، ص 31). وتعريف الهاشمي لبلاغة المتكلم من أفضل التعريفات وأوفاهها حيث أنه غطى جميع المعرف وذكر فيه كل ما هو عمود وأصل، وما لا يتضح المعرف إلا به. وبعد قراءة كل هذه التعريفات واستصحابها يمكن أن نقول إن بلاغة المتكلم هي: ملكة تمكن صاحبها من تأليف كلام بليغ في أي غرض كان.

من هذا التعريف إن بلاغة المتكلم هي: (ملكة تمكن صاحبها) والملكة هي القدرة على التأليف في أي وقت، فهي لا تسقط ولا تزول وتكون وصف لصاحبها، والوصف ملازم للموصوف في كل وقت وحال.

ولا تكون ملكة البلاغة في الشخص إلا إذا تحققت قبلها ملكة الفصاحة، وهذه الملكة أو القدرة أو القدرات ذكرها العلماء قديما وحديثا تحت أسماء مختلفة، فالجاحظ يجمع هذه القدرات تحت اسم آلة البلاغة ناقلا هذا عن ترجمة الصحيفة الهندية التي تقول: (أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة...) وإذا نظرنا إلى ملكة البليغ أو آلاته نجدها تنقسم إلى قسمين:

## القسم الأول:

## الملكات غير المكتسبة:

وتسمى كذلك الطبع أو الملكات الطبيعية أو الخلقية أو الهبة، وهي كل ما يجعله الله سبحانه وتعالى في العبد بغير إرادة منه، ويهبه إياه بلا حول منه ولا قوة، وآلات البلاغة غير المكتسبة كثيرة، وردت صريحة وبإشارات في كتب السابقين واللاحقين من العلماء وهي آلات لا يستطيع الشخص أن يجلبها لنفسه إن لم يهبه الله تعالى، يقول أبو هلال: (أول آلات البلاغة جودة القريحة وطلاقة اللسان... وذلك من فعل الله تعالى لا يقدر العبد على اكتسابه لنفسه واجتلابه لها)

(العسكري، الصناعتين، ص 30)، ويقول ابن الأثير في آلات البليغ (وملاك هذا كله الطبع فإنه إذا لم يكن ثم طبع لا تغنى تلك الآلات شيئاً) (ابن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب، 1420هـ، ص 27).

ومن علماء العصر الحديث الذين تحدثوا عن الملكات غير المكتسبة فتحي فريد\* يقول: (يتفق معظم الباحثين على أن تلك الآلات بصفة عامة تتمثل في شيئين أولها الموهبة الأدبية)، ولعله يقصد بالموهبة الأدبية هنا غير المكتسبة، ويذكر الزيات للبليغ أربع آلات غير مكتسبة بقوله: (والمراد بالطبع ملكات النفس الأربع التي لا بد من وجودها في البليغ ولا حيلة في إيجادها لغير الخالق، وهي: الذهن الثاقب، والخيال الخصب، العاطفة القوية، والأذن الموسيقية...) (الزيات، 1945م، ص 14).

والمملكات غير المكتسبة أو الطبيعية أو الهبة تأتي كثيراً تحت مسمى جودة القريحة التي يمكن القول فيها: جيد القريحة معناه جيد الاستخراج (الزاهر في معاني كلمات الناس، ص 9) (وجوده الاستخراج تقتضي توفر أشياء طبيعية في الإنسان وهي حسن الخلق التي تتمثل في:

أ. طلاقة اللسان: وذلك بأن تكون الألفاظ سهلة فيه، قال إعرابي: (أبلغ الناس أسهلهم لفظاً...) (العسكري، ديوان المعاني، ص 87) وسهولة اللفظ

\* هو الدكتور فتحي فريد أستاذ اللغة العربية بجامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

يتبعها صحة ووضوح، جاء على لسان موسى عليه السلام في دعائه لربه: (وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّنْ لِّسَانِي ❖ يَفْقَهُوا قَوْلِي) (سورة طه الآيات 27 - 28)، أي: اللهم أزل ما بلساني ❖ من عقدة حتى يكون بفطرتة وطبيعته السليمة حتى يفهم قومي ما أقول لهم، ومما يزيد اللسان في الطلاقة وحسن النطق، رهاقة الأذن وحسن السمع (الأذن الموسيقية)

ب. حسن البديهة: وذلك بأن يكون المتحدث حاضر البديهة يستطيع أن يتدارك بحدسه كل ما يعن له أثناء الحديث وهي من جودة القريحة، قال إعرابي: (أبلغ الناس أسهلهم لفظاً وأحسنهم بديهة وهذا حسن جداً لأن سهولة اللفظ وحسن البديهة يدلان على جودة القريحة والبلاغة الغريزية.) (العسكري، ديوان المعاني، ص 87).

ج. صفاء الفكر: وهو الذي يجعل البليغ صايف الفكر يستطيع أن يفكر فيما يقوله بعمق ولا يدخل في الموضوع الذي يتحدث فيه ما ليس منه، وأن يطوق مخاطبيه ويدخلهم إلى فكره، وأن تكون له القدرة على معرفة مدى رغبة المخاطبين فيما يقول، وهذا يقتضي قدراً من الفراسة الناشئة من صفاء الفكر، جاء في الموسوعة الكويتية: (الفراسة ناشئة من جودة القريحة وحدة النظر وصفاء الفكر.) (الموسوعة الكويتية: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية: 1404هـ، ص 19).

د. العاطفة القوية: وهي الروح التي يسبغها المتكلم على كلامه فتجعل الكلام ينبض بالحياة فيكون أحسن للأسماع وأحلى في الصدور وأنزل في الذاكرة التي يجدها سهلاً ممهداً أمامه، فيستقر فيها مترقياً لأية إستدعاء مما يساعد المخاطب على قوة الحفظ، وقوة الحفظ لأهميتها تكفل بها الله لنبيه في قوله تعالى: (سُنُّرُوكَ فَلَا تَنْسَى) (سورة الأعلى: الآية رقم 6)، وقد أثر عن كثير من سلف الأمة وعلمائها وعظماؤها قوة

\* ومن طلاقة اللسان مناسبته أو مناسبة الصوت للموضوع فمن الكراهة أن يؤذن المخنث.

الذاكرة، يقول احمد مطلوب: ( لا يكون البليغ متصفا بالبلاغة إلا إذا كان .. ذا حفظ عظيم لتطبع الصورة في ذهنه ويحذو حذوها في أول الأمر ثم ينطلق بعيدا عنها.) (أحمد مطلوب، معظم المصطلحات البلاغية، ص 237)، والحفظ يحتاج مع الهبة والطبيعة لمساعدة بالالتزام السلوكي والأخلاقي قال الإمام الشافعي رضي الله عنه:

شكوت إلي وكيع سوء حفظي فأرشدني إلى ترك المعاصي

وذلك أن حفظ العلم فضل وفضل الله لا يؤتي لعاصي

والمتكلم بعاطفته القوية يخاطب عواطف المخاطبين ويجذبها نحوه ليكونوا في

عاطفة واحدة، فإذا بكى المتكلم بكوا معه، وإذا طار فرحا طاروا أمأهه.

هـ. الذهن الثاقب: والمقصود به الذكاء، وهو قوة الاستنباط وسعة العقل، والبليغ يحتاجه حتى يستطيع أن يستنبط ويحلل، ولا يأتي بما يعارض العقل وهو ليكمل ذلك يحتاج إلى خيال خصب وبعد نظر.

ولأهمية هذه الملكات الطبيعية نجد ابن الأثير يشبهها بالنار الكامنة في الزناد والملكات المكتسبة بالحراق، والبليغ بالحديده التي يقدر بها، فإذا لم يكن في الزناد نار لا يفيد ذلك الحراق ولا تلك الحديده شيئاً. (ابن الأثير، 1420هـ - ص 27) ومن لم تكن في فطرته هذه الهبة والطبع تأبت عليه البلاغة مصاحبة ورفقه ومن ألح في الطلب عليها اضاع وقته في طلب المحال، يقول الزيات: (وإن الذي يحاول نيلها بإعداد الآلة وإدمان المزاولة، وطول العلاج وهو لا يجد أصلها في فطرته أضاع جهده ووقته فيما لا طائل فيه.) (الزيات، دفاع عن البلاغة، ص 11).

### الملكات المكتسبة:

وهي القدرات التي يكتسبها الشخص بنفسه وينميها ويطورها، وهي لا بد منها ولا غنى للبليغ عنها يقول القلقشندي: (الطبع بمفرده لا ينهض بالمقصود من ذلك نهوضه مع اشتماله على المواد المساعدة له. من العلم باللغة والنحو والتصريف والمعاني والبيان والبديع وحفظ كتاب الله تعالى والإكثار من حفظ الأحاديث النبوية، والأمثال والشعر

والخطب، ورسائل المتقدمين وأيام العرب وما يجري مجرى ذلك مما يكون مساعدا للطبع.) (القلقشندي، صبح الأعشي في صناعة الإنشاء، ص 343).

والمملكات كثيرة تشمل المعرفة باللغة عامة والثقافة الواسعة بكل ما هو مفيد ومتمم لبلاغة المتكلم. يقول أبو هلال: (ومن تمام آلات البلاغة التوسع في معرفة العربية ووجوه الاستعمال لها، والعمل بفاخر الألفاظ وساقطها، ومتغيرها، ورديفها، ومعرفة المقامات وما يصلح في كل واحد منها من الكلام.) (العسكري، كتاب الصناعتين، ص 31). وحاجة البليغ لمعرفة العلوم متفاوتة فهي ليست في درجة واحدة أعلما ما هو واجب المعرفة ولا بد منه يقول يحيى بن حمزة العلوي: (علوم لا أثر لها ولا يفترق إليها، وعلوم لا بد منها، وعلوم يستحسن الإمام بها) (العلوي، المقتطف، ص 23 - 26)، وتقسم العلوم بحسب حاجة البليغ إليها إلى ثلاثة أقسام:

أ - علوم واجب معرفتها:

وهي كل علوم اللغة العربية من نحو وصرف ولغة واشتقاق، وغيرها، يقول ابن الأثير: (معرفة علوم العربية من النحو والتصريف وما يحتاج إليه من اللغة) (ابن الأثير، المثل السائر، ص 29) مع معرفة علوم اللغة هناك علوم لا يمكن فصلها ولا تأخيرها عنها وهي معرفة آثار المتقدمين وأمثال العرب وأيامهم، وقد ذكرها ابن الأثير بقوله: (معرفة أمثال العرب وأيامهم والاطلاع على تأليفات المتقدمين المنتثر منها والمنظوم ومعرفة الأحكام السلطانية من الامامة والامارة والقضاء والحسبة وغير ذلك، وحفظ القرآن الكريم، وحفظ ما يحتاج إليه من الأخبار الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم.) (ابن الأثير، المثل السائر، ص 29)، ويضيف الهاشمي عددا من العلوم يجب توفرها كذلك في البليغ حتى تكتمل آلاته وتقوى ملكاته، ليصل بها إلى قمة البلاغة يقول: (وتلك غاية لن يصل إليها إلا من أحاط بأساليب العرب خبرا وعرف وسنن تخاطبهم في منافراتهم ومفاخراتهم ومديحهم وهجاتهم وشكرهم واعتذارهم.) (الهاشمي، ص 32).

ب- علوم يستحسن معرفتها:

ومع العلوم الواجبة المعرفة، هناك علوم أخرى نافذة للبلوغ معرفتها لتزيد ملكته وترفدها، وإلمام البلوغ من كل علم بطرف وتوسعه معارفه يمكنه من النهوض في كل مجالات الحديث والخوض في كل غرض بحيث لا يستغلق عليه أمر يقول الزيات: (آلة البلاغة الأخرى هي العلم بمعناه الأعم والمعرفة بمدلولها الأشمل). (الزيات، ص 40)، وزيادة هذه المعارف للبلوغ يظهر أثرها في كلامه وكل ما كان البلوغ ذا معرفة أكبر كانت ملكته أفضل يقول ابن سنان: (وبالجملة إن مؤلف الكلام لو عرف حقيقة كل علم، واطلع على كل صناعة لأثر ذلك في تأليفه ومعانيه وألفاظه، لأنه يدفع إلى أشياء يصفها، فإذا خبر كل شيء وتحققه كان وصفه له أسهل ونعته أمكن). (الخفاجي، سر الفصاحة، ص 282، ص 290).

ج. علوم لا تؤثر معرفتها:

وهي العلوم التي لا يزيد البلوغ العلم بها ولا ينقصه الجهل بها، وقد ذكرها يحيى بن حمزة بقوله: (لا أثر لها ولا يفتقر)، وهي العلوم التطبيقية المتعلقة بالتخصصات الدقيقة في الطب والهندسة والكيمياء وغيرها، فهي ليست مجال حديث ولا ميدان تباري، ولا تحتاج إلى بيان، فهي ينعم غير المتخصصين فيها وبفضلها من غير معرفتها ولا حتى السؤال عنها.

جاء في تعريف بلاغة المتكلم أنها ملكة تمكن صاحبها من تأليف.. كلام بليغ... الكلام البليغ هو المطابق لمقتضي الحال والمقام مع فصاحته، وفصاحة الكلام هي فصاحة مفرداته مع خلوه من عيوب فصاحة الكلام، وتحقق الفصاحة شرط في البلاغة، جاء في الصحيفة الهندية التي تتحدث عن البلاغة، وبلاغة المتكلم ذكر شروط فصاحية لا بد من توفرها في البلوغ وذلك بأن يكون: متخير اللفظ ولا يدقق المعاني كل التدقيق، ولا ينقح الألفاظ كل التنقيح ولا يصفها كل التصفية ولا يهذبها غاية التهذيب.. واسقاط مشتركات الألفاظ (الجاحظ، البيان والتبيين، ص 64).

قول الصحفية: متخير اللفظ تخير اللفظ من شروط البليغ، لأن المفردات الفصيحة لتأليف كلام وايصال معاني كثيرة جدا وهي لا تستعصي على فصيح لكن الصعوبة وميدان التفاوت أن يختار من هذه الألفاظ الفصيحة ما يؤلف به كلام بليغ لأن كل الألفاظ الفصيحة لا تصلح أن تُكُون كلاما بليغا، حتى لو كان اللفظات أو الألفاظ مترادفة فإن الجملة هي التي تحدد أي اللفظتين أبلغ لتأدية المعنى العام للجملة/ مثلا كلمة (حمار) تجمع (حمير) و(حمر) وقد جاءت في القرآن الكريم بالجمعين، قال تعالى: (إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ) (سورة لقمان الآية رقم 19)، وقال تعالى: (كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ ❖ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ) (سورة مدثر الآية 50 – 51)، فإن ذكر كلمة الحمير في الآية الأولى يناسب المعنى العام للآية التي تتحدث عن كراهة صوت الحمير فجاء بالكلمة جمعا طويلا كصوت الحمير، أما الآية الثانية فهي تتحدث عن السرعة والجري والفرار لذلك جمعها جمعا قصيرا خفيفا تناسب والجري، ومع أن الكلمتين بمعنى واحد لكن إذا بدلنا مواقع الكلمتين ببعضهما يكون الكلام غير بليغ فإن البلاغة في اختيار كل كلمة لموقعها ولجملتها التي جاء فيها.

وقول الصحفية: (ولا يدقق المعاني كل التدقيق) تدقيق المعاني والتعمق فيها يعميها، ولا تكن التعمية وعدم الوضوح مقبولا إلا إذا قصده المتكلم وأراده لفائدة ما... وهنا لا يكن في المديح ولا الفخر ولا الرثاء ولا كل ما يقصد فيه الوضوح والإبانة، فإن جاء به المتكلم في مثل هذه المواضع فهو دليل على نقص بلاغته.

وقوله: (ولا تتقح الألفاظ كل التفتيح) قال أبو هلال: (وتفتيح اللفظ أن يبني بناء لا يكثر في الاستعمال، ويدخل في تفتيح اللفظ الابتعاد عن وحشية واستعمال سلسة وسهلة، كقول المتبني:

مبارك الإسم أغر اللقب ❖❖❖ كريم الجرشي شريف النسب (شرح ديوان المتبني: للواحدى، ص 308).

فإن المتبني استعمل كلمة الجرشي الوحشية وترك كلمة النفس التي بمعناها وهي فصيحة جميلة وسهلة.

ومن الشروط الفصاحية لبلاغة المتكلم التي ذكرت في الصحيفة الهندية: (ويصفيها كل التصفية ويهذبها كل التهذيب) يصفها من كل ألفاظ مكروهة ثقيلة على السمع وكل كلام وحشي، ويهذبها بأن يبتعد عن كل ألفاظ رديئة مردولة أو ساقطة سوقية، كقول الشاعر:

وشعر كعبر الكبش فرق بينه

لسان دعي في القريض دخيل

(الجاحظ، البيان والتبيين، ص 275)

قول الصحيفة: ومشتركات الألفاظ جاء في كتاب الصناعتين وتخرجه من الشركة هو أن يريد الإبانة عن معنى فيأتي بألفاظ لا تدل عليه خاصة، بل تشترك فيها معانٍ آخر، فلا يعرف السامع أيها أراد وربما استبهم الكلام في نوع من هذا الجنس حتى لا يتوقف على معناه إلا بالتوهم .. قال جرير:

لو كنت أعلم أن آخر عهدكم يوم الرحيل فعلت ما لم أفعل (العسكري، الصناعتين، ص 43).

لا يعرف السامع ما أراده الشاعر بقوله (فعلت ما لم أفعل) أيرحل معهم يوم رحيلهم أم يبكي على فراقهم أم يقتل نفسه من شدة الحزن عليهم أم... أم...، ومن الجنس الثاني في مشتركات الألفاظ أن لا يعرف المعنى إلا بالتوهم، أو أن يختار بين معانٍ عديدة كقول رؤبة بن العجاج:

ومقلة وحاجبا مزججا ❖❖❖ وفاحما ومرسنا مسرجا

(القلقشندي، صبح الأعشى، ص 226)

فلا يعرف مراد الشاعر من كلمة مسرجا حتى أن العلماء اختلفوا فيها منهم من ظن أن الشاعر أراد أن انفها في الاستواء والدقة كالسيف السريجي وهي منسوبة إلى حداد يجيد صناعة السيوف إسمه سُريج، ومنهم من ظن أن معناها أن انفها في البريق واللمعان مثل السراج.

ومع الشروط الفصاحية لبلاغة المتكلم جاءت شروط بلاغية في الصحيفة الهندية هي: (أن يكون الخطيب رابط الجأش ساكن الجوارح، لا يكلم سيد الأمة، بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة، ويكون في قواه فضل التصرف في كل طبقة.. ولا يفعل ذلك حتى يصادف حكيمًا أو فيلسوفًا عليما. ومن قد تعود حذف فضول الكلام.) (الجاحظ، البيان والتبيين، ص 64).

قوله أن يكون الخطيب ساكن الجوارح وسكون الجوارح وهدوئها والتمهل دلالة تمكن للبلغ وأنه قادر على إيصال ما يريد وأنه يبلغ بكلامه غاية الأفهام من غير احتياج إلى إشارة بيد أو رأس – إلا أن تأتي الإشارة في موضعها - أو أي مساعدات أخرى لإيصال المعنى، قال تمامة بن أشرس: (كان جعفر بن يحيى أنطق الناس، قد جمع المروء والتمهل والجزالة والحلاوة وإفهاما بغنية عن الإعادة، ولو كان في الأرض ناطق يستغني بمنطقه عن الإشارة لاستغنى جعفر عن الإشارة.) (الجاحظ، البيان والتبيين، ص 64)

ومن شروط بلاغة المتكلم: (لا يكلم سيد الأمة بكلام الأمة ولا الملوك بكلام السوقة...) قال الجاحظ من كلام بشر بن المعتمر: (وينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات.) (الجاحظ، البيان والتبيين، ص 88)

البلغ عليه أن يراعي اختيار الألفاظ المناسبة للمعاني، هناك ألفاظ تناسب الفرح ولا تقال في الحزن، وأخرى تقال في الرثاء لا تناسب المدح، قال الحصري البليغ هو: (من يحوك الكلام على حسب المعاني ويخيط الألفاظ على قدود المعاني) وعلى البليغ أن يراعي اختيار الكلام المناسب للمقام، هناك كلام يقال في مقام لا يناسب مقاما آخرًا، فالحديث عن الحب والجمال لا يقال في بيت العزاء، والحديث عن الحزن والبكاء لا يقال في بيت الفرح، لأن لكل مقام مقال كما قالت العرب، وعلى البليغ أيضا أن يراعي اختيار الكلام المناسب لكل حال من أحوال المستمعين لأن أحوال

المستمعين مختلفة، فما يخاطب به العلماء غير ما يخاطب به الجهلاء، وما يخاطب به صفوة القوم وخاصتهم غير ما يخاطب به عامتهم والسوقه، يقول ابو هلال: (وإذا كان الموضوع على الافهام.. فالواجب أن تقسم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوقه، والبدو بكلام البدوي ولا يتجاوز به عما يعرفه، إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام وتعدم منفعة الخطاب.) (مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص 237).

وقول الصحيفة: (ولا يفعل ذلك حتى يلقي حكيما وفيلسوفاً عليهما) هو من باب مراعاة أحوال المخاطبين فإن الكلام العميق المعنى يحتاج إلى قدرات في الفهم لا يمكن أن يساق إلا لحكيم يستطيع التعامل معه فيلسوف عالم باضراب الكلام ومسالكه.

وقول الصحيفة: (... ومن تعود حذف فضول الكلام...) وحذف فضول الكلام وتلقيته من الزوائد والحشو غير المفيد وإيجاز الكلام من أهم شروط البليغ حيث إن كثير من العلماء اقتصر تعريف البلاغة على قصر الكلام والبعد عن الحشو فمن تعريفات البلاغة: (الايجاز هو البلاغة) (البلاغة قول يسير يشمل على معنى خطير) (البلاغة حكمة تحت قول وجيز) هذه تعريفات تدل على انه لا بد للبليغ من البعد عن الحشو غير المفيد لأن غاية البليغ هي الوصول إلى الافهام من أقرب وجوه الكلام.

وجاء ي تعريف بلاغة المتكلم: (أنها ملكة تمكن صاحبها من تأليف كلام بليغ في أي غرض كان قول التعريف (في أي غرض كان) أي أن البليغ بملكته هذه يستطيع أن يأتي بكلام بليغ في أي غرض من أغراض الكلام مديح، هجاء، رثاء، وغزل، بكل ضرب من أضرب التعبير شعر أو نثراً غيره.

وربما تفوق شاعر أو كاتب في غرض شعري أو نثري أكثر من غيره، هذا لا ينقصه لأنه لا يعني عدم مقدرته على تأليف كلام بليغ في الأغراض الأخرى، هذه مثلاً الخنساء تفوقت في شعر الرثاء، فبكت شعراً على أخويها صخرًا ومعاوية، بكاء عجز عنه دمع شعر السابقين، ونضب بعدها دمع شعر اللاحقين، ومع ذلك فهي شاعرة بليغة

في الأغراض الأخرى، وهذا حسان بن ثابت رضي الله عنه، عيون شعره في المديح، وخاصة مدح الرسول صلى الله عليه وسلم ومع ذلك هو شاعر له ملكة شعرية تدل على بلاغته، ويظهر ذلك في كل أغراض شعره، حتى الهجاء، ويكفي استدلالاً على وصول حسان إلى قمة الهجاء أن روح القدس معه، بدعوة الرسول صلى الله عليه وسلم له في دفاعه عنه من قريش.

وكم وكم من شاعر تفوق في غرض واشتهر به لكن ملكته و بلاغته تظهر في كل الأغراض. وربما يكون هناك شاعر قمة شاعريته عندما يكون في حالة معينة، قيل كان امرؤ القيس أشعر الناس إذا ركب، والنابغة إذا رهب، وزهير إذا رغب، والأعشى إذا طرب، لكن في غير هذه الأحوال هم شعراء في قمة البلاغة.

### المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

1. الخطيب القزويني ، الايضاح في علوم البلاغة ، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الثالثة.
2. أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، البيان والتبيين، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان.
3. اسماعيل بن حماد الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت ، لبنان، الطبعة الرابعة، 1407هـ ، 1987م.
4. السيد أحمد الهاشمي ، جواهر البلاغة، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة السادسة.
5. أحمد حسن الزيات ، دفاع عن البلاغة، مطبعة الرسالة ، 1945م.
6. أبو هلال العسكري ، ديوان المعاني، دار الجيل ، بيروت ، لبنان.
7. أبو بكر الأنباري ، الزاهر في معاني كلمات الناس، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1412هـ ، 1992م.

8. ابن سنان الخفاجي ، سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، 1982م
9. ابو علي المرزوقي الأصفهاني ، شرح ديوان الحماسة ، تحقيق: غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1424هـ.
10. ابو الحسن علي بن احمد بن علي الواحد ، شرح ديوان المتبني ، النيسابوري.
11. الزوزني ، شرح المعلقات السبع ، مكتبة المتبني ، القاهرة.
12. احمد بن علي بن احمد الفزاري القلقشندي ، صبح الأعشى في صناعة الإنشاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
13. عمرو بن بحر الجاحظ ، كتاب الحيوان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، 1424هـ.
14. ابو هلال الحسن بن سهل العسكري ، كتاب الصناعتين ، تحقيق: علي محمد البجاوي وأبو الفضل ابراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1419هـ.
15. ضياء الدين بن الأثير ، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ.
16. ابو الفتح محمد بن احمد الأبشهي ، المستطرف في كل فن مستظرف ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، 1919م.
17. احمد مطلوب ، معجم المصطلحات البلاغية
18. ابو يعقوب يوسف بن محمد بن علي السكاكي ، مفتاح العلوم ، تحقيق: عبد الحميد هندواوي ، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، سنة 2000م.
19. يحي بن حمزة العلوي ، المقتطف ، الطبعة الأولى.
20. الموسوعة الكويتية ، وزارة الاوقاف والشئون الإسلامية ، الكويت ، 1404هـ.
21. قدامة بن جعفر ، نقد الشعر ، مطبعة الجواب ، قسطنطينية ، الطبعة الأولى ، 1302هـ.
22. الإمام فخر الدين الرازي ، نهاية الإيجاز
23. ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1414هـ.

